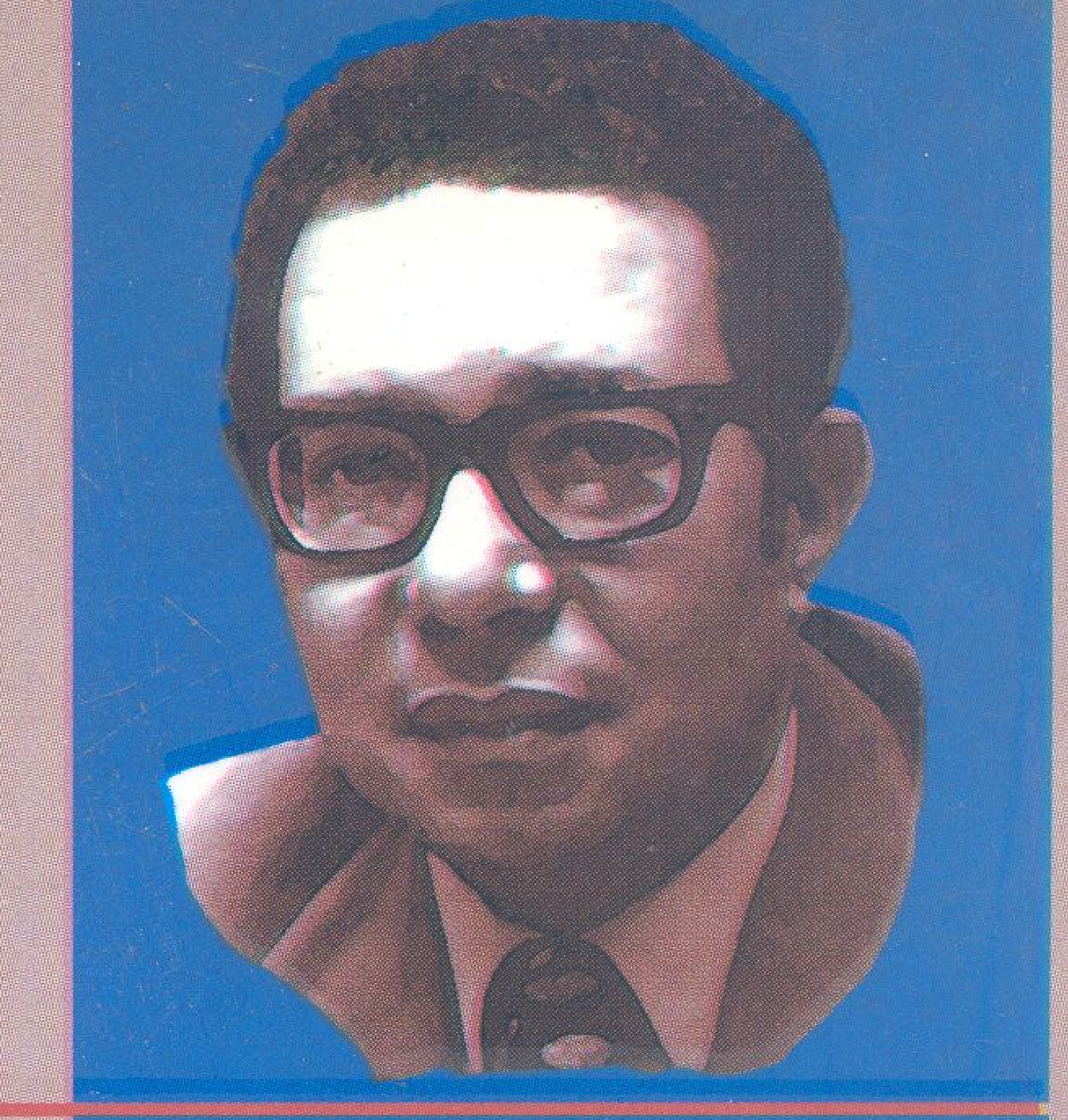




أحمد بهاء الدين

كتابات حول

الديمقراطية

في مصر والوطن العربي والعالم



مركز الحضارة العربية



كتابات حول

الديمقراطية

فى مصر والوطن العربى والعالم



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى اطار المشروع الحضارى العربى المستقل.

يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة

يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.

يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات ايجابية تساعد على تحقيق أهدافه.

الاراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

◆

رئيس المركز

على عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمى - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

تليفاكس (00202) 3448368

E mail alhdara_alarabia@yahoo.com
alhdara_alarabia@hotmail.com

www.alhdara-alarabia.com

جمعية
أصدقاء
أحمد بهاء الدين

- جمعية أهلية ثقافية مسجلة ومشهرة برقم ٤٢٨٥ لسنة ١٩٩٦.

- هذه الجمعية لا ترمى لتكريم كاتب بعينه إنما تكريم ودعم ترات فكرى واسع ينتمى إليه ويمثله، ولا ترى الجمعية آن التكريم بالمديح وترديد المآثر وانما بالنظر إلى المستقبل وبالعمل على اتاحة الفرصة لآخرين من جيل الشباب على مواصلة ذات المسيرة.

- إن أحد الأهداف الرئيسية لهذه الجمعية هو دعم الروابط الثقافية والفكرية بين الشباب العربى فى مصر وكل أنحاء الوطن.

- الجميعة تقدم منحة بحثية وجائزة سنوية للشباب عن مشاركتهم بأبحاث فى الموضوعات التى تطرحها سنويا.

- تسعى الجمعية ويسعدها دائما تلقى المساهمات والاقتراحات والمشاركات فى كل انشطتها وبرامجها الثقافية المختلفة.

◆

المركز الرئيسى

٩٣ ش قصر العينى - الطابق الخامس - شقة ٣٣

تليفاكس ٧٩٤٠٣٢

محمول: ٠١٢ / ٧٣٦٠٥٧٤

E mail Fabsociety@hotmail.com
info@ahmedbahaaeldin.com

www.ahmedbahaaeldin.com



كتابات حول

الديمقراطية

فى مصر والوطن العربى والعالم





الكتاب : كتابات حول الديمقراطية
في مصر والوطن العربي والعالم

الكاتب : أحمد بهاء الدين

الناشر : مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى : القاهرة ٢٠٠٥

رقم الإيداع ٢٠٠٥/٧١٤١
الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-661-4

الغلاف :
تصميم وجرافيك : ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الالكتروني :
وحدة الكمبيوتر بالمركز
تنفيذ : إيمان محمد

الإهداء

إلى شباب هذا الوطن

مستقبل هذه الأمة

دعــوة

عكفت جمعية أصدقاء أحمد بهاء الدين- في إطار إسهاماتها في حياتنا الثقافية التقاءً للشباب العربي والمهتمين بالثقافة وبفكر التنوير والتقدم- ثلاث سنوات متصلة، تجمع كتابات أحمد بهاء الدين من صحف مختلفة كثيرة ومجلات ومجالات متعددة وكتب متنوعة وندوات وحوارات ولقاءات واسعة، وأنتجنا ذلك كله في أسطوانة إلكترونية مدمجة، لنجدها تمثل في الحقيقة نصف قرن.

نصف قرنٍ متصل من الجهد والفكر والعطاء للنهوض بالمجتمع والتقدم به، رؤية متسقة متصلة متناغمة تتقدم بواقعية متطورة متنامية، سجل فريد لرؤية موضوعية مستقبلية هادئة.. تمثل موقفًا عربيًا تقدميًا لمختلف قضايا أمتنا وهمومها واهتماماتها.

فإذا بالظروف تطرح علينا القضايا، ويمر الوطن بسلسلة من أحداث – غريبة – تتلاحق لم تتوقف بعد.. لم تُستوعب كاملةً.. مازالت لم تستقر نتائجها. ويصاحب ذلك ويتبعه – حوار– مطلوب أو مفروض، في الداخل أو من الخارج، تختلط الأمور .. تتداخل الرؤي .. تختلف البواعث والأهداف.

هنا تدعونا الحاجة أن نقلِّب صفحات وكتابات أحمد بهاء الدين نلتمس رؤيا، نبحث عن إجابات .. ولم تكن مفاجأة أن نجدها والآن حاضرة معاصرة.. جوهرية هامة تُرسي القواعد والأسس تبحث عن المضمون قبل الشكل والتفاصيل وجدنا ذلك في كتاب "شرعية السلطة في العالم العربي" لأحمد بهاء الدين ثم حوار دار معه حول موضوع هذا الكتاب بعد صدوره .. ثم مقال يستكمل به موضوع الكتاب ويدعو للمزيد من تناوله والكتابة عنه والحوار حوله.. لقد جمعنا ذلك كله وها نحن نُعيد إصداره من جديد وندعو لقراءته والحوار "شرعية السلطة في العالم العربي".

وتتوالى الصفحات، وكأنه حاضر بيننا تفاصيل الواقع يشاركنا الحوار، فنجد هذه المقالات هنا وهناك عن الديمقراطية في الفكر والممارسة، في مصر وفي

الوطن العربي والعالم، في التاريخ في التجربة في المستقبل فنصبح أمام وجبة فكرية شهية دسمة حان تناولها، ثمره يانعة حان قطافها، إجابة موضوعية عقلانية هادئة، مشاركة رصينة ثمينة في حوار هو بحاجة إليها، فنرى جمعها وإصدارها كذلك في كتاب – جديد – يجمع مقالات أحمد بهاء الدين وكتاباته وحواراته عن الديمقراطية وندعو للقراءة والحوار.

إننا هنا في الحقيقة لا ندعو فقط للقراءة، إنما ندعو لهذا المنهج، لهذه الطريقة في التفكير، لهذه الموضوعية والعقلانية في الحوار والتناول، لهذه المستقبلية في الرؤى.. هذا هو السر في تلك الجاذبية والمصداقية والقبول واستمرار حياة هذه الكلمات، ندعو لهذا المزيج من الوطنية المخلصة والبصيرة الثاقبة والقدرة الفائقة على التحليل والنفاذ، تلك الشجاعة الفكرية الكبيرة والإقدام الذي لا يتردد والثبات الذي لا تزحزحه تقلبات الدنيا وتبدلاتها، واليقين الذي لا يتلون ولا يتنكر ولا يحركه الهوى.

ولأنها كلمات وكتابات كانت ترجو وتدعو لمستقبل مأمول لم يأتِ بعد.. فما زالت كما هي برونقها.. بقيمتها.. بالحاجة إليها.. ولذلك لم نتدخل أبدًا فيها ولم نقدم قراءة لها أو تحليلاً أو دراسة.. نقدمها كما هي بالأحداث والتواريخ التي دارت فيها.. وهى بذاتها وبالقراءة الصحيحة لها تقدم الرأي والرؤية والدرس والعبرة.

يختلف المكان لعله أحيانًا ويختلف الزمان حتمًا!! ويبقى الإنسان دائمًا متطلعًا نحو المستقبل.

لكل هذا.. ووفاءً لهذا الرجل ولهذه الرؤية ولكل هذا الجيل ولهذا الفكر.. وإيمانًا بالمستقبل.. بالشباب الذي ندعوه وندعمه لاستكمال ذات المسيرة.. تُصدر جمعية أصدقاء أحمد بهاء الدين هذين الكتابين "شرعية السلطة في العالم العربي" و"الديمقراطية" وتقدمهما كدعوة مخلصة .. دعوة للقراءة.. دعوة للحوار.. دعوة للمستقبل.

حريـة ومسـاواة

يقول الفيلسوف الفرنسي "جوستاف لوبون" أن الديمقراطية عند العامة شيء وعند المثقفين شيء آخر. فأول ما يفهمه العامة من الديمقراطية "المساواة" في حين أن قول ما يعنى المثقفين من الديمقراطية هو الحرية...

وهذا القول الصائب يدل على أن للديمقراطية الحقيقية شقين لا تكمل إلا بهما، هما: الحرية والمساواة...

فلا يكفي لكي تكون الدولة ديمقراطية أن تكون بها جرائد ولها برلمان وتجرى فيها انتخابات. وليس يكفي أيضا أن تفرض الدولة مساواة ميكانيكية بين رعاياها ثم تكمم أفواههم، وتحرمهم التعبير عن آرائهم، وتقول بعد ذلك أنها بلد ديمقراطي...

وهذه الظاهرة أشد ما تكون وضوحاً في الصراع العالمي الحاضر: فأقصى اليسار يتشدق بالمساواة ويسقط الحرية من حسابه، وأقصى اليمين يتغنى بالحرية ثم لا يذكر المساواة بكلمة خير!..

والمساواة – في رأينا – ليست إلا نتيجة منطقية وطبيعية للحرية. والحرية الحقيقية إذا وجدت أوجدت معها المساواة. فهي ليست إلا تحريراً للأفراد من قيد الظروف القاسية التي تحد من إمكانياتهم وتسوية بين الجميع في فرص التقدم فينفتح أمام كل فرد طريق عريض يستطيع أن يسير فيه، لا يشده إلى الخلف أصل وضيع أو مال قليل...

وتحرير الأفراد من قيد الظروف القاسية، والمساواة بينهم على هذا النحو، يهيئ لأذواق الناس وقواهم وكفاياتهم الفرصة لتجد لنفسها منافذها الطبيعية، فيستفيد المجتمع من قوى أفراده كاملة غير منقوصة. فلا يجد الإنسان ذو الموهبة الفنية نفسه في النهاية – كما يقول رمزي ماكدونالد – بائعاً في دكان بقال، أو أن يعمل الشاب ذو الاستعداد الرياضي عاملاً صغيراً في أحد المصانع الضخمة...

مقال منشور بمجلة الفصول بتاريخ ١٩٤٩/٢/١

وتدخل الدولة ضروري لتحقيق كل ذلك. فهي المسئولة أن توفر للسواد من رعاياها مستوى معقولاً من الحياة، يجدون فيه الغذاء الكافي والصحة الموفورة والتعليم الميسر... ولن تستطيع الدولة أن تنهض بكل هذه الأعباء، إلا إذا أصدرت التشريعات التي تأخذ من الغني وتعطي الفقير، وتحد من سيطرة القوي على الضعيف. فبغير ذلك يصبح المجتمع الإنساني كجماعة السمك.. الكبير منه يأكل الصغير.

عماد الديمقراطية

كنت أقرأ برنارد شو حين صدمنى قوله: "الديمقراطية تستبدل بالتعيين على يد القلة الفاسدة، الانتخاب على يد الكثرة العاجزة!".

هذه الجملة اللاذعة، تبدو فى ظاهرها وكأنها حكم على الديمقراطية بالفشل. ومع ذلك فبرنارد شو ديمقراطى أصيل، بل ومن أول دعاة الديمقراطية الصحيحة فى هذا القرن. ولكنها طريقته: يفضح العيب بالنكتة الساخرة أو الجملة اللاذعة، ويصدم قارئه بحقيقة قاسية، تضع يده مباشرة على نقطة الضعف، وتنشط ذهنه للبحث عن علاج.

وبرنارد شو هنا ينبهنا تنبيهاً عنيفاً إلى أن أساس الديمقراطية هو "الناخب" الذى تتكون منه هذه "الكثرة العاجزة" كما يسميها. وينبهنا إلى أن "عجز" هذا الناخب هو عيب الديمقراطية ونقطة الضعف فيها. يعنى بذلك أن الديمقراطية لا يمكن أن تؤدى رسالتها الصحيحة، إلا إذا كان كل ناخب فيها "وحدة" صحيحة مبرأة من العجز.

والأسباب التى تضطر الناخب إلى هذا العجز كثيرة. تتلخص كلها فى عدم توفر وسائل العيش والمعرفة بما يضمن له القدر اللازم من الحياة الكريمة. وعدم توفر الحرية اللازمة له ليبدى رأيه خالصاً من كل شائبة.

فالناخب الفقير يشترى صوته بالمال. والناخب الجاهل يسهل التغرير به وتضليله عن حقيقة مصالحه. والناخب المريض لا تتحمل كتفاه عبء المسئولية. والحياة القاسية فى مجموعها تصرف الناخب عن حقه المقدس فى الانتخاب.. وإلا فكيف نطلب من فلاح لا يكاد يرفع رأسه عن الأرض أن يهتم الاهتمام الواجب بمشاكل تبدو له – فى غمرة آلامه – نظرية مجردة.

إنه لا يكفى أن نعطى هذا الفلاح حق الانتخاب بنص مكتوب، ثم نظن أننا قد صنعنا ديمقراطية كاملة. فكما قررنا له الحق نظرياً، يجب أن نمكنه من مباشرته عملياً، وعلى الوجه الأكمل، بأن نهيئ له الأسباب ونرفع من طريقة العقبات. وحتى

مقال منشور بمجلة الفصول بتاريخ ١٩٤٩/٨/١

تتوفر للناخبين أسباب الحياة الكريمة والحرية السليمة، تظل الديمقراطية بناء ناقصاً.

وقد كانت لمصر فى هذا الباب تجارب مريرة، لعلها مما يصاحب الحياة النيابية عادة فى بدء وجودها، ولكنها، على أى حال، جديرة بالزوال. فكم من صفحات تاريخنا الحديث، تتحدث عن ناخبين كانوا يبيعون أصواتهم بثمن بخس دراهم معدودات، وغيرهم كانوا يعطون أصواتهم للغنى القوى صاحب العصبية العريقة بصرف النظر عن حزبه ومذهبه. وكأن بعض الحكومات لم يكفها ما بالناخب، ووجدت فيه رمقاً من الفهم وقوة المقاومة، فكانت تستعمل القوة المسلحة لقهر الناخبين على رأى أو الحيلولة بينهم دونه.

وإذا كنا لا نستطيع أن نطالب – جادين – بإعطاء الناخب هذه الحياة الكريمة بجرة قلم– فإن لفقره وجهله أسباب تمتد كالجذور فى بطون التاريخ الحديث – فإننا نستطيع على الأقل أن نعطيه الحرية. فالحرية هى مدرسة الحياة الكبرى، وهى أعظم مسئولياتها. والناخب حين يتنسم حريته يتغير شعوره. ويستبدل بشعور الرجل المقيد شعور الرجل الطليق فيعرف أن لرأيه قيمته. ويبدأ فى الإحساس بأن لحياته نفسها قيمتها.. قيمتها له ولغيره ولوطنه.. فتكون خطوة واسعة نحو الديمقراطية الكاملة. ولاشك أن التطور الوزارى الأخير يدل على أن كافة الجهات المسئولة تشاركنا هذا الاتجاه..

مقال منشور بمجلة الفصول بتاريخ ١٩٤٩/٨/١

الطبقة المثقفة

سمعت أستاذنا الدكتور زهير جرانه بك مرة يدعو إلى قصر حق الانتخاب على المتعلمين، وفى الجرائد نقرأ كل يوم مقالات لأساتذة جامعيين يدعون نفس الدعوة. ومنذ أيام أعلنت هيئة التدريس بجامعة فاروق الأول أنها ترى هذا الرأى.

ولاحظ معى أن هذا الرأى تكرر صدوره من أساتذة الجامعات بالذات.. وفيهم أساتذة علمونا فى الجامعة معنى الديمقراطية السياسية. وهم – كهيئة – عنوان الثقافة فى البلد.. أو العنوان "الرسمى" على الأقل!

إنهم اليوم يريدون أن يجعلوا من المتعلمين طبقة خاصة ممتازة من سائر المواطنين.. لها وحدها الحكم والسلطان.. والمتعلمون فى مصر هم الموظفون والأغنياء من رجال الصناعة أو الزراعة والتجار وأصحاب الحرف الصغيرة. ويخرج من الحساب – وفقا لرأى الأساتذة – الملايين من أصحاب الجلاليب الزرق والعدد الهائل من العاملين الذين يحملون إلى المتعلمين خبزهم فى الصباح ويكنسون لهم الشوارع! ويبنون لهم البيوت ويخصفون لهم الأحذية!

ولكن المتعلمين قد خرج أغلبهم من هذه الفئة الكبيرة. وقد أتيحت لهم ظروف التعليم لكى ينهضوا برسالة خطيرة حقاً! هى أن يتزعموا الشعب ويقودوه ويكونوا طليعته.

ولكن الأساتذة أخطأوا فهم هذا الدور وحولوه تحويلاً خطيراً.. فبدلاً من أن يكون المتعلمون قادة يستمدون وكالتهم ونفوذهم من الناس، نراهم يخرجون الناس من الحساب تماما.. ليصبح المتعلمون حاكمين بأمرهم، يستمدون السلطة من أنفسهم.. أى أنهم لا يحكمون لأن الناس اختاروهم بل لأنهم هم الممتازون وليس لأحد آخر أن يناقشهم الحساب!

وأهم حجة يستند إليها " الأساتذة " هى أن غير المتعلم يسهل شراؤه والتأثير عليه وأن الأصوات تباع فى المدن، والعمدة يسوق الفلاحين كالقطعان فى الريف.

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢٣

ولكن قصر الانتخاب على المتعلمين إذا كان يقضى على الرشوة الفردية فإنه يخلق لنا رشوة جماعية أخطر وأفتك "فلو أصبح الموظفون مثلاً هم أغلبية الناخبين فسوف تتسابق الحكومات على إرضائهم ولن تشترى الأحزاب صـــوت الموظـــف بخمسين قرشا، ولكنها ستكرس لخدمته ورفاهيته ميزانية الدولة والاقتصاد القـــومى كله لكى تكون الحكومة الأثيرة عنده. وفى الريف لن يضطر العمدة إلى أن يسوق أمامه ألفاً من الناخبين، إذ يكفيه أن يجمع عشرة فقط أو خمسة، هم كل المتعلمـــين فى القرية! يمنيهم ويرهبهم وينتهى الأمر!

وأساتذة الجامعة لاشك طيبون، وهم لا يقصدون على التحقيق إلى أن يكـــون المتعلمون طبقة تمتاز بدلاً من أن تكون طليعة تخدم. ولكنهم يعلمون أن هذه النوايا الطيبة تفرش الطريق إلى جهنم!

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢٣

الحزب الواحد!

نقرأ فى هذه الأيام دعوة غريبة سافرة، إلى قلب نظام الحكم.. من نظام ديمقراطى دستورى.. إلى دكتاتورية تقوم على حزب واحد حاكم.

والغريب أن تصدر هذه الحملة عن أقلام كرسها أصحابها سنوات طوالاً للدفاع عن الديمقراطية، ومهاجمة نظام الحزب الواحد بشتى أنواعه وأشكاله.. فوصفوا نظام الحكم فى روسيا بأقذع الأوصاف، واستمطروا الرحمات على الشعب الروسى الذى لا يوجد فيه غير حزب واحد فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية.. وكانت لها مقالات – كالأناشيد – تتغنى بالديمقراطيات الغربية وبلاد الحرية وتعدد الأحزاب!

فما الذى حدث؟.. على غيرت هذه الأقلام رأيها فى الديمقراطية؟.. هل اقتنعت أخيراً بأن نظام الحزب الواحد فى روسيا هو خير وبركة؟. وإذا كانت هذه الأقلام لا يرضيها هذا النوع من الحزب الواحد – حزب الطبقة العاملة – هل اقتنعت بمحاسن الحزب الواحد كما عرفتها ألمانيا وإيطاليا؟.. وهل ندمت يا ترى على ما كانت تكيله للنازية والفاشية من اتهامات؟..

أم أن هذه الأقلام "الحرة" لا تحرص على الديمقراطية إلا خارج حدود مصر.. ولا ترى فى الأرض شعبا يستحق أن تفرض عليه دكتاتورية عسكرية إلا شعب مصر؟..

والغريب أيضاً أن هذه الأقلام لا تجد "قصة" تتعلق بها للتدليل على محاسن النظام الدكتاتورى.. إلا أسطورة "أتاتورك"، والخير العميم الذى عاد على الشعب التركى من دكتاتوريته.. والمدح الذى ظل الأتراك يكيلونه له إلى أن مات. وهذا جهل غريب!

فليس المقياس – أيها السادة – أن الجميع فى تركيا كانوا يمدحون أتاتورك. فقد كان الجميع، منذ شهرين، يمدحون فاروق! وهذا المدح المطلق فى ذاته دليل على الاستبداد. أما المقياس الحقيقى المادى صلاح الحكم فهو مستوى المعيشة الذى

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٦

يصل الشعب إليه. وفى تركيا، بعد ٣٠ سنة من دكتاتورية أتاتورك وخلفاء أتاتورك؟ مازال شعب تركيا من أفقر شعوب الأرض. بعد ثلاثين سنة من حكم "المستبد العادل" أتاتورك، احتاجت تركيا إلى وصاية الأمريكان ومساعداتهم، بل واحتلالهم، لكى يحتفظ النظام بوجوده. بعد ٣٠ سنة من قضاء أتاتورك والمعارضة والأحزاب، كتب جون جنتر - عميد الصحفيين الأمريكيين - يقول: "إن تركيا بلد المظاهر؟.. ترى "الواجهة" جميلة رائعة، وخلفها مباشرة ترى الفقر والعف. استانبول غنية جداً، أما فلاح الأناضول فهو من أفقر فلاحى العالم. والبعثات الأمريكية التى تباشر نشاطها فى تركيا تنوه بروح الطاعة والنظام فى الأتراك، ولكنها تبدى أسفها دائما لمظاهر الفقر والبؤس التى تصادفها فى كل مكان".. وفى أول انتخابات عرفتها تركيا! سقط الحزب الواحد الأحد، الذى لم يولد ولم يلد، سقط سقوطا سارت بذكره الركبان!!

حتى الجيش التركى، بعد ٢٠ سنة من الدكتاتورية العسكرية! كانت تجره البغال.. ولم يعرف الوحدات الميكانيكية إلا بعد أن أصبح فرقة تابعة للجيش الأمريكى، وتولت أمريكا الإنفاق عليه على هذا الأساس!!

وهناك دكتاتورية عسكرية أخرى عرفها الشرق الأوسط، عن دكتاتورية الشاه السابق فى إيران.. وقد ترك الشعب الإيرانى - بعد "استبداد عادل" طويل - فى حال لا يحتاج إلى بيان.. فماذا بعد؟..

لم تبق إلا إيطاليا وألمانيا.. وقد حاولت الدكتاتورية فيهما أن تحل مشاكل الشعبين حلاً خادعاً مؤقتاً.. فانصرف النظامان إلى الاستعمار، وإلى الحرب. وضاعت ألمانيا وإيطاليا ضياعاً رهيباً..

ومن بين الأنقاض، والفقر، والدموع، عادت الشعوب التى جربت الدكتاتورية.. من ألمانيا إلى إيطاليا إلى تركيا إلى إيران.. عادت تنفض عن كاهلها كابوس الحزب الواحد، والمستبدين العادلين.. وتحاول أن تمارس حياة ديمقراطية حرة!

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ٦/١٠/١٩٥٢

فن الكذب السياسى

العلاقات بين الدول: حرب أو سلام... فى ساحة الحرب يقاتل الجنود، وفى ساحة السلم يقاتل الدبلوماسيون.

ونحن نعرف عن الدبلوماسية الآن أنها سفارات وموائد مستديرة ومؤتمرات.

..الدبلوماسيين أنهم قوم مدللون يمتازون بشتى أنواع الحصانات.. ويقترنون فى أذهاننا عادة باللباقة والرشاقة وثياب السهرة وحفلات الكوكتيل والياقات المنشاة.

ولكن الدبلوماسية لم تكن كذلك على الدوام.

كان الدبلوماسى فى الزمان القديم فدائياً، إذا ذهب فى مهمة فقد يعود وقد لا يعود!.. كان السفير الأجنبى يعامل على أنه جاسوس.. وقد يتعرض فى أية لحظة لطعنة خنجر أو لكمين فى الطريق!

كانت التقاليد فى روما القديمة تقضى بأن يبقى السفير الأجنبى عند أبواب المدينة حتى يقرر مجلس الشيوخ قبوله كسفير.. أو معاملته كجاسوس!..

وكانت جمهورية البندقية تحتم على من تبعث به سفيراً أن لا يأخذ معه زوجته، حتى لا تثرثر فى البلاد الأجنبية بالأسرار، وأن يأخذ معه طباخاً خاصاً حتى لا يدس له أحد السم فى الطعام!..

وفى إنجلترا، على عهد كرومويل سنة ١٦٢٣، كان عضو البرلمان إذا "ضبط" وهو يتحدث مع أى سفير أجنبى، فقد مقعدة فى الحال!.

وفى موسكو، سنة ١٦٢٣، كان القياصرة يخصصون قلعة ينزل فيها السفراء الأجانب.. كأسرى حرب!.

وفى اليونان القديمة كانت توجد جريمة اسمها "جريمة السفارة الفاشلة" تشبه الخيانة العظمى.. السفير الذى يفشل فى المهمة التى أرسل من أجلها يحاكم ويحكم عليه بأحكام مختلفة تصل إلى الإعدام!..

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/١/٣

ولا شك أن ذلك كله كان مرجعه إلى الروح القبلية المتعصبة التي كانت سائدة بين الدول.. كل دولة تنظر إلى الأخرى نظرة احتقار وكراهية وعداء، وفي هذا الجو الرهيب كان على الدبلوماسيين أن يعملوا.. حتى تتغير الظروف، وتتبدل النظرة، ويصبح الأصل في العلاقات بين الشعوب الإخاء والمساواة..

وكتاب "تطور الأسلوب الدبلوماسي" يعرض علينا قصة هذا التطور في سلسلة خلابة من النوادر والحكايات والتعليقات.

أما مؤلفه، هارولد نيكولسون، فهو كاتب صحفي إنجليزي ودبلوماسي قديم..

ويقول نيكولسون: إن الدبلوماسية ترجع إلى فجر التاريخ.. وإن أول مهمة دبلوماسية كانت ولا شك عندما بدأ سكان الغابات البدائيون يتفاهمون على أن تكون لكل جماعة منهم منطقة معينة يصطاد فيها ويبحث عن الطعام.

ولكن المؤلف لا يشير ولو بكلمة واحدة إلى تاريخ الدبلوماسية في الحضارات الأولى.. المصرية والصينية وغيرهما.. بل يذهب مباشرة إلى اليونان، سنة ٨٠٠ فقط قبل الميلاد.. فينقل عن "هوميروس" قصة خطف هيلانة من زوجها الملك وأسرها في طروادة، وكيف أن "منلاوس" و "أوديسيوس" ذهبا في "سفارة" سليمة إلى طراوادة يطلبون إعادة هيلانة إلى زوجها.. ودخل السفيران في القاعة التي يجتمع فيها المجلس النيابي.. وألقى كل منهما خطبة طويلة.. ولكن العضو "انتيماخوس" كان قد جمع حوله أغلبية من الأعضاء رفضت تسليم هيلانة، فقامت الحروب الدامية المعروفة..

ويستنتج المؤلف من ذلك: أن البعثات الدبلوماسية كانت في ذلك الوقت تقابل المجالس النيابية لا الحكام، وأن أسلوب المباحثات كان علينا يتم بواسطة إلقاء خطب عامة.

وفي مكان آخر من ملحمة هوميروس.. نقرأ أن "ايلوس" طلب من أوديسيوس سماً ليغمس فيها سهامه قبل المعركة، فثار أوديسيوس عليه.. الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن اتفاقيات جنيف الحديثة التي ترحم استعمال أسلحة معينة كالرصاص السام والغازات السامة، كان لها نظير في ذلك الوقت وأن الدعوة إلى تحريم استخدام الأسلحة الذرية تنبع من ضمير إنساني عمره ٢٧٠٠ سنه على الأقل!!..

كانت اليونان في ذلك الوقت تتكون من أكثر من دولة. ولم يكن التمثيل

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/١/٣

الدبلوماسى الدائم معروفاً بين تلك الدول بل كانت الدولة لا ترسل بعثة إلى دولة أخرى إلا فى مهمة معينة فحسب..

أما (أثينا) فقد كانت جمهورية ديمقراطية، يحكمها مجلس نيابى تتركز فيه جميع السلطات، وتمثل فيه مختلف التيارات والأحزاب، فإذا جاء إليها سفير أجنبى كان عليه أن يتقدم إلى المجلس، وأن يخطب أمامه.. ومعنى ذلك أن أية مباحثات مع دولة أجنبية كانت تجرى علناً، على مرأى ومسمع من الشعب اللاتينى كله، وأن الاتفاق الذى يبرم كانت توافق عليه الأحزاب كلها (أو أغلبيتها على الأقل.. فإذا أرسلت أثينا بعثة دبلوماسية إلى بلد آخر، كان لابد أن تتكون البعثة من أكثر من عضو بحيث تمثل مختلف الأحزاب، وربما ضمت البعثة الواحدة أعضاء متنابذين متنافرين.. فى البعثة التى أرسلتها أثينا إلى فيليب ملك مقدونيا كان "ديموستين" لا يأكل مع زملائه فى السفارة ولا يصافحهم ولا يبيت معهم فى مكان واحد..

وفى الناحية الأخرى كانت توجد دولة مقدونيا، يحكمها الملك فيليب حكماً فردياً.. فهو الذى يختار السفراء، وهو الذى يعقد المعاهدات، ولذلك كان أغلب معاهداته سرية..

وقد وقع الصدام بين الدولتين.. وبينما كان نواب أثينا يتتابعون على المنبر ولا ينتهون من الجدال.. كانت جيوش فيليب تزحف عليهم، وتدمر بلادهم، وتطلب رأس أكثر خطبائهم فصاحة وهو: ديموستين!..

ويقف نيكولسون مقارناً بين الدبلوماسيتين: الدبلوماسية فى بلد دكتاتورى والتى تتميز بالسرعة والكتمان والحسم، والدبلوماسية فى بلد ديمقراطى وتتميز بالبطء والعلانية والجدل.

على أن انتصار مقدونيا على أثينا لا يجب أن يكون دليلاً على صلاحية الدبلوماسية الأولى .. فانتصار مقدونيا كان انتصاراً عسكرياً لا سياسياً، وليست القوة دائماً فى جانب الفضيلة أو الحق..

ثم إن لدينا تجربة أخرى حديثة أصلح للقياس، أشار إليها نيكولسون أيضاً إشارة عابرة: يوم وقفت ألمانيا النازية فى وجه دول غرب أوروبا الديمقراطية وعلى رأسها إنجلترا. كانت أمور ألمانيا كلها فى يد رجل واحد هو هتلر، هو الذى يختار الحرب أو السلم، يعقد المعاهدات أو يمزقها، ينفق الميزانية على التعمير أو

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/١/٣

على التسليح، وكان من حقه أن يبقى المعاهدات سرية أو أن يفاجئ العالم بعقدها، لأن طبيعة النظام كانت تعفيه من رقابة الناس عليه.. وعلى هذا كان هتلر يفاجئ العالم بمعاهدات معقودة فعلاً، أو بإلغاء معاهدات أخرى، وكان يفاجئ الدول بإعلان الحرب وبالغزو الفعلى، فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل مثلا كما فعل فى بولندا.

وعلى العكس من ذلك كانت بلد كإنجلترا..

لا تستطيع الحكومة أن تزيد ميزانية التسليح إلا بعد أن تعرض الأمر على البرلمان، وتنشر الأرقام فى الصحف، ويتحدث المؤيدون والمعارضون .

ومعنى ذلك أن كل شيء لابد أن يتم علناً وفى تؤدة، بحيث يعرفه العالم كله – بما فيهم الأعداء – قبل أن يتم..

تماما كما نرى الآن فى مسألة مثل تسليح ألمانيا: عرض الأمر على كل حزب من الأحزاب واحتدام الخلاف فى داخل كل حزب، قبل أن تقرر إنجلترا نهائياً قبول مبدأ تسليح ألمانيا..

ولكن هذا الأسلوب لم يمنع إنجلترا من أن تكون فى مستوى الموقف إزاء هتلر، ولم يمنعها من احتمال بعض الهزائم قبل أن تحرز النصر الأخير لم تتكرر فى لندن مأساة أثينا الديمقراطية، ولم ينتصر هتلر كما انتصر فيليب، لأن الديمقراطية قد نضجت خلال عشرات القرون حتى وصلت إلى تحقيق مبدأ هام لم يكن موجوداً فى أثينا هو: الفصل بين السلطات..

أما الآن فالديمقراطية تقوم أساساً على ثلاث سلطات مستقلة: السلطة التشريعية فقط يملكها المجلس النيابى، والسلطة التنفيذية تملكها الحكومة، والسلطة القضائية يملكها القضاء..

هذا الفصل بين السلطات يخلق نوعاً من التوازن بين ضرورة الاستناد إلى رأى الناس فى إبرام كل أمر خطير وبين ضرورة الحسم والبت والسرية خلال مرحلة التنفيذ..

وكما كانت أثينا ترسل بعثاتها السياسية من أكثر من حزب.. ذهب تشرشل إلى مؤتمر بوتسدام بعد الحرب ومعه آتلى، زعيم الحزب المعارض لأن إنجلترا كانت على وشك معركة انتخابية قد تأتى بهذا الحزب المعارض إلى الحكم..

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/١/٣

وقد كانت اليونان تعرف الكثير من اصطلاحات و "مراكز" القانون الدولى المعروفة الآن .. كانت تعرف الحياد، والتحكيم بين الدول، وكانوا يختارون للتحكيم بين الدولتين المتنازعتين رجلاً مشهوراً فى دولة ثالثة، كأستاذ فى الفلسفة أو بطل فائز فى الألعاب الأولمبية مثلاً!..

ثم جاء الشرق!!..

وإلى الشرق يعزو المؤلف كل ما تعرفه الدبلوماسية الآن من مظاهر وشكليات ونفاق ومجاملات.. لأنه يعتقد أن هذه الصفات كلها شرقية أصيلة!..

ويعزز كلامه هذا بأن أباطرة القسطنطينية هم الذين أقاموا لأول مرة قصوراً فاخرة لاستضافة السفراء.. ووضعوا تقاليد تقضى بإقامة الحفلات الباذخة لاستقبال السفراء بقصد التأثير فيهم وإقناعهم بعظمة الدولة التى جاءوا إليها!.. وأنهم أنشأوا ما يمكن أن يوصف بأنه أول إدارة مستقلة للبروتكول.. بل إن الامبراطور كان يصل فى مبالغته فى التأثير على السفراء إلى حد أنه كان يضع أسوداً حية على درجات عرشه، تزأر من حين إلى آخر حتى تبث الرعب فى قلب السفير.. وهو جالس مطمئن لأنه يعرف أنها مربوطة بسلاسل خفية من حديد!..

ولا شك أن هذا كلام فارغ!..

ولا أقول إنه كلام فارغ دفاعاً عن الشرق أو تبرئة له من المداهنة والنفاق! ولكن الواقع أن هذه الشكليات ترعرعت خلال تاريخ طويل فى غرب أوروبا بالذات وكتب التاريخ ملأى بقصص المبارزات التى كانت تقع بين سفيرين لاختلافهما حول أيهما يتقدم الآخر فى الطريقة..

فقد كان كل مؤتمر دولى يسبقه خلاف عنيف حول أى المندوبين يدخل باب قاعة الاجتماع قبل الآخر.. حتى تقرر مرة أن يعقد الاجتماع فى قاعة لها ثلاثة أبواب ليدخل كل مندوب من باب فى وقت واحد!..

وخلاف آخر حول من يجلس على رأس المائدة ومن يجلس عى الجانبين.. فلم ينته الخلاف إلا بأن أصبحت كل موائد المؤتمرات مستديرة، ليس لها رأس ولا جوانب!..

بل لقد حدث سنة ١٧٦٨، فى مؤتمر عقد فى لندن، أن غضب السفير الفرنسى عندما وجد سفيرى النمسا وروسيا يجلسان متجاورين فقام، وتسلق ظهر

مقعديهما، وحشر نفسه بينهما، حتى يصبح متقدما فى الترتيب على سفير النمسا.. واشتبك الاثنان فى معركة انتهت بإصابتهما بجروح بالغة!..

والدبلوماسية خلال القرون الوسطى كلها كانت تجرى على هذا المنوال.. ولكننا نلمح خلالها عقلاً جباراً هو: مكيافيللى، الذى كانت له فى فن السياسة فلسفة..

وفلسفة ميكافللى تتخلص فى جملة واحدة هى أن "لا أخلاق فى السياسة"! وأن السياسى يجب أن لا يرعى فى سبيل تحقيق غايته أى اعتبار آخر.. وأن مصلحة الدولة العليا تعفى من كل قيد أو التزام..

أى أن العلاقات بين الدول لا يجب أن يحكمها قانون أياً كان..

وقد آمن بهذه الفلسفة فى الزمان القديم: سيزار بورجيا وشارل الخامس وفيليب الثانى وغيرهم.

وفى الزمان الحديث ظهر فى أوروبا فلاسفة يدينون بها مثل تريتشكه، وساسة يطبقونها، مثل هتلر وموسولينى.

وهى فى الواقع فلسفة كل عدوان.

وبعد ميكافيللى نجد عقلاً آخر من نوع فريد، تحمل صاحبه آلاماً لا تطاق لأنه وجد – لسوء الحظ – قبل العصر الملائم له بثلاثة قرون..

هذا العقل هو: جروتيوس..

وهو رجل هولندى، عاش سنة ١٦٢٥ وكان يعمل قاضياً.. تأمل العلاقات الدولية التى كانت سائدة فى ذلك العصر ثم وضع مؤلفاً خطيراً قال فيه: إنه لن يكون فى هذه الأرض أمن أو سلام ما دامت هناك قوى متصارعة لا تهتم إلا بكبريائها الوطنى، وإن هناك قانوناً طبيعياً ينبع من الضمير البشرى يجب أن يخضع له الجميع، ولن يخضع الجميع لهذا القانون الطبيعى ما لم تشكل هيئة دولية تتكون من محكمين دوليين لا مصلحة لهم وتختص بالفصل فى المنازعات الدولية.

أى أنه اقترح إنشاء منظمة كعصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة.

وكان طبيعياً أن تعتبر الحكومات مثل هذا الرجل خطراً على الأمن، مضللاً للعقول، فعوقب على هذه الأفكار بالسجن فى قلعة رهيبة.. وبالرغم من أنه كان شيخاً فى الواحد والستين من عمره، فقد اضطر إلى الفرار من القلعة ولاذ بسفينة

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/١/٣

مهاجرة، حطمتها عواصف بحر البلطيق فمات غرقاً!.

وقد مرت بعد جروتيوس ثلاثمائة سنة.. قتل فيها الملايين وهلكت المدن وتشربت الأرض بالدماء قبل أن تنفذ فكرته وتقام لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية!.

ظلت الدبلوماسية حتى انفجار الحرب العالمية الأولى تسير على "الأسلوب الفرنسي". وكان الأسلوب الفرنسي يتميز بالرشاقة والنعومة التزام قواعد الاتيكيت المعقدة، وكانت العلاقات الدولية تقوم على أربعة أسس رئيسية:

أولاً: أن أوروبا هى أهم قارة فى العالم كله، وهى مصدر السلطات فى ميادين السياسة والحرب والاقتصاد، أما آسيا وأفريقيا فهما خاملتان مظلمتان.. وأمريكا مشغولة بنفسها، يفصلها عن العالم القديم بحر عريض..

ثانياً: أن الدول الكبرى فى أوروبا هى التى تحكم فى مصير الدول الصغرى وهذه الدول الصغرى قد تكون لها قيمة استراتيجية أو مالية ولكنها لا تمثل أى وزن سياسى..

ثالثاً: أن العلاقات بين الدول الكبرى تسير على أساس من "التوازن الدولى" المحكم الدقيق، فلا تنفرد دولة واحدة بقوة غير عادية، وعندما كان يظهر رجال مغامرون، يعمدون إلى الإخلال بهذا التوازن وحصر السيادة فى بلادهم.. كما فعل فردريك الأكبر فى ألمانيا ونابليون فى فرنسا.. كانت سائر القوى تتكتل ضده، حتى تقضى عليه، وتعيد "التوازن الدولى" إلى نصابه.

رابعاً: أن المباحثات بين الدول كانت ترجى كلها فى جو من السرية والكتمان، لا ينشر عنها شىء ولا يطلع عليها إلا رؤساء الدول ورؤساء الوزارات والسفراء، ولا يتعرض المفاوضون فيها لأى ضغط من الرأى العام..

حتى فى سنة ١٩١٤، قبل الحرب كان مجلس النواب الفرنسى لا يعرف شيئاً عن النصوص السرية بين فرنسا وروسيا، وكان السير إدوارد جراى وزير خارجية إنجلترا يخفى عن أعضاء مجلس الوزراء الاتفاق المعقود بين هيئتى أركان الحرب الفرنسية والإنجليزية!..

فلما انتهت الحرب العالمية الأولى، تغير كل شىء، وتعرضت الأساليب الدبلوماسية لثورة يمكن أن يطلق عليها اسم: ثورة ١٩١٩.

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/١/٣

أما أوروبا فقد ضاعت هيبتها القديمة، وتوزعت القوة بين أمريكا وبين القوى الجديدة الهائلة التى تنبهت فى آسيا.

أما التوازن الدولى التقليدى فقد اختل اختلالاً شديداً.. ولم تعد المباحثات تجرى فى أروقة سرية، بل انتشر أسلوب المؤتمرات العلنية، التى يشهدها الجميع.. حتى أصبحت جلسات مجلس الأمن هذه الأيام تذاع فى التليفزيون!!.. واختفى الدبلوماسيون المحترفون، وأصبح يتحكم فى الدبلوماسية الساسة والزعماء والنواب والقادة..

ويقول نيكولسون إن هذه الثورة فى الأساليب الدبلوماسية ترجع إلى عدة عوامل:

أولها.. التوسع الاستعمارى الذى زود معركة المنافسة بوقود جديد، إذا فتحت الغنائم الجديدة شهية الدول الكبرى إلى الإمعان فى المنافسة والصراع، حتى شمل العالم كله.. وكادت الدبلوماسية أن تنقلب إلى عمل تجارى بحت..

وثانيها.. تقدم المواصلات ووسائل الاتصال السريع تقدماً كبيراً، فقديما كانت الرسالة تستغرق شهوراً قبل أن تصل من عاصمة الدولة إلى سفيرها فى عاصمة أخرى.. الأمر الذى أدى إلى جعل كل سفير مسئولاً عن توجيه سياسة بلده مسئولية مستقلة إلى حد كبير: وكثير من السفراء احتملوا مسئولية تصرفات كبيرة لم يستأذنوا فيها حكوماتهم، كالسير ستراوفورد راتكليف الذى احتمل مسئولية إشعال معركة نافارين التى أغرق فيها الأسطول المصرى أيام محمد على دون أن يرجع إلى حكومته..

أما الآن.. فإن وزير خارجية أى بلد يستطيع أن يتحدث وهو فى مكتبه، عن طريق التليفون، مع جميع سفرائه فى مختلف أنحاء العالم، كما يستطيعون هم أن يرجعوا إليه فى كل صغيرة وكبيرة، أولاً بأول.. أى أن تقدم المواصلات قضى على استقلال السفراء القديم، وجعل المسئولية كلها مركزة بصورة مباشرة فى يد وزير الخارجية..

على أن نيكولسون يعتقد أن أكبر ما تعرض له الأسلوب الدبلوماسى من تغير، كان سببه: انتشار الديمقراطية.

فبانتشار الديمقراطية أصبحت كل حكومة مسئولة أمام شعبها عن كل تصرف من تصرفاتها، واختفت – أو بدأت تختفى – الطريقة القديمة لحل المشاكل الدولية،

وهى المباحثات السرية التى تجرى فى الأروقة المغلقة بين ساسة محترفين، وحل محلها أسلوب المناقشات العلنية المفتوحة.. مثل جلسات مجلس الأمن والأمم المتحدة ومؤتمر جنيف وغيره.

ففى مؤتمر جنيف مثلاً.. كان منديس فرانس لا يذهب إلى المؤتمر إلا فى حدود شروط معينة وافق عليها البرلمان، وكان لا يبرم أمراً إلا بعلم البرلمان، وبعد استشارة الكتل المختلفة..

ويقول نيكولسون فى حزن: أن هذا التطور قضى على "الدبلوماسية" بالمعنى المعروف.. وإن المفاوضات العلنية معناها أن لا مفاوضات!!

وهو فى هذا التعليق يخطئ خطأ فاحشاً، فإن هذا التطور لم يقضى على الأسلوب السلمى كوسيلة لحل المنازعات.. بل زاد فرصته المتاحة له.

فالاتفاق العلنى له من القوة الأدبية أضعاف ما للاتفاقات الشخصية أو السرية.

ورقابة الرأى العام إنما تؤدى إلى وضع مصالح الشعوب فى الدرجة الأولى من الاهتمام، وتعلى من قيمة المبادئ الأخلاقية والإنسانية فى ساحة المنازعات وتضع نهاية للفن الدبلوماسى بالمعنى القديم: فن الكذب السياسى!!..

الزعماء الجهلة.. والزعماء المثقفون!!

من هو "نهرو"؟..

الناس جميعاً يعرفون أنه زعيم الهند غير منازع. وأنــه رئـيس أول وزارة وطنية فيها منذ أن استقلت إلى الآن .. ويعرفون أن له فى الحركة الوطنية الهندية، بل الآسيوية، تاريخاً حافلاً. فقد أنفق فى السجون اثنى عشر عاماً، ولم يكن يـدخل السجن وحده، بل لقد دخله معه أبوه وزوجته وأخته وابنته.. وكثيـراً مـا كانـت الشهور تمر وكل فرد من أفراد هذه الأسرة النادرة فى سجن مختلف.

ويعرفون أنه يتزعم معسكر الحياد فى العالم. أو أنه بالأصح يتزعم "دعــوة" الحياد. فهو لا يؤمن بسياسة المعسكرات، بل هو يكره أن يرى فى العالم معسكرين، ويكره بالتالى أن يضيف إليها معسكراً ثالثاً..

ويعرفون أنه يقف فى آسيا كالمارد العملاق ينادى بـأن آسـيا للآسـيويين. ويحافظ على استقلال خطر دقيق بين الشرق والغرب. ويرفض الاستكانة إزاء أى خطر يهدد بإشعال حرب عالمية ثالثة، أو حرب محلية بالقرب من بلاده. وقد تبدت آيات سياسته هذه فى جهوده الجبارة التى ساهم بها مساهمة فعالة فى عقـد هدنـة كوريا، وهدنة الهند الصينية. وفى إخراج هولندا من إندونيسيا وفى حملتـه علـى باكستان لاختيارها للانضمام إلى حلف عسكرى، وقبولها المساعدات العسكرية من أحد المعسكرين.

ولم يكن غريباً بعد هذا كله أن تشعر إحدى الصحف الأمريكية بنفوذه العالمى الجبار، فتصف فريقاً كبيراً من الكتاب والنواب الإنجليز والفرنسيين بأنهم: أتبـاع نهرو وتلاميذه.. أى أن بين الحكام الإنجليز الآن، من أصبحوا " أتباعـاً " للرجـل الذى كانوا يضعونه فى السجن منذ سنوات!.. الناس جميعاً يعرفون عنه هذا..

ولكنا هاهنا نريد أن نعرف عنه شيئاً آخر..

نريد أن نعرف أى نوع من الثقافة والتفكير يكمن وراء تاريخ هذا الرجـل،

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢١

وأى لون من المنطق يوجه مواقفه السياسية.

فالسياسة التى ينتهجها نهرو لاشك أنها نتيجة تفكير معين أو منطق معين تبلور فى نفسه خلال مئات من التجارب والأحداث والقراءات، فما هو تفكيره ومنطقه؟ ما هى حقيقة نظرته إلى الحوادث والأشياء؟

إن معرفة منطق نهرو وتفكيره ليست بالمسألة الصعبة... فآراؤه كلها مبسوطة مسجلة فى الكتب الكثيرة الضخمة التى ألفها.. ذلك أن نهرو طراز آخر من الزعماء يختلف عن الطراز الذى عرفناه – من جيل نهرو – فى بلاد الشرق العربى خلال الثلاثين عاماً الماضية..

لقد عرفنا – من جيل نهرو – نوعاً واحداً متكرراً من الزعماء الأميين. الذين قد يتميزون بالوطنية والشجاعة والإقبال على التضحية، ولكنهم لا يتميزون بشئ آخر خطير وهو: الثقافة الواسعة. والنظرة العميقة إلى الأمور!

عرفنا نوعاً من الزعماء الذين لا يعرفون إلا شيئاً واحداً: هو أن فى البلد غاصباً مستعمراً يجب طرده، وكفى! ولكنهم لا يعرفون – معرفة محددة – ما يكتنف ذلك من عشرات المشاكل، وآلاف التيارات، والدراسات فى الداخل والخارج على السواء.

كان هؤلاء الزعماء يعرفون أن الجهاد عملية إثارة وتضحية لنزع الراية الأجنبية المرفرفة على أرض البلاد فحسب. ولكنهم لم يعرفوا قط أن الجهاد – بما فيه من إثارة وتضحية – ينطوى أيضاً على عملية بناء متصلة باهرة لابد لها من الدراية الشاملة بتكوين البلد الاجتماعى، والعناصر الفعالة وغير الفعالة فى مواجهة الاستعمار، والقوى التى يمكن مخالفتها والتى لا مفر من معاداتها والصورة الواضحة لنوع المجتمع آخر الذى يجب الوصول إليه خلال هذا الجهاد..

لم تكن هذه الدراية. هذه الفلسفة. متوفرة بصورة واضحة فى أذهان زعمائنا. بل كان جهادهم تلقائياً قبل كل شئ. الأمر الذى جعل الحركات الوطنية فى الشرق العربى تبدو مضطربة متقطعة، وليست حلقات فى سلسلة واحدة يحكمها منهج واحد كما كان الحال فى الهند. ولماذا أسوق الأسباب!..

يكفى أن نذكر أنه لا يوجد بين هؤلاء الزعماء زعيم واحد ألف كتاباً واحداً فى مسألة من مسائل التاريخ أو التوجيه أو الثقافة من أى نوع. ولا يوجد بينهم من كانت له خطب لها أكثر من قيمتها الوقتية العابرة، حتى تستحق أن تجمع فى كتاب،

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢١

يقرأه بدل الجيل أجيال!

أما نهرو، فإن عدد السنوات التى قضاها فى السجن لا يعادلها إلا عدد الكتب التى ألفها. والقارئ لهذه الكتب يلاحظ أن نهرو لم يحبس نفسه فى ثقافة الهند وحضارتها، وفى دراسة تكوينها الاجتماعى وتطورها الوطنى فحسب، بل أنه قد درس العالم كله، وتاريخه كله. فعرف العوامل التى توجه السياسة العالمية، وأحاط بأدق مشاكل المجتمعات الحديثة الأكثر تقدماً من مجتمع الهند، فاستطاع أن يعرف ماذا تحتاجه الهند بالضبط. ولما استقلت الهند، وأصبح هو رئيس أول وزارة فيها، لم يكن جاهلاً ولا ساذجاً، بل كان يعرف مقدماً كيف يحتفظ فى هذا العالم برأسه، وأين يضع قدميه.

ونهرو إنسان هادئ جداً، وديع جداً، يتكلم فى صوت خافت، ويمشى وكأنه يسير على أطراف قدميه.. فلا يصدق من يراه أنه أشعل الثورات، وقاد الملايين.

وأسلوب نهرو فى الكتابة يتفق مع مظهره الهادئ الوادع. فكتابته خالية تماماً من الإنفعالات والكلمات الرنانة ذات الوقع المثير. وهى لا تشبه فى شئ البحر الصاخب العالى الموج، ولكنها كالماء الهادئ الرقراق، تستطيع أن تسبح مع أفكاره، وأنت محتفظ بهدوء أعصابك وصفاء ذهنك بحيث تستطيع أن تستوعب الحقائق الموضوعية التى يعرض لها.. كاملة! حتى الصفحات التى كتبها فى أعنف ساعات الصراع، وعندما كانت فى إنجلترا تصب عليه وعلى مواطنيه الثائرين أشد أنواع الإرهاب، نجد أسلوبه على نفس الهدوء الواثق والصفاء. فلا يوجه إلى الدولة التى ترتكب أبشع الجرائم كلمة عنيفة واحدة. ولا يصفها بالإجرام أو الكذب أو التزوير، بل يستعمل عبارات أدبية عالية فى وصف هذه المعانى.

فى كتابه عن تاريخ حياته، الذى أخرجه سنة ١٩٣٦، نراه يتحدث عن إيمان إنجلترا بالديمقراطية فى بلادها دون بلاد المستعمرات فيقول ساخراً: " إنها ترى أن الديمقراطية نوع من الفراء الفاخر لا يلبسه سكان المناطق الحارة! ".

وفى موضع آخر من نفس الكتاب يريد أن يقول إن وعود إنجلترا التى بذلتها للهند كاذبة، فيكتب: "أن الكلمات الإنجليزية يتغير معناها بمجرد عبورها قناة السويس!".

بهذا الأسلوب الهادئ الرفيع، الموضوعى تماماً، يكتب نهرو عن مستعمرى بلاده، فى سنة ١٩٣٦، إحدى السنوات الدامية فى تاريخ الهند..

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢١

والغريب أن نهرو يخطب فى الملايين بنفس الأسلوب. ويقتحم مناقشات مجلس النواب الهندى ويرد على الحملات التى توجه إليه فيه أيضاً بنفس الأسلوب، وليس أمتع من أن يقرأ المرء بعض المناقشات الهامة فى مجلس النواب الهندى. ويرى كيف يستقبل نهرو النقد ويناقشه ويعترف به أو يرد عليه. وكيف يحيل المعانى الصعبة المعقدة إلى كلام واضح بسيط يفهمه – لا النائب وحده – بل الناخب العادى أيضاً..

كنت أقرأ جلسة ناقش فيها البرلمان الهندى سياسة وزارة الخارجية، وشن كثير من النواب حملات عنيفة على نهرو بوصفه وزيراً للخارجية، هاجموا فيها سياسة الحياد، ورفض المساعدات العسكرية الأجنبية، ورفض الاشتراك فى الأحلاف أياً كانت ووقف نهرو يرد على هذه الحملات فبدأ كلمته قائلاً:

"سيدى الرئيس.. لقد استمعت باهتمام إلى مختلف الاقتراحات والانتقادات التى وجهت. وإنى لأعتقد أننى لو لم أكن أتكلم من مكانى هذا كرئيس للحكومة، لكانت قائمة الانتقادات التى أوجهها أطول وأعنف. ولهذا فإننى أشكر حضرات الأعضاء المحترمين على الطريقة المهذبة التى تحدثوا بها عن أعمال وزارة الخارجية"..

وبعد أن كسر بهذه الكلمات القليلة حدة الحملة، بدأ يشرح سياسته الخارجية فى أسلوب يشعر من يقرؤه أنه لا يقرأ خطبة برلمانية عامة، بل يطالع صورة من التفكير الموضوعى الهادئ المرتب.

والواقع أن الديمقراطية السياسية والاقتصادية هما حجر الزاوية فى تفكيره كله. وهما فى الوقت نفسه حجر الزاوية فى بناء قوته ونفوذه العالمى أيضاً. ذلك أن جميع الدول بلا استثناء، تعرف أنه الزعيم الفعلى للهند بغير منازع، وأن كلمته تمثل – حقاً وصدقاً – كلمة ٣٥٠ مليون فرد، وأن هذا التأييد المطلق من الشعب لا يتهدده أى خطر، يمكن التنبؤ به على الأقل..

وقد تحدثت إحدى شقيقات نهرو منذ بضعة أسابيع فقالت أنها تخشى أن يصبح أخوها دكتاتوراً من حيث لا يشعر ومن حيث لا يريد "ذلك أن الرجال الذين يتميزون بالكفاءة الضخمة مثل نهرو، كثيراً ما يكونون خطراً على النظام الديمقراطى" فهذه الكفاءة الضخمة تغرى صاحبها أحياناً بالانفراد فى اتخاذ القرارات وعدم تقدير النقد، والثقة المطلقة بالنفس.. خصوصاً إذا أضيف إليها ثقة

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢١

مطلقة من الناس، كالتى يتمتع بها نهرو".

على أن كل الظواهر تؤكد أن مخاوف هذه الأخت الذكية لا مبرر لها..

فنحن هنا، إذ نرى نهرو عن بعد، نظن أنه فى بلاده فوق مستوى النقد. وهو أمر غير صحيح. فالمطلع على الصحف الهندية والسياسة الهندية، يعرف أن هناك جماعات كثيرة توجه إليه وإلى أسرته أعنف الاتهامات، وتدمغه أحياناً حتى بالخيانة..

وبالرغم من ذلك، فإن هذه الحملات كلهم لم تدفعه إلى التفكير فى الحجر على حرية الرأى بأى صورة من الصور.

ونهرو يقول كلما بالغ أحد فى تقريظه.. "لسنا نريد قياصره!"..

وبعد...

فإن هذا الكتاب الذى أترجمه عن نهرو عنوانه الأصلى "لمحات من تاريخ العالم". وهو يصل - فى حجمه الأصلى أيضاً - إلى ما يقرب من ألف صفحة من القطع الكبير، كتبه نهرو وهو فى السجن فى صورة رسائل كان يبعث بها إلى ابنته الصغيرة أنديرا.. وقد تحدث نهرو فى الكتاب عن تاريخ العالم كله، منذ فجر المجتمع الإنسانى. ولم يتحدث عن تاريخ حضارة معينة أو بلد معين، بل نراه يتحدث فى دقة ودراية عن تاريخ كل الحركات الهامة التى وقعت فوق هذه الكرة. فهو فى الواقع تاريخ للعالم كله، وليس مجرد لمحات..

وقد اخترت من فصوله، التى تبلغ ١٩٦ فصلاً، هذه الفصول التى لا تزيد على العشرين إلا قليلاً مراعياً فى اختيارها أن تكون متصلة بالأحداث الكبرى التى ساهمت فى تكوين هذا المجتمع العالمى الذى نعيش فيه، قريبة من الظروف التى نعاصرها، وأن تتكون منها سلسلة متصلة بقدر الإمكان.

ولا أعتقد أنى فى حاجة إلى أن أشرح فى هذه المقدمة فلسفة نهرو، ذلك أن هذا الكتاب ينطوى فى الواقع على دراسة مزدوجة:

فهو دراسة للمراحل الهامة التى يتعرض لها..

وهو دراسة لتفكير نهرو وفلسفته فى النظر إلى الحوادث والأشياء..

من مقدمة كتاب "الثورات الكبرى الذى يظهر فى أول مارس القادم"..

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢١

الديمقراطية.. والنظام!

ليست الديمقراطية فوضى، ولكنها نظام..

وهى نظام صعب.. لأنه يكتفى بأقل قدر ممكن من القيود والحدود، ولأنه يستغنى فى الكثير عن التعليمات والتنبيهات، ولأن مسئولية المحافظة على هذا النظام ليست مركزة بل موزعة بين الناس أجمعين، الأمر الذى يتطلب قدراً كبيراً من الإحساس بالمسئولية، والقدرة على احتمال تبعات الحرية..

أقول هذا للشعب السورى الشقيق وقد تمت انتخابات رئاسة الجمهورية وبات مقبلاً على عهد يرجى أن تستقر فيه الأمور، وأن تتدعم فيه الديمقراطية، بأن تتخلى عن شكل الفوضى، وتدخل فى إطار النظام!!.. وأقوله فى لهجة ربما كانت صريحة أكثر مما يجب، ولكن الصديق الناصح يجب أن يكون فى المواقف الجادة صريحا، وإلى غير حد.. نظام الأحزاب مثلاً..

إن سوريا التى لا يزيد عددها على أربعة ملايين، فيها من الأحزاب والكتل ثمانية.. الكثير منها شخصى، لا توجد أسباب موضوعية تبرر وجودها كأحزاب..

وفقهاء السياسة يقولون إن البلد الذى تكثر فيه الأحزاب الصغيرة، الشخصية المتلونة.. لا يمكن أن يوصف بأنه بلد فيه أحزاب!!..

فالمفروض فى الأحزاب أن كلاً منها يمثل فئة كبيرة من الشعب، يعبر من مصالحها، ويتخذ من أجل ذلك موقفا ثابتاً محدداً معروفاً.. وبذلك تعطى الأحزاب فى مجموعها ومن تفاعلها صورة صادقة متطورة لاتجاهات الشعب أما الأحزاب الصغيرة الشخصية.. التى لا مفهوم لها.. فأسلوبها لا يقوم على كسب الرأى العام، ولكنها تتآمر وتتحالف مع هذا حيناً ومع ذاك حيناً آخر، وتغير مواقعها فى كل حين.. وبذلك تجمل الموقف السياسى على الدوام عائماً، غائماً، ليس له قوام واضح.. فتنهار تبعا لذلك الميزة الكبرى لتعدد الأحزاب..

والأحزاب الصغيرة من هذا النوع، لا تكون أحزاباً موضوعية قابلة للنمو إلا

مقال منشور بمجلة روز اليوسف بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٢

في القليل النادر، إنما هي على الأغلب أحزاب شخصية أنشأها أشخاص لا يرضى طموحهم وكبرياءهم أن ينضووا تحت لواء النظم التي تفرضها الأحزاب الكبيرة والطاعة التي تتطلبها هذه الأحزاب في أعضائها، فيستقل الواحد منهم بحزب أو بكتلة تعمل من أجله ولا يعمل من أجلها.. فهو بحزبه أو بكتلته يساوم الأحزاب الكبيرة.. ويرجح كفة هذا أو ذاك للفوز بمناصب أو مطالب شخصية، لا تمت إلى العقل السياسي العام بصلة!!..

وهذا النوع من الأحزاب والكتل منتشر في سوريا، وربما في شرقنا العربي كله!!.. وهي تعيد إلى الأذهان صورة الأحزاب أول ظهورها في فرنسا مثلاً منذ قرون ونصف، عندما كان كل عدد من النواب تتفق مصالحهم أو أمزجتهم فيلتقون في مقهى أو في حانة واحدة، ثم يستأجرون حجرة خاصة في المقهى أو الحانة، ثم يصبحون كتلة تعرف باسم الحانة التي يسهرون فيها كل مساء!!..

أو في انجلترا منذ قرنين، عندما كانت كل "شلة" من النواب تختار حجرة من حجرات مجلس العموم تبيع فيها أصواتها لهذا الوزير أو ذاك نظير ثمن معين!!..

هذا النوع من الأحزاب يجب أن يختفي.. أو يندمج.. أنه صائر حتماً إلى الزوال.. فيلكن زواله اليوم بدلاً من الغد!!

وبعد الأحزاب، يأتي أسلوب المعارضة..

إن المعارضة تقوم في النظام البرلماني بوظيفة أساسية، ولكن المعارضة ليس معناها التعجيل بنهاية الحكومة القائمة في أسرع وقت بأي أسلوب بل أن دورها الأساسي، هو أن تواصل دعوتها في صفوف الناس، وأن تقدم إلى جانب النقد شيئاً ايجابياً تجمع حوله الأنصار حتى يجيئ زمن الانتخاب التالي.. فتحرز فيه النصر، والحكم، أو تواصل العمل للجولة التالية.. والمعارضة التي تعمل على إسقاط الحكومة بأسلوب غير طبيعي، لا تزعزع تلك الحكومة وحدها، ولكنها تزعزع الحكومات التالية لها أيضاً، وتفتح الثغرات في النظام الديمقراطي كله، وتقلل من إيمان الناس به إلى حد بعيد في حين أن العمل الجاد لإقناع الرأى العام وتحويله وإعداده للتغير أضمن، في الوصول إلى نتيجة لا تعجل فيها ولا ابتسار..

فهل تصل هذه الكلمة إلى ضمير الشقيقة سوريا.. حكومة، ومعارضة وشعباً؟..

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٢

تقدم الديمقراطية

رويت لك فى خطاب سابق لمحات عن تقدم العلم فى القـرن التاسـع عشر.. وأريد الآن أن أحدثك عن ناحية من نواحى التقدم فى هـذا القـرن، وأعنى تقدم الفكرة الديمقراطية.

ولعلك ما زلت تذكرين حديثى لك عن حرب الأفكار فى فرنسـا فـى القرن الثانى عشر، وعن "فولتير" أعظم كتـاب هـذا العصـر ومفكريـه، وآخرون غيره من الذين تحدوا المعتقدات القديمة عـن الـدين والمجتمـع، والذين قدموا فى جرأة عجيبة أفكارا جديدة.

وقد ساد هذا التفكير فى فرنسا فى ذلك الوقت على نطاق واسع.. أمـا فى ألمانيا فقد كان الفلاسفة مهتمين بمسائل فلسفية أشد تعقيدا.. وفى إنجلتـرا كانت التجارة والأعمال فى تزايد مستمر، والنـاس هنـاك غيـر مغـرمين بالتفكير ما لم تضطرهم الظروف إلى التفكير اضطرارا!..

ومع ذلك فقد ظهر فى إنجلترا فى النصف الثانى مـن القـرن الثـانى عشر كتاب خطير، ذلك هو كتاب "آدم سميث" عن ثروة الأمم.. وهو لـيس كتابا فى السياسة، ولكن فى الاقتصاد السياسى.. فحتى ذلـك الوقـت كـان الاقتصاد كغيره من العلوم، مختلطا بالدين وبالأدب، ممـا جعلـه عرضـة للكثير من الاضطراب والخلط.. ثم جاء آدم سميث فعالج الاقتصاد معالجـة علمية، متحاشيا كل التعقيدات الأدبية، محاولا أن يعثـر علـى القـوانين - الطبيعية التى تتحكم فى الاقتصاد، والاقتصاد - كما لابد تعـرفين- يتحـدث عن دخل الأفراد ونفقاتهم، أو دخل الدولة كلها ونفقاتها، عما ينتج الناس وما يستهلكون، عن علاقاتهم بغيرهم من الدول وغيرهم من الناس.. وكـان آدم سميث يؤمن بأن كل هذه العمليات المعقدة تتم طبقا لقوانين طبيعيـة محـددة سجلها فى كتابه.. وكان يؤمن أيضا بأنه لابد من إعطـاء الحريـة الكاملـة

للحياة الصناعية حتى تؤتى هذه القوانين نتائجهـــا.. وهـــو مـــذهب "دعهـــم يعملون" الذى حدثتك عنه من قبل..

وكانت آدم سميث هذا لا شأن له بالأفكار الديمقراطية الجديـــدة التـــى كانت تتبلور فى ذلك الوقت فى فرنسا. ولكن هذه المعالجة العلميـــة لمشـــكلة من أهم المشاكل التى تؤثر فى مصائر الأفراد والشـــعوب، تـــدل علـــى أن الإنسان كان آخذا فى اتجاه جديد غير الاتجاه اللاهوتى القديم.. وآدم ســـميث يعد الآن أبو علم الاقتصاد، وقد أثر فى كثيرين جدا من رجـــال الاقتصـــاد الإنجليز فى القرن التاسع عشر..

وقد ظل علم الاقتصاد الحديث قاصرا على الأساتذة وعلى عدد قليـــل من خاصة المثقفين، ولكن الأفكار الديمقراطية الجديدة كانت فى ذلك الوقـــت تنتشر بسرعة.. ثم جاء نجاح الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية فكان بمثابة دعاية واسعة أكسبت هذه الأفكار شعبية هائلة.. فقـــد هـــزت النـــاس تلـــك الكلمات الرنانة التى احتوى عليها إعلان الاستقلال الأمريكى وإعلان حقوق الإنسان الفرنسي.. كانت هذه الكلمات بمثابة رسالة خلاص للملايـــين مـــن الملايين من المظلومين والمستعبدين، فكل من الوثيقتين تتحدث عن الحريـــة والمساواة وحق كل فرد فى أن يستمتع بالســـعادة.. ومـــن أن إعـــلان هـــذه الحقوق الآن لم يؤد مباشرة إلى فوز الناس به. (بل إن الذين يستمتعون بهذه الحقوق الآن، وبعد قرن ونصف من إعلانها، ما زالوا قليلين)!.. فقـــد كـــان مجرد إعلان هذه الحقوق عملا قيما، باعثا على الأمل..

لقد كانت الفكرة القديمة فى أوروبا وفى كل مكـــان، والفهـــم الســـائد للمسيحية وغيرها من الأديان، أن الخطيئة والشـــقاء قـــدر مكتـــوب علـــى الإنسان. وبدت الأديان –بهذا التفسير– وكأنها تخص التعاسة والشقاء فـــى هذا العالم بمركز دائم ممتاز.. وكأن كل ما تعد به البشر من جزاء مكانه فى عالم آخر.. أما فى هذا العالم فقد كان علينا أن نصبر علـــى قـــدرنا وأن لا نعمل على أى تغيير جوهرى.. كانت تشجع الإحسان والتصدق على الفقراء ولكنها لا تقدم أى فكرة للقضاء على الفقر ذاته أو على النظم التى تؤدى إلى هذا الفقر..

والديمقراطية لا تزعم أن كل الناس سواء.. وهى لا تستطيع أن تزعم ذلك، إذ أنه من الواضح جدا أن بين الناس فروقا كثيرة.. هناك فروق جسدية تجعل من الرجال من أهم اقوى من غيرهم، وفروق عقلية تجعل بعض الناس أذكى أو أحكم من سواهم، وفروق أخلاقية تؤدى إلى وجود من هم أقل أنانية من الآخرين. وإن كان جانب كبير من هذه الفروق يعود إلى ظروف التربية والتعليم..

خذى ولدين أو بنتين على درجة واحدة من الاستعداد، وأعطى أحدهما تعليما واحرمى الآخر من التعليم، وسوف ترين بعد سنوات قليلة أن ثمة فارق هائل بين الاثنين، أو أعطى الواحد طعاما صحيا كافيا والآخر طعاما رديئا ناقصا.. وسترين أن أولهما سينشأ قويا سليما صحيحا فى حين يصبح الآخر ضعيفا يائسا عليلا. إذاً فالتربية والثقافة، والبيئة التى ينشأ فيها الإنسان، تتسبب فى خلق كثير من الفروق بين الناس إلى حد كبير. كل هذا ممكن. ولكن فيما يتعلق بالفكرة الديمقراطية، نجد أنها تعترف بأن الأفراد ليسوا فى الحقيقة متساوين، ولكنها مع ذلك تعطيهم جمعيا نفس القيمة السياسية والاجتماعية. فإذا سلمنا بهذه الفكرة الديمقراطية كاملة فسوف يؤدى بنا ذلك إلى نتائج ثورية خطيرة.

ولسنا هنا بصدد تقصى النتائج جميعا، ولكن أبسط نتيجة لها هى أن يكون لكل مواطن الحق فى أن يعطى صوته فى انتخاب الحكومة أو البرلمان الذى يمثل الشعب. فالصوت الانتخابى هو رمز القوة السياسية، وإذا أعطينا كل مواطن حق التصويت فمعنى ذلك أننا ساوينا بين الجميع فى القوة السياسية. وهكذا كان أول مطالب الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر هو المساواة بين الجميع فى حق التصويت.

ولكن الذى حدث، أن معظم الذين نالوا حق التصويت اكتشفوا أن الأمر بالنسبة لهم لم يتغير كثيرا! فبالرغم من أنه قد أصبح من حقهم أن يشتركوا فى الانتخابات، فقد ظلوا بعيدين عن أى نفوذ فى الدولة أو ليس لهم من النفوذ إلا التافه القليل..

كان الصوت قليل النفع بالنسبة للرجل الجائع، وظل أصحاب السلطة

- من كتاب رسائل نهرو لابنته أنديرا بتاريخ ١٩٥٥

الحقيقة هم أولئك الذين يفيدون من جوعه ويجعلونه يفعل أى شئ يرونه في مصلحتهم. وهكذا ظهر أن القوى السياسية التى يمنحها هذا الصوت ليست إلا ظلا لا حقيقة له، ما دام مجرداً من القوة الاقتصادية، وأن أحلام الديمقراطية النبيلة عن المساواة التى سوف يحققها تعميم حق الانتخابات، لم تسفر عن شئ!

على أننى قد سبقت الحوادث قليلا، فهذا التطور الأخير لم يظهر إلا فيما بعد، أما فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فقد كانت حماسة الديمقراطيين لعقيدتهم هائلة، وكان الاعتقاد سائدا بأن الديمقراطية سوف تجعل كل واحد من المواطنين حرا مساويا لغيره، وأن الحكومة سوف تعمل من أجل سعادة الجميع..

وكانت الحملة فى القرن الثامن عشر عنيفة على أوتوقراطية الملوك والحكومات وعلى الطريقة التى كانت تستغل بها سلطتها المطلقة.. وكان من نتائج ذلك أن نصت إعلانات حقوق الإنسان على الحقوق الفردية. ولعل فى إعلان الحقوق الفرنسى والأمريكى بعض الخطأ من هذه الناحية. ففى مجتمع معقد كالذى نعيش فيه، ليس من السهل أن نفصل بين الأفراد ونعطى كلا منهم حرية كاملة..

فهذا الوضع سوف يؤدى إلى تصادم مصالح الأفراد بمصالح المجموع. ومهما كان الأمر فقد دافعت الديمقراطية دفاعا عنيفا عن الحرية الفردية.

وقد تأثرت إنجلترا التى كانت متخلفة فى التفكير السياسى خلال القرن الثامن عشر، بالثورتين الأمريكية والفرنسية. وكان أول أثر بدا عليها، هو الخوف من أن تؤدى هذه الديمقراطية الجديدة إلى ثورة اجتماعية فى الجزيرة نفسها، فأصبحت الطبقات الحاكمة أكثر رجعية ومحافظة من ذى قبل. ولكن الأفكار الجديدة ظلت تنتشر بين المثقفين. وظهر فى ذلك الوقت رجل إنجليزى مرموق اسمه "توماس بين" كان يعيش فى أمريكا خلال الحرب الأهلية، وقام بمساعد الثوار هناك. وكان مسئولا إلى حد كبير عن توجيه الأمريكيين نحو فكرة الاستقلال التام. فلما عاد إلى إنجلترا ألف كتاب اسمه "حقوق الإنسان" دافع فيه عن الثورة الفرنسية التى كانت قد بدأت فى

ذلك الوقت، وهاجم الأرستقراطية، ودعا إلى الديمقراطية ومن أجل ذلك طاردته الحكومة الإنجليزية، ففر إلى فرنسا وفى باريس لم يلبث أن أصبح عضوا فى المجلس الوطنى الذى كان يتزعم الثورة، ولكن اليعاقبة المتطرفين ألقوا به إلى السجن سنة ١٧٩٣، حين عارض فى إعدام الملك لويس السادس عشر.

وفى سجون باريس ألف كتابا ثانيا أسماه "عصر العقل" هاجم فيه التفكير الدينى. ولما سقط روبسبيير وأعدم، أطلق سراح توماس بين. ولما كان وجوده فى فرنسا جعله بعيدا عن متناول المحاكم الإنجليزية فقد حكمت هذه المحاكم بالسجن على الناشر الذى قام بطبع هذا الكتاب فى إنجلترا. فمثل هذا الكتاب كان يعد خطرا على المجتمع، إذ كان التفكير الدينى يعتبر ضروريا لإبقاء الفقراء فى مكانهم، وقد دخل السجن كثيرون ممن حاولوا نشر كتاب "بين" كان من بينهم عدد من النساء.

ومن الطريف أن نذكر أن الشاعر شيللى كتب رسالة طويلة يعترض فيها على هذه الأحكام.

كانت الثورة الفرنسية هى أهم المبادئ الديمقراطية التى انتشرت فى أوروبا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وبالرغم من أن الظروف فى فرنسا قد تغيرت بسرعة إلا أن مبادئ الثورة ظلت تتوالد وتنتشر..

كانت هذه الأفكار بمثابة رد فعل لطغيان الملوك وكانت مبنية على أسس سابقة على ظهور الصناعة. ولكن الصناعة الحديثة.. جاءت فقلبت النظم القديمة رأسا على عقب.

ومن الغريب أن الديمقراطيين المتطرفين فى أوائل القرن التاسع عشر، لم ينتبهوا لهذا التغير العميق، وظلوا يرددون العبارات الأخاذة التى صاغتها الثورة وميثاق حقوق الإنسان. فهل بدا لهم هذا التغير ماديا بحتا، لا صلة له بالمطالب الروحية والسياسية التى كانت تنادى بها الديمقراطية؟! ولكن الأشياء المادية لها واقع صارم يرفض أن يتجاهله أحد! إنه لمن الممتع أحيانا أن نلاحظ كم هو صعب على الناس أن يتركوا معتقداتهم القديمة المتداعية ويغلقون أعينهم عن الظروف المتطورة. يرفضون أن يروا شيئا.

إنهم قد يكافحون من أجل القديم ولو كان هذا القديم ضارا بهم. إنهم قد يقبلون أى شئ، إلا أن يسلموا بالأفكار الجديدة ويكيفوا أنفسهم بما يلائمها. إن للمحافظة على القديم سلطانا خارقا حتى على المتطرفين، الذين يحسبون أنفسهم متقدمين.. إنهم كثيرا ما يلتصقون بالمبادئ القديمة ليتقبلوا معتقدات جديدة! إنهم يغلقون عيونهم وعقولهم ولا عجب بعد ذلك أن يكون التطور بطيئا على الدوام، وأن توجد مسافة واسعة من الخلف بين أحوال الناس الحقيقة وبين معتقداتهم، الأمر الذى يؤدى إلى خلق هذه المواقف الثورية.

هكذا بدت الديمقراطية للكثيرين، ومجرد استئناف لمبادئ الثورة الفرنسية. وعجز هؤلاء الديمقراطيين عن مجاراة الظروف الجديدة هو الذى أدى إلى ضعف الديمقراطية فى نهاية القرن التاسع عشر، ثم إلى كفر الكثيرين بها خلال هذا القرن.. العشرين..

وعندما فى الهند اليوم، مازلنا نجد كثيرين من الزعماء المتقدمين يرددون كلمات الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان، غير معترفين بكل ما حدث منذ ذلك التاريخ..

وقد كان طبيعياً أن يحتكم الديمقراطيون الأوائل فى كل شئ إلى العقل ما داموا يدعون إلى حرية الفكر والقول والتعبير..

وفى هذه اتفقت الديمقراطية مع تقدم العلم، وبدأ الناس يتجاسرون على انتقاد الإنجيل نفسه، كأنه كتاب كغيره من الكتب، لا يجب تقبله تقبلا أعمى دون تفكير. ووصل نقاد الإنجيل إلى نتيجة.. هى أن الإنجيل عبارة عن مجموعة من الوثائق كتبها أفراد متعددون فى عصور مختلفة!.. وقالوا أيضا، أن المسيح لم يكن يرمى إلى إيجاد ديانة جديدة!..

وكانت الأسس الدينية القديمة قد تزعزعت تحت تأثير العلم، فقد كان طبيعيا أن تبذل محاولات كثيرة لوضع فلسفة جديدة تحل محل الدين القديم. قام بإحدى هذه المحاولات فيلسوف فرنسى اسمه أوجست كونت عاش من سنة ١٧٩٨ إلى سنة ١٨٧٥.

كان كونت يعتقد أن المعتقدات الدينية القديمة قد أصبحت شيئا عتيقا ولكنه كان يعتقد أيضا أنه لابد من وجود عقيدة ما، كضرورة اجتماعية،

فدعا إلى "دين الإنسانية" وأطلق عليه اسم "الموضوعية" وقال إن هذا الدين يقوم على الحب والنظام والتقدم، وأنه ليس فيه شئ خارق لأنه يقوم على أساس ارتقاء الجنس البشرى. ولم يصبح دين "كونت" عقيدة إلا لعدد قليل من المثقفين فقط، ولكن أفكاره بوجه عام كان لها تأثير عظيم في الفكر الأوروبى كله وقد كان فى الواقع بدء علم الاجتماع الذى يهتم بالمجتمعات الإنسانية والثقافية.

وبعد "كونت" ظهر نصير آخر له هو "جون ستيوارت ميل" الفيلسوف والاقتصادى الإنجليزى الذى عاش من سنة ١٨٠٦ إلى ١٨٧٢ كان ميل متأثرا بتعاليم كونت وبآرائه الاجتماعية.

وقد حاول أن يدفع المدرسة الإنجليزية فى الاقتصاد السياسى نحو وجبهة جديدة، غير التى كانت تسير عليها منذ آدم سميث بإدخال جانب من التفكير الاجتماعى على التفكير الاقتصادى. وقد اشتهر بأنه زعيم نظرية جديدة بدأت قبل ذلك بقليل فى إنجلترا ووصلت إلى ذروتها على يده وهى مدرسة تتوخى تحقيق "أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الناس" كما يقول شعارها، وكان هذا الشعار عندها هو الامتحان للتفرقة بين الخطأ والصواب، فالعمل يعتبر صوابا بقدر ما يحقق الناس من سعادة، ويعتبر خطأ بقدر ما يحرم الناس من السعادة، والمجتمع والحكومة يجب أن يقوم كل منهما على هذا الأساس، أساس تحقيق أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الناس..

وهذه الفكرة ليست هى الفكرة الديمقراطية الأولى بالضبط التى كانت تدعو إلى حقوق متساوية لجميع الأفراد فتحقيق أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الناس قد يعنى التضحية أو الشقاء لعدد أقل من الناس. وأنا أشير إلى هذا الفارق فحسب، دون أن أفكر فى مناقشته فالديمقراطية على أية حال تعنى حق الأغلبية.

وكان جون سيتورات ميل مدافعا قويا عن الفكرة الديمقراطية فيما يتعلق بالحرية الفردية. وقد وضع كتابا صغيرا أسماه "فى الحرية" لم يلبث أن ذاعت شهرته سأقتطف لك منه فقرة عن حرية القول والرأى.

"وإن أسوأ ما فى كبت الرأى هو أنه يعد سرقة للجنس البشرى فما زال الخير الناتج عن الفكر أكثر بكثير من الشر والرأى الممنوع إذا كان صوابا، فقد أضعنا فرصة استبدال هذا الصواب بالخطأ القائم. وإذا كان خاطئا فقدنا ما هو أهم، ألا وهو: الاقتناع بالصواب الذى نحن فيه بمقارنته بالخطأ. إنه لا يمكن أبدا الجزم بأن الفكر الممنوع خطأ.. ولو جزمنا بذلك، فان منعه يعد شرا، بالرغم من ذلك!"

إنه كما ليس تفكير رجل مؤمن، ولكنه تفكير رجل فيلسوف، باحث عن الحقيقة!..

وبعد.. لقد ذكرت لك عدد قليلا من أسماء المفكرين الكبار الذين ظهروا فى غرب أوروبا فى القرن التاسع عشر، لأظهرك على الأفكار التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، ولتكون لك بمثابة علامات الطريق، فى عالم التفكير. ولكن هذه الأفكار لم تتعد أول الأمر الطبقات المثقفة. ثم تسربت بعد ذلك عن طريق المثقفين إلى الآخرين. وبالرغم من أن تأثير هذه الأفكار المباشر على الجماهير كان ضعيفا، إلا أن أثارها غير المباشرة كانت هائلة بل إن تأثيرها المباشر فى بعض الحالات كان عظيما، إذ أدت إلى تعميم حق الانتخاب..

ولما تقدمت السن بالقرن التاسع عشر، ظهرت حركات وآراء جديدة، ظهرت حركة الطبقة العاملة، والاشتراكية. وقد أثرت هذه الحركات والنظريات الجديدة على التفكير الديمقراطى السائد كما تأثرت به. ومن الناس من ينظرون إلى الاشتراكية كبديل للديمقراطية ومنهم من يعتبرها جزءا ضروريا متمما لها. وقد رأينا – كيف كان الديمقراطيون ممتلئين إيمانا بالحرية والمساواة، وحق كل فرد فى السعادة..

ولكنهم سرعان ما أدركوا أن السعادة لا تتحقق بمجرد اعتبارها حقا للجميع. فبعد كل شئ. كان لابد من قسط مناسب من الحياة المادية. والإنسان الجائع لا يمكن أن يكون سعيدا.. مما دفعهم إلى التفكير فى أن السعادة تتوقف على وجود توزيع أعدل للثروات بين الناس، وهذا أدى إلى الاشتراكية، وهى نظرية يجب أن تنتظر رسالة تالية:

وفى النصف الأول من القرن الثامن عشر، تحالفت الديمقراطية والوطنية فى كل مكان قام فيه الصراع من أجل الحرية. ومازينى الإيطالى مثل دقيق لهذا النوع من الوطنيين الديمقراطيين. وحين تقدم هذا القرن فقدت الوطنية هذه الصفة الديمقراطية، وأصبحت أكثر عدوانا وتسلطا. وأصبحت الدولة هى الإله الذى يجب أن يعبده كل مواطن..

ولقد فاد رجال الأعمال الإنجليز الصناعة الحديثة دون أن يكونوا معجبين إطلاقا بالمبادئ الديمقراطية العالية أو حق الناس فى الحرية. ولكنهم اكتشفوا أن إعطاء الناس مزيدا من الحرية يعود بالخير على مصالحهم، فهى ترفع مستوى العمال وتعطيهم الإحساس بالاستقلال، وتجعلهم أكثر صلاحية لعملهم الدقيق كذلك انتشر التعليم الشعبى للحصول على مزيد من الكفاية الصناعية..

ولما أدرك رجال الأعمال الإنجليز هذه الحقيقة وافقوا على منح الناس هذه الحقوق!

الإرهاب

إن محاولة تلويث الشرفاء، لا يمكن أن تكون عملاً شريفاً!

منذ أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. كتبت مقالات فى "روزاليوسف" عن بعض الأفلام الروسية التى عرضت فى مصر، سردت فيها وجوه النقد التى رأيتها – خطأ أو صواباً – فى هذه الأفلام.

ولكن أحد الكتاب لم تعجبه هذه الانتقادات التى سردتها، فكتب مقالاً طويلاً يحمل عليها.

إلى هنا والقصة عادية.. اثنان من الكتاب اختلفا وقال كل منهما رأيه وهو شئ كان يمكن أن يكون نافعاً.

ولكن الكاتب لم يناقش الآراء التى أبديتها فقط.. أو بالأحرى لم ينصرف إلى مناقشتها أساساً.. فقد كان واضحاً أنه يضع نصب عينيه فى المقال شخص الكاتب لا آراءه.. كان يحاول أن ينال منه ويجرحه قبل أن ينال من المقال الذى يتعرض له، ولم يكتف بأن ينسب إلى الكاتب – أى إلىّ – السطحية والجهل وخلافه من الأوصاف التى يسهل توجيهها لكل إنسان بغير عناء. إنما قارن بينى وبين مكارثى وبينى وبين عملاء النقطة الرابعة الأمريكان ذلك أن نقد أى فيلم روسى، ولو كان فيلما من الدرجة الثالثة لا يمكن أن يصدر، فى رأيه إلا عن عميل لأمريكا..

وقبل ذلك بقليل، كنت أكتب فى "روز اليوسف" أيضا سلسلة مقالات عن **رحلتى فى الاتحاد** السوفيتى.. كنت أنوه بالأشياء الحسنة التى رأيتها، وأنتقد ما **رأيته خليقاً بالنقد.. فإذا** أردت أن أستنتج شيئا قلت إنه مجرد استنتاج وتخمين قد أخطئ **فيه وقد أصيب**.. ومع ذلك، فقد كنت أتلقى خطابات تقول : أنت شيوعى.. **وخطابات أخرى تقول:** أنت أمريكى!!.

إذاً فعدوى التجريح، ومناقشة ذمة الكاتب قبل مناقشة آرائه، قد انتقلت من

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

الكتاب إلى بعض القراء.. والكتاب بالطبع هم المسئولون.

ولست بمفردى الذى أتعرض لهذا الوباء فإن كل كاتب جاد يتعرض له بلا استثناء...

أنظروا إلى الشهرين الأخيرين فقط.

لقد كتب طه حسين مقالات دعا فيها إلى توحيد التعليم.. فكان الرد الرئيسى على طه حسين: أنه كافر..

وفسر الشيخ بخيت آية من آيات القرآن تفسيراً رآه، اجتمعت هيئة رسمية من هيئات الفكر فى الدولة وقررت طرده من جنة الأزهر وفى ضميرها اقتناع بأنه خارج على الدين.

وكتب محمد عودة كتاباً عن الصين الشعبية.. أو بالأحرى عن تاريخ الصين فى المائة سنة الأخيرة التى انتهت بقيام الصين الشعبية فكتب بعض الكتاب كلاماً معناه: اقبضوا على هذا الكاتب.. فإنه كاتب هدام...

وغير ذلك كثير مما لا يحضرنى الآن!!..

إنه وباء شامل إذاً.. أصبح معه كل كاتب متهم فى ذمته، أو فى خلقه، أو فى تبعيته لهذه الدولة أو تلك، وأصبح هذا الاتهام والاستعداء هو المادة الأولى لكل نقد..

إنه إرهاب من نوع جديد..

فالكتاب فى جميع مراحل التاريخ قد عرفوا نوعاً واحداً من الإرهاب، هو إرهاب الحكومات ولكنهم لم يعرفوا كثيراً هذا الإرهاب الأدبى الذى يهدد الكاتب بسلبه من سمعته، ومن كرامته ومن حرية فكرة وهو إرهاب أشد خطراً على حرية الكاتب من خطر السجون...

وهو ليس إرهاباً فحسب، ولكنه نوع من الدمار الخلقى والخراب النفسى أيضاً..

فمن الخراب النفسى أن يصبح تلويث الشرفاء سهلاً ومباحاً وبسيطاً إلى هذا الحد.

ومن الخراب النفسى أن يستعدى أحد الكتاب سلطات الدولة على كاتب آخر! فالدولة لم تر فى كتاب الصين الشعبية شيئاً يهدد أمن المجتمع أو يفسد أخلاق الناس، ومع ذلك فهناك كتاب طالبوا بمطاردة مؤلفة.. واستغنوا بذلك عن مناقشة الكتاب تمزيقاً و نقداً!..

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

والغريب أن أكثر الكتاب الذين يرتكبون هذه التصرفات لا يخجلون من التشدق فى الوقت المناسب بالديمقراطية وحرية الفكر، وهم أعدائها!.. إن الإيمان بالديمقراطية وحرية الفكر لا يتعدى أطراف ألسنتهم!.. إن الذى يؤمن بالديمقراطية وحرية الفكر، إيماناً حقيقياً يسكن العقل والقلب. يحترم حرية الآخرين، ويحترم حقهم فى أن يكون لهم رأى غير رأيه، ويناقشهم على هذا الأساس. أما الذين يشهرون سلاح الإرهاب فى وجه كل صاحب رأى فهم يفهمون حرية الرأى على أنها حرية رأيهم هم فحسب، هم يؤمنون بعقولهم وحدها لا بأثر احتكاكها بعقول الآخرين!..

هم يذكرون الديمقراطية والحرية عندما "يقولون".. وينسونها عندما "يسمعون"! هم يستعملون الديمقراطية استعمالاً رديئاً تفوح فيه رائحة الخيانة والدناءة وانهيار العقول والذمم!.. ورحم الله فولتير الذى قال "إننى أخالفك فى الرأى، ولكنى أدافع حتى الموت عن حقك فى إبداء هذا الرأى"!!..

رحم الله فولتير.. فإن اتهام أصغر موظف فى الدولة اليوم باختلاس قرش واحد يعد جريمة أما اتهام كاتب فى ذمته فهو عمل بسيط يستطيع أى واحد أن يأتيه وقت يشاء!..

وليس معنى ذلك أننى أدعو إلى التستر على الخيانة أو الجريمة.. إنما أريد أن يستقر فى الأذهان أن الرأى ليس خيانة وليس جريمة.

إن الخيانة والجريمة شئ ينصب على الذمة والسلوك والخلق.. أريد أن يستقر فى الأذهان أن الاتهام بالخيانة أو الكفر أو بيع الذمة شئ خطير يجب أن نحفظ له خطورته، فلا يقال إلا فى موضعه، حتى يكون له وقع ومعنى!!..

أما إذا أصبحت هذه الاتهامات مجرد كلمات عادية فى قاموس الكتابة والجدل، فإنها تفتقد خطورتها، وتضع البرئ والمذنب فى صف واحد، يفلتان معاً، أو يسقطان معاً!!..

ليس معنى ذلك التستر!.. إن التبليغ عن المجرم أو اللص واجب، ولكن هذا الواجب له حدود، فهناك جريمة اسمها جريمة البلاغ الكاذب، تعاقب من يتهم الناس جزافاً!.. وأما من يقذف فى حق كاتب أو صحاب رأى ويتهم بأفجر الاتهامات فلا حدود تقيده ولا عقاب يزجره..

عندما تفكر فى الدوافع التى خلقت هذا الوباء، أو هذا الإرهاب نجد أن هناك

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

منها أنواع كثيرة..

هناك الذين لا يعملون، ويزعجهم أن يعمل الناس.. فهم إذا كتبوا أو تحدثوا عن عمل الآخرين لم يتمالكوا أعصابهم فإذا بألسنتهم تنسى العمل وتذكر الشخص، وتنحرف عن النقد إلى التجريح، وإذا بأقلامهم لا تسكب مدادها على الورق بقدر ما تنثر البقع على الثوب النظيف.. إن هؤلاء يكشفون بذلك عن موجدتهم. إنهم يجترون فشلهم بصوت عال.

وهناك من تسهل – بالفعل – شراء ذممهم فيظنون أن كل الذمم على هذا النحو قابلة للشراء.. وكما أن الزوج الذى يدمن الخيانة هو أكثر الناس شكاً فى وفاء زوجته، كذلك فإن من يبيع قلمه أو فكره يسهل عليه أن يظن ذلك فى الآخرين.

وهناك الذين يتحجرون مع الزمن ويفقدون القدرة على مسايرة التطور.. هؤلاء يفزعهم كل لحن جديد فهم يصمون آذانهم، ويعمدون إلى السب والشتم أو إلى استعداء السلطات وهو الأسلوب المعروف عن الأستاذ عباس محمود العقاد. فمقالاته إما أوصاف مقذعة لخصومة فى الرأى مثل "الوغش" و "القمامة" وإما تحريض للدولة عليهم.

وهناك الكتاب المخلصون الذين لا يشتركون فى حملة الإرهاب عن عمد، إنما يجرفهم التيار فحسب.

فمنذ بضعة أسابيع كتب محمود أمين العالم مقدمة زكى فيها ديوان الشاعر الفيتورى، وإذا بفتحى غانم يذكره بأنه سبق أن اتهم هذا الشاعر نفسه بالخيانة.. نعم فقد استعمل الزميل محمود العالم كلمة "الخيانة" بالذات ولم يكتف بكلمة الخطأ، ولكنه اكتشف بعد ذلك فى هذا الشاعر نفسه فناناً ممتازاً..

ومنذ أسبوع أو أسبوعين أيضاً، أصدر الدكتور عبد القادر القط كتاباً عن فن القصة تعرض فيه بالنقد لقصص عبد الحليم عبد الله فإذا بعبد الحليم عبد الله يرد عليه بمقال عنيف يرجع فيه حملة القط إلى أشياء، منها أن له ديوان شعر سقط فى مسابقة للمجمع اللغوى ومحمود العالم وعبد الحليم عبد الله كلاهما كاتب مخلص وجاد.. إنما أثر عليهما جو النقد الإرهابى وأصابهما فى بعض اللحظات بعداوة إنهما كالرجل الذى من طبيعته أن يتكلم بصوت هادئ ولكنه إذا جلس فى مقهى صاخب وجد نفسه يرفع صوته دون أن يدرى، لكى يسمع صوته بين سائر الأصوات!!..

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

وأخيراً.. هناك أشباه مكارثى!..

إن مكارثى نموذج تتبلور فيه صفات كثيرة التعصب الضيق الأفق، والتعسف فى الحكم واحتقار النوازع الطيبة فى البشر، والأسلوب الخسيس فى نقد وجهة النظر المخالفة أو مقاومتها.

ومكارثى كما يوجد فى اليمين، فإنه يوجد فى اليسار!..

ففى كل معسكر من معسكرات السياسة أو الأدب والفكر، يوجد عادة من يحب أن يتخذ هيئة المتطرف الحريص بصورة فيها من المراهقة أكثر مما فيها من التعقل..

تلك بعض أنواع الإرهاب الفكرى المنتشر فى مصر...

وقد أردت أن أتحدث عنها فى هذا الوقت بالذات. لأنه وقت نشعر فيها جميعاً ببداية ازدهار فى حركة الإنتاج وفى حركة النقد على السواء..

وما أحرانا فى هذه اللحظة، إذا أردنا البناء أن نضع للنقد آداباً...

ما أحرانا أن نضع آداباً للنقد والمناقشة فلا يكون رخواً مجاملاً، ولا يكون طائشاً هداماً، ولا يكون مصطبغاً بالمرارة والموجدة وعدم الاحترام الذى يسود كثيراً من مقالات النقد والجدل..

إن النقد يجب أن يتعرض للعمل كما يتعرض الجزار إلى اللحم المعروض للبيع..

فالأول يشرح جسداً نابضاً فهو يحترم فيه الحياة، ويشقه بمبضعه لكى يصلحه ويطيل فيه عناصر البقاء.

أما الثانى فهو يقطع فى لحم ميت بلا عاطفة، ولا قلق، ولا احترام!...

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

قلوبنـــا معهـا..

ضعوا عيونكم على سوريا، واجعلوا قلوبكم معها.. إنها تخوض معركــة لا تقل خطورة عن المعركة التى دارت رحاها على شاطئ القناة..

إن سوريا لها وضعها الخطير الحساس، من نواح كثيرة..

أولاً – إن موقعها الاستراتيجى يجعلها الدولى التى لها حدود مشتركة مع أكبر عدد من الدول: مع تركيا والعراق والأردن ولبنان وإسرائيل، وهذا الوضع يجعلها الخط الأمامى فى وجه كل المؤامرات من جهة، كما يجعلها نقطـــة الهجـــوم الأمامية على كل أوكار الرجعية فى الشرق العربى.

ثانيـــاً – فى سوريا ديمقراطية ناشئة متفتحة. والتآمر فى ظل النظام الـــديمقراطى، والضمانات الديمقراطية، سهل وخطير، ولكن سوريا بالرغم من ذلك تحاول أن تتخطى مشاكلها وتصنع تطورها وتصفى جيوب الرجعية فيها.

وعندما كانت فى دمشق سمعت قصة المواطن البسيط الذى نجح فى انتخابات حمص ضد أحد كبار الاقطاعيين، وكيف أن فيضى الأتاسى، الزعيم الكبير والوزير السابق، عندما سمع نتيجة الانتخابات قال إذا كانت الديمقراطية – ستؤدى بنا إلـــى هذا، فلا كانت الديمقراطية!

وفيضى الأتاسى الآن أحد المتهمين فى المؤامرة الأخيرة، وهو هارب مـــن وجه العدالة إلى لبنان! وقد رأيته فى بغداد يتحمس لنورى السعيد، ويتحمس للنظام الاقطاعى الرجعى فى العراق.. كأى أجير عند نورى السعيد!!

ثالثاً – إن سوريا هى التى ضربت المثل الأعلى فى تاييـــد مصـــر فـــى أزمتهـــا الأخيرة، وما لم ينشر عن هذا التأييد أكثر مما نشر، لقد قطعـــت علاقاتهـــا السياسية، وضحت بمصالحها البترولية وأرادت أن تحارب بالفعل، وكانـــت بهذا كله درعاً قوياً حمى جانب مصر فى الشرق العربى.

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١

رابعاً - إن الشعب السورى هو البحيرة التى تنبع منها دعوة الوحدة العربية كالنهر الهادر، وسوريا هى أول دولة عربية سوف تتحد مع مصر، إنها منـذ الآن قطعة منا، من لحمنا وأعصابنا ودمنا..

هذه هى أهمية سوريا.. والمعانى التى تمثلها..

والمؤامرة التى أنكشتف هناك، كانت موجهة إلى كل هذه المعـانى الرائعـة التى تمثلها..

كتاب جديد:

الوطنية والشيوعية فى الشرق الأوسط

عندما بدأت أقرا كتاب "الشيوعية والوطنية فى الشرق الأوسط" للمؤلف "والتر لأكور".. كنت أعرف مقدماً أننى سأجد فيه نقداً عنيفاً للبلاد العربية وكنت مستعداً لان أتقبل بروح طيبة أى نقد جاد يوجهه المؤلف إلينا! فمن عقيدتى دائماً أننا يجب أن نستفيد من النقد الذى يوجه إلينا، والذى نوجهة إلى نفوسنا، ومن عقيدتى أنه ليس من الوطنية أن نزعم لأنفسنا أننا مبرؤون من النقص، فنحن بذلك إنما نكذب على نفوسنا قبل أن نكذب على الأخرين، وتجاهلنا لعيوبنا لا يلغيها، بل يجعلها تتفاقم من حيث لا نحس.. بهذه الروح – الطيبة فيما أعتقد! – أقرا عادة لكل مؤلف أجنبى يكتب عنا نحن العرب!..

وبهذه الروح بدأت أقرأ هذا الكتاب الجديد.. بالرغم من أن المؤلف كتبه متنقلاً بين لندن والمنطقة الإسرائيلية فى القدس!..

وقد كان المؤلف – بالفعل – جاداً ومخلصاً فى كثير من الصفحات، وهو يحاول أن يعثر على حقائق الموقف فى الشرق العربى، ولكن شيئاً ما فى تفكيره، أو فى نفسيته، كان يجعله بعد أن يعثر على حقيقة من الحقائق، يقلب مفهومها، وبتخيط فى شرح أسبابها.. فضلاً عن "عنصرية" معينة تلمحها فى ثنايا الكتاب.. وتتبدى فى صورة نظرة غريبة ينظر بها المؤلف إلى العرب.. كنظرة ابن المدنية المتحضر إلى الريفى الجاهلى! أو كنظرة صاحب البيت إلى المتطفل! والبيت هنا هو الحضارة الحديثة التى يحس الكاتب أن الغربيين هم أصحابها، وكان العرب عندما يطالبون بالعدل والديمقراطية والمسأواة، إنما يستعيرون أشياء ليست لهم، ويلبسون ثياباً لا تناسبهم!

والذى يعنينى فى هذا المقال، أن أتعرض للجانب التحليلى من الكتاب، تاركاً الجانب التاريخى لتعليق آخر، أو فرصة أخرى..

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٧/٣/١١

ماذا يقول "لاكور" فى هذا الجانب من كتابه؟

- يقول: إن "الوطنية" فكرة أوروبية فقطن أما العقيدة الرئيسية فى الشرق فهى الدين، فالشرقى يتعصب لدينه قبل أن يتعصب لوطنيته، وعندما أقتبس الشرق فكرة الوطنية من الغرب، لم يأخذها كما هى، فالوطنية فى أوروبا منبعثة من الثورة الفرنسية.. وكانت على الدوام وطنية متحررة، ديمقراطية، إنسانية فى أهدافها، وكل حركة وطنية فى بلد أوروبى كانت تقترن دائماً بحركة لتحقيق الديمقراطية، لا فى نظام الحكم فحسب، بل وفى أدق مرافق الحياة.

أما الشرق الأوسط، فقد أخذ الوطنية وصبغها بصبغة انعزالية، لا ديمقراطية ولا إنسانية، إنما هى عنصرية، منطوية على العداء العاطفى للآخرين، ومعارضة كل ما هو أجنبى، والأعتداد المبالغ فيه بالنفس!

- وبالرغم من أن زعماء الوطنية الأولين فى الشرق، مثل مصطفى كامل فى مصر، كانت ثقافتهم أوروبية، ومفهومات الوطنية لديهم أوروبية، وبالرغم من أن العرب وضعوا لأنفسهم دساتير ذات نصوص ديمقراطية تشبه دساتير أوروبا.. إلا أن هذا الفهم الأوروبى للوطنية لم يتغلغل أبداً بين الجماهير وعامة الشعب، وهذه الدساتير الأوروبية لم تلبث أن أصبحت مهزلة.. وبقيت المشاعر الوطنية فى صورتها الشرقية المشوهة، تقدير مبالغ فيه لقيمة الشعوب الشرقية، وإنكار لقيمة الشعوب الأخرى.. وانعدام النقد الذاتى والإحساس بالمسئولية، وإلقاء تبعة كل وضع خاطئ على عائق البلاد الأخرى، وبالتالى الدعوة إلى محاربة هذه البلاد!

- والواقع إن هذه البلاد العربية هى المسئولية عن أخطائها.. فمصر مستقلة منذ ٢٠ سنة، والعراق مستقل منذ ٢٠ سنة، وسوريا ولبنان منذ عشر سنوات، ووجود قواعد أو مطارات أجنبية فى هذه البلاد لا يعنى أنها لم تكن حرة فى سياستها الداخلية، ولكن هذه البلاد ظلت تهاجم الاستعمار، وتلقى مسئولية مشاكلها على عاتق الأجنبى!

- والقيم الأوروبية التى حاول المفكرون والأدباء – مثل محمد عبده وطه حسين – نقلها إلى بلادهم لم تفهمها شعوبهم تماماً، وكانت تخلط بينها، بدليل أن بعض الساسة فى الشرق العربى كانوا يقولون "نريد أن نأخذ أحسن ما فى الديمقراطية

والشيوعية والفاشستية"..

- والحركات الوطنية فى الشرق العربى ليست حركات شعبية أو جماهيرية والحركة الشيوعية لم تكن أبداً حركة فلاحين أو عمال، إن كل الحركات السياسية هى حركات مثقفين يريدون أن يحكموا بلادهم ويوجهونها، وهم إذا كانوا يشيدون بجماهير شعوبهم علنا إلا أنهم يعترفون بينهم وبين أنفسهم بأن هذه الجماهير أعجز من أن تحكم نفسها ويجب أن تقبل وصايتهم عليها!
- ولكن هؤلاء المثقفين حائرون، فهم يكرهون فساد الأحزاب، ويخافون مسئولية الديمقراطية، ولكنهم فى نفس الوقت يرفضون أى حكم دكتاتورى..
- وقد بدأت الديمقراطية فى الشرق العربى بزعامة الإقطاعيين.. وعندما فشلت هذه الديموقراطية التى يقودونها وتعرضت لسخط الجماهير وهجومهم، ولم يكن المثقفون والطبقة المتعلمة من القوة بحيث يتسلمون زمام الأمر من الإقطاعيين.. ظهر الجيش كعامل أساسى فى السياسية. ظهر لكى ينفذ إصلاحات اجتماعية كان المتعلمون عاجزين عن تنفيذها بمفردهم. كتحديد الملكية الزراعية، والقضاء على الإقطاع، وفرض الاتجاه إلى التصنيع وبذلك ظهر ما يمكن أن يسمى بـ "الاشتراكية العسكرية"!!..

تلك هى خلاصة الآراء التى آبداها "والتر لاكور" فى كتابه.. فما هى الأخطاء الرئيسية فيها؟..

إن الغلطة الكبرى التى وقع فيها المؤلف هى أنه ينظر إلى الأمور نظرة "عنصرية".. فى نفس الوقت الذى يتهمنا فيه بهذه العنصرية!..

إن المؤلف يتكلم عن فكرة الوطنية كأنها سلعة محلية ابتكرتها أوروبا ولا تصلح إلا لأمل أوروبا! وأكثر الناس إمعاناً فى العنصرية هو هذا الذى يظن أن بعض الأفكار والمذاهب الإنسانية تناسب نوعاً من الناس دون سائر الأنواع..

إن هذه الأفكار والمذاهب والنظم تراث إنسانى عام، اشتركت فى خلقها وإيجادها كل الشعوب والحضارات، فحضارة مصر القديمة، وحضارة الصين وحضارة الهند وحضارة العرب وغيرها من الحضارات كلها كانت تتناقل الأفكار والمذاهب والتجارب، وكلها تكمل الناقص، وتطور الجامد، وتشق الطريق للآخرين..

وهذه الأفكار والمذاهب قد تلبس فى شتى البلاد ثياباً مختلفة.. حتى تناسب

جو هذه البلد أو تلك.. ولكن يبقى بعد ذلك جوهرها المشترك..

ولننظر إلى هذه "الوطنية" الأوروبية التى يعنيها المؤلف بالذات..

إن المؤلف يقول إنها ولدت من الثورة الفرنسية، وإنها ولدت مقترنة بالديقراطية والشعور الإنسانى.. ولكن الحقيقة إن وطنية أوروبا الحديثة هذه هى قد ولدت مع الديمقراطية من جهة، ومع الاستعمار من جهة أخرى..

كان الشعب الفرنسى – مثلاً – يثور ليحطم الباستيل ويعلن حقوق الإنسان، أو يحارب لكى يحرر الإلزاس واللورين من حكم الألمان، ولكن نفس هذا الشعب كان يذهب متحمساً إلى أفريقيا لكى يستعمرها، ولكى يسلب سكانها أبسط حقوق الإنسان! هذا الفرنسى كان يقاتل فى شوارع باريس ليعلن للدنيا أن "الناس ولدوا أحراراً متساوين!" ولكنه لا يكاد يطأ بقدمه أرض آسيا أو أفريقيا حتى ينسى هذا الشعار ويتغنى بتفوق الرجل الأبيض!

ونفس الكلام ينطبق على الديمقراطية العريقة، إنجلترا.. وفى شعوب أوروبية أخرى، كألمانيا وإيطاليا، سيطرت الدعوات العنصرية الصريحة، كالنازية والفاشية، زمناً طويلاً، وتكلف العالم حرباً عالمية رهيبة للخلاص منها!..

وفى هذه النقطة أيضاً – نقطة العنصرية والتعصب الديني – نجد أن المسلمين والمسيحيين واليهود تعودوا منذ مئات السنين أن يعيشوا جنباً إلى جنب فى الشرق العربى، ولكن أوروبا، أوروبا ذات الوطنية الإنسانية الديمقراطية المتحررة من العنصرية! هى التى فرضت لأول مرة وجود دولة عنصرية، على أسس دينية عدوانية، هى دولة إسرائيل. فإذا حدث رد فعل لهذا العمل الفريد فى التاريخ.. إذا ترك هذا العمل آثاراً فى نفوس العرب أصحاب الأرض.. فمن يكون المسئول عن إحياء العنصرية وإيقاظ التعصب الدينى؟!

والخط الرئيسى الثانى فى تفكير "لاكور" – بعد العنصرية – هو التقليل من أثر الاستعمار وتجاهل الدور الذى قام به.

فهو – كما رأينا – عندما تحدث عن وطنية أوروبا المتحررة تجاهل تماماً أنها اقترنت باستعمار الآخرين.. فلما تكلم عن الشرق العربى، كان حريصاً دائماً على تقليل أثر الاستعمار فى حياة هذه المنطقة، وفى خلق كثير من مشاكلها وأمراضها..

أنظروا مثلاً إلى حكاية الديمقراطية التى يقول أنها فشلت فى الشرق العربى

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٧/٣/١١

نحن نعرف أن أول حركة ديموقراطية فى مصر، قد تحركت فى حـوالى ١٨٨٠ تريد أن تتخلص من الحكم المطلق الخديوى إسماعيل وتوفيق، وأن يكون لمصـر برلمان ينتخبه الشعب، ويراقب الحكومة..

ولكن بريطانيا – حيث الديمقراطية الإنسانية المتحررة – كانت تعلم أن معنى حكم الشعب لنفسه.. أن تقفل الأبواب غير المشروعة التـى كـان يتسـلل منهـا المستعمرون الإنجليز إلى امتصاص دم مصر واستغلال مواردها، فقاومت إنجلترا هذه الحركة الديمقراطية أعنف مقاومة، وقفت إنجلترا إلى جانب الخديوى المسـتبد الرجعى!.. كان مستشارو الخديوى فى مقاومته للحركة الوطنية انجلتـرا!.. كـان الرجل الذى وقف بجوار توفيق، ضد عرابى، فى ميدان عابدين، قنصل انجلترا!.. قنصل الدولة ذات الوطنية الديمقراطية الإنسانية المتحررة!!..

ولما لم يعد وجود هذا القنصل كافياً.. أرسلت الدولة الديمقراطية الإنسـانية المتحررة بوارجها لتدك الإسكندرية، ولتحتل مصر..

وليس أمعن فى المغالطة من قول المؤلف أن وجـوه القواعـد الإنجليزيـة والفرنسية فى بلادها كان لا يعنى الاستعمار ولا التدخل السياسى خلال الثلاثين سنة الأخيرة!.. فالمؤلف هنا من السذاجة بحيث يظن أننا سنصدق أن لورد كيليرن مثلاً لم يكن يتدخل فى سياسة مصر، أو أن جلوب لم يكن يتدخل فى سياسة الأردن!..

ثم يتحدث المؤلف عن الإقطاعيين! وأول حقيقة فى تاريخ الإقطاع المصرى أن الاستعمار الإنجليزى هو الذى حماه ودعمه ونظمه، وأن هذا الأقطاع كان يمزق الدستور ويعتدى عليه بمعونة الإنجليز وتحت حمايتهم!..

وفى أى بلد عربى، نجد أن الديمقراطية تعرضت لنفس المحن، على يد نفس الجهات: على يد الاستعمار الأوروبى، على يد وطنية أوروبا المتحررة!!..

فالرغبة فى الحياة الحرة الديمقراطية لم تنقل إلينا نقلاً مصطنعا من الغرب، إنما الذى جاءنا من الغرب هو الأسلحة التى حاولت قتل هذه الديمقراطية..

والديمقراطية لم تفشل فى الشرق العربى، إنما هى تضعف بقدر ما يهاجمنـا الغرب ويضغط علينا ويحاول أن يخنقنا.. وسوف تقوى بقدر ما ينسـحب طغيـان الغرب وتهديده لنا!..

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٧/٣/١١

التفسير الأيديولوجى..لخطبة جمال عبد الناصر

الخطبة الأخيرة التى ألقاها الرئيس جمال عبد الناصر فى الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو، لها أهمية خاصة.. فهى لم تتحدث عن السياسة العملية فقط، ولكنها ذهبت إلى مستوى الوضع النظرى، وتحديد "الأيديولوجية" التى تحكم هذه السياسة فى الداخل والخارج على السواء، والآراء النظرية التى تحدث عنها الرئيس جمال عبد الناصر تستوجب التفسير والشرح والتعليق، نظراً لما انطوت عليه من أهمية بالغة والتفسير الذى أقدمه هنا، إنما أكتبه مسترشداً بالعقيدة التى أومن بها، وهى العروبة، والاشتراكية، والديموقراطية..

وأول النقط النظرية التى انطوى عليها هذا الخطاب هى:

أولاً – أننا ما زلنا فى معركة ضد الاستعمار.. على أساس أن الاستعمار يحاربنا إلى الآن بأساليب مختلفة، وعلى أساس أن معركتنا تشمل الوطن العربى كله..

ثانياً – أن التضامن العربى سوف يتوقف إلى أن تصبح القيادات المتحالفة معنا قيادات وطنية، حتى لا يتكرر ما حدث خلال حرب فلسطين عندما غدرت بنا القيادات الغير وطنية فى ساحة القتال..

المرحلة!..

إن أول مفتاح لفهم أى موقف سياسى هو: معرفة المرحلة، والظروف التى تمر بها البلاد..

إن العمل السياسى بطبيعته يحتاج إلى مراعاة المراحل والظروف! فالطريقة الطبيعية لصعود درجات السلم هى الصعود درجة درجة.. وقد تكون لدى الإنسان قوة تجعله يصعد السلم درجتين درجتين، ولكنه إذا حاول أن يقفز أكثر من طاقته، فالمؤكد أن توازنه سوف يختل، وأنه سوف يسقط، وقد تدق عنقه!

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٧/٨/١

وكذلك الحال بالنسبة للكفاح السياسى، فالاشتراكى – مثلاً – يؤمن بملكية المجتمع لوسائل الإنتاج، ولكن ليس معنى ذلك أن يطالب بتحقيق هذا الهدف كاملاً وبجرة قلم فى أى وقت من الأوقات وفى أى بلد من البلاد، لأن فى هذا إهمالاً لظروف كثيرة، ولو كان الأمر كذلك لأصبح العمل السياسى مجرد قراءة كتب والإيمان بمبادئ والمناداة بتطبيقها كما جاءت فى مؤلفات الفلاسفة، ولأصبح كل من يقرأ هذه النظريات ساسة ناجحين، كلا، إن السياسى يؤمن بغاية كبيرة، ثم ينظر فى طريقة الوصول إليها.. وهل يتم بضربة واحدة أو بالتدرج السريع أو البطئ..

كذلك لابد من دراسة ظروف كل بلد.. فمهما أحضرنا تصميمات ناجحة من الخارج، فإن تفصيل الثوب لابد أن يكون من قماش محلى!

المهم أن صاحب العقيدة، فى مراعاته للمرحلة والظروف، لا يضل الطريق إلى الغاية التى يؤمن بها، ولا يضحى بقيمة أساسية من القيم التى يؤمن بها...

الديمقراطية الموجهة

والظروف التى مرت وتمر ببلادنا – وفى مقدمتها أننا فى معركة مع الاستعمار، وأننا نعمل على تصفية الإقطاع – هذه الظروف قد أنتجت النظام الحاضر الذى نعيش فيه، وأصدق كلمة تطلق عليه هى أنه: ديمقراطية موجهة...

هو "ديمقراطية" لأن رئيس الدولة قد انتخبه الشعب، ولأن انتخاب المجلس النيابى تم بالتصويت العام السرى:

وهو ديمقراطية "موجهة" لأن هناك قوانين تحرم فريقاً من الناس من حقوقهم السياسية، هم ساسة العهد الماضى، ولأن الاتحاد القومى كان له حق الاعتراض على بعض المرشحين، ولأن تكوين الأحزاب السياسية مازال ممنوعاً..

والديمقراطية الموجهة، عرفتها بلاد كثيرة فى السنوات الأخيرة.. تريد بذلك أن تواجه الظروف الحرجة التى تمر بها.. وأن تنفذ بعض الإصلاحات الثورية التى قد تعرقلها الإجراءات العادية، وتريد فى الوقت نفسه أن لا تتخلى عن الإيمان بالديمقراطية كغاية وكوسيلة فى نفس الوقت..

على أنه يجب أن نلاحظ بشأن الديمقراطية الموجهة ملاحظتين هامتين: الأولى – أن الديمقراطية الموجهة لا تحجر على حقوق أحد إلا الفئة التى قامت

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٧/٨/١

الإجراءات الاستثنائية ضدها، ففى معركة ضد الإقطاع مثلاً، تحجر الديمقراطية الموجهة على عناصر الإقطاع.. ولكنها لا تتعرض لحرية الفئات الأخرى المؤيدة للقضاء على الإقطاع..

الملاحظة الثانية – أن الديمقراطية الموجهة ليست نظاماً للاستمرار، ولكنها نظام مؤقت، ومرحلة انتقال أخرى، حتى تزول الأسباب التى استلزمتها، ثم تصبح ديمقراطية فقط بلا توجيه.

وقد عبر جمال عبد الناصر عن هذه المعانى الديمقراطية، وعن هذه الحاجة إلى مزيد من الديمقراطية عندما تحدث عن نقطتين: الأولى توسيع الديمقراطية والرغبة فى أن يظهر مجلس الأمة قيادات جديدة، والثانية عن التفكير الطبقى ومقاومة الفكر بالفكرة.. وهما نقطتان يجب الوقوف عندهما قليلاً...

توسيع الديمقراطية

إن تعبير "توسيع الديمقراطية" الذى استخدمه الرئيس جمال عبد الناصر تعبير ينطوى على آفاق وأغوار عميقة..

إن الديمقراطية ليست الهيكل السياسى للدولة فقط، وليست الحريات العامة المعروفة كحرية القول والنشر والاجتماع فحسب، إن الديمقراطية أسلوب فى الحياة بجميع صورها.

هناك مثلاً ديمقراطية الجهاز الحكومى بشقيها:

ديمقراطية فى داخل الجهاز الحكومى نفسه، فلا تكون السلطة الرئاسية من أكبر موظف إلى أصغر موظف سلطة غاشمة، إنما تكون علاقة رئاسة لا تلغى شخصية الموظف الصغير، الذى سيصبح مع الزمن، موظفاً كبيراً.

وفى هذه الناحية نجد مجال العمل واسعاً، فقد حرمت بعض القوانين كثيراً من الموظفين من التظلم إلى القضاء الإدارى، الأمر الذى يسلبهم كيانهم إزاء أى رئيس مسئول عن الترقيات والتنقلات وغيرها، ونظرية "التعسف فى استعمال الحق" داخل الأداة الحكومية إنما وجدت لتحمى ديمقراطية الجهاز الحكومى من الداخل، على أساس أن هذه الديمقراطية تكفل إنتاجاً أكبر وأسلم.

وهناك الشق الثانى، وهو ديمقراطية العلاقة بين الجهاز الحكومى والشعب،

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٧/٨/١

فالأصل أن هذا الجهاز يعمل لخدمة الشعب وتحت رقابته، وليس العكس، وفى هذا المجال أيضاً نجد مجالاً كبيراً لتوسيع الديمقراطية.. فمثلاً القانون الذى يحتم على من يتهم موظفاً عمومياً أن يثبت الاتهام فى خلال خمسة أيام وإلا اعتبر مذنباً، هذا القانون يضيق فرصة نقد الجهاز الحكومى إلى حد بعيد، ويكاد يجعل هذا الجهاز فوق مستوى النقد.

ثم هناك مشروعات الحكومة الخاصة باللامركزية الإدارية والحكم المحلى، كل هذه آفاق عظيمة لتوسيع الديمقراطية، يجب العمل فيها بسرعة.. خالية من التسرع!

الخلاف الطبقى..

وقد اقترن حديث الرئيس جمال عن توسيع الديمقراطية، بحديث آخر قال فيه إن الدولة لا تحرم الخلاف بين الأفكار، وإنها لا تقاوم الفكرة بالقوة، إنما تقومها بفكرة أخرى، وإنه لا مفر من وجود تفكير طبقى وخلاف طبقى، دون أن يكون هناك "حرب طبقات"..

واستخدام تعبير التفكير الطبقى والخلاف الطبقى بدلاً من تعبير حرب الطبقات له معنى هام...إن تعبير "حرب الطبقات" يرتبط فى أذهان البعض بطريقة معينة لتطوير المجتمع هى الثورة المسلحة "وهو تعبير مرتبط بتفسير معين لتطوير المجتمع يقول "إن الرأسماليين سيزدادون مع الزمن غنى والأجراء سيزدادون فقراً، حتى إذا وصلوا إلى مرحلة الموت جوعاً فإنهم سيثورون ويستولون على الحكم ويقضون على الرأسمالية بضربة واحدة...

هذا التنبؤ القديم لم يقع دائماً بحذافيره، لقد حدثت تجارب عديدة هائلة فى إنجلترا وغرب أوروبا وفى جمهوريات شرق أوروبا، وفى الصين والهند وغيرها.. هذه التجارب الهائلة أدخلت تغييرات كثيرة على النظم الاشتراكية وعلى النظم الرأسمالية على السواء.. وقد أثبتت أن التطور يمكن أن يتخذ أسلوباً ديمقراطياً برلمانياً، وهذا النوع من التطور يقع على الأغلب فى البلاد التى لا تتجمد فيها الدولة أمام التطور إنما تخضع له وتتراجع أمامه تدريجياً..

فى مثل هذه الظروف يمكن أن يقال إن هناك خلاف طبقات لا حرب طبقات، وفى مثل هذه الظروف يتخذ الخلاف الطبقى صورة الصراع الديمقراطى البرلمانى..

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٧/٨/١

فالطبقة الصاعدة.. كلما زادت قوتها كلما زاد نصيبها من التمثيل النيابى ومن السيطرة على الرأى العام، وكلما استطاعت بالتالى أن تملى المزيد من إرادتها...

النظام الاقتصادى...

وقد تحدث الرئيس جمال عبد الناصر – أخيراً – عن النظام الاقتصادى فقال إنه قد ظهر اتجاه يمينى يعارض تمصير البنوك والمؤسسات ويشكك فى قدرة رأس المال الوطنى على النهوض بمفرده بهذه التبعات.. كما ظهر اتجاه يسارى ينادى بتخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية من ٢٠٠ فدان إلى ٥٠ فدان، كما ينادى بالاستيلاء على الصناعات الوطنية.

وقد اختار جمال عبد الناصر الطريق الوسط.. فهو يصر على التمصير ويثق به، وهو لا يرى الوقت مناسباً للاستيلاء على رأس المال الوطنى، وتوزيع المزيد من الأرض، لأن القضية الكبرى أمامنا الآن هى زيادة الإنتاج.

وهو اختيار سليم تماماً..

وهو يستمد سلامته – أولاً – من "الظروف والمرحلة" التى نمر بها، ظروف المعركة ضد الاستعمار، والتى تستلزم أن لا نقوم بأعمال تذكى الخلاف الطبقى مادامت هذه الأعمال غير ضرورية ولا عاجلة..

ويستمد سلامته – ثانياً – من التجارب التى مرت بها بلاد أخرى كثيرة، والتى أثبتت أن التأميم الكامل السريع، فى بلاد مستواها المعيشى منخفض وصناعتها مبتدئة – ليس هو الطريق الأمثل لزيادة الإنتاج وزيادة الإنتاج فى هذه الظروف أمر ضرورى وحاسم، فهو الذى تعود ثمرته المباشرة إلى المواطن العادى، الذى يبنى حكمه على أى نظام بدرجة توفر حاجياته الأساسية، والسير على أى سياسة تهمل حاجيات الشعب الأساسية قد يؤدى إلى قيام هوة عميقة بين الشعب ونظام الحكم، لا تسدها أى تفسيرات أو تحليلات نظرية أو فلسفية!..

والملحوظ أن الدولة فى مصر تتدخل فى الحياة الاقتصادية بطريقة أخرى غير التأميم. هى المساهمة فى رأس مال الشركات والمؤسسات خصوصاً الجديدة منها..

وقد أصدر حزب العمال البريطانى منذ أسبوعين، تقريراً هاماً بعنوان "الصناعة والمجتمع" تحدث فيه الحزب عن هذه المسألة بالذات مسألة اشتراك الدولة

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٧/٨/١

في رأسمال الصناعات الهامة..

ووجهة النظر التي عبر عنها حزب العمال البريطاني هي أنه – في غير مجال التأميم – فإن اشتراك الدولة في الصناعات والمؤسسات يعتبر خطوة إلى الأمام، فالحاصل أن حملة الأسهم العاديين في أي شركة أو مؤسسة ليس لهم أي إشراف حقيقي على شئونها مادلموا يقبضون الأرباح آخر العام، وهذه الشركات تؤثر في حياة الشعب تأثيراً كبيراً، فمن المستحسن أن تتدخل الدولة للإشراف عليها، إذ لا يعقل أن تكون هذه الشركات غير مسئولة أمام المجتمع على الإطلاق، ثم إن أسهم الشركات مملوكة كلها لأقلية من الناس، فامتلاك الدولة لجانب من الأسهم يؤدي إلى مزيد من العدالة الاجتماعية، إذ يجعل المجتمع مالكاً لجانب معقول من هذه الأسهم ويجعل جزءًا من إيرادات هذه المؤسسات يذهب إلى الدولة التي تنفق إيراداتها على المجتمع كله، بدلاً من أن تذهب كل الإيرادات إلى جيوب أفراد قليلين.. هذا فضلاً عن أن ملكية الدولة بجانب من الأسهم يجعل للدولة من النفوذ ما يمكنها من توجيه الاستثمار والصناعة إلى خدمة الوطن كله..

انتهى كلام حزب العمال، وهو كاف لتبرير اشتراك الدولة في المؤسسات الكبرى.

وأضيف إليه أنه يجب الانتباه هنا إلى أمر هام، هو: أن لا يؤدي هذا إلى إخضاع هذه المؤسسات للبيروقراطية الحكومية.. فاشتراك الحكومة في مؤسسة ليس معناه أن تتدخل في كل شئ فيها حتى تعيين أصغر موظف، إنما مهمتها أن تقف كالمساهم اليقظ: توجه المؤسسة نحو الخدمة العامة، وتقف دونها إذا أساءت التصرف أو أسرفت على مديريها أو استغلت عملها..

وبعد..

فهذه هي بعض الخواطر التي عنت لي في التعليق على هذه المبادئ الهامة، وهي مبادئ يجب أن يتأملها ويشرحها ويكتب عنها كل كاتب ومفكر يشعر بمسئوليته نحو سنواتنا القادمة.

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٧/٨/١

كيف نوجه الديمقراطية؟

العنوان ليس من عندى، ولكنه عنوان مقال نشرته مجلة "الايكونومست" الإنجليزية، يعالج تقريباً نفس الموضوع الذى أطرحه اليوم..

إن كلمة "الديمقراطية الموجهة" قد انتشرت فى رقعة واسعة من الأرض.. من أندونيسيا وبورما شرقاً إلى "غانة" غربا.. بل وعبرت المحيط الأطلنطى أخيراً إلى بعض دول أمريكا الجنوبية!

ولأول وهلة، تبدو جميلة "الديمقراطية الموجهة" أقرب إلى النكتة.. ذلك أن الديمقراطية، بالمعنى المستقر فى الأذهان الآتى من ديمقراطيات غرب أوروبا بالذات. الديمقراطية بهذا المعنى ضد التوجيه على خط مستقيم، فعبارة "ديمقراطية موجهة" تبدو لاول وهلة متناقضة كما إذا وصفنا الشئ فقلنا أنه "أبيض أسود"!

ولكن هنا يجب أن نلاحظ نقطة هامة...

إن الديمقراطية شئ قديم قديم إنه ليس كالصناعة الآلية مثلاً من مواليد الحضارة الغربية الحديثة، إن عمر الديمقراطية يرجع إلى أكثر من ألفى سنة، ومع أن الديمقراطية – بمعناها البديهى البسيط – هى أن يحكم الناس أنفسهم ويختاروا نوع حياتهم، إلا أن أشكالها قد تعددت وتنوعت خلال ألفى سنة، فتارة استساغ مفهوم الديمقراطية وجود الرقيق، وتارة أستساغ مفهومها وجود الرأسماليين الذين يأكلون فى صحاف من الذهب من وجود العمال الذين يأكلون التراب، وتارة ثالثة أستساغ امتصاص دولة – ديمقراطية – لدم شعب آخر!

والديمقراطية الغربية – بشكلها المعروف فى انجلترا وفرنسا ومثيلاتها – ليست إلا صورة من صور الديمقراطية التى عرفها البشر خلال تاريخهم، إنها ليست الصورة الوحيدة للديمقراطية، وهى أيضاً ليست الصورة المثلى، ومن المؤكد أن العالم سيعرف فى مستقبله ألوانا وأشكالاً جديدة من الديقراطية.. طبقاً لظروفه وتطوره..

وكما أن هناك من يتطرفون فيحبون الديمقراطية الغربية بكل ما فيها.. فهناك

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢

أيضاً من يكرهون هذه الديمقراطية بكل شئ فيها، لمجرد أنها توجد فى دول طالما ظلمتنا وحاربتنا وحطمت حياتنا، وكلا الموافقين خطأ.. خطأ أن نقف منها موقف التلميذ العاجز المقلد وخطأ أن نقف منها موقف الكاره الرافض.. إنما يجب أن يكون موقفنا منها موقفاً حراً ناقداً هادئ الذهن.. وأن نمتحنها – كما نمتحن كل تجارب الديمقراطية – على ضوء ظروفنا والمصلحة التى نريدها.. مادمنا نضع نصب أعيننا هدفاً أساسياً هو: أن يحكم الشعب نفسه، لأن هذه أحسن طريقة لنحكم..

الغاية والوسيلة..

نقطة أخرى هامة يجب الوقوف عندها وقفة سريعة، هى: أن هناك فى السياسة دائماً "غاية" و"سيلة"..

ليست السياسة وليس فن الحكم فقط هو أن تحدد "الغاية" التى تريد أن تحققها.. "فالغاية" التى تصبو إليها مصر مثلاً يستطيع أن يسجلها تلميذ فى مدرسة ابتدائية، وإنما فن السياسة أيضاً هو معرفة "الوسيلة" التى توصل إلى هذه الغاية.. ومن هنا نجد أن الاتفاق على الغايات لا يثير الخلافات التى تثيرها محاولة الاتفاق على الوسائل..

والغاية فى العادة ثابتة، أما الوسيلة فهى مرنة متغيرة قابلة للتحول بما يلائم الظروف.

وهنا أيضاً يجب أن يكون موقفنا من اختيار الوسيلة موقفاً متزناً، لا هو بالموقف الجامد الضيق الافق، ولا هو بالموقف المتحلل من كل إلتزام ومن كل مبدأ عملاً بالمثل القائل "الغاية تبرر الوسيلة"..

وفى قضية الديمقراطية بالذات، نجد أنها غاية ووسيلة معاً، وأن النظر إليها على أنها غاية فقط أو وسيلة فقط ينطوى على غلطة فاحشة..

إنها غاية، لأن كل إنسان يحب ويلح فى أن يكون مسئولاً عن حياته ومصيره، وهى وسيلة لانها تنطوى على تربية وتدريب دائمين للشعب، ولأن أى بناء لا يمكن فى الواقع أن يقوم قياماً ثابتاً مستمراً بغير مشاركة الشعب مشاركة إيجابية، ولأنها أيضاً الأسلوب الوحيد لكى يعثر الشعب على طاقاته الخلاقة وقدراته فى الابتكار!..

مقال منشور بمجلة روز اليوسف بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٨

ومن هنا، فأنه من المستحيل أن نصل إلى الديمقراطية بأسلوب غير ديمقراطى، ذلك أن الديمقراطية ليست بناء مادياً كالعمارة أو المصنع يمكن أن يقام خلف الأسوار ثم يزاح عنه الستار مرة واحدة إنها بناء معنوى نفسى بشرى، تتشكل نفوس الناس خلال عملية البناء نفسها، وهى لا تتشكل إلا بمشاركتهم، ومشاركتهم لا تتوفر إلا فى جو ديمقراطى.

ونعود معاً بسرعة – قبل أن نتوه – إلى الديمقراطية الموجهة.. وبدلاً من أن نضع فكرة طائرة فى الهواء، نضع فى البدء حقيقة مادية ملموسة ثم نحاول تفسيرها..

هذه الحقيقة لها شقان:

الشق الأول: إن الديمقراطية بمعناها الغربى قد عجزت عن الاستقرار فى منطقة واسعة متشابهة من العالم من أندونسيا وبورما شرقاً إلى المحيط الأطلسى غرباً..

حتى الهند البلد الوحيد فى المنطقة التى يمكن القول أن فيها ديمقراطية من الطراز الغربى، لا نستطيع أن نغفل أثر شخصية نهرو على الموقف..

فالمؤكد أنه بغير نهرو ووضعه الشخصى لكان حزب المؤتمر منشقاً، ولغابت كثير من عوامل الاستقرار الراهنة فى الهند.. والهند مع ذلك لديها كثير من المشاكل.

الشق الثانى: صحيح أن الديمقراطية لم تستقر فى هذه البلاد، ولكنها ظلت على الدوام متمسكة برغبتها فى أن تصل يوماً إلى الديمقراطية، فبينما نجد أن أوروبا نفسها قد ظهرت فيها تيارات، وظهر فيها حكام يقولون: الديمقراطية قد فشلت نهائياً وأنه لابد من نظام دكتاتورى، مثل هتلر وموسولينى وسالازار، فإن هذا النوع لم يظهر فى هذه البلاد الآسيوية والأفريقية التى لم تعلن قط يأسها من الديمقراطية، بل أن غاية ما تقوله – إذا وضعت الديمقراطية – جانباً – أنها صنعت ذلك لضرورة عابرة.. ولفترة استثنائية، لابد أن تعود الديمقراطية بعدها إلى الوجود..

تلك هى الحقيقة الواقعة – بشقيها المتلازمين – التى نجدها فى هذه المنطقة المتشابهة من العالم.. فما هى أسباب وجود **هذه الحقيقة؟**

أولاً – هذه البلاد كلها بلاد تحررت حديثاً من الاستعمار، وقد كانت تظن كلها أنه بمجرد تحررها من الاستعمار سوف تستمتع بحياة ديمقراطية سهلة، ولكن ظهر أن فئات كثيرة فهمت الاستقلال على أنه تحول البلاد إلى "عزبة" خلصة.. وهكذا رأينا طبقات كانت تحارب الاستعمار تحولت بمجرد

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٧

استيلائها على الحكم إلى محاربة الطبقات الشعبية الأخرى ومنع تطورها.. وقد حدث هذا الصراع الداخلى فى كل دول العالم حتى فى الديمقراطيات الغربية كإنجلترا وفرنسا التى عرفت الثورات والانقلابات والاضطرابات، ولكن الصراع فى البلاد التى تحررت حديثاً من الاستعمار كان أكثر حدة، ذلك أن انجلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وأمثالها كان أمامها مجال التوسيع الخارجى يفرج كثيراً من أزمات احتدام الصراع الداخلى، أما فى بلادنا فليس هنا هذا الباب..

ثانياً: هذا الاحتدام الداخلى جعل مجال الصبر أمام الأحزاب والهيئات والفئات قليلاً، فنادراً ما نجد الفئة التى صبرت حتى تمر المدة القانونية لخصومها فى الحكم ويحين موعد أنتخابات أخرى يتحول فيها الموج.. بل كانت كل فئة تعمد إلى الأساليب الغير طبيعية لاختصار هذا الأجل والتآمر عليه..

ثالثاً: كل هذه البلاد، تحررت من الاستعمار وهى فقيرة جداً، ومستوى المعيشة فيها تعيس حقاً، فهى تطمع من جهة إلى تحقيق العدل الاجتماعى، وتطمع من جهة أخرى إلى أن تتجه إلى التصنيع وترى مداخن المصانع ترتفع فى سمائها..

رابعا: أن هذه البلاد تريد تحقيق هاتين الغايتين – التصنيع والعدل الاجتماعى – بسرعة غير عادية، ذلك أن هذه البلاد ليست فى مقدمة الركب كما كانت الدول الصناعية القليلة منذ قرن ونصف، بل إنها فى الواقع فى مؤخرة الركب، وتريد أن تلحق به، وتعوض ما فاتها، فهى فى حاجة إلى سرعة مضاعفة..

ومعنى ذلك؟..

معنى تحقيق العدل الاجتماعى – ببساطة – التعرض للملكية الفردية والمصالح الخاصة بالقيود، كما حدث فى قانون الإصلاح الزراعى فى مصر مثلاً.

ومعنى التصنيع، أن نوفر من استهلاكنا – الضعيف فى الأصل – أموالاً نستطيع أن نستثمرها فى الصناعة..

وكلا الأمرين فيه ضغط مادى اقتصادى على فئات قوية عريقة عاتية، كالإقطاع والرأسمالية الكبيرة، والرأسمالية الأجنبية بوجه خاص..

مقال منشور بمجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢

وهنا "مربط الفرس" كما يقولون فمن أجل إرغام بعض الناس على التخلى على امتيازاتهم، ومن أجل إرغام آخرين على توجيه استثمارهم، لا مفر من اتخاذ إجراءات "استثنائية" أى لا مفر من "توجيه" الديمقراطية، لمصلحة الفئة الكبرى من الشعب..

هذا هو منطق الديمقراطية الموجهة.. وهذا هو الذى يجب أن يحدد لنا أسلوب توجيهها، ونطبق هذا التوجيه.. ذلك أن هذا "التوجيه" إذا خرج عن نطاقه، فإنه يصبح "وصاية" تلغى الديمقراطية إلغاء، ولا تختلف عن "الوصاية" التى كانت تنتحلها بعض الفئات فى الزمن الماضى لإلغاء شخصية الشعب ومبادئه وأحقيته..

والمبادئ العامة التى سبق استعراضها.. تقدم لنا فى النهاية القواعد الواجب اتباعها لتحقيق هذه الديمقراطية الموجهة.. وهى:

أولاً – الديمقراطية موجهة، بمعنى أنها لا تخرج من دائرتها، إلا الذين يجعلهم وضعهم المادى والاقتصادى ضد أهداف هذه المرحلة، وهى الاستقلال الوطنى والتصنيع والعدل الاجتماعى، بل أنها تشمل حتى هؤلاء إذا ثبت تعاونهم الحقيقى مع هذه الأهداف، أما من عداهم، فكلهم شركاء فى تحمل المسئولية، وفى ممارسة الديمقراطية.

ثانياً – أن تتميز الديمقراطية الموجهة بما تتميز به الديمقراطية عامة، وهى سعة الأفق وتحمل الذين يخطئون فى حقها إذا كانوا مجرد مخطئين، ومستعدين دائماً لتصحيح أخطائهم.

ثالثاً – أن تلتزم الدولة نفسها بالقوانين التى يلتزم بها الأفراد، فالدولة أيضاً مقيدة كالأفراد، وليست لها سلطة مطلقة تعلو كل وضع وكل قانون..

رابعاً – أن تنطوى الديمقراطية الموجهة على إمكانية الصراع.. مادام هذا الصراع منظماً، مشروعاً، يحمل فى طياته بذور التغيير والتطوير لا بذور الهدم والرجوع إلى الوراء..

مقال منشور بمجلة روز اليوسف بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢

تجربة جديدة.. فى الديمقراطية الموجهة!

"الديمقراطية الموجهة" عبارة أطلقها سوكارنو، وسرعان ما دخلت فى القاموس السياسى الحديث مع غيرها من التعبيرات الجديدة مثل "الحرب الباردة" و "الحروب الصغيرة"!

ومصدر نجاح هذه العبارة وانتشارها، هو أنها جاءت معبرة عن حاجة ماسة شعرت بها شعوب كثيرة فى السنوات الأخيرة. هى بالتحديد الشعوب التى حصلت على استقلالها حديثاً، ووجدت نفسها بعد التحرر مثقلة بتركة الاستعمار الرهيبة: انتشار الأمية والجهل، والهبوط الذريع لمستوى المعيشة، وانعدام العدل الاجتماعى، ومخلفات العصور الوسطى من الخرافات والعادات والتقاليد البالية، والأجهزة الحكومية العاجزة الفاسدة.

كل الشعوب التى تحررت حديثاً من الاستعمار، وجدت نفسها مثقلة مكبلة بكل هذه الأعباء، ووجدت نفسها فى الوقت ذاته فى وسط القرن العشرين، وفى وسط تقدم علمى وفنى وصناعى هائل..

وتحت الضغط الملح لكل هذه الظروف، وتحت الرغبة العارمة فى اللحاق بالبلاد المتقدمة فى أقصر زمن ممكن، تحطم الاقتناع القديم بمزايا الديمقراطية الأوروبية التقليدية، التى تقوم على الحرية المطلقة لكل الأحزاب والاتجاهات والجماعات.

الضغط العنيف القديم، كان يجعل الناس متلهفة إلى ديمقراطية واسعة وحريات شاملة.

والرغبة فى اختصار الزمن وإحداث انقلاب أساسى عنيف. كان يجعل الناس محتاجة إلى إجراءات عنيفة وإلى قيادة مركزية ثابتة..

ومن احتدام هاتين الرغبتين. خرج ذلك التعبير الجديد عن "الديمقراطية الموجهة" للتوفيق بين إعطاء الجماهير أكبر قسط ممكن من الحرية والمشاركة وبين

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٩/٣/٥

الحاجة إلى التوجيه وعدم تضييع الوقت وحرمان أعداء التقدم والرجعيين من فرصة عرقلة هذا التقدم.

ومع ذلك فعبارة "الديمقراطية الموجهة" ليست نظرية وليست أسلوباً واضحاً محدداً.. إنها عنوان فقط، أو شعار يحس الناس بالموافقة المبدئية عليه، ولكنهم يختلفون بعد ذلك على طريقة تحقيقه وتطبيقه.. فهو شعار ينتظر ترجمته إلى أكثر من تجربة..

وقد عاشت اندونيسيا بالذات عدة سنوات وهى تفكر وتفسر وتناقش فى كيفية تجربة هذا الشعار. وكانت "مناقشة" عنيفة احتدم فيها صراع الأحزاب والهيئات، وتدخل الجيش، ونشوب حرب أهلية. وتآمر دول استعمارية..

وقد بدأت الخطوط العريضة للتجربة الجديدة هناك تتضح، وهى تجربة ستكون ذات مدلول هام وخطير، سواء بالنسبة لاندونيسيا أو بالنسبة لآسيا وأفريقيا. أو بالنسبة للتفكير السياسى فى البلاد المشابهة.. التى تبحث أيضاً عن تجارب أخرى للديمقراطية الموجهة.

وأبرز ملامح النظام الجديد هى:

* العودة إلى الدستور المؤقت الذى أعلن سنة ١٩٤٥ إبان ثورة اندونيسيا الاستقلالية ضد هولندا.
* البرلمان سيتكون من نواب منتخبون عن الأحزاب، ونواب منتخبين عن الطوائف، ونواب معينين، وسيكون نواب الأحزاب أقل من نصف عدد الأعضاء، وبذلك يقل دور الأحزاب السياسية دون أن يلغى.
* رئيس الدولة هو الذى يعين الوزراء ويقيلهم. وهو الذى يختار النواب المعينين، وبذلك تزيد سلطات رئيس الدولة.
* رئيس الدولة ونائب الرئيس سينتخبهما البرلمان الجديد.
* المقصود أن يؤدى هذا النظام إلى إيجاد وزارة ثابتة لمدة خمس سنوات على الأقل، بعد أن شهدت اندونيسيا ١٧ وزارة منذ الاستقلال إلى الآن.

مقال منشور بمجلة صباح الخير بتاريخ ١٩٥٩/٣/٥

معانى الكلمات!

فى الصحف الإنجليزية الآن باب ثابت "للوفيات!"

كل يوم، نقرأ فى الصحف الإنجليزية نعياً طويلاً، مبللاً بالدموع، للديمقراطية فى إحدى البلاد..

نعى للديمقراطية فى الجمهورية العربية.. نعى للديمقراطية فى إندونيسيا.. نعى للديمقراطية فى غانا.. نعى للديمقراطية فى سنغافورة!..

ومحررو الدموع فى الصحف الإنجليزية يستندون فى ذلك إلى وقائع رهيبة: لقد أممت إندونيسيا بعض الشركات الهولندية! لقد طردت غانا صحفياً إنجليزياً ! أليست هذه أحداث رهيبة تدمر الديمقراطية؟

والإنجليز يطلقون وصف الدكتاتورية على عملية تقع دائماً عندما يبدأ أى حكم وطنى: عملية اقتلاع عملاء الاستعمار، والقضاء على أوكارهم، وانتزاع أنيابهم السامة!.. فى حين أن الديمقراطية – فى رأيهم – يجب أن تسمح للعملاء والجواسيس بكل الحريات العامة! أليسوا مواطنين؟..

والإنجليز يطلقون وصف الدكتاتورية على كل إجراء يمنع المواطنين من شراء سلع الترف، المصنوعة فى إنجلترا، لكى يتجهوا إلى إنشاء صناعات وطنية بهذه الأموال!..

فالديمقراطية – فى رأيهم – هى أن يكون للفرد حرية شراء سيارة روزلرويس ولو كان جاره يموت جوعاً!..

لقد قال نهرو مرة أن كلمات اللغة الإنجليزية تتغير معانيها بمجرد أن تعبر قناة السويس.. فى طريقها إلى آسيا وأفريقيا.. فالديمقراطية يصبح معناها حكم الإنجليز، والمساواة يصبح معناها تفوق البيض على الملونين.. إلى آخره!.. وحركة المرور فى قناة السويس ذات اتجاهين..

مقال منشور بجريدة الشعب بتاريخ ١٩٥٩/٧/١٦

فالكلمات الآتية من آسيا وإفريقيا يتغير معناها عندما تعبر قناة السويس.. فى طريقها إلى إنجلترا!..

فالاستقلال يسمونه فوضى، والقضاء على العمـلاء يسـمونه دكتاتوريـة، والتصنيع يسمونه ضائقة اقتصادية!.

لقد قضت آسيا وإفريقيا بضع مئات من السنين تتعلم اللغة الإنجليزية وتسمع تفسير كلماتها من الإنجليز، كما يحلو لهم!.. وقد آن الآوان كى يتعلم الإنجليز لغة آسيا وإفريقيا!.

مقال منشور بجريدة الشعب بتاريخ ١٩٥٩/٧/١٦

عريضة اتهام السياسة الأمريكية

مهداة إلى والتر ليبمان!

يزور القاهرة الآن الكاتب الأمريكى الكبير والتر ليبمان...

وإننى لأرجو، بهذه المناسبة، أن يقرأ والتر ليبمان هذا الكلام. إنه "عريضة الاتهام" التى توجه إلى السياسة الأمريكية فى بلادنا، وفى البلاد التى تتشابه ظروفها مع ظروفنا.. وليس معنى هذا أننا نعتبر الكاتب الكبير مسئولاً عن كل ما تأتيه سياسة أمريكا، أو عن كل ما تنشره صحافتها.. ولكننى أعتقد أنه إذا اقتنع بهذا الكلام – أو بجانب منه – فسوف يستخدم نفوذه الضخم فى شرحه للرأى العام فى بلاده..

إن والتر ليبمان من أعظم المعلقين السياسيين فى العالم كله.

والميزة البارزة فى كتابات ليبمان أنه لا يقف عند مظهر الحوادث السطحى، ولكنه يكتب بدراية عميقة بالفلسفة السياسية، والتاريخ، وشتى علوم الحضارة وفنونها.. وهو يكتب بروح موضوعية متفتحة لفهم ظروف الآخرين وتجاربهم، ولذلك كان اسمه دائماً من الأسماء التى يستشهد بها لا الصحفيون والكتاب فقط، بل والزعماء العالميون أيضاً، مثل خروشوف.

وعريضة الاتهام هذه لن تشمل الأحداث أو المشاكل التى اصطدمت بها السياسة الأمريكية – وما زالت تصطدم – فى هذه المنطقة من العالم.. ولكننى سوف أسرد فيها فقط "المعانى الأساسية" التى لم تكن هذه الاصطدامات سوى انعكاسات لها...

الاقتصاد الحر!

إن أمريكا – مثلاً – تعتبر نفسها حامية حمى نظام الاستثمار الفردى والاقتصاد الحر، فى كل مكان من العالم! ووجود الاقتصاد الحر عندها هو الدليل الوحيد على أن البلد متحضر أو غير متحضر..

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٩/١١/٧

لقد أقام الغرب صناعته فى زمن لا يقل عن ٢٠٠ سنة. ولم يكن هذا بالوقت الطويل بالنسبة للغرب، إذ أنه كان متقدماً عن سواه، ولم يكن الزمن يضغط عليه كما يضغط على البلاد المتخلفة فى وقتنا هذا.

ولكن ظروفنا – وظروف كل البلاد المتخلفة اقتصادياً – تختلف عن ذلك..

إننا نريد أن نبنى صناعتنا الوطنية. ولكن الصناعة عندنا ناشئة. وتقاليد الصناعة ليست عميقة فى أرضنا. المستثمر الفردى ما زال يتهيب مخاطر الصناعة، ويجهل أسرارها، لأنه تعود منذ آلاف السنين على الاستثمار الزراعى السهل، الذى يدور فى حلقة هادئة رتيبة كتعاقب الليل والنهار.. صاحب الأموال عندنا حديث عهد بمخاطر التنقيب عن الثروات الطبيعية، وشراء الآلات، واستحضار الخبراء، وتدريب العمال، وغزو الأسواق.. لذلك كان لابد أن تقوم (الدولة) بدور قيادى فى هذا المجال. ففى مثل ظروفنا، الدولة هى التى تستطيع أن توفر الخبرة، وتنفق على البحث والتنقيب، وتضمن الأرباح وتضع الأموال فى صناعات أساسية لتجذب إليها مزيداً من أموال الإفراد. ومن يراجع أرقام الاستثمار الصناعى فى بلد مثل بلدنا، سيلاحظ على الفور أن تدخل الدولة لا يؤدى إلى طرد النشاط الفردى، بل يؤدى بالعكس إلى تشجيعه وزيادته.

إن كل البلاد التى فى مثل ظروفنا، تمر الآن بمرحلة من الاقتصاد المختلط، أى الذى تشترك فيه أموال الدولة مع أموال الأفراد، والذى توجه فيه الدولة الاستثمار عموما الوجهة التى تلائم مصلحة المجموع.. وكل دولة تبحث، عبر هذه المرحلة، عن النظام النهائى الذى يلائمها بما تمليه عليها تجربتها، وحريتها فى الاختيار...

هذا من الناحية الاقتصادية...

الحكم الدكتاتورى

وبنفس المنطق، فى الناحية السياسية نجد أن الولايات المتحدة تعودت أن تنظر شزرا إلى كل بلد لا تجد فيه نظاماً سياسياً على الطراز الغربى، أى نظاماً حزبيا بالأسلوب الموجود فى دول الغرب.

وبالرغم من أن أمريكا لا تتشدد كثيراً فى هذه الناحية.. بدليل أنها تتعاون مع نظم دكتاتورية مثل أسبانيا والبرتغال.

 مقال منشور بجريدة اخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٩/١١/٧

فإن أمريكا تسمى كل بلد ليس على الطراز الغربى، بلداً دكتاتورياً..

فهى لا تدرك الفارق العميق بين الحكم الدكتاتورى، أى الحكم الذى يحافظ على الأوضاع القديمة بالقوة والإرهاب، وبين الحكم الثورى الانقلابى، أى الحكم الذى يدمر الأوضاع الباليه، ويدفع البلاد إلى أوضاع أكثر عدالة وحرية وتقدماً، ولو على حساب الشكل التقليدى الغربى للديموقراطية، شكل الاقتصاد الحر والنظام الحزبى...

إن السياسة الأمريكية لم تدرس أبداً هذا الفارق. لم تحاول مطلقاً أن تميز بين (الثورة) و (الثورة المضادة)..

وهذا التفسير لأخطاء أمريكا السياسية هو أخف التفسيرات وأحسنها ظناً... لأن مساندة أمريكا لبعض الدكتاتوريات الرجعية فى أمريكا الجنوبية مثلاً.. يغرى بالقول أن أمريكا فى بعض الظروف، تنقاد وراء مصالح بعض شركائها الضخمة. فإذا كانت هذه الشركات الضخمة تنال الحماية الكافية فى ظل دكتاتور غاشم، اتجهت السياسة الأمريكية كلها إلى حماية هذا الدكتاتور!

والواقع أنه منذ انتهت الحرب العالمية الثانية، وظهر معسكر الشرق ومعسكر الغرب.. والمعسكران يختلفان فى كل شيء، ولكنهما يتفقان فى شيء واحد: كل معسكر يرى أن العالم يجب أن يكون كله على نمط واحد، هو نمطه بالطبع!

كما أن الاتحاد السوفيتى يريد أن يكون العالم كله شيوعياً، فإن أمريكا تريد أن يكون العالم كله رأسمالياً وقد كان رأينا هنا دائماً – وهذا ما أثبتته التطورات الدولية الأخيرة – أن هذا خطأ.. وأن العالم فى الواقع مقبل على مرحلة من تعدد النظم لا تماثلها..

وأننا سنعيش لنرى فى العالم عدة أنواع من الشيوعية، وعدة أنواع من الاشتراكية، وعدة أنواع من الرأسمالية، وأنه إذا كان من حظ الإنسانية فى المستقبل أن تلتقى كلها عند نظام واحد، فإن هذا الالتقاء مازال بعيداً جداً.. لا يمكن ان يتم قبل استنفاد مرحلة طويلة من التعدد والتنوع.. أى قبل أن تستوفى كل دولة تجربتها.. وقبل أن تخضع كل التجارب لامتحان "الحياة".. وهذا هو جوهر "التعايش السلمى"!

العقبة الأخرى الخطيرة، التى تمنع أمريكا من الالتقاء بالشعوب الآسيوية الإفريقية الصاعدة، هى: أن أمريكا منذ نهاية الحرب، قد وضعت استراتيجيتها الحربية قبل كل شيء، وعلى حساب كل شيء...

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٩/١١/٧

إن التاريخ فى كل مراحل تطوره يعرف أن الذين يرضيهم الوضع القائم بحذافيره يصبحون (محافظين)، لا هم لهم إلا الدفاع عن الوضع القائم.. ويتوهمون أحياناً أنه الوضع الذى يجب أن يستمر إلى الأبد! وينسون تماماً أن كل وضع إلى تغير وتطور...

الدفاع أو التطور؟

وفى أعقاب الحرب، كان الموقف هو أن الغرب وعلى رأسه أمريكا راض بالصورة الراهنة للعالم، فهو يريد المحافظة عليها بأى ثمن: أوربا وأمريكا متفوقتان فى كل شيء، فى حين أن آسيا وإفريقيا متخلفتان فى كل شيء، ولهذا الوضع نتائج تتلخص فى خضوع الأخيرة للأولى خضوعاً سياسياً وفكرياً واقتصادياً وثقافياً وصناعياً.. كان هذا الوضع يلائم الغرب، فالمهمة الأولى أمامه هى الدفاع عن هذا الوضع... ولكن قطاعات هائلة من العالم كانت ترى عكس هذا الرأى تماماً! أن شعوب آسيا وإفريقيا كانت ترى أن هذه الصورة القديمة للعالم يجب أن تتغير تماماً.. فالاستعمار البشع، والحكم الإقطاعى المستبد، والاستغلال، والتخلف والحرمان من إقامة صناعة متقدمة وثقافة قومية حرة.. كل هذه الأشياء يجب أن تنتهى وتنقرض، وبأسرع ما يمكن، لأن الزمن يجرى بسرعة، والمتخلف الذى لا يسرع، إنما يزداد تخلفاً...

ولم تر أمريكا هذا الذى كانت تراه شعوب آسيا وإفريقيا. لم تر إلا أن هناك معسكراً آخر معادياً، وأنه لا بد من الدفاع عن بقية العالم بأى ثمن.. فى حين أن القضية التى كانت تملأ الرءوس فى آسيا وإفريقيا، هى التغيير وليس المحافظة والدفاع..

وقد أدى هذا بأمريكا إلى خطيئات تفرعت عن هذا الموقف هى:

أولاً – أن أمريكا وقفت إلى جانب الدول الاستعمارية فى قضاياها ضد الشعوب المستعمرة. تارة كان موقفها هذا صريحا، وتارة كان موقفها تورطاً.

ولكنها فى الحالتين كانت تجد أن مصلحتها الاستراتيجية تجعل صداقة الدول الاستعمارية الكبرى كفرنسا وبريطانيا وهولندا أهم عندها من علاقتها بالشعوب المحكومة المقهورة...وقد يكون هذا المنطق مفهوماً فى واشنطون ولكنه لا يمكن أن يكون مقبولا ولا مفهوماً فى أسيا وإفريقيا. لا يمكن أن يتساءل جريح فى جبل

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٩/١١/٧

جزائرى عن موقف أمريكا من الحرب الاستعمارية التى تشنها فرنسا عليه، فيقال له أن أمريكا محتاجة إلى فرنسا فى حلف الأطلنطى!

ثانياً – بنفس هذا المنطق.. منطق المحافظة على الوضع القائم والدفاع عنه... وقفت أمريكا إلى جانب الحكومات الرجعية فى البلاد التى بدت فيها بوادر الثورة الشعبية على هذه الحكومات الآيلة للسقوط!.

إن أغلب هذه الحكومات الرجعية إنما هى من نتائج الاستعمار والتخلف، والمحافظة عليها محافظة علي الاستعمار والتخلف. ولكن أمريكا كان يهمها (الدفاع) عن الوضع القائم ومنع أى تغيير... وقد خدعها أنها وجدت هذه الحكومات الرجعية أكثر استعداداً للتعامل بأى شروط مع الغرب.. ولم تعرف أن هذا التهاون القومى هو نتيجة ضعف هذه الحكومة وعدم استنادها إلى أى تأييد شعبى عميق. ولم تعرف أن الامتيازات الضخمة التى يحصل عليها الغرب من الحكومات الرجعية، إنما هى امتيازات قصيرة العمر، سوف تنهار مع الانهيار الحتمى للنظم الرجعية وأن العلاقات الحرة التى تقوم على أساس التبادل والمساواة مع الشعوب الأخرى خير وأبقى!.

ثالثاً – نفس هذا المنطق الدفاعى.. ترك أثره فى المساعدات التى عرضتها أمريكا على الدول المتخلفة اقتصادياً، فطبعها بالطابع العسكرى. فالمساعدات إما فى صورة أسلحة – لبلاد تحتاج إلى الطعام – وإما مساعدات اقتصادية مشروطة بالدخول فى أحلاف عسكرية وقبول قواعد عسكرية.. إلى آخره!..

ولم يكن لهذا الأسلوب فى المساعدة من أثر إلا استفزاز الشعوب التى يعرضون عليها السلاح وهى تريد آلات الإنتاج، والتى يشرحون لها استراتيجية دفاعية عالمية تقتضى أن تبقى فى فقرها.. وتبقى فى خضوعها لحكومات إقطاعية ولنظم تنتمى إلى العصور الوسطى!.

تجارب سياسية

الديموقراطية الأساسية بعد (الديموقراطية الموجهة)

من الظواهر العالمية الآن، أن الدول التى استقلت حديثاً، وتواجه معركة القضاء على التأخر والتخلف فى أقصر وقت ممكن... تبحث كلها عن أشكال

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٩/١١/٧

تناسبها للحكم، تحقق بها الديموقراطية – أى حكم الشعب – من جهة، وتحقق بهـا السرعة وعدم إضاعة الوقت فى الانقسامات من جهة أخرى...

الجمهورية العربية المتحدة تخوض تجربة (الاتحاد القومى).

واندونيسيا تخوض تجربة (الديموقراطية الموجهة)، كما يسميها سـوكارنو.. والتى تقوم على أساس برلمان جزء منه حزبى وجزء منه معـين مـن الهيئـات والنقابات والحكومة..

وغينيا تبنى تجربتها على أساس إدخال الشعب كله فى الحزب الديموقراطى الغينى، وجعل لجان الحزب شريكة فى الحكم ورقيبة عليه..

وتجربة (الديموقراطية الأساسية) يقصد بها أن يبدأ الشعب بالمشـاركة فـى مسئوليات الحكم، ابتداء من النطاق المحلى، وليس ابتداء من أعلى، أى من رسـم السياسة العامة...

فالحكم المباشر تقوم به (لجان محلية) ينتخب الشعبى ثلثى عـدد أعضـائها وتعين الحكومة الثلث الباقى للأعضاء، لتضمن تمثيل الفنيين والخبـراء والنسـاء. واللجان المحلية فى كل مقاطعة تنتخب مجلساً للمقاطعة كلهـا.. نصـفه منتخـب ونصفه معين بنفس الطريقة.. ومجالس المقاطعة تختار النصف فى مجلس للولايـة كلها.. والنصف الآخر معين.. وهكذا.

وهذه المجالس لها سلطات الحكم المحلى مثل الزراعة والصناعة، وسـيكون لها ميزانيات خاصة، ومن حقها فرض ضرائب معينة بموافقة الحكومة المركزية. وتبقى للحكومة المركزية سلطة إصدار القوانين العامة، وقوات البوليس والأمن.

ويقول الجنرال أيوب خان أنه من المستحيل إقامة نظام ديموقراطى يشـبه الديموقراطيات الغربية فى بلد نسبة المتعلمين فيه ١٥٪ فقط وعدد أجهزة الراديـو فيه ٣٥٠,٠٠٠ راديو لسكان يبلغ عددهم ٨٥ مليوناً.

وتعدد هذه التجارب لا يعنى أنها كلمة متساوية. أو أنها كلها تتفق فى الملامح الأساسية. فهى تتراوح مثلاً فى درجة اتجاهها إلى اليسار أو اليمين من حيث النظام الاقتصادى... وتتراوح بين طابع الانحياز وطابع عدم الانحياز فى المجال الدولى.. ولكنها تشترك فى أنها كلها تحاول مواجهة موقف واحد، هو: رفع المستوى الشعبى بأكبر قدر من السرعة، وبأقل تضحية بالحرية الفردية.

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٩/١١/٧

من هو المالك الجديد للصحف؟

أهداف الديمقراطية ووسائلها

ما هو"الاتحاد القومى" الذى آلت إليه هذا الأسبوع ملكيــة جميــع الصـــحف والمجلات؟.. والذى يعقد أول مؤتمر عام له بعد أسابيع فى كــل مــن الإقليمــين الجنوبى والشمالى، ثم أول مؤتمر عام له على مستوى الجمهورية كلها بعد شهر؟..

إن الاتحاد القومى يتحول بالتدريج إلى شيء هام وخطير فى حياتنا جميعــاً. فإلى جانب فروعه الكثيرة المتغلغلة فى كل مكان، والتى ينتظر منها أن تنشط بعــد المؤتمر القادم مباشرة، وإلى جانب السلطة المعنوية التى يتمتع بها فى كيان الدولة، فإنه قد أصبح منذ هذا الأسبوع يهيمن على اكبر أجهزة الرأى والفكر فى الــبلاد.. وأصبح مسئولاً إلى حد كبير عن "التوجيه القومى".. أى عــن عقــول المــواطنين ونفوسهم وأفئدتهم!

وفى أيدينا جميعاً.. أن نجعل من هذا الاتحاد القومى جهازاً إيجابياً تقدمياً فى حياتنا.. وأن نجعل ما يملكه، مملوكاً للشعب حقاً..

وأول سؤال يخطر على البال هو: هل الاتحاد القومى يمكن أن يمثلنا جميعاً؟ أم أنه صورة جديدة من صور فكرة "الحزب الواحد"؟..

وخير طريقة للإجابة هى أن نتأمل الملامح الأساســية للاتحــاد القــومى.. ولنماذج "الحزب الواحد" بمختلف أشكالها..

إن "الحزب الواحد" له ثلاث صور معروفة، تختلف فيما بينها اختلافاً كبيــراً فهناك "الحزب الواحد" على الصورة التى أقامها كمال أتاتورك فى تركيا بتأســيس حزب الشعب. وأبرز صفة لهذا الحزب أنه لا يعترف بأن الحــزب الواحــد هــو الطريقة الطبيعية للحياة، ولكنه يؤمن بأنه ضرورى للبلاد فى فترة معينة، وكمرحلة

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٨

انتقال يتبلور فيها الوطن الجديد فى صورته الأساسية، ثم تتعدد الأحزاب. كان هذا هو تفكير الحزب وتفكير أتاتورك دائماً. وقد تحقق هذا فعلاً فى سنة ١٩٤٦ عندما أعلن حزب الشعب السماح بتكوين أحزاب، فتكون الحزب الديمقراطى، وأجريت انتخابات سقط فيها حزب الشعب.. ونجح الحزب الديمقراطى.. وهو حزب عدنان مندريس الذى سقط أمس!

ثم هناك صورتان أخريان: صورة الحزب الواحد فى النظام الشيوعى، وصورة الحزب الواحد فى النظام الفاشيستى.. ورغم أن كلاً من النوعين يؤمن بنظام الحزب الواحد، إلا أن بينهما فرقاً كبيراً جداً فرق ما بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، أى أنهما نقيضان تماماً.

ولكن الذى يعنينا هنا من فكرة الحزب الواحد نقطة أساسية هامة هى: طريقة تنظيمه!

إن "الحزب الواحد" تقوم طريقة تنظيمه بوجه عام على أساس الاختيار والتضييق، والتدريب الشاق..

فالحزب الفاشيستى الإيطالى – مثلاً.. أغلق باب العضوية فيه بمجرد وصوله إلى الحكم، مدة عشر سنوات كاملة! فالأعضاء المؤسسون الذين خاضوا معركة الوصول إلى الحكم هم فقط أعضاء الحزب، وهم وحدهم الذين يحكمون. وكل من عداهم – أى الشعب كله – ليس له حق ممارسة السياسة ولا الرقابة على الدولة. وبعد هذه السنوات العشر، أعاد الحزب فتح باب العضوية فيه ولكن بطريقة معينة: فالعضو يجب أن يبدأ الارتباط بالحزب وهو فى الثامنة فقط من عمره! نعم، فقد أسس موسولينى فرق الصبيان "الباليلا" يدخلها الأولاد والبنات من سن ٨ إلى سن ١٤ سنة. ثم ينتقلون إلى "فرق الطليعة" من سن ١٤ إلى ١٨، ثم يدخلون فرق الشباب الفاشيستى من سن ١٨ إلى ٢١ سنة.. وبعد أن يقطع الواحد منهم هذه المراحل، يكون له الحق فى دخول الحزب، وفى حمل بطاقته.

فالحزب الواحد يقوم على فكرة معينة، يحملها أعضاء معينون، ولا يدخل إلى صفوفه إلا من يكون قد تربى وتشكل بالطريقة التى يفرضها الحزب مقدماً.. فهو يدخل فى "قالب" الحزب، ولا يضيف بدخوله إلى الحزب عنصراً جديداً.

وفى ألمانيا النازية، نجد فى نفس الفكرة تقريباً كان أعضاء فرق الشباب

 مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٨

الهتلرى فقط هم الذين يلتحقون بالحزب إذا بلغوا سن ١٨ للشبان وسن ٢١ للشابات.. بعد أن يكونوا أيضاً قد انخرطوا فى سلك هذه الفرق العسكرية وانطبعوا بطابع واحد زمناً طويلاً.

فالحزب الواحد، فى الصورة الفاشستية، يكتفى بأعضائه الذين وصل بهم إلى الحكم، ولا يقبل بعد ذلك إلا أولئك الذين يتسلمهم وهم أطفال أو مراهقون ليستطيع أن يطبعهم بطابعه.. وهو بهذا دكتاتورية سافرة لأنه حكم أقلية معينة لأغلبية الشعب الساحقة..

الحزب الشيوعى

والحزب الشيوعى لا يقيد قبول الأعضاء الجدد فيه بانتمائهم إلى منظمات الشباب. ولكن هناك نظام الترشيح والاختيار. فمن يريد دخول الحزب يجب أن يزكيه ثلاثة على الأقل من أعضاء الحزب مضت على عضويتهم خمس سنوات متصلة. يعرفون العضو المرشح منذ سنة على الأقل. ثم تنظر اللجنة المحلية فى هذا الطلب، فإذا قبلته فإنه يصبح عضواً مرشحاً لمدة سنة، أى عضواً تحت الاختبار والدراسة والتدريب، وبعد هذه السنة تنظر اللجنة المحلية فى شأنه من جديد، وتقرر قبوله نهائياً أم لا.. فهنا أيضا نجد فكرة الاختبار السابق.. واشتراطه أن يكون العضو الجديد متلائماً تماماً مع فكرة الحزب ونظامه وأسلوبه وقالبه.

والحزب الشيوعى كما هو واضح أكثر مرونة بكثير من الأحزاب الفاشيستية فى طريقة العضوية. فالأحزاب الفاشيستية تختار العضو وهو صبى أو مراهق، وتجعله يمر بفترة طويلة من التدريب العسكرى والنفسى والروحى تجعله "مطابقاً" للصورة الأصلية تماماً. فهى قلة أكثر عزلة عن الشعب وعن حقيقة الظروف التى تصنع له آراءه ومشاعره ورغباته. فى حين أن العضو فى الحزب الشيوعى يدخل فى سن الشباب الناضج على الأقل، ولا يمر بأكثر من سنة اختبار وتدريب بشرط شهادة عدد من الأعضاء القدامى.

ولكن فكرة الحزب الواحد بوجه عام تقوم على أساس أن الحزب الواحد هو الذى يختار نفسه بنفسه، هو الذى يختار الأعضاء بشروطه هو..

وهذا فى الواقع طبيعى بالنسبة لأى "حزب" بمعنى الحزبية، حتى فى البلاد

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ٢٨/٥/١٩٦٠

التى تتعدد فيها الأحزاب... فالحزب الاشتراكى أو الراديكالى فى فرنسا مثلاً يضع كل منهما شروطاً لعضويته، لأنه يريد أعضاء من نفس الفكرة والمصلحة والاتجاه ومن حقه دائماً أن يتأكد من هذا..

ولكن الاتحاد القومى – كتنظيم سياسى – قد تكون بطريقة أخرى تماماً..

لقد تكون بطريقة الانتخاب العام السرى المباشر!

فهو تنظيم سياسى لا تقتصر عضويته على طبقة معينة، ولا على فئة محددة، ولا يخضع أعضاؤه قبل دخولهم لتدريب وتمرين بقصد وضعهم فى قالب معـــين.. إنه تنظيم مفتوح للجميع.. لجميع الفئات والطبقات والأمزجة والأعمـــار. يتكـــون بطريق الانتخاب العام، بل والانتخاب العام الذى يتجدد مرة كل سنتين!

فهو كيان يختلف تماماً عن كيان الحزب الواحد.. بل يختلف حتى عن كيـــان "الحزب" بوجه عام، سواء كان حزباً واحداً، أو حزباً بين أحزاب متعددة! إنه تنظيم يضم الشعب كله، بميوله وفئاته بل وبمتناقضاته.. بقصد أن تتفاعل هذه المتناقضات فى إطار من الوحدة.. لا فى إطار من التفتت..

وفى تكوين المؤتمر العام المقبل للاتحاد القومى.. نجد أن هناك فريقـــاً مـــن الأعضاء المعينين. ولكنه أيضاً تعيين تغلب عليه الصفة الانتخابية العامـــة.. لأنـــه يضم على الأغلب أعضاء مجالس الإدارات المنتخبين مـــن النقابـــات والـــروابط والهيئات والاتحادات.. إلى جانب الذين يشغلون مراكـــز معينـــة فـــى الوظـــائف والمؤسسات والجامعات..

وليس هذا "التنظيم السياسى" الذى يضم الشعب كله بدعة غريبـــة.. ولكنـــه تنظيم بدأت تظهر عدة تطبيقات له فى السنوات العشر الأخيرة، مع فروق تتوقـــف على الظروف المحلية.

فهناك نظام يشبه الاتحاد القومى فى يوغوسلافيا هو نظام الاتحاد الاشتراكى الذى يضم الشعب اليوغوسلافى كله بمنظماته ونقاباته وهيئاته.. وهناك نظام يشبه الاتحاد القومى فى جمهورية غينيا الناشئة.. حيث يوجـــد الحـــزب الـــديموقراطى الغينى.. وهو وإن كان يحمل اسم "الحزب" إلا أنه التنظيم السياســـى الوحيـــد فـــى البلاد، ويتكون بناء على الانتخاب العام على جميع المستويات..

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٨

أشكال الديمقراطية

ولكن.. ما هو مدى العلاقة بين هذا النظام، وبين الفكرة الديمقراطية؟.

إن الفكرة الديمقراطية معناها تمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه، واختيار مصيره بإرادته. وقد استقر فى كثير من الأذهان أن تعدد الأحزاب هو الشكل الوحيد للديمقراطية. وهذه فكرة خاطئة. فالديمقراطية السياسية فكرة قديمة وهدف قديم جداً، أما تعدد الأحزاب فهو فكرة جديدة.

ومن أكبر الأخطاء التى يرتكبها المفكر السياسى أن يعقد مقارنة مجردة بين تعدد الأحزاب وبين التنظيم السياسى الذى يشمل الشعب كله.. فالمقارنات المجردة فى السياسة لا معنى لها. إنما المفاضلة فى السياسة يجب أن تكون مرتبطة بالظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. فما يصلح لشعب قد لا يصلح لشعب آخر. وما يصلح لشعب فى مرحلة قد لا يصلح لنفس الشعب فى ظروف أخرى..

فتعدد الأحزاب ساعد كثيراً من الشعوب فى بعض الظروف على الاقتراب من الديمقراطية. والثورات العنيفة الدامية كانت فى أحيان أخرى الأسلوب الوحيد الذى يوصل الشعب إلى الديمقراطية. والتنظيم السياسى الذى يشمل الشعب كله كان أحياناً ضرورة لكى يحقق الشعب هذه الديمقراطية.. وهكذا.

وإذا أردنا أن نجد قانوناً نفسر به ظهور الحاجة إلى مثل هذا التنظيم السياسى الذى يشمل الأمة كلها.. فليس علينا إلا أن ننظر إلى التجارب التى مرت وتمر بها البلاد التى تشبهنا فى بعض الظروف، وهى بوجه عام البلاد الناشئة.

إن هذه البلاد الناشئة هى البلاد التى استقلت وتحررت من الاستعمار بعد الحرب العالمية الحديثة، وأرادت أن يكون استقلالها حقيقياً لا يضعها داخل أى منطقة من مناطق النفوذ. وهى التى وجدت نفسها بعد الاستقلال فقيرة، متخلفة اقتصادياً، فى عالم يقفز فى ميدان الحضارة قفزاً، وإنسان يطالب بأن يتمتع بخيرات الحياة والعلم.

وقد ظنت هذه البلاد فى أول تحررها أن حريتها هى مجرد حرية الكلام وإنشاء الأحزاب، فكانت النتيجة أن انقلب الأمر إلى تطاحن مرير. وسرعان ما وجدت هذه البلاد أن هذه ليست الحرية المطلوبة بالضبط، أو أنها ليست آخر الطريق. وأن على هذه البلاد أن تحقق مهمتين أساسيتين "الأولى" أن تحقق تقدماً

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٨

اقتصادياً صناعياً إنتاجياً و "الثانية" أن تحقق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين فيها.. فضلاً عن أنها كانت تشعر أن استقلالها الحديث العهد ما زال طرى العود، لم يثبت نهائياً بعد..

كل البلاد الناشئة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بدأت تشعر بأن تحقيق هذين الهدفين – إلى جانب تثبيت الاستقلال – يجيء فى مقدمة برنامجها. وأنها بغير المضي فى هذا الطريق سوف تتعرض لأزمات طاحنة فى الداخل.. وسوف تزداد ضعفاً فى الخارج بالقياس إلى البلاد الأخرى التى تتقدم وتثرى.. وسوف يعود النفوذ الأجنبى إلى التسلل فيها تحت أشكال مختلفة..

ومن هذه الضروريات التاريخية الملحة، التى يجب إنجازها فى أقصر وقت ممكن.. بزغت تجارب حملت أسماء مختلفة.. الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى أو الديمقراطية الموجهة أو الديمقراطية الأساسية.. وهى وإن كانت تختلف فى بعض الوجوه إلا أنها تلتقى حول غاية واحدة هى: إيجاد تنظيم سياسى واسع يشمل الشعب كله.. يضم إلى جانب فئات الشعب كلها، كل الخبرات والمواهب والثقافات الموجودة.. لدفع المجتمع فى طريق تحقيق هذه الأهداف..

لا حياد!!

والتنظيم السياسى – أياً كان – لا يملك أن يقف على الحياد فى حياة المجتمع الداخلية. خصوصاً إذا كان هذا التنظيم السياسى يجيء فى أعقاب ثورة، أو يجيء لتحقيق رسالة ثورة. كما هو الأمر فى حالتنا. فالتنظيم السياسى فى هذه الحالة يستلهم أهداف الثورة، ويسعى إلى تحقيقها..

والثورة عندنا قامت وانتصرت.. وقد حطمت إطار الحياة القديمة الذى كان يقوم على أساس أن الوطن هو إقليم مصر وحده. وأن المجتمع نظام إقطاعى زراعى يتجه إلى الرأسمالية الفردية فى بطء شديد. حطمت الثورة هذا الاطار القديم.. وأعلنت أن الوطن هو الأمة العربية.. وأن نظامنا الاجتماعى هو الاشتراكية والتعاونية .. فالتنظيم السياسى الواسع يضم الشعب بكل فئاته.. ولكنه لا يضمهم ويحتفظ بهم ساكنين فقط، وإنما يضمهم فى حركة جماعية إلى هذه الأهداف.. حركة تتغير فيها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية يوماً بعد يوم، فى إطار من الزحف الواحد. لا من التفرقة.

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٨

أسبوع فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية
مناقشات حول كلمة "أعداء الشعب"
واللبس الذى تثيره عبارة "الاشتراكية الديموقراطية"
التليفزيون.. انقلاب ديموقراطى!

منذ سنوات طويلة، لم يرتفع اهتمام الناس فى مصر بمناقشة من المناقشات إلى المستوى الذى أرتفع إليه هذا الأسبوع، وهم يتتبعون مناقشات اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية.

ولم يكن اهتمام الناس يرتفع إلى هذا الحد لو لم يتوافر لهذه اللجنة أمران..

الأمر الأول هو حضور جمال عبد الناصر مناقشات اللجنة.

والأمر الثانى هو "روح الجدل والمناقشة" التى سادت جو الجلسات بوجه عام..

فلو تصورنا أن المياه فى اللجنة كانت تسير كلها فى اتجاه واحد.. لما اهتم الناس بالأمر إلى هذا الحد. ولكن تلاطم هذه المياه فى أكثر من موجة هو الذى جعل المشهد منيراً ومؤثراً..

ولست أشيد هنا بأن "المشهد كان مثيراً" تملقاً لرغبة الناس فى "الفرجة" ولكن لأمر آخر أعمق من ذلك بكثير..

إن الجدل الحر والمناقشة المفتوحة هما المفتاح الحقيقى لاهتمام الناس ومشاركتهم وخروجهم من سلبيتهم.

إن الناس يحبون أن يتناقشوا ويتجادلوا حتى فى الشيء الذى يؤيدونه

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢

ويوافقونه عليه. ذلك أنهم بهذه المناقشة يتخلصون من نفسية الاتكال، ومن الإحساس بأن الأمور تجرى على أى حال دون حاجة أليهم والى مشاركتهم، وأن دورهم الطبيعى فى الحياة هو دور المتفرجين..

الأسلوب الوحيد لبناء قاعدة شعبية

وهذا يعطينا درساً هاماً فى عملية توسيع القاعدة الشعبية وتوسيع دائرة التيارات الشعبية. ان الطريق الوحيد إلى هذه العملية هو خلق مجالات البحث والمناقشة الموضوعية الحرة التى يتنسم فيها الناس عبير الفكر الجدلى والتجارب المتفاوتة.. ليس بمعنى فتح أسواق عكاظ وجلسات بيزنطية ولكن بمعنى الجدل الجاد البناء، الذى يستهدف بناء الاشتراكية والديموقراطية. وهذا هو الأسلوب الذى لا أسلوب غيره لإقامة قاعدة شعبية ولخلق جو يدفع إلى الأمام قيادات شعبية جديدة فى شتى المستويات.

لقد كان الموضوع الرئيسى الذى طرح للبحث فى اللجنة التنفيذية هو فكرة عزل الفئات التى تتناقض مصالحها مع الاشتراكية واستبعادها من عملية تكوين الجهاز السياسى الجديد فى مراحلها المختلفة.

وقد عارض فكرة العزل والاستبعاد فريق من أطهر الزملاء المواطنين نفساً ومن أخلصهم غاية فى مجال خدمة هذا الوطن وتطويره.. فى مقدمتهم الدكتورة بنت الشاطئ والأساتذة خالد محمد خالد وجمال مرسى بدر وأحمد الشرباصى.. ولست أوافق على جوهر الرأى الذى عبروا عنه بدرجات متفاوتة. ولكن تعبيرهم عن هذا الرأى منح اللجنة حيوية كبيرة وأعطاها فرصة فذة لأن ينضج فيها الرأى ويزداد رسوخاً فى ضمائر الشعب..

ولا شك أن نقل أعمال اللجنة بالراديو والتليفزيون قد لعبا دور ضخماً فى ربط أفئدة الجماهير بما دار فيها، لقد رأى الناس فى بيوتهم ومقاهيهم ومكاتبهم زاوية جديدة من صورة جمال عبد الناصر لم يكن أغلبهم قد رآها من قبل.

لقد رأوه وهو يفكر بصوت عال.. وتنفتح المواضيع المختلفة فيخفضها إلى أخرها، وتعرض مشكلة فيروى لهم تطور الفكر والتجربة حتى انتهت المشكلة إلى هذا القرار. لقد اكتسبت المشاكل بهذه الطريقة نبضاً حياً خلاباً ربط أفئدة الناس

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢

إليها وأنار أمامهم كثيراً من أبواب التفكير.

وأعود إلى الموضوع الرئيسى الذى احتدم حوله النقاش فى اللجنة.

مستخلصاً إياه من شتى موضوعات البحث المتشعبة، وهو موضوع عزل فئات من الشعب عن التنظيم الشعبى الجديد والقيادات الشعبية الجديدة.

لقد عارض الزملاء الذين سبق ذكرهم فكرة العزل، وكانت خلاصة الحجج التى أدلوا بها هى أن العدل يقتضى أن يشترك الشعب كله فى حمل المسئولية فى هذا البلد.. وكانوا يستخدمون عبارة "الشعب كله" فى تبسيط للصورة يبعدها تماماً عن الحقيقة لأن القول بأن "الشعب كله" نسيج واحد ورأى واحد وإحساس واحد واستعداد واحد، قول لا يصمد للتحليل العلمى دقيقة واحدة.

وهذا الرأى – فى عقيدتى – يقوم فى الواقع على نوع من الضباب العاطفى قاد أصحابه إلى سلسلة من الأخطاء السياسية الهامة..

وقد آثار هذا الضباب العاطفى فى مخيلتهم، أكثر من أى شيء آخر، تعبير "أعداء الشعب".. فاستكثروا أن تدمغ فئة كبيرة من الناس بهذه الصفة التى لا يوجد أشد منهما فى مقام التجريم والتنديد..

وسوف أعود إلى هذه الكلمة "أعداء الشعب" بعد قليل.. لكى أبدأ أولاً بمعالجة فكرة "العزل والاستبعاد" فى ذاتها...

هل ينقسم مجتمعنا إلى طبقات أم لا؟..

لقد تحدث معارضو فكرة العزل بلهجة توحى أن الشعب كله نسيج واحد.. وقد تكامل هذا الاتجاه من التفكير حتى اقترح الأستاذ الشيخ أحمد الشرباصى حذف كلمة "طبقات" من محضر الجلسة فى أحد المواضع.

ولكن هذا غير صحيح. إن الفروق الاقتصادية الهائلة فى أى مجتمع تخلق طبقات "متباينة" فى كل شيء تقريباً. وقد كان المفكرون الإنجليز مثلاً يقولون عن إنجلترا قبل الحرب الأخيرة أن فيها شعبين إنجليزيين.. هم شعب الأغنياء وشعب الفقراء. يريدون بذلك القول بأن الفرق يكاد يجعل الشعب الواحد شعبين.

ولو أننا أخذنا نموذجاً من مجتمع قرية فقيرة تصور الأغلبية الساحقة لشعبنا، ونموذجاً للحياة فى مجتمع ارستقراطى قاهرى، وقارنا بين أبناء هذين المجتمعين

لوجدنا الفارق يكاد يجعلهما شعبين مختلفين لا بيئتين مختلفتين فحسب.

القول بأن الشعب كله نسيج واحد إذن كلام عذب. وأمل حلو. ولكن الحقيقة الواقعة شيء آخر.. ومن واجبنا أن نتعامل مع الحقائق أولاً.

وليس هنا مجال الإفاضة فى شرح نظام الطبقات. ولكن يكفى القول بأن بعض القضايا توحد موقف هذه الطبقات أو تقرب بينها فى حين أن بعض القضايا الأخرى تفرق بين موقفها.

قضية الصراع ضد الاحتلال الأجنبى مثلاً توحد بين عدد كبير من الطبقات، وحتى فى هذا لا أقول أنها توحد بين "كل" الطبقات.

وقضية اليوم – لكى لا نطيل – هى قضية الاشتراكية.

وإزاء هذه القضية، تواجهنا على الفور حقيقة فى مستوى البديهية وهى أن بعض الطبقات لها مصلحة فى تحقيق الاشتراكية وبعض الطبقات مصلحتها ضد الاشتراكية..

صاحب الألف فدان ببساطة مصلحته فى نظام الإقطاع.. والمعدم مصلحته فى توزيع الأرض وصاحب الملايين ببساطة مصلحته فى بقاء الرأسمالية والعامل والمهندس والأجير وغيرهم مصلحتهم فى الملكية العامة والقطاع العام.

من باب تقرير الواقع إذن تقول إن هناك طبقات وأن كل طبقة تصنع لأبنائها موقفاً معيناً ونفسية معينة وتفكيراً معيناً. وأن هناك طبقات مصلحتها مع الاشتراكية وطبقات مصلحتها ضد الاشتراكية..

هل هذه القاعدة تقبل الاستثناء؟

طبعاً!.. ولا شك أن بين الطبقات الغنية أفراداً لا يؤمنون بالاشتراكية، أو على الأقل يستسلمون لها ويؤدون المساهمة فيها. كذلك فإنه لا شك أن بين الفقراء عدداً كبير جداً. من الذين لا يؤمنون بالاشتراكية بحكم الأفكار الاجتماعية الراسية فى نفوسهم.

ولكن، فى مثل هذه العملية التنظيمية الكبيرة لابد من الأخذ بقاعدة عامة تكون هى الأصل. لابد من وضع "افتراض" أساسى يمثل الحقيقة فى شكلها العام وإن أخطأ بعض التفاصيل.

الحقيقة فى شكلها العام الأساسى تستقر أولاً.. ثم يأتى بعد ذلك دور استدراك

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢

ما يمكن استدراكه من تفاصيل.

هناك إذن طبقات نفترض أن أبناءها مستعدون للعمل من أجل الاشتراكية لأنها فى مصلحتهم.. وطبقات تفترض أن أبناءها غير مستعدين للعمل من أجل الاشتراكية لأنهم ضد مصلحتهم.

ويأتى بعد ذلك سؤال..

من الذى يقوم بعملية تنفيذ الاشتراكية وتطبيقها وإقامة بنائها!

لابد من جهاز شعبى يساهم فى هذه المهمة..

بعض البلاد يقوم بهذه المهمة فيها "حزب". والحزب من طبيعته أنه يختار نفسه بنفسه.. أعضاؤه يختارون أنفسهم. من حق كل حزب أن يفحص المنتسب إليه ويدرسه ويضعه تحت الاختبار قبل أن يلحقه بصفوفه.. لأن من التحق بصفوفه اكتسب كل حقوق العضوية، بما فيها تسلم القيادة، أى قيادة، فى داخل الحزب!..

ونحن هنا لا نقيم حزباً.. إنما نقيم تنظيماً سياسياً من نوع آخر. لا توجد هنا هيئة حزبية قائدة تختار الأعضاء عضواً عضواً. إنما نحن نقيم تنظيماً سياسياً يتم اختيار أعضائه فى انتخابات عامة.

ولكننا نكون أطفالاً سذجاً بغير شك إذا كنا لا نؤسس حزباً نختار أفراده إلى أن يتولى قيادة الجهاز الشعبى الذى سيبنى الاشتراكية، بعض أعداء الاشتراكية!

فالحد الأدنى من التحفظ الطبيعى إذا كنا لا نؤسس حزباً يختار أفراده واحداً واحداً، هو أن نضع قاعدة تستبعد الذين يقفون – بوجه عام – فى معسكر ضد الاشتراكية. أى فى طبقة مصلحتها ضد مصلحة الاشتراكية.

من أى شيء نستبعدهم؟

إننا لا نستبعدهم من حمل صفة المواطن.. لا نستبعدهم من حق الحياة الشريفة والملكية فى حدود القانون وكل حقوق المواطنين المدنية..

إننا نستبعدهم من المساهمة فى الأجهزة التى ستقوم بمهمة بناء الاشتراكية!

لأن هذه مهمة ذات صفة خاصة لا يمكن أن ينهض بها إلا الاشتراكيون وأصحاب المصلحة فى الاشتراكية..

وهنا نصل إلى الكلمة التى دار حولها الجدل.. وهى عبارة "أعداء الشعب"..

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢

والواقع أننا حين ننظر إلى "خريطة الشعب" على ضوء ما تقدم من تسلسل فى التفكير نجد أننا أمام ثلاث فئات لا فئتين..

فئة هى فئة أعداء الشعب.. وهم أولئك الذين تميزوا بحكم طبقتهم وتفكيرهم ونشاطهم الايجابى فوق ذلك بمعاداة الشعب على أى مستوى من المستويات. هؤلاء يمكن، بل يجب، أن تلحقهم صفة أعداء الشعب.. بما تنطوى عليها الكلمة من معنى التجريم المادى أو المعنوى..

وفئة ثانية أعرض.. هم أبناء الطبقات التى تعارض الاشتراكية وتعاديها بحكم مصالحها وبحكم وضعها، أى بحكم طبيعة الظروف، وإن كانوا لم يبذلوا نشاطاً خاصاً ضد الاشتراكية..

هذه الفئة الثانية لا يجب فى عقيدتى أن يلحقها "التجريم" وإن كان من الضرورى جداً أن يلحقها العزل عن الأجهزة السياسية وبالتالى عن القيادات السياسية..

ثم هناك الفئة الثالثة، وهى الطبقات صاحبة المصلحة فى الاشتراكية، وهى الطبقات التى تكون فيها القوى الشعبية.. القوى التى تتكون منها أساساً الأجهزة السياسية التى ستقوم بمهمة بناء الاشتراكية.

وقد قال بعض الذين تكلموا فى جلسات اللجنة التحضيرية، إن القوانين الاشتراكية الأخيرة، بما انطوت عليه من تأميم وضرائب وتحديد للملكية، قد قضت على الفوارق الطبقية، وبذلك لم تعد هناك فى مجتمعنا طبقات.

وبالتالى فلم يعد هناك مبرر لعزل فريق أو عزل طبقة ما..

وهذا الكلام خاطئ إلى حد كبير.. خاطئ لسببين كبيرين..

السبب الأول هو أن القوانين الاشتراكية لا يمكن أن تكون قد ألغت فى هذا الزمن الوجيز كل آثار النظام فى هذا الزمن الوجيز كل آثار النظام فى هذا الزمن الوجيز كل آثار النظام القديم السابق عليها. لأن تحديد القديم السابق عليها. لأن تحديد وضع الفرد لا يتحكم فيه الأساس المادى وحده، ولكن الأساس المعنوى أيضاً.. فمن كان يملك ألف فدان مثلا لا يمكن أن ينقلب اشتراكياً حتى لو فقدها كلها، فى اليوم التالى ولا فى السنة التالية لذلك.. على العكس، إنه قد يكون بعد أن فقد ما فقد أشد ضراوة ومرارة فى معاداة الاشتراكية.. كذلك فإن القوانين الاشتراكية وإن أخذت من الرأسماليين والإقطاعيين إلا أن لديهم الكثير الباقى من

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢

ثمرات الملكية القديمة بمال يحتفظ لهم بوضعهم الطبقى الخاص.

السبب الثانى هو أن الوضع حتى فى ظل القوانين الاشتراكية وبمقتضى أحكامها لا يزيل الفروق نهائياً بين الطبقات. فالعائلة التى يملك كل فرد فيها مائة فدان ليست فى طبقة متعادلة ولا حتى متقاربة من العائلة التى لا يملك أفرادها شيئاً أو لا يملك كل واحد منهم أكثر من فدادين قليلة.

الوضع الاجتماعى حتى بمقتضى القوانين الاشتراكية فيه طبقات.. صحيح أن الفروق قد تناقصت. وإن الفرصة قد اتسعت دائرتها كثيراً.. ولكن الفروق الطبقية ما زالت قائمة، وسوف تظل قائمة فترة طويلة من الزمن.

الاشتراكية والاشتراكيون الديمقراطيون

وقد أشار الرئيس جمال عبد الناصر، فى كلمة عابرة، إلى نقطة أراها كبيرة الأهمية، حين ذكر "الاشتراكيين الديمقراطيين" فى أوروبا، الذين ارتضوا لأنفسهم مكاناً فى ذيل الأحزاب اليمينية.. مثل اشتراكية جى مولية..

أهمية هذه الإشارة فى أنها تدل على ناحية من نواحى اللبس الذى يثور فى كثير من الأذهان من ربط كلمتى الاشتراكية والديمقراطية..

إن الأحزاب التى عرفت باسم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى غرب أوروبا لا يعنى اسمها أنها الأحزاب التى تحقق الاشتراكية، وتحقق ذلك اللون من الديمقراطية الذى يرتضيه الاشتراكيون..

كلا...

إنها الأحزاب الاشتراكية التى قبلت الحياة فى إطار الديمقراطية بالمعنى الذى رسمته الأحزاب اليمينية فى أوروبا.. أى قبلت "قواعد اللعبة" التى وضعتها الأحزاب الرأسمالية.. دون أن تدرى أنها بذلك قد كتبت على نفسها أن لا تكسب هذه اللعبة أبداً..

وعلى هذا الأساس نجد أن الحزب الاشتراكى الألمانى العريق لم يحكم فى ألمانيا خلال نصف قرن أكثر من فترة صغيرة هزيلة، جرفتها نازية هتلر، ومنذ نهاية الحرب الأخيرة هو فى المعارضة، يتخلى عن الاشتراكية شيئاً فشيئاً.. ونجد أن أقوى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وهو حزب العمال عاجز عن تحقيق أى

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢

خطوة اشتراكية فى ثلاثة انتخابات متوالية.

أما أحزاب إيطاليا وفرنسا الاشتراكية الديمقراطية فهى إما سجينة الأقلية المزمنة، وإما ذيول حقيقية للرأسمالية تستخدمها الرأسمالية فى تحقيق أغراضها. كما استخدمت رأسمالية فرنسا جى موليه وحزبه فى حرب مصر وفى حرب الجزائر.

"الاشتراكيون الديمقراطيون" في أوروبا إذن بهذا الاسم هم الاشتراكيون سجناء المعني الرأسمالي الديمقراطية، وهي صفة لا يفخرون هم أنفسهم بها كثيراً..

أما نحن، فإننا فى ثورة، وقد اخترنا أسلوب الثورة لنختصر الزمن الذى فقدنا منه ما لم تفقده أوروبا وغير أوروبا!

فنحن اشتراكيون ثوريون، نحاول أن نحقق ديمقراطية جديدة، هى الديمقراطية التى يؤمن بها الاشتراكيون.. الديمقراطية التى تقوم على تحطيم الفروق بين الطبقات، والمساواة بين الجميع فى الفرصة وفى الحرية معاً..

مقال منشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢

هل نجح أعضاء المؤتمر في الامتحان؟

ماذا قال أعضاء المؤتمر الوطنى؟

هل ناقشوا مشروع الميثاق الذى عرض عليهم؟ هل اكتفوا بالتصفيق والتهليل؟ ولماذا تعددت الانتقادات فى الصحف بالنسبة لبعض ما قيل؟..

إننى أعتقد أن الأثر المباشر الذى يحس به المتفرج الذى رأى الجلسات فى التليفزيون مثلاً أو سمعها فى الراديو أو قرأ ملخصاً موجزاً لها فى الصحف، غير الإحساس الذى يحس – به من يجلس، بعد ذلك، فى هدوء.. يقرأ النصوص، الكاملة لمحاضر الجلسات...

فلا شك أنه كان هناك الكثير جداً من الكلام المعاد، ولا شك أنه كان هناك الكثير جداً من الانزلاق إلى معالجة قضايا جزئية أو طائفية لا صلة لها بلب الميثاق وجوهره..

ولكن هذا يحدث فى كل مؤتمرات العالم، وبرلماناته، فما بالنا وقد كنا أمام مئات ممن لم تتح لهم فرصة الكلام قبل ذلك قط، وممن لم يعرفوا مثل هذه التجربة أبداً؟..

إن المعيار الحقيقى لقيمة مناقشات المؤتمر تنحصر فى سؤال واحد: هل تعرض المتكلمون لنقاط رئيسية فى الميثاق؟ وهل قالوا رأيهم فيها بصراحة وبنجاح؟

لقد احتوى مشروع الميثاق – مثلاً – على نقط هامة، منها فكرة ضمان ٥٠٪ من مقاعد المجالس الشعبية والنيابية للعمال والفلاحين، وفكرة تحديد دور القطاع الخاص فى التصدير بـ ٢٥٪ وحرمان القطاع الخاص تماماً من الاستيراد وفكرة ضمان ٢٥٪ من التجارة الداخلية للقطاع العام، وفكرة الحريات الديمقراطية وطرق كفالتها.. وفكرة أن البلاد الناشئة عليها أن توجه العلم فيها للمجتمع لأنها لا تقوى الآن على أن تحمل أعباء "العلم للعلم" وفكرة تحديد من هو العامل ومن هو الفلاح بالمعنى الانتخابى.. وفكرة تنظيم الأسرة وفكرة مساواة المرأة بالرجل وفكرة تحديد ملكية الأسرة بمائة فدان.

مقال منشور بمجلة أخر ساعة بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٣

ومن يراجع النصوص الكاملة لمحاضر الإحدى عشرة جلسة التى ناقش فيها المؤتمر مشروع الميثاق – مناقشة أولى، يجد أنه لا توجد فكرة من هذه الأفكار إلا ناقشها المؤتمر وجادل فيها جدالا عنيفاً.

هذا إلى جانب الحشد الهائل من القضايا المتشعبة التى أدلى فيها الأعضاء بآرائهم المختلفة وبانتقاداتهم الصريحة.

لقد اعترض أكثر من عضو فى فكرة ضمان ٥٠% من مقاعد المجالس النيابية للفلاحين والعمال، بينما تشبث آخرون بها تشبثاً شديداً، واقترح آخرون اقتراحات أخرى لضمان تمثيل فئات الشعب المحرومة غير هذه الطريقة، كالدكتورة سهير القلماوى مثلاً التى اقترحت أن يكون الدخل السنوى للعاملين فى الزراعة والصناعة هو أساس التعريف الانتخابى، بدلاً مما أسمته "الفصل بين العمل اليدوى والعمل الذهنى".

واعترض أكثر من عضو – كالدكتورة بنت الشاطئ مثلاً – على تحديد ملكية الأسرة بمائة فدان، على أساس أنه يجب إبقاء الفصل بين ملكية الزوج وملكية الزوجة، أى أن يظل التحديد بالفرد لا بالأسرة، بينما وجد آخرون – كالدكتور صالح مخيمر – أن رقم مائة فدان مازال يمثل ثروة كبيرة إذا قيست إلى إيراد العامل الزراعى مثلاً وقال أن هذه هوة واسعة تبطئ من الحركة الثورية السريعة وقال آخرون كالفلاح عزت قطب أنه لا مانع من بقاء حد المائة فدان بشرط ألا نصل إليه بعد ثمانى سنوات، بل نصل إليه فوراً، أى بأن يتصرف المالك ببيع ما يزيد على هذا الحد فوراً.. وقال آخرون أن يتم هذا خلال ثلاث سنوات، واشترط فريق رابع أن يتم البيع للفلاحين المعدمين والصغار، لا لفلاح أخر يملك ثمانين فدانا مثلا..

وبينما دافع كثيرون عن التعاون وطالبوا بتوسيع آفاقه، هاجم بعض ممثلى الرأسمالية، الوطنية التعاون، واتهموا الدولة بالتحيز له، ويمنحه فرصة أقوى لمنافسة القطاع الخاص.

كذلك تعرض تحديد نصيب القطاع العام والقطاع الخاص فى التجارة الداخلية والخارجية لشد وجذب شديدين.

كذلك اعترض بعض الأعضاء اعتراضاً شديداً على صياغة مشروع الميثاق

مقال منشور بمجلة أخر ساعة بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٣

للفقرة الخاصة بالعلم للعلم والعلم للمجتمع ، وفى مقدمتهم ممثل بارز للجامعات، هو الدكتور زكى نجيب محمود الذى قال "أن هذه العبارة لو أخطئ فهمها فقد تؤثر أثراً بليغاً فى تعليمنا الجامعى كله ، ولذلك فهى جديرة منا بوقفة متروية". وقال أنـه لا وجود لعلم لا ينعكس على حياة الناس آجلاً أو عاجلاً. كذلك قال الـدكتور جمـال بحيرى أن التاريخ يدلنا على أن العلم للعلم كان فى كثير من الحالات الخطرة التى تلتها خطوات أخرى أدت إلى حل أعقد المشاكل.

وتحديد من هو العامل ومن هو الفلاح بالمعنى الانتخابى، أى الذين يتمتعون بضمان ٥٠% من مقاعد المجالس لهم ، كان محل آراء كثيرة.. بين الرفض التام لها ، وبين أبداء الآراء حول طريقة تنفيذها. طلب البعض أن تشمل كلمة الفلاح كل من يملك حتى ٢٥ فداناً وقال آخرون إنه من يملك الـ ٥ أفدنة فقط. وقال البعض أنه العامل اليدوى فقط. وقال آخرون أنه كل من ينتمى إلى نقابة عمالية سواء كان عاملاً يدوياً أو موظفاً أو مهندساً.

كذلك حظى موضوع الديمقراطية السياسية والحريات العامة بتعليقات كثيرة. فالصحافة تعرضت لحملات واسعة. والسلطة التنفيذية تعرضت للنقد الشديد. وقال كثيرون أنه يجب إنشاء محكمة دستورية عليا لتنظر فى دستورية القوانين. أو يكون هذا من اختصاص مجلس الدولة. وقال الدكتور حسنين عبد القادر مثلاً أنه يجب ألا يوضع فى المعتقل أى فرد على الإطلاق وألا يسجن أحد إلا بحكم قضائى.

كذلك أنتقد الدكتور حسنين عبد القادر أيضاً – فى موضوعات التطبيق الاشتراكى – فكرة توزيع جزء من أرباح المؤسسات على العاملين فيها. وفضل أن يستبدل بهـا تحسين المرتبات الصغيرة فى كل الجهات لا فى المؤسسات التى تكسب فقط...

أما موضوعات تنظيم الأسرة.. ومساواة المرأة بالرجل.. فالمعـارك التـى دارت حولها أصبحت أشهر من أن يشار إليها..

ولست أريد أن أذكر هنا بالطبع كل الأسماء ولا كل الآراء...

ولست أريد أن أقول أننى أعتقد أن كل هذه الآراء صحيحة..

ولكننى فقط أردت أن أسجل صورة سـريعة خاطفـة، ولكنهـا الصـورة الصحيحة للإحدى عشرة جلسة التى ناقش فيها المؤتمر مشروع الميثاق...

وقال مصطفى كامل السعيد – من طلبة البعثات – أن القيادات أى الـوزراء

مقال منشور بمجلة أخر ساعة بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٣

والمحافظين ورؤساء المؤسسات عليهم مسئولية ضخمة، فعليهم أن يضربوا المثل و وأن يقاوموا إغراء التطلعات الطبقية ، بل إن هذه المسئوليات قد تتعدى إلى الحياة الخاصة لهم، فالجميع ينظر إليهم، ومن ثم يجب ألا يكون فى حياتهم الخاصة ما ينبئ بشكل فاضح ومثير عن وقوعهم في براثن المظاهر الطبقية فى الوقت الذى نناشد فيه الجميع أن يتقشف وأن يعرق.

ولست أريد أن أذكر هنا بالطبع كل الأسماء ولا كل الآراء.

ولكننى فقط أردت أن أسجل صورة سريعة خاطفة للإحدى عشرة جلسة التى ناقش فيها المؤتمر مشروع الميثاق.

ولم أذكر بالطبع الكثير من الكلمات التى انطوت على تحليل علمى دقيق لهذا الجانب أو ذاك من جوانب الميثاق. ولا للكلمات التى كانت تلقى أضواء على المرحلة التاريخية التى نمر بها ومغزاها.. ولا الكلمات التى تعرضت لشتات من الموضوعات الجزئية، التى ربما كانت لا تمس صلب الميثاق، ولكنها تدل على اهتمام واسع بالمشاكل المختلفة ورغبة فى التصدى لها والتغلب عليها..

لقد كان كل شيء فى الميثاق تقريباً موضع بحث وجدل وخلاف وصدام. وهذا دليل الحيوية وعلامة على النجاح. ورد على الذين يحاولون الاستهانة بأهمية المؤتمر وبأثره..

مقال منشور بمجلة أخر ساعة بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٣

الحل التشريعى والحل الثورى

فكرة الوحدة العربية كلما أنْضَجَها الزمن، وكلما تصدت لها المشاكل.. زادت عمقا ورحابة، وإرهافا فى الوقت نفسه..

الدعوة – أى دعوة – تبدأ دائما بسيطة، بل ساذجة، ليس فيها تفاصيل ولا تعقيدات. ولكنها كلما اقتربت من ساعة التطبيق والتنفيذ احتاجت إلى مزيد من البحث والتفصيل.

تماما كأى آلة أو جهاز يتم صنعه لأول مرة. الطائرة مثلا.. أول طائرة صنعت قام صنعها على أساس نظريات بسيطة. كان يكفى أن تكون فيها قوة محركة تستطيع أن ترفعها من فوق سطح الأرض وتدفعها إلى الأمام. ولكن مع الحاجة لتحويل هذه الطائرة إلى أداة نافعة، تغير وجه الحياة فى المستقبل، كان لابد من تكبير حجمها، وتقوية محركاتها، وزيادة قدرتها على الارتفاع، وتأمينها ضد شتى الأخطار. وهذا كله يحتاج إلى أبحاث معقدة فى الحرارة والضغط الجوى والتيارات العليا.. إلى آخره. حتى أصبحت طائرة اليوم مزودة بمئات الأجهزة الحساسة المرهفة، التى تمكنها من أداء وظيفتها فى أمان.

وهكذا الحال بالنسبة لعملية خطيرة جدا، كالوحدة العربية القادمة.

الفكرة فى أساسها بسيطة.. هى عقيدة حية فى نفوس ملايين العرب تؤكد أنهم أمة واحدة يجب أن يجمعها كيان واحد. ولكن الفكرة عندما تقترب من مرحلة التنفيذ، عليها أن تحسب حساب الكثير جدا من الاعتبارات: اتساع المساحة الجغرافية.. تنوع أوضاع الأقليات.. إلى آخره. ولابد بالتالى لتجسيد الوحدة العربية، من أن تكون لها أجهزتها الحساسة المرهفة التى "تلتقط" كل هذه الاعتبارات السابحة فى موجات الأثير، وتحويلها من عوامل مناوئة إلى طاقات دافعة.

فالحماسة وحدها لا تكفى.

والقول بأن الثقة أو حسن الظن يحل كل شئ.. مخاطرة.

إنما المطلوب منا، ونحن مزودون بكل حرارة الجماهير، هو أن نفكر بكل هدوء ما العمل..

ومرة أخرى، كما سجلت المقال السابق: "أن بعض الذين يتحدثون عن هذه الفروق والمشاكل، يتحدثون عنها بقصد تضخيمها وتعميقها والمتاجرة بها. وهذا شأن الاستعمار والشعوبية وأعداء الأمة العربية وشأن الذين يريدون وحدة شكلية ضعيفة، لا وحدة حقيقية عميقة تزداد مع الزمن عمقا. لذلك فانه من المهم جدا عند بحث هذه المشاكل والفروق - ولابد من بحثها - أن توضع فى "حجمها الطبيعى". فهى أولا تتصل برواسب منقرضة تأخذ طريقها إلى الزوال. وهى ثانيا لا تؤثر فى كتلة الشعب الكبرى. فالكتلة الكبرى للشعب العربى فى أى مكان بينها من الانسجام ما لا يعرفه ولا يصدقه إلا من سافر ورأى العامل أو الفلاح فى سوريا ومصر والعراق. ولكن الفئات القليلة التى تتاجر بهذه المشاكل والفروق فئات قادرة وأن كانت قليلة العدد. ولذلك فلابد من الانتباه إلى هذه الاعتبارات، بقصد العمل على معالجتها وتخطيطها، بما ينسجم مع النظرة التقدمية، والروح العميقة الأصيلة للشعب العربى فى كتلته الكبرى".

وقد كتبت المقال السابق عن احدى الصعوبات، وهى: أن "الحل السياسى" وحده لا يكفى، إذا لم يكن مقرونا بالتأمل الكافى والإعداد العلمى المستفيض للحل الاقتصادى والاجتماعى والنفسى.

وأريد أن اكتب هنا عن صعوبة أخرى، للتفكير فيها وهى: أن "الحل التشريعى" وحده لا يكفى، وانه لابد من التوفيق بينه وبين "الحل الثورى".

كيف؟.

إن الحل التشريعى لسؤال الوحدة الاتحادية ليس مشكلة..

ولو كان كل ما بين يدى القاهرة ودمشق وبغداد هو أن تبحث عن شكل تشريعى للوحدة المرجوة.. لهان الأمر ولما استغرق أكثر من أسبوع واحد..

ذلك أن الحلول التشريعية - بشتى أنواعها - موجودة وجاهزة، وليس أمام المشرع سوى أن يختار واحدا منها، أو يصنع مزيجا من بعضها، مراعيا الظروف الخاصة بالبلاد..

ومهما تعددت اقتراحات القاهرة ودمشق وبغداد فهى لن تتباين كثيرا.. من

الناحية التشريعية بالذات...

ولنلق نظرة سريعة على هذا الحقل الشكلى، أو التشريعى..

* فمن المعروف أنه فى دولة متحدة أو اتحادية، لابد من نوعين من الأجهزة: أجهزة إقليمية، على مستوى القطر أو الإقليم، وأجهزة اتحادية، على مستوى الدولة الاتحادية كلها...

والقاعدة – فى تقسيم العمل – بسيطة وموجودة فى كتب الفكر السياسى والإدارى "ما يهم المنطقة من شأن السلطة المحلية، وما يهم الإقليم من شأن السلطة الإقليمية، وما يهم الأمة كلها من شأن السلطة القومية".

* على مستوى الإقليم أو القطر، الأمر بسيط. فلابد أن يكون هناك برلمان للإقليم يمثل السلطة التشريعية فى المسائل الخاصة به، ولابد أن يكون هناك مجلس وزراء أو مجلس تنفيذى مسئول أمام هذا البرلمان، وقد يكون فى الإقليم نائب لرئيس الدولة وقد لا يكون.

وكما أن مجلس الوزراء فى الإقليم مسئول أمام البرلمان الإقليمى، فلابد أن يكون مسئولا أيضا أمام رئيس الدولة الاتحادية – أو مجلس رئاستها. كما لا يريد أن يكون لرئاسة الدولة الاتحادية حق حل البرلمان الإقليمى فى ظروف محددة، ينص عليها الدستور. سواء بإرادة منفردة من رئاسة الدولة أو بإرادة مشتركة منها ومن البرلمان الاتحادى. فبهذا توجد "علاقة عضوية" بين الدولة فى مستواها الاتحادى والدولة فى مستواها الإقليمى، تضمن الانسجام، وإلا كان فقدان هذه العلاقة تمهيدا لانفصال تدريجى..

أما على مستوى الدولة كلها.. فان الأجهزة الاتحادية العليا تتلخص كلها فى أربعة أنواع من الأجهزة:

- جهاز للرياسة.
- جهاز تنفيذى.
- جهاز تشريعى.
- جهاز للتحكيم.

جهاز الرياسة.. ولابد أن يكون على رأسه رئيس واحد للجمهورية.. وقد

يكون معه مجلس رياسة، تتمثل فى عضويته الأقطار الثلاثة.

وجهاز تنفيذى.. هو مجلس وزراء اتحادى، إما أن يكون شاملا لكل الوزارات الموجودة فى كل إقليم، وإما أن يقتصر فى البداية على الوزارات التى لابد من البدء بتوحيد عملها، أو الوزارات التى توجد فى حكومة الاتحاد دون حكومات الأقاليم: كالدفاع والخارجية والتخطيط الشامل والاقتصاد القومى..

ولابد أن يكون مجلس الوزراء الاتحادى مسئولا أمام البرلمان الاتحادى من جهة، وأمام رياسة الدولة من جهة أخرى.

أما الجهاز التشريعى.. فهناك أكثر من احتمال.. ففى حالة الدولة البسيطة يتكون البرلمان القومى من أعضاء يمثلون المناطق تبعا لعدد سكانها. أما فى الدولة المركبة. ذات الأقاليم أو الولايات.. فالمسألة لا تكون عادة بهذه البساطة، لأنه إلى جانب المصلحة المتساوية لكل فرد بوصفه مواطنا.. هناك مصلحة لكل إقليم، بحكم الواقع التاريخى الذى جعله "قطرا" له بعض الصفات الخاصة به ولو لمرحلة تاريخية معينة. وهذا الاعتبار يقتضى ألا يكون تمثيل الأقاليم المختلفة بالنسبة العددية وحدها، حتى لا يتمتع إقليم بأغلبية ساحقة بسبب نسبته العددية الكبيرة، أو يشعر إقليم بالغبن لأن تعداده السكانى قليل..

وللوصول إلى هذا التوازن أحد حلين: إما أن يوجد مجلس واحد يتفق على نسبة التمثيل فيه بحيث لا يكون عدد السكان هو العامل الوحيد.. وإما أن يوجد مجلسان تشريعيان: مجلس بنسبة السكان، ومجلس ثان يتساوى فيه عدد ممثلى كل قطر مهما كان عدد سكان القطر. وكل قانون يجب أن يحظى بموافقة سكان القطر. وكل قانون يجب أن يحظى بموافقة المجلسين (كنظام مجلسى الشيوخ والنواب) فيكون فى ذلك ضمان لان يكون كل قانون متفقا مع مصلحة الأمة ككتلة واحدة من جهة، ومصلحتها كأقطار ذات حكم داخلى خاص بكل منها من جهة ثانية.

وقد يستعاض بمجلس رياسة فيه عدد متساو من الأعضاء من كل إقليم، ما عدا رئيس الدولة، عن المجلس النيابى الثانى.

يبقى الجهاز الرابع والأخير وهو جهاز التحكيم.. وذلك فى صورة محكمة دستورية عليا. وهذا الجهاز موجود فى بلاد كثيرة غير اتحادية ليفصل فى دستورية القوانين.. ولكنه يكتسب أهمية خاصة فى حالة الدول الاتحادية ذات التكوين

المركب.. لأنه ينظر فى حالات أكثر من حالات الخلاف على تفسير الدستور، أو فى خلافات قانونية بين الأقاليم ذاتها..

هذا هو الهيكل العام للدولة الموحدة الاتحادية، فى صورها المألوفة، التى قد تدخل عليها تغيرات هنا أو هناك طبقا للظروف الخاصة بكل اتحاد.

والدول لا تسير على أى حال وراء القواعد الدستورية ولكن القواعد الدستورية هى التى تسير وراء تجارب الدول.

ولكن هذا كله – كما ذكرت منذ قليل – هو الجانب التشريعى من القضية.. وهو الجانب السهل..

هذه المهمة التشريعية – فى حد ذاتها – تحتاج إلى مجهود كبير، حتى تصل إلى الحل المناسب، فلابد أن تكون الأجهزة كلها وثيقة الصلة واضحة التسلسل بحيث تكون – حقا – أداة توحيد الأقطار الثلاثة، وبحيث تكون فى نفس الوقت مرنة وذات ادوار حقيقية بحيث يكون كل جهاز منها قادرا على الحركة، فلا تشعر الأقاليم الثلاثة – بأن ثمة نوعا من "الثقل" يبهظ أنفاسها، ويحول وحدتها إلى مجرد قيود مشتركة تجمد حركتها..

ومع ذلك، فإن هذه المهمة – فى حد ذاتها – هى المهمة الأسهل.

الأصعب من ذلك أن نوفق بينها وبين المهمة الثورية..

كيف؟.

إن الذين سوف يجلسون إلى مائدة المفاوضات ليسوا مجرد ساسة ومشرعين، ولكنهم ثوار. دفعتهم إلى أماكنهم هذه موجات تجتاح بلادهم من الحاجة العنيفة إلى التغيير والتطوير. وهم فى مكانهم هذا لا يمكن أن يخذلوا هذه الموجات.

فهذه النظرة التشريعية الصافية. قد تصلح فى حالة الوحدة بين بلاد تغلبت على مشاكلها الأساسية ووصلت إلى مرحلة من الاستقرار والتطور التلقائى الهادئ.

إنها تصلح – مثلا – فى حالة وحدة كالوحدة الأوروبية التى تنمو الآن فى غرب أوروبا: النظم السياسية هناك شديدة التشابه. النظم الاقتصادية متماثلة. النضج الاقتصادى فى قمته. الرخاء موفور بل وفائض عن الحاجة. فهى دول أشبه بالسفن التى خرجت من بحر العواصف ووصلت إلى منطقة من الماء الهادئ والموج

الرقيق. ولهذا فان كل الجهد فى عمليات التوحيد يقتصر على القيام بعمليات توازن مستمرة، حتى تصل كل الدول إلى مرحلة السوق الواحدة مائة فى المائــة، دون أن يضار أحد منها، تمهيدا لمرحلة الدولة الواحدة..

وهم لهذا قد بدأوا سيرهم من نقطة بدء اقتصادية، على أن يصلوا فى النهاية إلى حل سياسى ووحدة سياسية.

أما فى حالة بلادنا فالأمر على العكس تماما.. نحن نبدأ من نقطة بدء سياسية ثورية، لننتهى إلى وحدة شاملة من بينها الوحدة الاقتصادية.

نحن هنا ما نزال فى منطقة بحر العواصف: إسرائيل تجعلنا فيما يشبه حالة الحرب المستمرة. الاستعمار ما زال يمارس نشاطه ضد التحرر العربــى جهــارا نهارا فى اليمن، وسرا فى مناطق عربية كثيرة. النظم الرجعية البائدة التى تعمل فى الكيان العربى كما تعمل الخلايا السرطانية فى الجسد ما زالت موجودة تقاتل قتــال الموت. مشكلة النظام الاقتصادى والاجتماعى حتى فى بعض البلاد التى تحررت لم تحل، أو فى دور الحضانة والتجربة، وبالتالى فالصراع الاجتماعى الحاد لم يحسم والتخلف الاقتصادى والإنتاجى الذريع ما زال هو الحقيقــة الأولــى ومــا زالــت مواجهته فى حاجة إلى إجراءات ثورية حتى يمكن أن يتجه الجهد القومى فى أقطار كالعراق وسوريا إلى عملية التنمية.

كل هذه الظروف موجودة، وتفرض نفسها فرضا عنيفا على الأحداث، وعلى مائدة المفاوضات بالذات..

والقاعدة التى يعرفها التاريخ هى أن الثورات لا تدخل بسهولة فى الإطارات التشريعية الثابتة..

فالثورة فى العراق – مثلا – لا يمكن أن تكون مهمتها هى مجرد طرد قاسم ثم إجراء انتخابات عامة، والاستسلام لما تأتى به هذه الانتخابات.

ذلك أن مثل هذه الانتخابات لا يمكن أن تأتى إلا بصورة المجتمــع القــديم. المجتمع الذى تتحكم فيه العشائرية والمصالح الاقتصــادية القديمــة والزعامــات الرمزية المتآكلة، والتقسيمات الدينية والطائفية – أى أن انتخابات على هذا النحو لا يمكن أن تأتى إلا بصورة المجتمع الذى قامت الثورة أساسا لتغييره، وليس طــرد قاسم إلا خطوة لإفساح المجال فى وجه هذا التغيير.

وحل تشريعى على هذا النحو قد يدخل فى باب "الديمقراطية الليبرالية" ولكنه بالتأكيد ليس من "الديمقراطية الثورية " فى شئ.

إن "الديمقراطية الثورية" تفترض أن كل الطلائع التى آمنت بالثورة ضد قاسم وعملت لها، مهما كانت أسماؤها أو تشكيلاتها، هى التى تتقدم الصفوف، وتقود، وتشترك في جبهة واحدة لتحقيق الثورة العميقة.. ثورة التحرر من الاستعمار بكل أشكاله السياسية والاقتصادية، وإبادة العلاقات الظالمة أو الجاهلة القديمة. ووضع الأمة على أول الطريق نحو التنمية والتصنيع والاستثمار القومى والعدالة الاجتماعية..

وفى سوريا أيضا.. نجد أن هناك طلائع ثورية، هى التى لم تفقد صوابها ولا تصميمها منذ لحظة الانفصال الأولى، ولم ترتبك إزاء الشعارات المزيفة إنما انطلقت تنظم نفسها منذ اللحظة الأولى حول الشعار السليم وهو عودة الوحدة، وتقاتل بلا مهادنة هذا الانفصال ومن ورائها الشعب بأكمله، الشعب البطل الذى كان يزودها بالحرارة والطاقة والتأييد، حتى انتصرت إرادته وسقط الانفصال.

والديمقراطية الثورية معناها أن يكون هؤلاء هم المعبرين عن إرادة الشعب وليس الرجعيون أو السلبيون أو المتشككون.

ويجب أن نؤكد على عبارة "الديمقراطية الثورية" حتى نفرق بينها وبين "الاحتكار الثورى" الذى يستهدف تضييق هذه الطليعة على فئة معينة، أو جيل معين، وإنكار حق المشاركة على كل الفئات الثورية الأخرى.. اللهم إلا صدقة وتفضلا..

فنحن هنا مطالبون بألا يكون الحل التشريعى قيدا على حركة الثورة الشاملة.. وهذه واحدة.

نقطة ثانية.. والمثل هذه المرة من سوريا.. هو علاقات هذه القوى الثورية ذاتها ببعضها البعض..

ففى سوريا مثلا، حمل الطوفان الوحدوى العارم على موجاته عدة قوى: الوحدويون الاشتراكيون.. والقوميون العرب.. وأعضاء الجبهة العربية المتحدة والبعث..

ولكن ما هى علاقة هذه القوى ببعضها البعض، ما هى القوة الحقيقية لكل منها بالنسبة للقوى الأخرى، وبأى نسبة وبأى درجة يجب أن تكون موجودة؟ وكيف يجب أن يتغلب الكسب القومى على الكسب الحزبى.

هذا نموذج ثان..

نموذج ثالث..

إن البلاد الثلاثة التي توشك أن تتحد، أشبه ما تكون في حالة حرب.. هناك حرب فعلية في اليمن.. وهناك حرب محتملة دائما مع إسرائيل.. وهناك احتمالات قلاقل ومؤامرات يحركها الأجنبي في العراق أو في سوريا.. وهناك الاستعمار الذي ما زال ساكنا في الظاهر، ولكنه بالتأكيد يعيد النظر الآن في حساباته ويستعد للجولات المقبلة.. وهذه كلها أمور تستدعي وجود حالة أشبه "بحالة الطوارئ"، بما تحتاج أليه من إجراءات وقائية، وأجهزة خاصة، لابد أن يحسب حسابها كلها أثناء وضع "الحل التشريعي" للوحدة.. حتى تتوافر للعملية الحرجة الجديدة درجة عالية من السلامة والأمن.. دون أن يتصادم هذا كله مع "الحل التشريعي" في حد ذاته، ويجني عليه ويحول الوحدة كلها إلى اتخاذ "موقف دفاع" جامد ضد الأخطار المحتملة، ويصرفها عن موقف الحركة والتفاعل المتكافئ البناء.

وبعد..

فلست أدرى هل استطعت أن اشرح ما أريد، أم لا؟..

المهم على أى حال هو أن تدخل هذه القضية – قضية العلاقة بين الحل الثورى والحل التشريعي – في حساب الذين يخططون مشروعات ومقترحات للوحدة في بغداد والقاهرة ودمشق.

ذلك أننا لا نبني وطنا أكبر فحسب، بل نبني وطنا أفضل.

الديموقراطية.. والإنتاج.. وهذه المرحلة

*سمعت السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية هذا الأسبوع يقول: إن الموضوعين الكبيرين اللذين يجب أن يتركز عليهما الفكر والعمل خلال المرحلة المقبلة، هما: قضية الديموقراطية، وقضية الإنتاج.

*وقضية الديموقراطية، بكل تفريعاتها السياسية والاجتماعية، محتاجة بالفعل إلى بحث وعمل طويلين. فالذى يمكن أن يقال عن الموقف الراهن هو أنه: قد استقرت لدينا مبادئ وأفكار أساسية عن الديموقراطية، نحاول التعرف على هديها، ولكن لم تكتمل لدينا بعد الأجهزة التى تتبلور فيها حركة الديموقراطية، كما تتبلور وتتكامل حركة الآلات المختلفة فى مصنع كبير، بحيث تصبح الديموقراطية حركة "تسير ذاتية" نتيجة عمل هذه الأجهزة والآلات..

استقرت لدينا "مبادئ وأفكار أساسية" عن الديموقراطية.. منها مثلاً إيماننا بأن الديموقراطية مرتبطة بالعلاقات الاقتصادية فى المجتمع، فلا يمكن أن توجد ديموقراطية حقيقية بغير عدالة اجتماعية حقيقية. ومنها أن هذه الديموقراطية، بعد الثورة فى العلاقات الاجتماعية، تقوم على أكتاف "قوى الشعب العاملة". ومنها أن الشكل التنظيمى الذى ينظم لقوى الشعب العاملة سبيلها إلى ممارسة الديموقراطية هو "التنظيم السياسى الشعبى"، الذى لا هو بالحزب الواحد ولا بالأحزاب المتعددة.

ولكن يمكن القول، إنه حتى الآن، بحكم عدم وجود دستور دائم، وعدم اكتمال التنظيم الشعبى والجهاز السياسى الداخل فى تكوينه، وعدم صدور قانون المجالس الشعبية.. يمكن القول أن هذه "الأفكار والمبادئ الأساسية" عن الديموقراطية لم تكتمل لها أجهزتها بعد.. وبالتالى لم تكتمل حركة هذه الأجهزة، مجتمعة متفاعلة، حتى تولد آخر الأمر "الطاقة الديموقراطية" التى نريدها، كما تولد حركة الآلات المختلفة فى المصنع الواحد، الطاقة الإنتاجية التى تتمثل فيها قدرته الحقيقية..

* وقضية الإنتاج، ربما كان الموقف فيها مختلفاً بعض الشيء..

مقال منشور بمجلة المصور بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٤

فهنا أيضاً نجد أن الأهداف الشاملة للإنتاج قد وضعت، وبشيء غير قليل من التفصيل، ونجد أن الأجهزة والمؤسسات المتصدية لعملية الإنتاج قد قامت. ونجد أن فكرتنا الأساسية عن طريقة التحويل، وعن الأثر الاجتماعى لعملية الإنتاج، قد استقرت.

أما الذى يبقى فهو – أولاً- أن يتضح تماماً وبشكل قاطع فى ضمير الشعب بكافة قطاعاته، أن ثمة ارتباطاً لا انفصام له بين أى أمل فى رفع مستوى معيشتنا وبين قدرتنا على الإنتاج والتصدير والمنافسة واستعدادنا للتضحية أحياناً من أجل هذا الإنتاج. ويبقى- ثانياً- أن تزاح كل العقبات الموروثة والطارئة من طريق عمليات الإنتاج والتسويق.. سواء قامت هذه العقبات فى صورة قوانين ولوائح قديمة بالية، أو فى صورة روح بيروقراطية عاتية، أو فى صورة عدم تعريض المؤسسات الإنتاجية للقدر الكافي من المنافسة الذى يعريها – بالقدر المعقول – من عوامل الحماية المصطنعة ويجعلها أقدر على أن تنمو من داخلها وبذاتها، إلى آخره.

هذا هو- فيما أعتقد، "التقدير العام للموقف" فيما يتعلق بقضية الديموقراطية، وقضية الإنتاج..

الديموقراطية والإنتاج فى المؤسسة..

على أن هناك مكاناً محدداً التقت فيه قضية الإنتاج وقضية الديموقراطية وجهاً لوجه، وارتبطا معاً برباط وثيق، بصرف النظر عن ارتباطهما العام فى المجتمع كله.

هذا المكان هو: المؤسسات والشركات الإنتاجية، التى تكون كل منها وحدة إنتاجية ووحدة جماهيرية فى نفس الوقت..

ففى كل شركة أو مؤسسة الآن، توجه ثلاثة أجهزة: مجلس الإدارة الذى يتكون من نصف معين ونصف منتخب، ولجنة الاتحاد الاشتراكى، واللجنة النقابية..

إن الغاية من هذه التنظيمات كلها هى نقل الديموقراطية إلى مكان العمل، بوصفه المكان الذى يعيش فيه كل فرد أهم فترات يومه، ويمارس فيه قدرته وكفايته، ويرتبط فيه بحركة الحياة فى المجتمع، ويتحدد فيه رزقه المادى ووضعه المعنوى فى المجتمع.

ديموقراطية الإنتاج هذه، ولكل هذه الأسباب، هدف سام رفيع، طالما نادى به المفكرون والفلاسفة والمناضلون الذين شغلهم البحث عن مستقبل أفضل للإنسان.

مقال منشور بمجلة المصور بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٤

وهو هدف وجد فيه هؤلاء المفكرون والفلاسفة والمناضلون الرد الأمثل على تضخم أجهزة الإنتاج وتشعبها واتساع سطوتها على حياة الفرد مادياً ومعنوياً.

قديماً كانت الصورة العادية للإنتاج هى الصانع الحرفى الفرد، الفلاح الفرد، والتاجر الفرد. ولكن هذه الصورة تختفى وتندثر بسرعة سواء فى النظام الرأسمالى أو الشيوعى أو الاشتراكى. تختفى بحكم ظهور الآلات التى قضت على إمكانيات الإنتاج الفردى، وجعلته عاجزاً عن منافسة السلع التى تنتجها الآلات الضخمة بكميات أكبر وأسعار أقل. ثم لم تلبث هذه المؤسسات الإنتاجية التى تستخدم الآلات أن دخلت هى نفسها فى منافسات أكبر وأثقل جعلت المؤسسات والآلات تزداد ضخامة وحجماً، وجعلت وظيفة الفرد العامل فى الجهاز الضخم أضيق أفقاً وأكثر ميكانيكية وتخصصاً، بل إن التنظيم العلمى للعمل فى داخل كل مصنع حديث، أصبح يحسب كل حركة وكل سكنة للعامل وكأنها جزء من الآلات ذاتها وجزء من تنظيم المصنع بوجه عام، لأن كل حركة وكل لفتة هى طاقة يجب أن تؤدى إلى نتيجة مادية محددة فى عملية الإنتاج: كل هذا جرياً وراء تخفيض نفقات الإنتاج فى وجه المنافسة المتزايدة من جهة، وجرياً وراء هدف ديموقراطى آخر هو: الإنتاج الوفير للسلع بسعر رخيص يجعل مزيداً من السلع تصبح فى متناول مزيد من الأفراد يوماً بعد يوم...

هذا التخصص الآلى الضيق لم يشمل العمل اليدوى فقط، بل شمل حتى العمل الذهنى: فالمهندس المبتكر فى مصنع سيارات مثلاً، ربما يتخصص سنوات وسنوات فى تصميم "أكرة" باب السيارة فحسب، لا يتخطاها..

هذا التطور الحتمى، أفزع الفكر الإنسانى التقدمى، منذ ظهرت بوادره. لم يفزعه فقط احتمال هبوط أجر الفرد المنتج وهبوط مستواه المادى وازدياد سيطرة رب العمل على رزقه فحسب، ولكن أفزعه، فضلاً عن هذا الجانب المادى، جانب معنوى آخر، هو الخاص بحياة الفرد حتى ولو توفر له الآجر المجزى والدخل المرتفع. فلا قيمة آخر الأمر لهذا الدخل المرتفع إذا كان الفرد يكسب نظير تحوله إلى ترس صغير فى آلة هائلة لا يفهم منها ألا هديرها. إنما لابد أن يعوض هذا الفرد العامل، ذهنياً أو يدوياً، بمشاركة ديموقراطية فى عملية الإنتاج الواسعة.. الأمر الذى يتناسب مع مبدأ المساواة الإنسانى من جهة، ومع حق الفرد الغريزي

فى أن يستخدم عقله ومواهبه فى قضايا أوسع وأشمل، وحقه في أن يشعر بأن لـه كلمة فى توجيه حياته، ويتناسب أخيراً مع انتشار التعليم انتشاراً كاسحاً، بحيث تختفى الصورة القديمة التى وجدت حتى فى أرقى المجتمعات الإنسانية: صورة القلة المتعلمة، والكثرة الأمية التى لاحظ لها من كل متع العقل والثقافة والتذوق..

ولعلى استطردت قليلاً، خارج الحدود المباشرة للقضية، ولكننى أعتقد أن هذا الاستطراد هام لكى تكون أبعاد التجربة ماثلة فى أذهاننا، ولكيلا ينظر البعض - كما يفعلون أحياناً - إلى قضية المشاركة الديموقراطية فى الإنتاج على أنها شيء تفضلى، أو الدفاع عابر، يمكن التجاوز عن حقائقه الجوهرية..

وبدء المشاركة الديموقراطية فى الإنتاج إذن علامة أساسية من علامات التطور الإنسانى. وإذا كان هذا المبدأ قد وجد له حتى الآن من حظ الفكر والبحث أكثر مما وجد من حظ التطبيق فى مختلف بلاد العالم، فإن قوانيننا الاشتراكية وتجربتنا الثورية الاجتماعية كان لها شرف الإسهام فى شق هذا الطريق التقدمى الشجاع، وفى موعد مبكر بالنسبة لمعدل النضج الإنتاجى الاجتماعى العام فى شتى الدول..

المبدأ.. لا التطبيق

ولكن المبدأ، أى مبدأ، لا يؤخذ على إطلاقه، ولا يطبق مجرداً عن ظروفه، عن الأهداف التى يخدمها بالذات... فنحن نمر بمرحلة أولى من التجربة كلها، ونمر فى نفس الوقت بمرحلة أولى فى عملية التنمية ذاتها، تتطلب بالتأكيد مركزية فى التخطيط وفى الرقابة، وتتطلب نوعاً من حصر المسئولية بشكل يمنع التردد ويقفل باب التعلل والتلكؤ والنكوص عن أخذ زمام المبادرة.

ولا أتحدث هنا عن العيوب التى أظهرتها التجربة على المستوى الفردى فى بعض الحالات كتمسك بعض الأعضاء المعينين بروح الإدارة القديمة المعادية للعاملين أو كاندفاع بعض المنتخبين إما إلى المزايدة إما إلى المزايدة على حساب المصلحة العامة لأغراض انتخابية أو إلى استخدام الفوز بالعضوية لتحقيق مكاسب خصية.. فهذه عيوب فردية، ولا مفر من وقوعها، وعلاجها هو المضى فى التجربة والعودة إلى الناخبين مرة بعد أخرى حتى يصل وعى الاختيار والانتخاب إلى أنضج معاييره.

مقال منشور بمجلة المصور بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٨

لست أتحدث إذن عن المشاكل الفردية، ولكن المشكلة العامة التى ترتبت على وجود هذه الهيئات الثلاث - مجلس الإدارة ولجنة الاتحاد الاشتراكى واللجنة النقابية - فى كل مؤسسة والمشكلة لم تكن في مجرد تعددها، ولكنها كانت فى عدم وضوح اختصاصات كل منها وضوحاً حاسماً.. فكانت النتيجة العامة هى: أن الهيئات الثلاث تراكمت على العمل الإدارى فى الشركة أو المؤسسة، لأنه بطبيعة العمل المقرون بالسلطة، وبتوزيع العلاوات والأرباح، العمل المتصل بالحياة اليومية فى كل مصنع أو مؤسسة.. هذا فى حين أهمل تماماً مجالان آخران على درجة كبيرة من الأهمية:

أولاً - العمل المتصل الذى يحفز العاملين على مضاعفة الجهد وزياد الإنتاج، بكل ما يسهم فى زيادة الإنتاج من حرص فى العمل وصيانة الآلات والمبانى، ومواظبة على المواعيد والتقليل من مرات الغياب.. إلى آخره.

ثانياً - العمل المتصل بنشر الوعى. سواء فى ذلك نشر الوعى الاشتراكى العام الذى يتصل بالوطن كله، أو الوعى الاشتراكى فيما يتعلق بالمؤسسة ذاتها. أو حتى الوعى الفردى المتصل بحياة العامل كالادخار أو تحديد النسل أو تغيير عادات الإنفاق وعادات وقت الفراغ وعادات المكيفات.. إلى آخره.

أهمل هذان العملان إهمالاً يكاد يكون تاماً، بينما ازدحم العمل على الجانب المتصل بالمطالبة والإنفاق وممارسة السلطة الإدارية..

ويبدو أن هذه الظاهرة كانت محل انتباه من الحكومة ومن الاتحاد الاشتراكى على السواء، فقد نشرت الصحف فى الأيام الأخيرة عدداً من الاقتراحات للتنسيق بين هذه الهيئات الثلاث فى المؤسسة الواحدة...

لابد.. من التحديد

ولا أريد هنا أن أفاضل بين اقتراح وآخر إنما المهم فى رأيى أن نراعى ونحن نبحث هذه المسألة شيئاً أساسياً هو: أن يجئ الترتيب الجديد محدداً للاختصاص بشكل قاطع. بحيث تتحمل جهة مسئولية العمل الإدارى والتنفيذى. وتتحمل جهة أخرى مسئولية العمل الاجتماعى وتتحمل جهة ثالثة مسئولية العمل السياسى. فلا يتهرب أحد من الأصعب إلى العمل الأسهل. ولا تسقط جبهة من

مقال منشور بمجلة المصور بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٨

جبهات العمل أن نشغل بنشاطنا الجبهات الثلاث جميعاً.

إننا حين نقول لجهة ما: أنت مسئولة عن كل شيء. فكأننا نجعلها بذلك في الواقع مسئولة عن لا شيء، أو كأننا نجعلها تختار المسئولية عن هذا الشيء، وتسقط مسئوليتها عن ذاك...

والذى "يضيع بين الأرجل" عادة هو العمل السياسي. لأن المتصدى له لا يحمل إلى الجماهير مكسباً مباشراً، ولكنه يحمل إليها مسئولية وجهداً وفكراً. هذا رغم أننا فى أشد الحاجة إلى هذا العمل السياسي.. فيه وحده سوف تتغير النظرة إلى العمل الإدارى وإلى العمل الاجتماعى أيضاً.

مقال منشور بمجلة المصور بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٤

كلمة مخلصة ثانية إلى العراق

فى الثورية أيضاً.. ديموقراطية

أريد أن أستأذن الأخوة العراقيين فى كلمة مخلصة ثانية، أرجو ألا أثقل بها عليهم!

لقد تفضلت الإذاعة العراقية وأذاعت الكلمة التى كتبتها الأسبوع الماضى، وتفضلت الصحف العراقية ونشرتها، وهذا التقبل للكلمة الأولى هو ما يشجعنى على أن أعود إلى الكتابة مرة ثانية..

ولقد كتبت كلمة الأسبوع الماضى ودفعت بها إلى المطبعة وأنا أقرأ أخبار المشاورات التى يجريها ناجى طالب رئيس الوزراء لتشكيل الوزارة. واليوم أكتب هذه الكلمة، وقد انجلى الأمر قليلاً: فشكلت الوزارة فعلاً، لم يدخلها أحد من السياسيين والسياسيين العسكريين ممثلى الفئات والقوى والمنظمات القومية التقدمية. ولكنهم أعلنوا تأييدهم المطلق للحكم الجديد، وإن لم يشتركوا فى مجلس وزرائه.

هل كان عزوف هذه الفئات القومية التقدمية عن دخول الوزارة، نتيجة خلاف حول توزيع الكراسى الوزارية، وتقدير كل منهم لمدى أحقيته وأحقية جماعته فى هذا الكرسى أو ذاك؟

ربما. فأنا لست أدرى. وإنما أشير إلى هذا الافتراض الطبيعى لأنه هو الذى يحدث عادة عند تشكيل الوزارات..

وربما كان هذا الوضع غير ما كان ينتظره المرء فى البداية، ولكن المرء بعد تفكير قليل يمكن أن يقول لنفسه: لعل هذا الوضع هو الأفضل فى هذه المرحلة للعراق..

لماذا؟...

إن هذه الوزارة – بتشكيلها الراهن – وزارة فنية فى الدرجة الأولى، بصرف

النظر عن رئيسها السياسى.

هذه الوزارة ذات العناصر الفنية تستطيع أن تعمل فى انسجام، وأن تتصرف على الفور وبسرعة إلى دراسة قضايا العراق الاقتصادية والتعليمية والإنتاجية.. إلى آخره وهو ما يحتاج إليه العراق حاجة ماسة..

ربما وضعت فى العراق حتى الآن خطط للتنمية، وربما عقدت قروض، ولكن يجب أن نعترف أن الجهد القومى الشامل للتنمية الذى يدخل فى حسابه كل إمكانيات البلاد ومواردها ومناطقها، لم يتم بعد...

ولكن حتى هذه العملية، ليست عملية فنية فقط، ولكنها عملية فنية سياسية فى نفس الوقت.. وهنا يجئ دور الساسة من قادة الفئات القومية..

إننى أتصور أنه من الممكن أن يعثر قادة العراق على صيغة لإشراك هذه القوى والفئات فى المسئولية، وإن لم تكن فى كراسى الوزارة. فتكون هذه القوى فى تعاونها مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء هى التى تناقش السياسة العامة والخطط الكبرى والقضايا ذات الأهمية الخاصة. هى التى ترسم فلسفة الحكم وتحدد له منطلقاته وأهدافه..

لا يلزم أبداً أن تكون هذه الصيغة – الآن – صيغة "مقننة".. أى صيغة مجلس أو هيئة محددة. فالمهم الآن فى الدرجة الأولى استبعاد كل صيغة تبذر بذور الخلاف والمنافسة. يكفى أن تكون هذه القوى فى موقع من السلطة تشعر معه أنها تشارك فى تسيير مقدرات البلاد ورسم أهدافها الثورية ومتابعة تنفيذها.

ذلك أن حواراً كثيراً سوف يدور من غير شك حول العديد من القضايا.. وما أشرت إليه الأسبوع الماضى من تركه ثمانى سنوات منذ ثورة ١٤ يوليو التى مازالت تفصل بين كثير من هذه القوى، سوف يحتاج إلى وقت لتصفيته... وما نتحدث عنه من "وحدة القوى الثورية" سوف يحتاج إلى صبر وسعة أفق حتى ينضج ويصبح حقيقة... بالتدريج.. وبتحول الفئتين إلى فئة لا بتفتت الفئة إلى فئتين...

هذه العملية البالغة الأهمية، يمكن أن تنضج بالمناقشة واللقاء والتأثير، خارج مجلس الوزراء... أى خارج كراسى السلطة بمعناها التنفيذى المباشر.. فيكسب العراق مكسبين فى وقت واحد:

يكسب عمل هؤلاء الزعماء المناضلين، من أجل تدعيم العمل الشعبى، ورسم

مقال منشور بمجلة المصور بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢٦

الخطط السياسية الواسعة، وتصفية تركة السنوات الثمانى، وإيجاد صيغة وحدة القوى الثورية القادرة على الصمود.

ويكسب فى نفس الوقت عمل الوزراء فى إلهاب ظهر الأجهزة الحكومية وصرفها للعمل الإنتاجى الجاد، طبقاً للسياسة المرسومة.

إن الدور الحقيقى الذى يجب أن يطمح إليه المناضل، ليس كرسياً فى الوزارة تحيطه أبهة السلطة..ولكن مكان يؤثر منه على مقدرات البلاد العليا، وأفكارها السياسية.

وهذا امتحان يواجه القوميين التقدميين فى العراق اليوم.. امتحان سوف يتوقف عليه الكثير...

وإذا لم يتحقق شعار وحدة القوى الثورية فى العراق حيث الحاجة ماسة والظروف مواتية.. فلست أدرى فى أى قطر عربى آخر يمكن أن ينجح؟...

وإذا لم تتحقق وحدة القوى الثورية داخل كل قطر أولاً، فلست أدرى كيف يمكن أن تتحقق هذه الوحدة على مستوى الأقطار العربية كلها؟...

وخلال هذه العملية السياسية، عملية تحول الفئات والقوى التقدمية القومية من وضعها الفئوى الراهن إلى وضع الوحدة الثورية.. فى خلال هذه العملية لابد لهذه الفئات أن تتعلم شيئاً أساسياً وهو: الديموقراطية!

نعم.. الديموقراطية!

وأنا لا أقصد الديموقراطية بمعناها البورجوازى العربى، ولكننى أقصد الديموقراطية الثورية.

كيف؟

حتى الآن، فى عديد من الأقطار العربية، كان الخلاف داخل الفئة الواحدة معناه أن تنقسم إلى فئتين. وأن تفكر كل فئة فى الاعتزال أو الانقلاب..

إن التفكير فى الانقلاب، وهو مفتاح العمل الثورى، أمر مفهوم حين يكون الصدام مع السلطة أساسياً..

ولكن بين القوى التى تجمع بينها المعتقدات الأساسية.. لا معنى لهذا التفتت، إلا أن كل فئة تتصور أن أفرادها يجب أن يتفقوا فى حذافير الرأى والحركة، وفى المزاج، وفى الرغبة الشخصية.. وهذا التماثل المطلق لا يمكن أن يتم إلا على

مقال منشور بمجلة المصور بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢٦

مستوى تجمعات صغيرة محدودة..

لا يوجد فى العالم كله حزب كبير أو تجمع كبير يتصدى لعملية ثورية سياسية واجتماعية، إلا وفى داخله عشرات من الطباع والأمزجة والآراء.. ومن لا يتغلب رأيه يتقبل هذا أو يبقى ويناضل لإقناع الآخرين بتغييره فى الوقت المناسب: طالما أن المنطلق واحد والهدف واحد والعقيدة واحدة.

وهذه تربية سياسية كبرى يجب أن نعترف نحن العرب أنها تنقصنا كثيراً رغم نبل أهدافنا ورغم ما نقدمه من تضحيات..

وبغير هذه التربية يصبح صراع الأشخاص هو مشكلة الحكم، لا صراع المبادئ والأهداف..

ألا هل بلغت؟

مقال منشور بمجلة المصور بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢٦

قضايا تواجه قوى الثورة العربية

غرقت الأمة العربية طوال العشرين سنة الماضية فى بحار من الجدل، والمباريات الفكرية والنظرية والمشاحنات النابعة من الكتب لا من الواقع، أو المشاحنات النابعة من الواقع- ولكنها تتضخم وتتفاقم حين تحاول أن تتدثر فى أردية من الكتب والمراجع والنصوص.

والثورة العربية، تختلف عن الثورات التى نعرفها فى أمرين أساسيين، ينعكسان على تحديدنا للقوى المتداخلة فيها..

الأمر الأول- أن الثورة العربية تنشأ فى أقطار منفصلة تختلف الظروف بينها فى بعض الأحيان اختلافا كبيرا، وبالتالى لا تأخذ هذه الثورة فى الأقطار المختلفة صورة واحدة الأمر الذى يجعل تحديد قوى الثورة العربية ذاتها يختلف من قطر إلى قطر.

والأمر الثانى أنه بناء على هذا الوضع، فإن الثورة العربية بمعناها الشامل تواجه فى فترة زمنية واحدة، مهمات عديدة تواجهها الثورات عادة فى فترات مختلفة.

فالمجتمع العربى يختلف فى أقطاره من نواح كثيرة يمكن ضرب بعض أمثلتها.

- من ناحية الارتباط بالخارج، هناك القطر المتحدد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بدرجات متفاوتة. وهناك القطر الذى توجد به قواعد عسكرية أجنبية صريحة. وهناك القطر الذى يعتمد اقتصاده على مورد واحد تستثمره شكرت أجنبية.
- ومن ناحية درجة التطور الاجتماعى والاقتصادى، نجد أقطاراً عربية تعيش حياة أقرب إلى البداوة، أو توجد فيها مساحات شاسعة تعيش فى هذه الحالة من البداوة وهناك أقطار تمثل الزراعة شكل الإنتاج الوحيد تقريباً فيها الأخرى للإنتاج بدرجات متفاوتة. وأقطار يعتبر اقتصادها اقتصاد خدمات فى الدرجة الأولى.

- وكما قد نجد قطراً لا توجد فيه مشكلة، طائفية بالمعنى الحقيقى، نجد أقطاراً أخرى تلعب فيها التقسيمات الطائفية دوراً كبيراً، الأمر الذى يجعل التحليل الاقتصادى أو المادى للمجتمع ليس كافياً لفهم علاقات القوى داخل هذا المجتمع ونوع الانتماءات التى توجه حياة أفراده.
- والاختلاف فى معظم الحكم بين هذه الأقطار أوضح من أن يحتاج إلى بيان الأمر قاصراً هنا على "نظم الحكم" بمعنى الشكل السياسى لها فسحب، ولكن بوصف هذه النظم نتيجة لعلاقات اجتماعية معينة، أو منتجة لعلاقات اجتماعية معينة.

وفى باب الاختلاف فى نظم الحكم، لابد أن تعطى أهمية خاصة لوجه من وجوه هذا الاختلاف، وهو أن القوى الثورية قد وصلت إلى الحكم فى أكثر من قطر عربى، وباتت تواجه تطبيقياً وبالفعل كل قضايا ممارسة السلطة الثورية.

وقد كان طبيعياً أن تحمل قوى الثورة العربية كل ملامح هذا الواقع المعقد وبصماته. ولو أن قوى الثورة العربية فى كل قطر، كان مهمتها "قطرية" فحسب، أى محصورة داخل القطر الذى تناضل فيه.. لربما كان الأمر أبسط بكثير. ولكن العالم العربى فيه حقيقتان أساسيتان، متوازيتان. نكاد لا نجد نظيراً لها فى يصادف قوى الثورة والتغيير فى مكان آخر من العالم. هاتان الحقيقتان الأساسيتان المتوازيتان، هم الانفصال والاتصال.

الانفصال: لأن كل قطر عربى له خريطة ودولة وحكومة. وله ظروف ترتيب بناء على هذا الواقع القطرى القائم بذاته وتراكمت زمناً طويلا. وبهذا المعنى فأن قوى الثورة العربية فى قطر ما، تواجه مهمة مباشرة خاصة بها فى الدرجة الأولى فى هذا القطر.

والاتصال: بمعنى أن هذه الأقطار العربية رغم أن لكل منها خريطة ورأى ودولة وحكومة، إلا إنها لا تعتبر هذا واقعاً نهائيا، ولكنها تستشعر فى قرارة ضميرها رابطة قومية واحدة، وتطمح إلى أن تتخطى يوما حواجز الانفصال، وإلى أن تحقق يوماً الانتماء القومى العربى الشامل، فوق الانتماء القطرى الخاص بها. وبهذا المعنى فقوى الثورة العربية فى أى قطر عربى لا تشعر أن مهمتها محدودة بحدود هذا القطر، ولا تستطيع أن تلفت من التأثر بما يدور فى الأقطار العربية الأخرى. فضلا عن التأثير طبعاً بقوى الثورة العالمية حيثما كانت، وهو قضية أخرى.

إن قوى الثورة العربية فى قطر عربى معين، قد تجد أن مهمتها الأساسية باتت تغيير علاقات الإنتاج فى مجتمعه والانطلاق نحو التنمية والطريق إلى إقامة الاشتراكية. وفى قطر عربى آخر تجد أنها مازالت فى صراع مع شكل أو آخر من أشكال الحكم الرجعى أو السيطرة الاستعمارية، بينما تجد قوى الثورة العربية نفسها فى قطر عربى ثالث- كفلسطين تخوض حرب تحرير وطنية مسلحة.

لكن الحقيقتين الأساسيتين المتوازيتين، اللتين أشارت إليهما، وهما الانفصال والاتصال.. يؤديان إلى أن قوى الثورة العربية فى أى قطر لا تواجه فى حقيقة الأمر وجهاً واحداً من وجوه الثورة ولكنها تواجه وجوهها الثلاثة معاً، ولو بدرجات متفاوتة: حرب التحرير الوطنية، والقضاء على الحكم الرجعى والاستعمارى، وتغير العلاقات الاجتماعية والتفكير أو العمل للاشتراكية، وهى بالتالى تحس بتأثر كل وجه من هذه الوجوه بالوجهين الآخرين.

فقوى الثورة العربية كما قلت تنطلق من ظروف بالغة التعقيد وتواجه فى وقت واحد مهمات ربما واجهتها ثورات أخرى فى مراحل متباينة.

ومن المهم جداً، كما سبقت الإشارة، أن تجد قوى الثورة العربية ما يجمع بينها وينسق نضالها رغم كل الفوارق ودون إغفال فى نفس الوقت لهذه الفوارق.

فمن أكبر مصادر التمزق والتناحر و الانفصام بين قوى الثورة العربية هو عدم وجود هذه الصيغة التى لا تغرق فى القطرية الضيقة حتى تعجز عن رؤية الصورة العربية الواسعة ولا تقفز إلى الصورة العربية الواسعة قفزاً مباشراً يبتر جذورها من أرض الواقع القطرى.

ونحن نرى كثيراً أن بعض مشاكل العلاقات بين قوى الثورة العربية يرجع إلى أنها كثيراً ما تحاكم بعضها البعض بظروفها القطرية الخاصة ومن محاولة تعميم هذه الظروف القطرية على الجميع. غير منتبهة من جهة إلى ما تفرضه هذه الظروف القطرية من واقع وغير منتهية من جهة أخرى إلى ما يستلزمه قهر هذه الظروف القطرية من أفق واسع وإعلاء وتعميق.

وليس مصادفة ولا عبثاً، أن نجد أن عوامل الانفصال بين الأقطار التى وصلت فيها القوى الثورية إلى السلطة لم تتغير عما كانت عليه قبل الثورات. وليس صدفة أن نجد فى حالات أخرى أن وحدة النضال المشترك ضد الاستعمار أو

الرجعية، لم تحل وحدة ملحها وحدة نضال آخر بنفس الدرجة بعد تسلم القوى الثورية للسلطة. بل أنه ليس مصادفة أن نجد أن القوى الثورية التى انتظمت فى أحزاب نشأت وتكونت على المستوى القومى، قد تعرضت لعوامل الانفصال القطرى حين وصلت إلى السلطة.

إن ظروف الثورة العربية فى فلسطين، حيث يخوض الشعب الفلسطينى حرب تحرير مصلحة شعبية ووطنية، غير ظروف الثورة فى بلد كمصر، فيه درجة من التنمية الزراعية والصناعية والأبنية الحكومية والبيروقراطية والشعبية، غير ظروف الثورة فى بلد كجمهورية اليمن الجنوبية، حيث تنعدم الموارد الاقتصادية الأساسية ويستجد تعدد الطبقات إلى آخر الحدود، غير ظروف الثورة فى ليبيا حيث توجد مصدر كبير للدخل حديث العهد نسبياً.

ومع ذلك فهى ثورة عربية واحدة، ولا يمكن أن تكون إلا ثورة عربية واحدة. سواء بحكم المستقبل الحتمى الواحد، أو بحكم التحدى الاستعمارى الشامل.

تلك هى المشكلة الأولى.. مشكلة تعدد الأقطار ووحدة القضية، وبالتالى المراحل المختلفة والمهمات المتعددة المطروحة على الثورة العربية فى وقت واحد.

القضية الثانية، تتعرض لوضع القوى الثورية وعلاقاتها من زاوية أخرى.

إن التعداد التقليدى لقوى الثورة العربية هو أنها تشمل العمال والفلاحين والمثقفين والمهنيين والطلبة والطبقة المتوسطة الصغيرة والرأسمالية الوطنية غير المستغلة والضباط والجنود.

والواقع إن كل هذه الفئات موجودة بصورة أو بأخرى فى ساحة الثورة العربية، خصوصاً إذا أخذنا الصورة الشاملة المتنوعة التى أشرنا إليها.. من أقطار تدور فيها حرب تحرير وطنية إلى أقطار تحاول السلطة الثورية فيها شق الطريق إلى التنمية والاشتراكية.

على أننا لكى نصل إلى تحديد المشكلة الأساسية التى تواجه هذه القوى الثورية لابد من أن نقسم هذه القوى فى الواقع العربى تقسيماً آخر له أهميته القصوى فى طرح المشكلة.

- قوى صاحبة مصلحة فى الثورة.

- وقوى فوق أنها صاحبة مصلحة فى الثورة فهى أقدر على إنجاز حدث الثورة والقيام بدور أساسى فى التغيير الثورى.

إن الثورة التقدمية الجديرة بهذا الاسم، هى الثورة التى تستهدف آخر الأمر تحرير أوسع فئات الشعب سواء بطرد المستعمر أو تحطيم مؤسسات وعلاقات الاستغلال أو التنمية والتعليم.

وبهذا المعنى فإن أول القوى صاحبة المصلحة فى الثورة، هى قوى الفلاحين والعمال، وسائر الطبقات الفقيرة التى تمثل الأغلبية الساحقة من الأمة العربية..

ولكننا لا نستطيع القول أن هذه القوى بظروفها الراهنة، تملك قدرة المشاركة فى الحدث الثورى، أو فى قيادة التغيير الثورى بعد ذلك بالقدر المتناسب مع قوتها العددية أو مع كونها صاحبة المصلحة الأساسية فى الثورة..

إن الظلم والاستغلال الذى دام قورنا طويلة فإن قهره منصباً أكثر ما يكون على هذه الطبقات بحيث تركها منهوكة القوى إلى آخر الحدود. والتخلف الاقتصادى لم يسمح بقيام قاعدة وساعة من الريف المتقدم أو الصناعة التى تساهم فى تكوين طبقة عاملة قيمة متقدمة. والملاحقة التى تعرضت لها الحركات النقابية جعلتها أما مسحوقة أو مجرد مظهرية شكلية فيما عدا الحالات قليلة فى بعض الأقطار العربية. والأحزاب الثورية العربية لم تتمكن بعد من أن تضم إلى صفوفها النشيطة قطاعات كبيرة من العمال والفلاحين، وبقاء الأمية والعادات الفكرية المتخلفة جعل هذه الفئات فى حالات كثيرة فريسة أوضاع لها فوق قوة الإرهاب الاقتصادى قوة الإرهاب الفكرى والنفسى والمعنوى، فى المناطق التى تسود فيها سلطة عشائرية أو سلطة عشائرية أو سلطة طائفية تستعير أسم الذين، وليس لها من جوهر الدين شىء.

هذه هى الصورة العربية العامة. وان كانت فيها بالطبع بعض الاستثناءات حيث خلقت القيادات العمالية والفلاحية لنفسها وجوداً قوياً من خلال مساهمتها فى النضال الثورى وحيث وجدت منظمات عمالية وجماهيرية ومهنية قوية.

كذلك فإنه يجب استكمال الصورة بالإشارة إلى أن أوسع الجماهير هذه كان لها دور فى تأييد الحركات الثورية، وكانت لها انتفاضات كبيرة أثرت بها فى الموقف فى بعض اللحظات الحاسمة. ولكن هذا أمر غير أن يكون لها مؤسسات

وقيادات موجودة فى الساحة باستمرار ومؤثرة إلى حد المشاركة فى الثورة وفى قيادة التغيير الثورى.

كذلك فإن الأحزاب والمنظمات التى تمثل قوى الثورة لم تتمكن فى معظم الأقطار العربية من أن تخلق لنفسها قاعدة تنظيمية واسعة بين العمال والفلاحين.

وعلى العكس من ذلك نجد أن فئات أخرى من القوى الثورية، سمحت لها ظروفها بمشاركة أكبر.

فالمثقفون الثوريون والمهنيون والطلاب وغيرهم من الفئات المشابهة قدموا بوجه عام معظم الإطارات فى الأحزاب الثورية، ونمت فى بيئتهم الأفكار الثورية والتيارات التى تطالب بالقيم الجديدة والعلاقات الجديدة، ومنهم تولد الطقس الملائم للثورة وللتغيير الثورى بوجه عام.

على أن الضعف العام للمؤسسات الجماهيرية الشعبية وللأحزاب الثورية، أدى إلى وضع أصبحت له صفة الحقيقية التاريخية، وهو الدور الذى قامت به القوات المسلحة بواسطة الضباط الوطنين فيها، فى تحقيق حدث الثورة وقيادة التغيير الثورى بعد ذلك.

أن القوات المسلحة كمؤسسة يمكن القول بوجه عام أن طابعها الأساسى فى العالم طابع محافظ. سواء بطبيعة التربية العسكرية التى تقتضى درجة من الطاعة والانضباط أو لدور القوات المسلحة التقليدى فى الدفاع عن الوطن بصرف النظر عن أى اعتبار آخر أو لأن القوى الحاكمة أيا كانت يهمها أن تبقى القوات المسلحة فى إطار خاص لا يهددها.

ولكن ظروف الحركة الوطنية والتحررية فى أماكن كثيرة من العالم الثالث ومن بينها الدول العربية، جعل القوات المسلحة تستنشق الطقس الثورى الذى يتنفسه الشعب وتتحسس الحاجة إلى التغيير الثورى الذى لابد منه لكسر طوق الاستغلال والتخلف. ولهذا كانت القوات المسلحة فى البلاد العربية نبعاً مستمراً لحركات وطنية ثورية، رغم كل ما وضع فى طريقها وفى داخلها من معوقات.

وقد كان الشكل الذى تم به الحدث الثورى وأثر فى معظم الحالات، أو الأسلوب الذى أمكن اللجوء إليه لإنجاز حدث الثورة، هو الاستيلاء على السلطة من قمتها، الأمر الذى تتمكن منه القوات المسلحة دون سواها أو أكثر من سواها.

ولكن هذه الحقيقية تنطوى على مغامرة خطيرة. فكما شهدت بلادنا الثورات العسكرية التقدمية والوطنية، شهدت أيضاً الثورات العسكرية المضادة، فبغير نمو شتى المؤسسات الوطنية التقدمية التى تحمى الثورة، يصبح هذا الخطر قائماً باستمرار..

بنفس الأسلوب: أسلوب الاستيلاء على السلطة بضربة واحدة من قمتها، إزاء ضعف سائر المؤسسات أو انعدام وجودها.

ولهذا فى حين نقسم قوى الثورة الوطنية بين قوى ثورية بوجه عام وقوى ثورية تسمح لها ظروفها، ظروف المجتمع بالمبادرة بحدث الثورة فإن هذا التقسيم ليس فى الأساس تقسيماً طبقياً ولا اقتصادياً، بقدر ما هو تقسيم واقعى من زاوية عملية، نحتاج إليه حتى نتأمل مشكلة كبرى من مشاكل قوى الثورة العربية.

وإنه تقسيم يطرح تلك القضية المعروفة والخطيرة: قضية الثورة بالشعب، والثورة من أجل الشعب..

إن طبيعة الأمور اقتضت حتى الآن أن تقوم بحدث الثورة ذاته قوة معينة من قوى الثورة سواء كانت قوة مسلحة أو حزباً واحداً. وهى تقوم بذلك من أجل الشعب ولكن السلامة الحقيقة للثورة، وقدرتها على إنجاز التغيير الثورى فى المجتمع وكسر حلقة التخلف وفتح طريق المستقبل، مرتبط بأن تتحول بالتدريج من ثورة لأجل الشعب وباسمه إلى ثورة بالشعب أيضاً.

ومعنى ذلك العثور على صيغة لمشاركة القوى الثورية فى السلطة. أى العثور على صيغة ديمقراطية تناسب ظروف الثورة العربية.

إن أى سلطة ثورية، إذا لم تعمل عملاً جاداً وشاقاً وصادقاً من أجل العثور على صيغة تضم إليها مع الوقت كافة القوى الثورة، وتحول الشعب من ماء راكد محتبس، إلى نبع متجدد تخرج منه باستمرار القوى القادرة على المشاركة.. فهى مواجهة بأخطار باتت معروفة واضحة.

إما خطر الوقوع فى صراع مع قوى ثورية أخرى تستشعر فى نفسها قدرة المساهمة وأحقيتها، الأمر الذى يضعف الثورة ذاتها ويعددها ويؤدى إلى تشرذم القوى الثورية وتناحرها.

وإما خطر الانعزال عن الشعب الذى قامت الثورة لمصلحته الأمر الذى يخلق سلبية خطيرة بين الجماهير ويجعل أحسن نوايا التغيير تتحطم على صخرة العزلة

والسلبية، بينما تنمو لدى السلطة مع الزمن نزعة التسلط.

وإما خطر الوقوع فى يد بيروقراطية عميقة الجذور، تمتص إدارة التغيير الثورى، وتفرغ مع الزمن من معظم محتواها.

لقد بات أمراً إلى أقصى الحدود، أن يتأكد أن صيغة "الثورة من أجل الشعب" وحدها التى سيطرت على عمل معظم القوى الثورية العربية إلى الآن، قد باتت صيغة مبتورة. وأنها فى أحسن الحالات صيغة لن تذهب بالثورة العربية بعيداً فى طريق التغيير الثورى، كما بات أمراً ملحاً أن تصبح صيغة "الثورة بالشعب" أيضاً محفورة فى ضمير كل حركة ثورية.

ومن النتائج التى يهمنى الإشارة إليها، والتى تترتب على تأكيد أن الثورة يجب أن تكون أيضاً بالشعب: أن لا يقتصر أفق التغيير الثورى على دائرة تغيير الظروف المادية التى يعيش فيها الفرد فحسب، بل يشمل الآفاق الإنسانية الأخرى.

وليس هذا تقليلاً من أهمية تغيير الظروف المادية التى سوف تظل حجر الأساس فى كل تغيير. ولكننى فقط أشير إلى ما قد تكون أقل انتباهاً إليه..

إن الفرد العربى ليس فريسة للتخلف المادى والظلم الاجتماعى وحده.. ولكنه فريسة ما أدى إليه من هذا من أمية قاحلة، وعادات فكرية قديمة، وسلطات عشائرية أو طائفية أو قبائلية عميقة الجذور والتصدى لهذا كله فى دأب وفى صبر وفى أناة، يجب أن يكون فى مقدمة اهتمامات قوى الثورة العربية.

إن الثورة العلمية الحديثة التى جاءت بعد الثورة الصناعية، الثورة العلمية التى تحمل للإنسانية أملا عريضاً كما تحمل للبلاد المتخلفة خطراً رهيباً.. إذ يهدد انحصارها فى العالم المتقدم بأن يعود هذا العالم المتقدم إلى استغلال الشعوب الفقيرة بصورة أخرى، بحكم المسافة التى تزداد اتساعاً بينهما.. إن هذه الثورة العلمية قد أثبتت مرة أخرى إن الإنسان هو أثمن رأسمال. وإن رأس الحربة الحقيقى فى التقدم هو الإنسان المتقدم. الإنسان المتعلم الواعى المدرب القادر على التلقى وعلى اتخاذ القرار وعلى الإبداع.

إن الزراعة- مثلا- بالأسلوب الإقطاعى القديم، لا تحتاج إلى أكثر من الفلاح البدائى الذى يفلح الأرض بيديه. ولكن الزراعة بالأسلوب الاشتراكى تحتاج إلى فلاح أكثر تطوراً ذلك أننا حين نتحدث عن دورة زراعية، أو جمعية تعاونية أو

إنتاجية أو محطة مشتركة لاستخدام الآلات، أو تسويق تعاونى للمحاصيل.. فأننا فى الواقع نحتاج إلى فلاح لها مهارات أكثر بكثير من مهارات الفلاح فى الزراعة البدائية. ونفس الشيء ينطبق على كافة أنواع العمل الإنسانى حتى أكثر الأعمال العلمية والفنية تعقيدا. فجزء أساسى من الثورة العلمية ذاتها بعد أن كان التقدم العلمى يصدر عن أدمغة قائدة وآلاف التابعين المنفذين أصبح التقدم العلمى يحتاج إلى آلاف العلميين المدربين القادرين على اتخاذ القرارات على شتى مستويات العمل ومراحله.

إن قوى الثورة العربية مسؤولة أن تجد صيغة ديمقراطية ثورية حتى لا تقع فى المزالق التى سبق التعرض لها.

إن الثورة لمصلحة الشعب وبالشعب، والتقدم لمصلحة الشعب وبالشعب، ليس صيغة إنشائية. ولكنها باتت ضرورة أساسية لكى يصبح العمل الثورى مكملاً للامتداد والاتساع. وأكبر مهمة هنا لقوى الثورة العربية أن تؤمن إيماناً عميقاً بأنها الفصيلة المتقدمة للشعب كله، التى لا يمكن أن تحقق هدفاً حاسماً من دون أن تلحقها وتشاركها سائر فصائل الشعب، صاحبة المصلحة فى الحرية وفى الاشتراكية، وفى الوحدة.

السلام والعلم والحرية

من فينا لا يجلس أحياناً، و "يسرح" بأفكاره.. يتأمل هذا الكون الغريب المضطرب، ويضع الخطط لتنظيمه؟..

هكذا يفعل "الدوس هكسلى" كثيراً وهو كاتب إنجليزى الجنسية، عالمى التفكير، يعيش منذ أمد بعيد فى أمريكا، وفى كاليفورنيا بالذات، محدقاً فى أمواج المحيط الهادى، متأملاً مصائب البشر، قلقاً من أجلهم.

والكتاب الذى أعرضه عليك اليوم هو إحدى "سرحاته".. لكى يضع للعالم نظاماً يعفيه من الاستبداد.. والفقر.. والحرب، وكل ما تأرق له الجفون وتهلع القلوب!

وقد قلت لك مرة قبل ذلك أن الدوس هكسلى كاتب متشائم، فهو ثاقب العقل ولكنه ضعيف الروح، يتأمل الكون فيرى سحب التشاؤم القاتمة، وينسى أن وراء هذه السحب سماء التفاؤل الزرقاء الصافية.. ومع ذلك فإن تشاؤمه من النوع اللماح، المفيد، الذى يضع أيدينا على حقائق خطيرة.

وقد دفع "هكسلى" إلى تأليف هذا الكتاب الذى أقدمه له.. كلمة خطيرة قالها تولستوى منذ أكثر من نصف قرن هى: "إذا كان النظام الاجتماعى ظالماً، والقوة فى يد عدد قليل من الناس يستغلون الآخرين ويستبدون بهم.. فإن كل تقدم علمى لن تكون له نتيجة إلا تعزيز هذا الاستغلال والاستبداد!".

فالقسم الأول من هذا الكتاب، يحاول فيه "هكسلى" أن يثبت صحة هذه الكلمة.. أن يثبت أن كل تقدم يحرزه العالم هو ضد الحرية والرخاء والسلام!.

والحجج التى يسوقها "هكسلى" – وإن كنت سأخالفها بعد قليل – وجيهة جداً.. بل وأخاذة أيضاً!

فقد زود العلم – فى الأجيال الثلاثة الماضية – الحكام السياسيين بأدوات هائلة للضغط لم تتيسر لأى حاكم من قبل.. يكفى أن نذكر منها القنابل الذرية والدبابات

وقاذفات اللهب.. لنعلم أن أية ثورة شعبية ضد الطغيان أو الاستعمار تكاد تكون شيئاً مستحيلاً! ويضرب "هكسلى" مثلاً بالثورات الشعبية التى اكتسحت أوربا سنة ١٨٤٨: لقد كان يكفى المواطنين أن يتحصنوا وراء العربات المقلوبة ويتسلحوا بالخيل والبنادق القديمة لكى يقاوموا ويثبتوا..إذ لم تكن الجيوش تملك أكثر من ذلك سلاحاً.. أما الآن، فأى شعب يصمد بالخيل والبنادق أمام الدبابات والمدفعية الثقيلة والطائرات؟!..

وأضيفُ إلى ذلك مثلاً معاصراً: فإن "ماو ماو" مثلاً تستطيع بغير شك أن تطرد الإنجليز من كينيا لو كان العالم لا يعرف غير البنادق سلاحاً.. ولكن إنجلترا تملك فوق البنادق الدبابات وقاذفات القنابل.. فماذا تفعل ماو ماو؟.

ويستنتج "هكسلى" من ذلك: أن تقدم العلم كان إذا ضد الحرية!.. فالحرية السياسية والشخصية قديماً كانت تستند إلى حد بعيد إلى ضعف وسائل السلطة الحاكمة.. فالكثرة ولو كانت عزلاء كانت تستطيع أن تهزم القلة ذات السلاح البسيط..كما قهر أهل باريس حرس لويس السادس عشر.. أما الآن وبعد أن كرس حضرات العلماء والمهندسين والرياضيين علمهم لاختراع الأسلحة، فإذا حرمت الكثرة فى أى مكان من وسائل التعبير الديموقراطية، كالخطابة والكتابة والاجتماع، أصبح مستحيلاً عليها أن تملى إرادتها، أو تتخلص من الطغيان أياً كان!..

ثم يسأل هكسلى نفسه: أتيأس الشعوب إذاً؟.. أتنصرف تماماً عن محاولاتها المتصلة الدامية للتخلص من الاستبداد والاستعمار؟..

كلا!.. فقد توصل رجل عظيم إلى اختراع هائل يستطيع أن يجابه هذه الاختراعات الحربية.. ذلك الرجل هو: غاندى.. وذلك الاختراع هو: المقاومة السلبية والعصيان المدنى!..

نعم.. لقد كانت المقاومة السلبية اختراعاً عظيماً، مر بكل المراحل التى تمر بها الاختراعات العلمية الكبرى. بدأ غاندى بتجربة اختراعه فى جنوب أفريقيا، حين كان يعصى القوانين بمفرده.. ثم يحرض المئات ثم الآلاف.. فلما اكتملت تجاربه، ذهب إلى الهند ليعلم مئات الملايين هذا الاختراع العجيب.. وليقوده بنجاح هائل، وبعد زمن قصير، لم يكن يتوقعه أحد..

فالعصيان المدنى – الساتياجراها كما يسميه الهنود – لم يكن شيئاً ارتجالياً بل إنه عمل علمى دقيق جداً، كما أن غاندى الذى اخترعه لم يكن رجلاً مثالياً فقط بل وسياسياً

واقعيا أيضاً. وقد ألفت فيه الكتب ونشرت الأبحاث والتعليقات، تماماً كأى اكتشاف علمى هام.. وإن ظلت أعظم ميزاته أنه برهان عظيم على انتصار الروح على المادة.. فهو يحتاج إلى صفات عظيمة من الصبر وضبط النفس وقوة الاحتمال..

ونجاح هذا الاختراع فى الهند أمر معروف للجميع: ولكن الذى لا يعرفه الكثيرون أن الشعب فى ألمانيا استعمله سنة ١٩٢٣ ضد الاحتلال الفرنسى لمنطقة الروهر!.. وإذا كان لم ينجح حينئذ لعدم تعود الشعب عليه، فإن هكسلى يؤكد أن الشعب الألمانى لو قرر اليوم أن يطرد الاحتلال الأجنبى فلن يجد طريقة أنجح من العصيان المدنى!.. ويقول هكسلى: حينئذ سيبدو غريباً أن يكون البلد الذى أخرج أشهر الشخصيات العدوانية مثل كلازفتز وهتلر، هو أول بلد أوربى يأخذ بالمقاومة السلبية!.. وأن هذا الشعب الذى يعبد قوة المادة، يجد خلاصة فى قوة الروح!!..

ثم يعود هكسلى إلى قضيته الأولى، فيسوق حجة وجيهة أخرى على أن التقدم العلمى كان ضد حرية الإنسان: لقد كان المفكرون القدامى يحسبون أن مجرد انتشار التعليم بين الناس كفيل بالقضاء على الطغيان. ولكن التقدم أثبت عكس ذلك تماماً! فالسلطة السياسية الآن – سواء كانت ممثلة فى حكومة مستبدة، أو دولة استعمارية أو طبقة صغيرة تملك الثورة القومية – هذه السلطة السياسية أصبحت لا تملك وسائل القهر وحدها بل ووسائل الإقناع أيضاً!!..

فقديما، لم تكن هناك صحافة ولا إذاعة.. أما الآن فقد أصبح للصحافة والإذاعة تأثيرهما الهائل على عقول الناس.. لما فيهما من جاذبية واستمرار يرغم الفرد العادى على إدمانهما كما يدمن السجاير مثلاً!.. و"الصحف والإذاعة فى البلاد الحرة خاضعة للمعلنين وفى البلاد غير الحرة خاضعة للحكومة "فهما فى الحالة الأولى تعبران عن مصالح أصحاب القوة الاقتصادية، وهم الأقلية دائماً، وفى الحالة الثانية تعبران عن رأى الحاكم. و"من يدفع أجر العازف يختار اللحن الذى يعزف!"..

ويضرب مثلاً طريفاً "... كان صوت مارك أنطونى فى روما القديمة لا يتجاوز الآلاف المحتشدين فى الميدان، أما الآن فصوت أى داعية يصل مذاعاً ومطبوعا إلى شتى أنحاء الأرض!".

فالفرد مهما فعل لا يمكن أن يتخلص من الدعاية التى ترددها إعلانات أصحاب الشركات دائماً فى الصحافة والإذاعة والتى تخدم مصالحهم فى البلاد

الحرة، ولا يمكن أن يتخلص من تأثير الأفكار التى ينشرها الدكتاتور فى الصحف والإذاعة فى البلاد غير الحرة... ولو كانت ضد معتقدات هذا المواطن... ذلك أن الامتناع عن قراءة الصحف أو الاستماع إلى الإذاعة أمر صعب جداً يعرف صعوبته كل من حاول الامتناع عن التدخين مثلاً!..

وقد أجرى فى أمريكا استفتاء بين قراء الصحف ثبت منه أن الأغلبية الساحقة تعتقد أن جريدة معينة هى أكذب الجرائد، وأنها على ذلك أوسع الجرائد انتشاراً.. فقد أصبح فى "جاذبية" الصحيفة أحياناً ما يغنى عن مبدئها!!.

وهكذا أدى تقدم العلم، إلى فقدان الفرد لاستقلاله العقلى!..

وكما فقد الفرد حريته السياسية نتيجة للتقدم العلمى فى صنع الأسلحة وفقد استقلاله العقلى نتيجة للتقدم العلمى فى وسائل الدعاية.. كذلك أدى التقدم العلمى إلى تركز الصناعة، مما أدى إلى فقدان حريته الأخيرة: حريته الاقتصادية!..

لقد أدى التقدم العلمى إلى ظهور الآلات الكبيرة والصناعات الثقيلة، ولم يكن ممكناً أن يظل الإنتاج فى الدكاكين الصغيرة بعد هذا التطور، بل أصبح إنتاجاً مركزاً تمتلكه أيد قليلة.. وقضى هذا الإنتاج المركز على طبقة الصناع اليدويين والتجار الصغار.. حتى فى أبسط الأشياء.. ففى أمريكا مثلاً لا تجد دكاكين البقالة التى نعرفها فى مصر مملوكة لصغار التجار.. بل هى فروع تابعة لشركات ضخمة، والذين يعملون فيها مجرد أجراء..

فالأغلبية الساحقة من البشر الآن يعملون فى مصانع يمتلكها غيرهم، فهم غير مستقلين، بل هم يعتمدون فى رزقهم على أصحاب المصانع، مهددون بالاستغناء عنهم فى أى وقت.. فالحرية الاقتصادية بالنسبة لهم الآن مجرد ذكرى قديمة، أو شئ لا يعرفونه قط!

كذلك فإن هذا التركز الإنتاجى، والنظام الرأسمالى الذى جعل القوة الاقتصادية فى أيدى قلة من الأفراد.. أدى إلى تفاقم ذلك الداء القديم.. الحرب!..

ويفسر "هكسلى" ذلك بقوله: إن الرأسماليين القابضين على ناصية الإنتاج يقصدون بإنتاجهم الربح لا إشباع حاجات المستهلكين. والربح يدفعهم إلى البحث عن مزيد من الأسواق خارج بلادهم، والتنافس على أسواق التوزيع بين الدول يجر إلى الحرب..

ومن أجل الحصول على هذه الأرباح، نشر النظام الرأسمالى نوعاً من الثقافة الدعاية صورت للناس أن الوطنية تقتضى الاعتداء على أوطان الآخرين!.. حتى تجد حجة تسوغ بها للناس دفعهم إلي أتون الحرب.

وهذه هى الوطنية العدوانية التى بثها هتلر فى ألمانيا.. والتي تؤمن بها كل دول الاستعمار الأخرى، وتصور لأبنائها أن الوطنية هى استغلال سائر الأوطان.. وهذا النوع من الوطنية العدوانية يسوق بدوره إلي الحرب.. وإغراء السلاح لأصحاب هذه الوطنية كأغراء الخمر والنساء للمراهقين.. قوى مدمر!.

ويبدى هكسلى أسفه البالغ، لأن العلماء أيضاً تأثروا بهذه العقلية واعتنقوا هذا النوع من "الوطنية" فأصبحوا يتسابقون فى اختراع الأسلحة القادرة على تدمير الجيران وسائر الشعوب.. خصوصاً وأن هذا النوع من الوطنية يدر عليهم أرباحاً هائلة.. فالأسلحة هى السلعة الوحيدة التى لا تكسد أبداً مهما ارتفعت أسعارها!.

ولما كان مستحيلاً على الأقليات صاحبة القوة الاقتصادية أو القوة السياسية، أن تبقى العالم فى حالة حرب دائمة من أجل رواج سوقها ودوام سطوتها، فقد خلقت فى فترات السلم حالة أخرى هى: الاستعداد للحرب!..

وحالة "الاستعداد للحرب" أو "خطر الحرب" لها فوائد كثيرة من وجهة نظر أصحاب القوة الاقتصادية أو السياسية، محلية أو استعمارية.. "فحين يسوء الموقف فى الداخل، ويصبح السخط العام شيئاً لا يمكن تجاهله أو إهماله، فإنه من الممكن دائماً – فى عالم يعتبر الاستعداد للحرب واجباً مقدساً – أن تحول أنظار الناس عن مشاكلهم الداخلية إلى مسألة عسكرية خارجية.. فتطلق الحكومة حملة من دعايتها الاستعمارية عن طريق أجهزة الإقناع التى تملكها، تطالب بانتهاج "سياسة حازمة" ضد عدو خارجى ما.. وتدعو إلى "ضم الصفوف" – أى الطاعة المطلقة للأقلية المسيطرة – وهنا يصبح خائناً كل صوت يرتفع بأى شكوى أو نقد، من فساد أو اضطهاد، مهما كانت الشكوى عادلة!!".

وأقرب مثل لذلك ما حدث فى العالم سنة ١٩٣٠، لقد أصابت العالم فى تلك السنة أزمة اقتصادية توقفت لها المصانع، وهبط الإنتاج، وتعطل الملايين من العمال.. (وتلك كما يقول هكسلى الحلقة التى تلاحق عالماً يتقدم دون أن يخرج من سيطرة القليلين).. واتخذت إنجلترا وأمريكا وغيرها من الدول إجراءات مختلفة

قللت عدد العمال المتعطلين، وخففت من حدة الأزمة دون أن تقضى عليها نهائياً.. وفجأة ظهر هتلر ليشفى العالم من وباء هذه الأزمة!.. لقد اتجه إلى التسلح، وأعلن عن نواياه العدوانية.. وشعر العالم بالخطر على نفسه فاقتدى به فى التسلح.. وبقدرة قادر اختفت البطالة نهائياً. وعادت المصانع تعمل أكثر من ذى قبل!.. واستمر العالم يتعاطى دواء هتلر العجيب حتى وصل إلى النتيجة الحتمية له وهى الحرب. ودفع العالم ثمناً رهيباً لشفائه الوقتى، وخرجت الدول من الحرب أسوأ حالاً مما كانت، قبل أن تتعاطى هذا الدواء!!"..

فخطر الحرب حل أزمة الإنتاج فى ظل النظام الرأسمالى قبل الحرب العالمية الثانية!.. وأضيف الى ما قاله هكسلى أن القلة التى تعمل فى الإنتاج فطنت الى هذه الحقيقة. فلم يكد يمضىعلى انتهاء هذه الحرب زمن قليل حتى خلقت – وبسرعة – حالة جديدة من خطر الحرب.. لتواجه الأزمة قبل أن تقع ..بل لقد احتفظوا بعدة حروب صغيرة متفرقة.. فى كوريا والهند الصينية وغيرهما، يستعينون بها على احتمال مصائب السلام التى تنزل بإنتاجهم، وبأرباحهم!..

وعلى ضوء هذه الحقائق نستطيع نحن المصريين – بل نحن الشرقيين – أن ندرك لماذا يهددنا الغرب دائماً بخطر الحرب.. إنه فى ظل خطر الحرب تجد إنجلترا حجة لبقائها فى مصر، وتجد أمريكيا حجة لشرائها القواعد فى المغرب، وتجد الدولتان التبرير لكل ما ترتكبانه فى البلاد المستضعفة من استغلال واستبداد!..

إلى هنا.. تنتهى الأدلة التى ساقها هكسلى ليثبت بها أن التقدم العلمى ضد حرية الإنسان، واستقلاله الفكرى والاقتصادى، وأمنه الاجتماعى.. هو ضد حريته.. لأنه زود الحكومة فى البلاد الدكتاتورية – كما زود الأقلية صاحبة القوة الاقتصادية فى البلاد الديمقراطية – بالسلاح الذى يخمد أى ثورة شعبية، وأجهزة الدعاية التى تملى أية دعوة مرسومة والإنتاج المركز الذى يجعل الأغلبية أجيرة..

على أن هكسلى قد أشار – وبدقة – إلى بعض جوانب الموقف، وجهل جوانب هامة أخرى! فجاءت الصورة التى رسمها لعالم اليوم ناقصة إلى حد كبير..

فالحقيقة الساطعة التى يؤكدها التاريخ أن هذه الظروف كلها لم تقض على الحرية، ولم توقف تقدمها.

إن الحكومات الديمقراطية الآن – برغم كل هذه التقدم العلمى – أكثر منها

في أي وقت مضى..

وإن الشعوب الحرة والثورات الناجحة الآن – برغم اختراع القنبلة الذرية – تزداد يوماً بعد يوم، بشكل لا محل لإنكاره..

والأمثلة لا تعد ولا تحصى، فإن مركز إنجلترا الآن فى كينيا مثلاً رغم ما بيدها من سلاح حديث أضعف مائة مرة من مركزها هناك منذ خمسين سنة، وقبضتها على مصر الآن وهى تملك الطائرات والدبابات أضعف من قبضتها عليها منذ خمسين سنة وهى لا تملك إلا الخيالة ومدافع البارود!.

وليس هذا كلاماً حماسياً ولكنه حقيقة راسخة. وكل ذى عينين يستطيع أن يلاحظ أن القيود تتكسر الآن في كل يوم وفي كل مكان، كلما انتشر الوعى والتهب.. والوعى هنا هو الثقافة التى تكسب الشعور الإحساس بالكرامة، وهو التجربة التى تعلمها مكايد الاستعمار القديمة، وهو العدوى التى تنقل جراثيم الحرية من قطر إلى قطر، ومن رأس إلى رأس.. كما تنقل الريح بذور اللقاح..

على أن تشاؤم هكسلى لم يصل به إلى حد اليأس.. أو لم يقعد به عن التماس الحل.. وقد جرى منطقة على هذا النحو:

إن الداء الأكبر هو فى تركز الإنتاج فى أيدى قلة من الناس مما أدى إلى العواقب التى أسلفناها فالعلاج بناء على ذلك هو الاتجاه نحو الاشتراكية الاقتصادية أى يجعل وسائل الإنتاج ملكاً للجميع..

ولكنه يرى فى اجتماع السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية فى يد واحدة هى يد الحكومة المركزية خطراً كبيراً يغرى الحكومات بالطغيان مؤكداً أن التاريخ لا يعرف سلطة مطلقة واحدة لم تفسد صاحبها فلا مفر بناء على ذلك من العودة إلى الديموقراطية بمعناه القديم بمعنى حكم الشعب نفسه بنفسه بمعنى اللامركزية السياسية..

أما طريقة القضاء على الحرب فإنه يلقى أكبر العبء فيها على عاتق العلماء .. فيدعوهم إلى الامتناع عن أى عمل أو ابتكار أو إنتاج فيه اعتداء على حياة البشر بأية صورة من الصور. ويقول: إن الديانة البوذية تقرر أنه لا يعد بوذيا من يكسب رزقه من صنع السموم أو السلاح!.. وما أحرانا أن نأخذ بهذا المبدأ البوذى. فلا نعتبره إنساناً شريفاً، العالم الذى يساهم فى صنع سلاح فتاك يقوى الطغيان، ويعتدى على حق الحياة، ويسلب الآخرين حرياتهم.

وعلى العلماء بدلاً من ذلك أن يتجهوا إلى إنتاج الطعام: ".. فإن مشكلة العالم الأولى هى الطعام. وهو ليس مشكلة بالنسبة للأقليات التى تحكم العالم فى كل مكان.. فهذه الأقليات تحصل على الطعام بغير جهد فلا تحس بأنه مشكلة قط. لذلك نراها تبحث عن شئ آخر كالقوة أو النفوذ أو السيطرة.. على عكس الملايين الذين تنحصر مشكلتهم الكبرى دائماً.. فى الوجبة القادمة!"..

ثم هو لا ينسى أثر التجارة فى إشعال الحروب. ويضرب مثلاً بالشرق الأوسط: كل دولة من الدول الكبيرة تطمع فى بتروله وخيراته، وتتطاحن من أجلها فهى تحتل الشرق الأوسط، وربما اشتبكت فى الحرب من أجله ويقترح بدلاً من ذلك أن تكون كل البلاد حرة، قوية، مالكة لثروات أرضها.. فيبيع الشرق الأوسط – بعد تحريره – هذا البترول لجميع المشتركين، من الشرق والغرب على السواء.. فى تجارة حرة متبادلة، على قدم المساواة!..

وأظننى أستطيع أن أقول لهكسلى بالنسبة لهذه الفقرة بالذات، ونيابة عن جميع سكان الشرق الأوسط: موافقون!!.

من كتاب: أعلام التنوير المعاصر

"البساطة يا سادة البساطة. تنازلوا عن بعض سلطاتكم التقديرية للنصوص الواضحة غير التعسفية. تحملوا مسئولية توقيع كل وظيفة دون حاجة إلى حمايتها بعشرة توقيعات أخرى. وسيختصر الاستثمار الزمن اختصارا هائل ".

من هنا كان تركيز بهاء الدين على النتائج السلبية المترتبة على الممارسات البيروقراطية العقيمة والمغرضة. وهو يستشهد بفقرة طريفة وردت فى الجزء الثانى من مذكرات هنرى كيسنجر يقول فيها:

"إن البيروقراطية تلجأ دائما إلى أسلوب معروف فى كل مكان: تقدم للمسئول ثلاثة قرارات يختار من بينها، منها قراران تنفيذها مستحيل، وحل ثالث ممكن. وبالتالى يضطر الحاكم إلى الأخذ بالحل الوحيد الممكن المطروح عليه. وهكذا تملى البيروقراطية إرادتها على الحاكم".

وفى أوروبا يسمون البيروقراطية "الحكومة المستمرة" فرئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء يتغيرون والبيروقراطية لا تتغير. ومذكرات ريتشارد كروسمان العقل المفكر المجدد لحزب العمال الإنجليزى، يدور معظمها حول توليه الوزارة، وفشله فى تطبيق أفكاره، لتغلب جهاز الوزارة الدائم عليه.

ويعتقد بهاء الدين أن البيروقراطية فى مصر ليست أقل ذكاء من زميلاتها فى أمريكا وانجلترا، بل هى أطول تجربة وأعمق قوة. ولا شك أنها تلجأ – غريزيا – إلى مثل هذه الحلول.لكن هذا لا يعنى أن بهاء الدين ضد البيروقراطية التى يظن الناس خطأ إنها "شتيمة". فكل دولة تحتاج إلى عنصرى التغيير والاستمرار معا. وفى مصر بالذات لعبت البيروقراطية دورا ايجابيا فى حفظ "الدولة" من التقلبات، وفى استيعاب الصدمات. ولكن المهم أن تكون البيروقراطية محكومة، لا حاكمة، وهذا لا يكون إلا بأن يتوفر للقادة والحكام وقت كاف للتفكير، والاستعانة بالعقول المستنيرة، واتخاذ القرارات الكلية التى تحقق التغيير المطلوب، لا أن تغرق فى التفاصيل، وتكتفى بالدراسات والاقتراحات الرسمية المقدمة إليهم. ولا شك أن الغلطة التى ترتكبها قيادات

العمل عندنا هى ظنها أن ممارسة السلطة هى التدخل فى كل التفاصيل، وأن ما تحمله التقارير الرسمية هى خلاصة الحكمة وبالتالى التردد فى اتخاذ القرارات التى تتناقض رأى البيروقراطية الراكد بطبيعته فى إطار المألوف لديها.

بل إن هناك شكليات بيروقراطية عندنا تبدو تافهة فى مظهرها، لكنها خطيرة فى جوهرها. يذكر منها بهاء الدين على سبيل المثال لا الحصر: برقيات التهنئة التى ترسل إلى رئيس الدولة فى كل مناسبة. ومناسباتنا والحمد لله كثيرة لا يخلو أسبوع منها. ويقصد بها برقيات المسئولين: الوزراء، والمحافظين، والسفراء، ورؤساء المؤسسات والشركات، وكبار الموظفين، أى جهاز الدولة. ثم ما معنى أن يتلقى مسئول برقية تهنئة من مدير مكتبه مثلا الذى يراه كل يوم؟ !. كذلك هناك التعازى والتهانى المنشورة فى الصحف والتى يطل النفاق من بين سطورها على أبشع صورة. فهى مبالغة لا تتفشى إلا فى عزاء من يكون فى منصب رسمى، أى غير عزاء الأصدقاء والأهل. وغالبا ما تكون هذه التهانى والتعازى إعلانات عن أصحابها على حساب الجهة ماليا أو على حساب المسئول الذى يوجه إليه العزاء أو التهنئة معنويا. تنهمر وتتقطع مع وجود نفس الشخص فى مقعد الوزارة أو خارجه.

كذلك هناك "الوزير" وهناك وظيفة مالية وإدارية بدرجة وزير. ولكن الوزير فى كل العالم هو عضو مجلس الوزراء فقط، إلا فى بلادنا، حيث نقرأ: الوزير المحافظ فلان.. السفير الوزير فلان.. الوزير رئيس المؤسسة فلان.. إلى أخره.

كل هذا ميراث بيروقراطى ثقيل ورهيب: فكلمة "وزير" لها وهج وسطوة. فهى رمز "الميرى" ومنها يمتد نفس الخط إلى الكلمة الخالدة "إن فاتك الميرى.. أتمرغ فى ترابه !".وهذا غير ما نريد أن نربى الناس عليه.. إننا نريد أن نعلم الناس البون الشاسع بين حب الوطن كقيمة دائما وعبادة السلطة كعادة عابرة. إن حب الوطن صفة غريزية فى الإنسان، ما عدا القلة من الشواذ.. وهو حب قديم ولد منذ بدء الخليقة، مع حب الزوجة والأبناء. ولكن أسلوب حب الوطن كان يختلف من عصر إلى عصر. أو هناك " الثابت " فى حب الوطن، وهناك "المتغير".

إن حب الوطن بمعنى أن يكون الوطن حرا مستقلا عزيزا، يحكمه ويملكه أبناؤه، هو الجزء الثابت والأبدى فى هذا الحب. أما المتغير، فقد كان حب الوطن يختلف أحيانا "بعبادة" الدولة، وعبادة الحاكم الفرد، بل كان الحاكم فى التاريخ القديم

من الآلهة التى تقدم لها القرابين. وعلى سبيل المثال قام هنرى الثامن بتحويل بلده إلى البروتستانتية لأن البابا الكاثوليكى لم يسمح له بطلاق زوجته. كذلك كان حب الوطن أحيانا يتخذ صورة عدوانية، أيام الإمبراطوريات. فمن يحب انجلترا يحارب فى الهند، لتصب خيراتها كلها فى بلاده.

أما الآن فحب الوطن يعبر عنه فى الدرجة الأولى حب المواطنين. إن الذى يحب مصر، يحب أرضها وسماءها ورايتها، ويحب المصريين، أى يحب شعبها. هذا هو الانتماء الحقيقى للوطنية، للعصرية، لحب الوطن. أما الذى يتغنى بمصر، وكأنها شئ مجرد، ويقول مصر، مصر، مصر، دون أن يكون فى باله المصريون، تعليمهم، معيشتهم، مستوى حياتهم، درجة رقيهم، فهو ليس وطنياً بالمعنى المعاصر للكلمة، ولا بمعيار الوطنية فى عالم اليوم. لذلك لابد لهذا الحب من نظرة اجتماعية واقتصادية وسياسية وحضارية تشمل كل أفراد الشعب. انتهى عهد الوطنية بمعنى أن تموت الشعوب فى حروب من أجل مجد ملك أو زعيم. انتهى عهد الوطنية بمعنى السادة والعبيد، بمعنى الحكم المطلق والخضوع إن الوطنية هى العمل من أجل مجموع الشعب. وهى جعل كلمة أهل الوطن مواطنين لا رعايا.

هنا تبرز ضرورة الحوار الديمقراطى الذى يشترك فيه جميع المواطنين على قدم المساواة بهدف تدعيم روح الانتماء الوطنى والقومى. فالمواطن الذى لا يؤخذ رأيه، أو يؤخذ ولا يوضع فى الاعتبار لا يمكن أن يشعر بالانتماء إلى بلده لأنه لا يؤثر فى مجريات الأمور التى تتحول بالنسبة له كقدر رهيب لا يمكن مجرد الاقتراب منه. ولا شك أن حرية الصحافة الواعية تأتى على قمة هذا الحوار الديمقراطى. ولذلك يتمنى أحمد بهاء الدين لو أننا تعلمنا – جميعا – أدب الحوار وعدم الإسفاف والابتذال، وبطبيعة الحال يأتى كتاب الصحف على رأس قائمة الذين يعنيهم. ذلك أن المطالبين بحرية الصحافة يتصورون أحيانا أنها حريتهم فقط دون الآخرين، ويفزعهم إعطاء حرية الكتابة للجميع. يقول بهاء الدين:

حين يكتب المرء يجب أن يتوقع التأييد والمعارضة، ولكن متى نتعلم جميعا الجدل بغير لغة الطوب والحجارة، خصوصا ممن بيوتهم من زجاج، ولدينا والحمد لله كميات هائلة من الطوب والحجارة، للرد عند اللزوم ولكننى أؤمن بحكمة أن يبدأ الإنسان بنفسه، وبالتالى أن لا ينزل عند أول هجوم بقاذفات القاذورات للرد بالمثل.

على أبواب الاتحاد الثلاثى

المشكلة.. والحل.. والامتحان

لا أظن أننا – حين نكون بصدد أى وحدة أو اتحاد عربى – فى حاجة إلى أن نعدد الأدلة والشواهد على عمق الروابط التى تجمع بين أقطار هذه المنطقة، منذ فجر التاريخ، فقد أصبح هذا حديثاً معاداً، كما أصبح حقيقة مستقرة فى ضمير الجماهير.

أن دائرة المعارف البريطانية تقول – أن أقدم وثيقة ورد فيها أسم "أورشاليم" – القدس – هى رسالة تلقاها "أخناتون" من حاكم المدينة يستنجد به ليساعدة ضد "القبائل التى تهاجم المدينة"!.. وفى أشهر الأساطير الفرعونية – أيزيس وأوزوريس – أن أوزوريس حين قتله أخوه وأغلق عليه التابوت وألقاه فى النيل، حمله التيار إلى البحر، وظل الموج يدفعه حتى قرية "جبل" على شاطئ سوريا ولبنان، فلما أصطدم التابوت بالشاطئ نمت فوقه شجرة أرز ضخمة، أحتوت التابوت، حتى ذهبت أيزيس إلى هناك وهداها قلبها إلى مكانه، فأستردته وعادت به إلى مصر.

ونعرف أن الفتح العربى الإسلامى جاء بعد ذلك فوحد أقدار المنطقة إذ منحها لغة واحدة وديناً واحداً وتراثاً حضارياً واحداً مشتركاً لكل الأديان.

ونعرف أن أقدار هذا الركن الشرقى من البحر الأبيض – الذى تتربع فى قلبه إسرائيل الأن – كانت تتأثر – صعوداً وهبوطاً، بمؤثرات واحدة: فهو إما كان عزيزاً حراً بأكمله أو قليلاً متخلفاً فى مجمله.

على أنه ليس بالتاريخ وحده تواجه الشعوب مسئولياتها الجديدة، كما لم تعادل هذه النظرة التاريخية نظرية عصرية مستقبلية، لأن التاريخ يصبح عبئاً وليس حافزاً ودافعاً.

ونحن نعرف أن حقائق العصر الحديث وتحدياته العلمية والاقتصادية والعسكرية التى ليست إسرائيل إلا أحد مظاهرها، بأتت تفرض على الأمة العربية أن تعثر على صيغة تجمع قواها، وتنسق مواردها، بطريقة تسمح فى النهاية يعيش أبناء هذه الأمة

مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٨

جميعاً حياة القرن العشرين الذى أشرف على الزوال، والقرن الواحد والعشرين الذى بدت مقدماته ونعرف أنه بغير ذلك سوف تظل مسافة التخلف بيننا وبين العالم فى اتساع، ومرتبتنا فى الحضارة فى تقهقر.. مهما امتلأت الشوارع فى بعض المدن العربية من مظاهر القشور الحضارية كالقصور والعمارات الحديثة – والسيارات.

كل هذا بأت معروفاً وراسخاً فى ضمائر الناس. مرحلة "التبشير" بفكرة القومية العربية الحديثة وضرورة المضى نحو الوحدة أو الاتحاد بكل الأشكال وعبر شتى المراحل، مرحلة التبشير هذه قد أنقضت لم يعد السؤال "لماذا ؟" ولكن السؤال الملح ما يزال : "كيف؟".

أذن.. لماذا الخلافات؟

هذا السؤال "كيف؟" يزداد حدة وإلحاحاً، كلما رأينا أن تجارب سابقة قد فشلت، وكلما رأينا أن الخلافات بين الدول العربية تزداد وتحكم، حتى وهى إزاء خطر مصيرى حال ومباشر وهو الغزو الصهيونى القائم والمستمر. وإذا كان هذا هو شأن هذه الأمة التى لم تفلح حتى غريزة البقاء والدفاع عن النفس فى تحريكها إلى الاتحاد أو التفاهم والتنسيق، فكيف يمكن أن تتحدد حول أهداف أخرى ربما كانت أقل إلحاحاً ولكنها أبعد مدى؟..

خلال العشرين سنة الأخيرة، كانت هناك ثلاثة آراء..

رأى يقول أن الواقع الذى لا مفر من تغييره فى المنطقة، هو "التعدد" وليس "التوحد" فعبر قرون التاريخ العربى ذاته كان العالم العربى إمبراطوريات وإمارات متطاحنة لم تتحقق فيها "المركزية" إلا خلال فترات قصيرة نسبياً، وأبا أبيان وزير خارجية إسرائيل أحد الذين كتبوا كثيراً حول هذا المعنى، ولا أقول هذا بقصد التنديد بأصحاب أى رأى. ولكن أيبان يعبر فى ذلك عن منطق بسيط إن وجود مجتمع عنصرى دينى فى المنطقة كإسرائيل لن يغدو طبيعياً تماماً إلا إذا تفككت المنطقة إلى مجتمعات صغيرة منوعة على هذا الطراز الإسرائيلي.

خطيئة هذا الرأى أنه يستسلم لواقع تخلف ينتمى فى معظمه إلى عصور الانحطاط الطويل، ويستسلم لواقع عرفه العالم كله حتى المتحضر منه، فى بعض مراحل تاريخه، من حروب دينية وعنصرية، وخطيئة الأكبر من ذلك أنه يضلل حول قضية "التوحد" فيجعلها نافية لكل تعدد وتنوع، وكأن التوحد معناه وضع الكل

مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٨

فى قوالب حديدية متشابهة متماثلة، تتجاهل تعدد الروائد والينابيع التى يجب أن تظل مصدر إثراء مستمر حتى بعد التوحد.

وأوروبا التى تحاربت على الأديان وعلى الأعراق وعلى الحدود وعلى العروش مئات السنين تتوحد الأن، تتوحد من خلال التنوع، ورغم أن ما لدينا مختلف عما لديها فأى تلميذ فى أى قطر عربى يدرس أن شعراءه هم نفس الشعراء من أمرؤ القيس إلى أبى العلاء المعرى والمتنبى إلى أحمد شوقى، فى حين أن التلميذ يعرف فى إنجلترا أن شاعره هو شكسبير وفى ألمانيا جوته وفى إيطاليا دانتى وفى فرنسا فكتور هيجو..

الرأى الثانى، على النقيض من هذا الرأى تماماً، أنه يرى قضية الوحدة فى صورة مبسطة جداً: يكفى وجود حكومات مقتنعة بالوحدة، لنعلنها، وتتحمس لها الشعوب.. والوحدة الشاملة بعد ذلك كفيلة بأن تحل كل مشاكلها.

هذا "الرأى – الحلم"، أثبتت التجارب أنه غير حقيقى، وأنه يؤدى إلى تجارب مبتسرة ربما تقوم على إيمان بعض القادة المخلصين، ولكن إيمان بعض القيادات ليس كافياً فى عملية تشمل الملايين من البشر، والعديد من الأقطار، وتنطوى على العميق من التحولات...

هذا "الرأى – الحلم" تعترضه أمتيازات واقعية كثيرة :

"**أولاً**" أن الظروف السياسية فى القرون الأخيرة جزأت العالم العربى وأقامت فيه كيانات قائمة بذاتها فى أجهزتها الإدارية ومصالحها الاقتصادية وأحياناً فى ثقافتها بحكم تعدد أنواع المستعمرين وأشكالهم ولغاتهم.. وهذه عوامل لها آثار لا تزول بين يوم وليلة.

"**ثانياً**" أن هذه المراحل السابقة ذاتها، أدت إلى تفاوت كبير بين بعض الاقطار العربية فى درجة التخلف والتقدم ثم أن تغير عوامل الطبيعة تدخلت فتميزت مناطق قاحلة خالية من أى مصدر للرزق تفجر فيها البترول مثلاً فأصبح لديها الثراء الوفير. وتم هذا بسرعة تجاوزت إمكانيات التقدم فى المساحات الآخرى كالتعليم وتكوين الأجهزة الفنية والإدارية المناسبة، وكل هذه الظروف خلقت بين الأقطار العربية فجوات واسعة. لا يمكن أيضاً أن تردم بين يوم وليلة.

"**ثالثا**" أن هذه النظرة التبسيطية المقانزة إلى الوحدة الشاملة تقع فى المواقع دون أن تدرى

مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٨

فى نفس الخطأ الذى يسند إليه ويضخمه خصوم الوحدة: إذ تتصور بدورها عملية التوحد وكأنها عملية حشد لكل الأفكار فى نفس القوالب المتماثلـــة فـــوراً، ودون أعطاء التطور فرصته التى لا مفر منها، وهى بهذا تعطى سلاحاً لخصوم الوحدة، إذ يقدمونها للناس فى هذه الصورة الميكانيكية المتعسفة الغيـــر عمليـــة فيثيـــرون الهواجس والمخاوف، لكى يعزفوا على أوتارها بعد ذلك.

"**رابعاً**" أن الدول العربية وإن كانت فى مجموعها قد "أستقلت" إلا أن الاســـتقلال لا يلغى فوراً كل ارتباطاتها الاقتصادية وغير الاقتصادية بالعـــالم الخـــارجى.. وهى ارتباطات متنوعة وتختلف من قطر إلى قطر، وسوف ينقضى وقـــت طويل حتى تصبح تجارة العالم العربى مع بعضه البعض – مثلاً – أهم من تجارته مع العالم الخارجى، أو حتى تصبح المصـــالح العربيـــة المشـــتركة متكاملة أو حتى منسقة فى اتجاهه إزاء العالم الخارجى.

"**خامساً**" أن الحقيقة التى أثبتتها التجارب، أن البلاد العربية، وقد أستقلت، مازالـــت إلى حد كبير فى مرحلة تأكيد الذات الوطنية، فحتى حين حكم حزب واحـــد قطرين عربيين متلاحقين، لم يلبث أن أنقسم قطرياً، أى لم يلبـــث أن تغلـــب الواقع الأقليمى على محاولة القفز فوق هذا الواقع، بدلاً من "التفـــاهم معـــه" وإعطائه فرصة التطور المناسبة.

"**سادساً**" أن جماهير الشعب الواسعة، ليس ثمة خلاف مباشر بين مصالحها، فلـــيس هناك خلاف بين مصلحة فلاح وفلاح أو بين مصلحة عامل وعامل، ولكـــن الواقع المؤكد فى البلاد المتخلفة والنامية بوجه عام، فى كل أنحاء العـــالم أن "النخبة" إذا جاز التعبير ما تزال وسوف تظل زمناً تلعب الدور الرئيسى فى حياة هذه البلاد، لأنها هى التيارات وهى الأجهزة، وهى الوظائف الإداريـــة والسياسية والعسكرية والاقتصادية. والمشكلة التطبيقية فى قضايا الوحدة هى بين هذه "النخبة" فى معناها الواسع وليست بين جماهير الشـــعب الواســـعة. ولكنها هى – كما قلت – المؤثرة فى مجرى الأحداث إلى حد بعيد.

لذلك كله، كانت تجارب الوحدة ومباحثاتها التى تمت والتى لم تتم.. تـــتحطم كلها على صخرة واحدة هى: صخرة السلطة المحلية فى كل قطر. لـــيس الســـلطة بمعناها السياسى فقط، ولكن بمعانيها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية.

مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٨

وفى تقديرى أن "الصيغة" التى يطرحها مشروع دستور الاتحاد الثلاثى، يتلافى هذه المشكلة.. ويضع توازناً معقولاً بين أمرين.

الأول.. هو الاعتراف بوجود "الواقع القطرى" وإعطائه فرصة التلاقى عبر مراحل معقولة..

والثانى.. هو ضرورة وجود أجهزة اتحادية تنمو خلال زمن معقول أيضاً، وعبر انجازات محددة تنجح فى تحقيقها وتنسب إليها.

وهذة الملاحظة الثانية بالغة الأهمية، لأنها فى الواقع هى الامتحان الحقيقى..

فليس المهم هو خلق أجهزة علوية، اتحادية..

ولكن هذه الأجهزة العلوية، الاتحادية.. تواجه بالتحديد ثلاثة امتحانات هامة.. لا أريد أن أقول أن أحدها عاجل والآخر آجل. فهى جميعاً عاجلة، وإن كان أحدها يخص التحدى الراهن الذى نواجهه وبالتالى فهو التحدى القاطع والحاسم إلى حد بعيد.

امتحان المعركة:

الامتحان الأول، هو المواجهة العربية الإسرائيلية، هنا يمكن أن نقول أن وجود هذه الأجهزة العلوية الاتحادية بالغة الأهمية فى حد ذاتها لأنها سوف تنظر فى كل ما يتصل بقرارات "الحرب والسلام"، أى أنها ستعمل فوراً على تحقيق جزء مما سماه العقيد معمر القذافى، "قومية المحركة" ولو استطاعت هذه الدول الثلاثة الداخلة فى الاتحاد أن تحقق هذا فيما بينها، فهى سوف تكون بالتأكيد مستطيعة أن تكون "مركز ثقل" قادراً أن يوسع دائرة الاستقطاب العربى، أو دائرة الالتزام العربى بالمعركة، بوجوهها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

هل يمكن أن يجادل أحد فى أن التمزق العربى والفوضى العربية الشاملة هى المسئول الأول عن بقاء العدوان الإسرائيلى حيث هو الآن؟..

هل يمكن أن يجادل أحد فى أن محاولة إدخال نوع من "النظام" إلى الموقف العربى، لا يلزم بالتأكيد أن يكون "انتظاماً واحداً" متشابهاً ولكنه "نظام" يستوعب شتى الاجتهادات ويركزها على الأقل حول محور أساسى من أجل تحقيق أهداف محددة وممكنة فى مراحل محددة؟.. هل يمكن أن يجادل أحد فى أن مثل هذه المحاولة لو نجحت فأنها تغير صورة المواجهة العربية الإسرائيلية تماماً؟..

مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٨

إن وجود المؤسسات الاتحادية معناه أنه يلزمها بهذه المهمة ويجعل هذا هو أمتحانها الأول، بما يجب أن تمثهل فى الساحة العربية من "ثقل" جديد..

امتحان البناء:

الامتحان الثانى، هو أن لا تكتفى المؤسسات والأجهزة العلوية الاتحادية بذاتها، ولكن أن تفكر وتخطط وتنفذ "مشروعات اتحادية" تغير جذرياً، وبالتدريج، فى "بنية" الدول الثلاث.. وتجعلها تتجه إلى مزيد من التلاحم العضوى الحقيقى..

إن هذا امتحان الخيال.. فمشروعات العمران والإنتاج التى لا آخر لها، هى التى تخلق مع الزمن حقائق سياسية ثابتة راسخة، وقد كان من ثغرات الوحدة السابقة أنها ركزت على المجالات السياسية للتوحيد، ولم تندفع فى الاتجاهات والمسالك الآخرى التى تجعل كل قطر يشعر بأن حياته تتغير، وإلى الأحسن، أى نثبت "عملياً" فوائد الاتجاهات الاتحادية التى تحدث الناس عنها منذ عشرات السنين.

وهو امتحان لإرادة التنفيذ والتطبيق، التى تتعدى حماسة اللحظة، وتمتد إلى هناء المتابعة والدأب اليومى بغيره لا ينمو زرع ولا يقوم بناء..

امتحان الديمقراطية:

يبقى امتحان ثالث لست أبالغ إذا قلت أنه لا يقل خطورة عما سبق..

إن من طبيعة التحولات الكبرى أن تثير قضايا. وأن تحرك حساسات، وأن تفتح بالتالى شهية الخصوم لاستغلال هذه القضايا والحساسيات والتضخيم منها، وليس هناك أكثر فاعلية فى مواجهة ذلك من مناقشة هذه الأمور علناً وبصراحة، وطرحها دائماً وبإستمرار على بساط البحث العلنى، الجدى، المسئول.

ضوء الديمقراطية الحقيقى، الذى يشرك الناس فى المناقشة فعلاً، هو وحده الذى يطرد خفافيش الظلام، وهو وحده الذى يحول دون أن تصبح أعشاب هذه الحساسيات أشجاراً كبيرة يصعب اقتلاعها.. لن ينفعنا كثيراً ان نتغنى بأنه ليس هناك مشاكل ولا خلافات، فى حين أن وجودها أمر طبيعى، ومناقشتها فى النور وعلى مسمع من الرأى العام كله هو الحل الطبيعى لها.

ولابد أن يتعلم العالم العربى كله أن يتجه تدريجياً إلى وضع أكثر ديمقراطية، يوما بعد يوم.. محققاً بذلك انتقالاً تاريخياً ولا مفر منه من مرحلة إلى مرحلة.

مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٨

حول الديمقراطية.. فى العالم العربى

أرجو الله أن يفهم عنى القارئ ما أريد أن أقول! ليس لأننى سوف أكتب ألغازاً فإننى لا أؤمن بكتابة الألغاز، ولا كتابة الاستعلاء، والتظاهر بالعلم، والتفلسف..

ولكننى أخص بهذا الرجاء معنى آخر، أحاوله دائماً، وإن كنت لا أعرف طبعاً مدى توفيقى فيه..

لقد مضى عهد البلاغة والفصاحة المقصودة لذاتها بلاغة اليوم هى البساطة ثم هى قبل ذلك "الأمانة"، وعقيدتى الدائمة أن القارئ لديه حاسة يعرف بها مدى أمانه كاتبه، وبالتالى يتقبله، حتى ولو أخطأ - فكلنا نخطئ - وحتى لو اختلف معه فى الرأى..

والأمانة هنا معناها أيضاً ليس مجرد الصدق مع النفس ومع القارئ، ولكن معناها أن يتقبل القارئ "دوافع" كاتبه، حتى وإن اختلف معه فى نتائج واستنتاجات كتابته..

وحرص منى على هذه "العلاقة التبادلية" فإننى أقول - ولعله تكرار - إن الكاتب، إذا كان كاتباً صحفياً أيضاً، فإن عليه أن يواجه موقفين:

الموقف الأول: أن يكون واضح المبدأ والفكرة والعقيدة. لأن أى كاتب لابد أن يكون منجذباً الى اتجاه ما، مهما كانت المسافة إليه بعيدة.

الموقف الثانى: أن مجرد تكرار الكاتب للمبدأ العام والعقيدة الشاملة لا يمكن، فى الكتابة الصحفية بالذات.

إنما عليه أيضاً، فى كل موقف، أن يسأل نفسه: ما العمل؟.. وما هو المطلوب والممكن والذى يجب المطالبة به. فى إطار الواقع المرحلى. لأن أى واقع مرحلى له بالطبيعة حدود وظروف وملابسات.

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/٨/١١

أى طالب مدرسة على درجة من الوعى يستطيع أن يكرر المبادئ والأهداف العليا التى يراها لنفسه ولوطنه ومجتمعه..

ولكننى – بمزيج من الطبيعة الخاصة بكل إنسان، وبما أعتقد أنه الأهم. أشعر أن على الكاتب أن لا يكتفى دائماً بأن يضع نفسه خارج المشاكل الواقعية، ويلقى الخطبة التى تستدر التصفيق، ولكن عليه أن يضع نفسه فى مكان الحاكم، والمسئول، والمواطن، وأحياناً الخصم نفسه، ويحاول أن يجيب على السؤال الأصعب، ولكنه الأكثر إلحاحاً، وهو: إذن.. فما العمل؟..

الحقيقة.. والحرية

إننى أستطيع أن أقول عن نفسى مثلاً أننى كنت دائماً وحدوياً اشتراكياً ديمقراطياً..

ولكن لم يكن منى هذا أبداً إننى أمسك – فى الكتابة – بهذه "المسطرة" وأقيس بها كل وضع ونظام، وبالتالى أنا ضده تماماً أو معه تماماً..

ما فى جيبى ليس "مسطرة". ولكنها "بوصلة".. بوصلة يتحرك مؤشرها، ولكنها تشير دائماً الى الاتجاه الأساسى المطلوب.

وحدوى اشتراكى ديمقراطى، ولكن – على الأقل بعد ثورة الشباب ومعاناة الأحداث لا يستحثنى بيان وحدوى ولا قرار اشتراكى ولا شعار ديمقراطى..

المهم هو الحقيقة. وهى الاتجاه على طريق جدى يصل الى هذه الأهداف. والمهم هو الوسيلة. وفحصها جيداً، وما إذا كانت مع اتجاه البوصلة أو ضد اتجاهها.

ما أسهل مثلاً أن يصبح الكاتب دائماً:

الحرية! الحرية!

كلمة جميلة جداً، يفرح لها قلب كل مواطن. ولن يرفضها حاكم وإلا كان **يقول عن نفسه أنه** ضد الحرية.

المهم التحديد. التفكير العملى. الآخذ فى الاعتبار بكل الظروف. المهم **المطالبة بالمطلق،** والبحث فى الممكن.

ذلك أننى بعد هذه المقدمة الطويلة أريد أن أتحدث بالتحديد عن الديمقراطية

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/٨/١١

في العالم العربى كله.

فهى فى تقديرى صارت فى مقدمة مطالب الأمة العربية كلها.

ولكن القضية هى: أى ديمقراطية؟ الشرق يسمى نفسه ديمقراطياً. والغرب يسمى نفسه ديمقراطياً. ونحن فى العالم الثالث - عرب وغير عرب - نرى ألف نوع من الحكم يسميه أصحابه ديمقراطية.

والذى يحدونى الى إثارة القضية - أو المدخل إليها - هذا الأسبوع، إننا قرأنا فى العالم العربى أخبار فرحنا لها، لأنها فى اتجاه "المصالحة الوطنية" و"تضميد الجراح". أبرزها إفراج الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد عن أحمد بن بيللا. وإفراج الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة عن الحبيب عاشور.

وفى الوقت نفسه طالعتنا أنباء مؤلمة، عن محاولة بعض القياديين فى العراق تدبير مؤامرة لانقلاب ضد الحكم..

وحين ننظر الى العالم العربى اليوم، نجد أن فيه نوعين من النظم الحاكمة.

نوع جرت العادة على تسميته بالنظم المحافظة. وهى نظم الحكم الملكية الوراثية. وهى مستقرة منذ أجيال وأجيال.

ونوع جرت العادة على تسميته بالنظم الثورية. وهذه بدورها، بعضها رسخ طوال أكثر من ربع قرن، مثل ثورة ٢٣ يوليو فى مصر وعمرها سبعة وعشرون عاماً. وسائرها من العراق الى الجزائر الى سوريا وليبيا والسودان.. الخ، أحدثها عمراً قضى فى السلطة عشر سنوات على الأقل (تتمها ثورة ليبيا هذا الشهر)...

طبعاً.. كل دولة لها أسلوب حكم ونظام تأخذ به وقواعد تسير عليها، من كلا النوعين..

الشعب.. الشريك الأقوى

ولست هنا فى مجال تقييم هذا النظام أو ذاك. ولا المقارنة بينهما.

ولكن هناك عنصراً مشتركاً بينها جميعاً. وهو أنها قضت فى السلطة فترة كافية لتثبيت الدعائم الأساسية فى الحكم..

وبالتالى فالعنصر المشترك الآخر أنه آن الأوان لأن نتوقع أمرين:

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/٨/١١

الأمر الأول: البدء فى الاتجاه الى إعطاء الشعوب مزيداً من درجة المشاركة فى السلطة. وأنا لا أستعمل أى تعبير عقائدى من القاموس السياسى الشائع عن عمد، فالعرب يستهلكون كلمات القاموس بسرعة هائلة وبمجرد استعمالها لغوياً فحسب. والمهم هو الجوهر، فالأساليب كثيرة، المهم، حسب ظروف كل قطر، أن تزداد مشاركة الشعب، فى شئونه.. وأن يشعر الشعب أنه يقطع كل يوم خطة فى هذا الطريق. إن "المحافظة" و "الثورية" كلاهما فى تقديرى، فى العالم العربى، يتحمل إدخاله درجة من الليبرالية دون مخاطرة. بل إن المخاطرة هى عدم السير فى هذا الاتجاه.

الأمر الثانى: الذى أعتقد أنه آن الأوان أن نتوقعه، هو أن تنتهى فكرة "الانقلاب" كأسلوب فى مخالفة الرأى أو فى المعارضة.

لقد جربنا "الانقلاب" ربع قرن. وقد أتت بعضها ثمارها. ولكن بعد ربع قرن صار أسلوب الانقلاب أسلوباً عقيماً. لا يجذب الناس كما كان يحدث قديماً. ولا يغير جوهر الأمور. ولا يزيد فى مشاركة الشعب. بل يزيد فى سلبية الجماهير حين ترى الأمور تتقرر بأساليب غير جماهيرية.

الانقلابى ربما كان يضع رقبته على كفه. ولكن الطريق غير الانقلابى أصعب وأشق من مواجهة حبل المشنقة. الطريق غير الانقلابى معناه مواجهة المشقة، وتحمل العنت، والصبر على العزلة. والتعرض للتشهير سنوات وسنوات. ولكنه أسلوب يؤثر فى السلطة أياً كانت، ويؤثر فى الجماهير. ولو لم يكن له دور إلا تثقيف الجماهير، لكان هذا كرسالة عظيمة. فتثقيف الجماهير لا يقل أثراً عن أى شئ آخر فى مجال التأثير على اتجاهات وأفكار أى سلطة حاكمة.

الديمقراطية الهندية

والذى يجب أن نعرفه جيداً – وهذا ما ينصب على حملة الشعارات المطلقة – إننا فى العالم الثالث لن نجد نظام انجلترا وفرنسا مطبقاً عندنا غداً. فهذا جهل كامل بمعنى مراحل التطور ومعنى الظروف الموضوعية، وهذا تمسك بالشكلية الديمقراطية وإهمال تام لجوهرها..

وسأضرب مثلاً بالهند..

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/٨/١١

لقد قيل أنها الديمقراطية الوحيدة خارج الغرب. لأنها طبقت منذ الاستقلال النظام الإنجليزى بدقة. وكان هذا طبعاً كلام الغربيين.

ولكن امرأة عظيمة، هى أنديرا غاندى بنت نهرو، وبنت الحقائق الهندية الصحيحة، وذات الأفق الدولى الواسع، وجدت فى لحظة أن نظام انجلترا لا يحل فى الهند. وأن هدف النظم السياسية كلها وهو تحسين أحوال الجماهير المادية والمعنوية فأعلنت حالة الطوارئ. وشنت حملة على كل ما رأت أنه عوامل تأخر تحتاج الى علاج خاص، وهاجمها الغرب طبعاً. ووصفها بكل أوصاف الديكتاتورية لأنها خرجت على مواصفات القاموس.

حكمت أنديرا الهند أحد عشر عاماً مستمرة، آخرها عشرون شهراً من حالة احتفاظها بجوهر الديمقراطية، إنها بعد هذا كله، أجرت الانتخابات بنفسها، فسقطت هى شخصياً وسقط حزبها سقوطاً مدوياً.

فى حين غيرها من حملة عناوين الديمقراطية لا يحصلون على أقل من تسعين فى المائة!

وجاء بعدها الساسة القدامى. وبعد أقل من سنتين من التركيز على تدميرها، انهاروا، وقال أحد خصومها "أيام الطوارئ سارت قطارات السكة الحديدية لأول مرة فى مواعيدها. وواظب جهاز الدولة الضخم الهائل على العمل. وصار لدى الهند لأول مرة فائض فى القمح. وتقدمت الصناعة حتى أنتجت أول قنبلة ذرية... الخ".

فالعالم الثالث، ونحن منه، حين نقول بالديمقراطية لا نطلب تقليد عالم متقدم عنا مئات السنين. ولكن نطلب أن نبدأ نحن رحلة التقدم بأساليبنا المناسبة. المهم الاتجاه والهدف.

فلنبدأ بأنفسنا

إن العالم العربى يعيش هذه الحقبة أخطاراً هائلة. والدنيا كلها تنظر إلينا فى شك عميق، الأعداء والأصدقاء على السواء. لسبب جوهرى نسمعه حين نناقش أى مسئول أجنبى كبير من يعرف ماذا سيحدث فى العالم العربى غداً؟.. من يستطيع أن يتصور العالم العربى بعد عشر سنوات..

ولكى نكون موضوعيين يجب أن نقول: معهم حق!

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/٨/١١

هذا إذا كنا مستعدين أن نحاسب أنفسنا كما نحاسب الغير !..

وقد عاشت إسرائيل أساساً على هذه الحجة "إنكم يمكن أن تتنبأوا بما ستكون عليه إسرائيل – من الداخل – بعد عشر سنوات. وبالتالى يمكنكم رسم حساباتكم على هذا الأساس. ولكن هل يمكنكم التنبؤ بما سيكون عليه العالم العربى بعد عشر سنوات؟".

صحيح نحن فى مرحلة تحول. ونحن خارجون من ظلام واستبداد وانقطاع حضارى طويل. ولكن لا يبالغ أحد فى ذلك! العالم الثالث – المحسوبون منه – عدة عوالم، وشعوبنا على درجة من الوعى والتحضر القديم والإدراك الجديد، وفيها من يشبه الخبراء والمفكرين والفنيين، مالا يتوفر لمعظم ما يسمى العالم الثالث..

فنحن فى هذا المجال نستحق أكثر من غيرنا!

نستحق واقعاً أفضل. واستقراراً أكثر. وحياة سياسية أنضج.

وصورة خارجية أرقى!

إن هذا تقوية لموقفنا لا يعادلها شراء ألف دبابة وألف طائرة فمناقشة خلافاتنا تقوى مواقفنا وأوضاعنا الى حد بعيد. والحديث العلنى، المنطقى عن مشاكلنا يضعنا إزاء العالم الغربى فى وضع أقوى بكثير!

ولنبدأ بأنفسنا!

أقصد الكتاب والصحفيين، أن نتكلم ونتعود، ونعود حكامنا وجماهيرنا على أن نكتب لهم بالشرح، والحجة والدليل والبرهان، وليس بأبواب الشعر الجاهلى الخمسة: الفخر، والحماسة، والمدح، والهجاء.. والوقوف على الأطلال!.

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/٨/١١

سنوات الشك العظيم والرفض العقيم!
وهل تأتى الثمانينات ببعض اليقين؟

السبعينات؟ ما كان أطولها!....

هل حقاً يتذكر كيف بدأت، وماذا حدث فيها، وكيف انتهت؟....

هذه السنوات العشر التى انقضت.. لكأنها كانت قرناً كاملاً!

كل يوم حدث أكبر وأفجع، يلحقه ويطويه يوم أهم وأغرب! بسرعة لا يلتقط المرء أنفاسه.. ولا تلحق بها سرعة التدوين ولا الكومبيوتر!

من منكم يذكر موت عبد الناصر؟.. وحرب ١٩٧٣؟.. واعتزال ديجول؟ وفضيحة ووترجيت؟ ورحلة نيكسون إلى الصين؟ واغتيال الملك فيصل؟..ومقتل مجيب الرحمن؟ وإعدام على بوتو؟ وإسقاط سلفادور الليندى؟.. وموت هيلا سيلامى مسجوناً فى قصره؟ والعثور على جثة الدو مورو رئيس وزراء ايطاليا فى صندوق سيارة؟ ووفاة ماوتسى تونج والقبض فى اليوم التالى على زوجته؟ ومتى بدأ خروج الشام وملك الملوك إلى حياة النبوة، متنقلاً بين ست دول إلى الآن، يبحث فيها عن واحدة تأويه؟..

... وقد ذكرنا الأسماء، ولم نذكر الحروب، والسياسات والثورات والانقلابات... ومولد أول طفلة فى أنبوب اختبار؟... وقنبلة "نيوترون" المتحضرة التى تقتل الناس ولا تصيب المباني.. لأن الجدران صارت أغلى من الإنسان!

على أن مهمة هذا الحديث ليست الحصر، ولكن العثور على مفتاح، فهل يمكن العثور على مفتاح وسط هذه الكومة الهائلة من الأحداث، نفتح به باباً للفهم والتفسير؟ هل يمكن العثور على وصف؟ على اسم؟....

إن الظروف الكبرى هى التى تخلق التيارات الفكرية التى تسود عصراً مدنياً، والتيارات الفكرية هى التى تصنع الأحداث الكبرى، وبعد ذلك يأتى الرجال،

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩

الذين قد يبدو، أنهم يحركون الأحداث، ولكن الأفكار هى التى تحركهم، وأى حاكم أو قائد أو زعيم يقول أنه غير متأثر بفكرة حاكمة، لا يصدقه أحد.

أمريكا تنتظر من سيحكمها، كارتر أم غيره ٥٠٠ مليون فى الهند ينتظـرون هل ستحكمهم أنديرا غاندى أم خصومها. معسكر شيوعى من ٥٠٠ مليون يتساءلون من سيخلف دريجنيف، ألف مليون صينى بدأت حياتهم اتجاهاً آخر بعـد ماوتسى تونج. ربما سويسرا وحدها مثلاً – كالاستثناء الذى يثبت القاعدة – هى التى لا يهم فيها من يحكم، ولا أحد أصلاً يعرف فيها اسم من هو الحاكم!

ولكن الرجال، تحكمهم مجموعات أفكار. وهذا هو ما يميزهم.. فهم ليسـوا ملكات جمال يتمايزون بنسب الطول والعرض ومساحة الخصر واستقامة السيقان!

ولست أجد مفتاحاً يميز السبعينات ويفتح أبوابها، أو وصفاً يشمل أهم ما فيها إلا أنها كانت: سنوات الشك العظيم!

الشك الذى أدى إلى أكبر ردود الفعل!

والأحداث التى أوجدت الشك فى نفوس الناس كأعمق ما تكون الشك!

الشك فى الأيديولوجيات، فقد عاش العالم حقبة والمثالية لها معنى والمادية لها معنى. أو اليمين له معنى واليسار له معنى "وتحت هذه الرايات قامـت حـروب، ونشبت ثورات، ودفن ملايين تحت الأنقاض، وعلق آلاف على أعواد المشانق...

ولكن... أين هذا الآن؟...

هل اليسار فى موسكو؟ أم فى بكين؟ أم فى كوبا؟ أم عند أولوف بـالم رئـيس الحزب الاشتراكى فى السويد؟... أم عبد الفتاح إسماعيل فى اليمن؟ أم هيلا مريام فـى أديس أبابا؟ أم الخمينى فى إيران؟ وهناك طبعاً رجل يقول أن هناك يساراً واحداً فـى العالم والباقى كله زائف، وهو "أنور خوجه" زعيم جمهورية ألبانيا الشعبية الديمقراطية!

خليط غريب عجيب؟ نعم، ولكن الأصعب هو محاولة فهم "عامل" التفرقة هـل هو فى درجة التطرف؟ ولكن الماوية التقت مع أمريكا؟ وبعض الإسلام الدينى يزايـد على كل اليسار فى العالم! وتيتو الذى كان انشقاقه حدثاً، ضاع بين مئات المنشقين.

هل هو يسار أبيض ويسار أسمر ويسار أصفر، حسب الشعوب والأجنـاس؟ ونفس الشئ طبعاً بالنسبة لليمين، فاليمين أصلاً لا يزعم أنه مدرسة واحدة، ومـع ذلك يوجد اليمين الديني. واليمين الملحد. ويوجد الرأسمالى النمـوذجى كأمريكـا،

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩

والرأسمالى المزايد مثل المسز تاتشر، والرأسمالى الفاشيستى مثل "بينو شيه" ومثل ثلاثة أرباع زعماء العالم الثالث الذين يسمون أنفسهم اشتراكيين!

ولم نبرح الأيديولوجيات، ولكن الشك بنفس المعنى دب إلى كل شئ...

فالديمقراطيات الكبرى يساورها الشك بمستقبلها، بعضها يشكو أن مركز الثقل انتقل فيها من البرلمان إلى نقابات العمال، فتلك كانت قصة إنجلترا طيلة السبعينات. وبعضها يشكو الفوضى والإرهاب مثلاً إيطاليا. وبعضها يشكو عدم سرعة اتخاذ القرار وزيادة أيام الانتخابات وتملق الناس، على أيام العمل وحكم الناس، كالولايات المتحدة.

والديكتاتوريات تهاوى عد كبير. وبعد فرانكو وسالازار لم يعد هناك ديكتاتور يتوقع أن يحكم عقداً واحداً من الزمن...

ونفس الشك سرى إلى أعمدة أخرى من أعمدة الحياة فى أى مجتمع، ونخر فيها ما ينخر السوس: الشك فى الأنظمة، الاقتصادية، فالنظام الحر يعالج نفسه ببعض أدوية الاقتصاد الموجه. والاقتصاد الموجه يرفه عن نفسه ببعض نسمات الاقتصاد الحر. وبرامج الأحزاب أو الدول صارت فى هذه الأمور – كمواد مكتوبة على الورق – تكاد تتشابه وتتداخل.. بصرف النظر عن التطبيق فالشئ الواحد يمكن أن يطلق على ألف شئ. ولم يعد هناك قاموس واحد لمعانى الكلمات.

النظام الاقتصادى العالمي. فمنذ ترك مرفأ "الذهب" القديم هو تائه بين البحار والعواصف. يلجأ تارة إلى الدولار، ثم يتهاوى، ويعتمد تارة أخرى على القوة الإنتاجية، وإذا بقوة بعض الخامات – البترول – تظهر فجأة فى مكان آخر فتقلب الموازين. ويسرع أحياناً إلى أحضان الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات، على أنها المستقبل، وإذا بها تصبح حكومات تطيح بحكومات، وتصبح غطاء لمخالفة كل قواعد المعاملات. وتقترن بها الرشوة الدولية والإفساد على نطاق لم يعرف له من قبل مثيل.

ولا يعرف حتى أبسط فرد كيف يضمن مستقبله. بدولار فى البنك؟ أم دينار فى الجيب؟ أم خاتم ذهبى فى الإصبع؟.. أم "مرقد عنزة" فوق شبر أرض. وعلى أى أرض، وأشهر أرض كان يقام عليها "مرقد العنزة" وهو لبنان، لا يخمد فيه الحريق؟..

إن آخر إحصاء رسمي يقول: أن هنا ٨٠٠ ألف مليون دولار من المال السائل، تسبح دون توقف بين أنحاء العالم، هائمة على وجوهها، لا تطمئن إلى استثمار، ولا قرار ولا استقرار. وذلك أحد أهم أسباب الأزمة المالية العالمية!

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩

ومن ضمن أوجه "الشك"، ألا يعود الإنسان يثق فى الحلول القديمة، أو أن يعرف أن لكل شئ حدوداً... وتلك كانت من ملامح السبعينات البارزة...

أدركت الدول الكبرى – كأمريكا – أن الحرب لم تعد الحل الحاسم منذ حرب فيتنام. ولكن الحروب مستمرة. وأدركت أن للقوة العسكرية حدوداً... كما أثبتت ثورة إيران، وأن الأسلحة الذرية والدبابات تقف عاجزة أحياناً أمام الطوب والحجارة... ولكن ميزانيات التسلح فى تزايد!

اكتشف العرب – ويا للهول! – أن للموارد الطبيعية حدوداً فالبترول قابل للنفاد! والأرض عرضة للجفاف! وأن النظم الاقتصادية الاستهلاكية عليها أن تتدبر أمورها. وكان هذا الاكتشاف صدمة قاسية. فقد كانت موارد الدنيا مسخرة بأبخس الأثمان ليضع دول، فى حين أن كل شعوب العالم الآن تطالب بنصيبها من الحياة، وسموه حوار الشمال والجنوب، أو صراع الشمال والجنوب. ولكن كل الطرق مشكوك فيها. ولا حل فى الأفق.

وقد كان لابد لسنوات الشك العظيم تلك أن تثمر ثمرتها الطبيعية وهى الرفض... أو لعل الرفض هو التعبير العنيف عن الشك... قبل الوصول إلى اليقين..

هكذا عرفت السبعينات خطف الطائرات.. وعرفت كارلوس.. والجيش اليابانى السري... والألوية الحمراء فى إيطاليا.. وبادر – ماينهوف فى ألمانيا... ومصطفى شكرى فى مصر، وجهيمان العتيبى فى مكة!

فى أكثر من بلد.. وأكثر من تراث... وأكثر من بيئة... كان هذا العنف الأقصى، لأسباب جد مختلفة... وظروف جد متباينة.. ينفجر فجأة حيث لا يتوقعه أحد. وذلك هو الشك حين يصل بالبعض إلى مرحلة اليأس.. والحيرة حين تبلغ مبلغ الدوار....

تلك كانت السمة الطاغية للسبعينات...

الشك... والشك.. والشك.. من ماوتسى تونج الذى قاد ألف مليون طيلة أربعين عاماً، ولكنه حين قال له نيكسون أنه رجل غير العالم، رد ساهماً بقوله "لست واثقاً فى أكثر من أننى غيرت بعض ضواحى بكين".. إلى كارلوس الذى ربما قاد ثلاثة أو أربعة فى عمليات إرهاب.. ثم وجد أنها بدون جدوى، فأعتزل!

كانت السبعينات هى سنوات الشك.. فهل تأتى الثمانينات ببعض اليقين!..

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩

القاموس الشائع... فى الكلام المائع!

السياسة ككل علم آخر لها قاموس.

الفرق بينها وبين العلوم الأخرى... أن كلمات القواميس الأخرى ثابتة، غير قابلة للتأويل والتحريك. وإلا لما استقام أى علم من علوم الكيمياء أو الطبيعة أو حتى العلوم النظرية كالاقتصاد والاجتماع والفلسفة أما السياسة فإن قاموسها متغير متجدد لا تلزم فيه الدقة الحرفية، ولكن المهم فيه ما اصطلح عليه الناس متغير بتغير الناس والمجتمعات والحكومات فإنك تجد الكلمة الواحدة فى السياسة تستخدم بألوان وأشكال مختلفة، طبقاً لما يريده الكاتب أو السياسى أو الحاكم أو النظام.

خذ كلمة الديمقراطية مثلاً، وهى كلمة لابد وأن تجدها فى أى جريدة أو صحيفة أو خطبة أو مقال: إن لها فى أمريكا معنى غير معناها فى روسيا، أو فى الصين أو فى يوغوسلافيا.... الخ.

وكل بلد يصف ما عنده بأنه هو الديمقراطية دون ما لدى الآخرين.

على أنه حتى هذه الدرجة من الميوعة لها حدود أو يجب أن يكون لها حدود.

والأمر فى بلادنا على عكس ذلك ففى حين نجد الاصطلاحات فى الخارج تأخذ طريقها إلى التبلور حتى تصبح لها معان محددة فيصبح الجدل السياسى بالتالى ممكناً ومثمراً.. نجد أن الاصطلاحات فى بلادنا تتكاثر وتتراكم، بقدر ثراء اللغة العربية وقدرتها على خلق ألف تعبير وتعبير، وهى غالباً ما تصدر عن السلطة وتنتقل بالعدوى، ويكررها الكثيرون كالببغاوات، فى حين أنها، عادة عبارات إنشائية، لا يمكن احتواء معناها فى وعاء معين، وبالتالى يسهل على الحاكم تطبيقها على كل شئ وعلى أى شئ مما يحب أو لا يحب.

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٤/٣/١٩٨١

يذكرنى هذا الأمر بحوار عنيف دار فى مصر فى أوائل هذا القرن حين قاد الجدل السياسى الحر كل الزعماء إلى مأزق ضرورة التحديد.

لقد أصدر أحمد لطفى السيد باشا جريدة سماها "الأمة" والمعنى المباشر لها أنها الشعب، فى مواجهة صحف كانت مع الإنجليز، وصحف أخرى كانت مع القصر فى ذلك الوقت.

وبعد مرور سنوات، وانتهاء الحرب العالمية الأولى، تكون حزب الوفد من رجالات مجموعة جريدة "الأمة" ثم وقع الانشقاق الكبير بعد ثورة ١٩١٩ بين هذه المجموعة سعد زغلول وصحبة فى جهة، وباقى الزعماء فى جهة أخرى... وكان سعد زغلول من الزعماء القليلين الذين يكتبون مذكراتهم يوماً بيوم، فى كراسات صغيرة، وهى كنز غير منشور بعد، وأذكر أننى قرأت فيها وقت تم الانشقاق الأول وهم فى باريس لقد عام رجال حزب الأمة إلى ما كانوا عليه، ليست لهم أية علاقة بالشعب، فهنا نجد أن سعد قد فرق بين كلمة الأمة التى أصبح لها لدى الناس معنى وكلمة الشعب التى هى مرادفة لها فى الواقع.

كان سعد معه الأمة كلها ولكن اسمه هو رئيس حزب الوفد وكان الآخرون لا يمثلون إلا أنفسهم، ولكنهم بين الناس اسمهم رجال حزب "الأمة".

واحتدم الخلاف حول هذه الاصطلاحات حتى قال إسماعيل صدقى باشا إنهم يقصدون بهذا التعبير "أصحاب المصالح الحقيقية"، وهو تعبير يشبه التعبير اللبنانى "أصحاب الفعاليات الاقتصادية". أى أن الأمة صارت فى القاموس السياسى المصرى وقتها كبار الملاك وأصحاب الأموال. وفى الوقت نفسه وصفوا سعد زغلول بأنه "زعيم الرعاع" ، وقال سعد زغلول إنهم إذا كانوا يعتبرون الأغلبية الشعبية رعاعاً، فهو فخور بأن يكون زعيم الرعاع، لأن الرعاع هم الأغلبية الساحقة، وهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى الاستقلال.

ولعله من واجبنا، أن نشير فى عصرنا هذا إلى تفشى هذه الظاهرة، وإلى أن يتنبه الرأى العام العربى إليها، ولو بقليل من الأمثلة التى لابد أنها سوف تذكر كل قارئ بالكثير منها.

مثلاً: تعبير "النقد البناء" و "النقد الهدام".

كثيراً ما نجد الدولة تقول للرعايا أنها ترحب بالنقد البناء، ولكنها ضد النقد

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٨١/٣/١٤

الهدام فقط.

ولكن هذه تعبيرات إنشائية، ووصفية، لا يمكن أن تحمل أى "مضمون" يمكن أن يتفق عليه اثنان من البشر، والترجمة الحقيقية هى عدم الرغبة فى النقد أطلاقاً.

والسلطة حين تستخدم هذه التعبيرات تقصد فى العادة إلى القول بأن كل النقد أياً كان هو "نقد هدام" وأن النقد البناء، هو فقط الثناء والإطراء.

وقد كنت منذ أسابيع عضواً فى لجنة مناقشة رسالة شاب فى كلية الإعلام بكلية القاهرة ووجدت الشاب صاحب الرسالة يستخدم، عن حسن نية، عبارة "النقد البناء" و "النقد الهدام" وقلت له فى المناقشة العامة: إننى من الناحية الشخصية، كلما سمعت هذه العبارات، اقشعر جسمي! لأننى طالما رأيتها تستخدم في وصف أى نقد كان. وليس هناك إلا ما يسمى نقداً. وما يسمى تأييداً ذلك أن النقد. مهما كان حجمه، إنما يستهدف تغيير شئ ما أى "هدم" شئ ما حتى ولو كان هدم بيت آيل للسقوط بشق طريق فى مكانه مثلاً ومن الناحية الأكاديمية العلمية، لا يجوز الإنجرار وراء استخدام عبارات إنشائية بلاغية، ليس لها معنى محدد فى القاموس السياسي، فالحرية معناها أن يكون هناك نقد وغير ذلك لا يكون هناك نقد.

ويلحق بذلك تعبير آخر هو "المبادئ الهدامة".

هل يمكن أن يقول لنا أحد ما هى "المبادئ الهدامة"؟..

إن لدينا فى بعض البلاد قوانين تقول بالتحديد العلمى "إنها تلك المبادئ التى تدعو إلى تغيير النظام الاجتماعى بالقوة". أو المبادئ التى تدعو إلى سيادة طبقة على طبقة بالقوة". هنا، فى هذه القوانين، كان لابد من التحديد. لأن القاضي، إذا طرحت عليه قضية، لا يمكن ولا يستطيع أن يصدر حكماً بناء على عبارة مثل "المباديء الهدامة"، هذه كلمة مرافعة بلاغية، ولكن لا يمكن وصفها إلا بتحديد معين، مثل هذا التحديد الذى أشرت إليه فى بعض قوانيننا، لأننا هنا نقف أمام القضاء.

تغيير نظام الحكم بالقوة. ينطبق على الفاشيست وعلى أية جماعة تحمل السلاح وسيادة طبقة على طبقة يقصد بها الشيوعية وفى الحالتين تنص تلك القوانين على لزوم استخدام القول.

فلماذا لا نسمى الشيوعيين بأسمائهم؟ والانقلابيين بأسمائهم؟ لماذا نستخدم تلك العبارة المطاطة "المبادئ الهدامة" للتهويل على كل صاحب رأى يخالف فيه

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٨١/٣/١٤

ـطة؟ أو حتى يخالف فيه رأى المجتمع؟.

إن من العبارات ما يخيف الناس أكثر مما تخفيفهم البنادق والرشاشات! وهى تخيف الناس من مجرد التفكير وأعمال العقل. وهذا أسوأ ما يحل بمجتمع وأكبر ما يقضى عليه بالتخلف أن يخاف التفكير، حتى ولو عبر عنه بصوت خفيض!

كذلك عبارة المبادئ المتطرفة أو عبارة المتطرفين.

منذ شهور رأيت فى تليفزيون إنجلترا حديثاً بين رئيس تحرير قسم الأخبار فى التليفزيون وبين أنطونى بن أحد زعماء حزب العمال.

وكان أنطونى بن قد اتهم "البى – بى – سى. (الإذاعة البريطانية) فى إحدى خطبه بالتحيز وتلك عندهم تهمة كبيرة من زعيم بارز فجاؤوا به إلى شاشة التليفزيون لمناقشته فى ذلك أمام الجمهور.

ولم يذكر أنطونى بن أية أمثلة على تحيز التليفزيون ضده وضد أنصاره كما طالبه المذيع ولكنه قال فقط إنكم لا تذكرون اسمى إلا مشفوعاً بعبارة "زعيم الجناح المتطرف فى حزب العمال". وكلمة التطرف كلمة مبهمة تضع فوق رؤوسنا سحابة من الشك والخوف والتردد لدى الرأى العام نحونا. أليست مارجريت تاتشر رئيسة الحكومة زعيمة المتطرفين فى حزب المحافظين، فى أخذها بسياسات نقدية متطرفة يعارضها فيها كثيرون من حزبها؟ لماذا لم تقولوا مرة واحدة أن مارجريت تاتشر زعيمة الجناح المتطرف فى حزب المحافظين؟ إن هذا ما أقصده بالتحيز، اللبق، المستمر.

وحاول المذيع أن يخرجه من هذه النقطة دون جدوى ذلك أنها قضية صحيحة.

وفى بلدنا نستخدم عبارة التطرف وتهمة التطرف ليل نهار. أى تطرف؟ إلى اليمين؟ إلى اليسار؟ وأين وما هو الوسط بالضبط؟ ومن الذى يحدده؟ وبعد كم من السنتيمترات من نقطة الوسط هذه، يصبح المرء فى حقل ألغام التطرف؟..

ومن العبارات التى لاقت انتشاراً بين الناس عبارة غريبة، لا أظنها استخدمت فى غير لغتنا العربية، وهى عبارة "المبادئ المستوردة" أو "الأفكار المستوردة". أو "العادات المستوردة"؟.

والذى أعرفه أن حياتنا – فى شتى نواحيها – مليئة بالاستيراد، بل ومسرفة فى الاستيراد.

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٨١/٣/١٤

ما نأكله مستورد. ما نلبسه مستورد (وقديماً حرم بعض الفقهاء فى مصر فى مطلع القرن ارتداء البنطلونات. لأنها مستوردة ولأنها مضـرة بالصـحة بعكس الجلباب الذى يترك الجسم على راحته). وما نركبه مسـتورد. طـراز المبانى مستورد. تكييف الهواء مستورد... الخ وحين تجعل بعض البلاد مـن "الانفتاح" سياسة لها، فإنها تحض الناس على الاستيراد حضاً.

فلماذا لا يوضع الحجز الجمركى إلا على استيراد الأفكار؟..

أليس معظم المواد التى تدرس فى جامعاتنا مستوردة؟..

أليست العلوم الحديثة، إنسانية وعلمية، معظمها مستوردة؟..

وإذا نظرنا إلى الأفكار والنظم السياسية... أليست الرأسمالية مستوردة، كما أن الاشتراكية مستوردة، كما أن النازية مستوردة؟ أم أن "آدم سميث" كان عربياً مسلماً وغيره كان غير ذلك؟..

مرة أخرى الاستخدام الإنشائى نفسه للكلمات لماذا لا نسمى الرأسمالية رأسمالية والاشتراكية اشتراكية والشيوعية شيوعية والفاشية فاشية؟..

مرة أخرى أيضاً. إن السبب فى استخدام العبارات المطاطة هو التهويل على الناس، والتشجيع على الانغلاق، وتشويه الاجتهاد بسد أحد أهم منابعه وهو الإطلاع على ما لدى الغير ورحم الله الخليفة المأمون. إذ جعله يموت قبل هـذا وإلا لكـان اهتمامه بديوان الترجمة وتشجيعه نقل كل المعارف إلى اللغة العربية سبباً فى إدانته واتهامه فى دينه ودنياه معاً.

المشكلة أنك تستطيع منع استيراد أى شئ، حتى المخدرات، ولكـن أحـداً لا يستطيع منع استيراد الأفكار، فالأفكار سابحة فى الهواء لا يمكن إيقافها عند حدود أى لون، وليس كل فكر يستورد للاستعمال فالاستعمال شئ والإطلاع والمعرفة شئ آخر وهى قضية يحكم فيها العقل والضمير ونوع المجتمع. والعدوى فيـه ليست حتمية علمية كالعدوى من الأوبئة والأمراض المستوطنة!

وفوق كل هذا هناك عبارات خاصة بنا، كثر استعمالها إلى درجة فقدت معها معناها أو سحرها أو وقعها. وهى لا تعد ولا تحصى.

الثورة، هل لها مواصفات معينة كما هو الحال فى الخارج، أم هى اسم يطلق

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٨١/٣/١٤

على احتلال الإذاعة وإعلان البيان رقم "١".

الوحدة، هل هى بناء قانونى دستورى له صفات وملامح، أم هى مجرد عناق وقبلات بين رئيسى دولتين؟..

"الأخوة الأشقاء" هل هى تعبير عائلي، أم أنها كلمة تزين كل بيان يصدر عن أى اجتماع عربي، يدل على تفاهم غير موجود، بل وعداء غير محدود؟..

الحكم للقرآن، كلمة كبيرة جداً وخطيرة جداً وطموحه جداً، ولكن هل لدى من يدعو إلى ذلك تفسير مفصل للمعنى التطبيقى للحكم بالقرآن كما يفهمه، حتى نكون معه أو ضده؟..

أم هو دعوة مسرحية بقصد التأثير على الجماهير المؤمنة، كما رفع جنـــود معاوية المصاحف على أسنة الرماح... لكى تحول انتصار على بن أبى طالب إلى هزيمة؟..

والأمثلة كثيرة جداً.

ولعلك أيها القارئ تعرف الكثير منها، ولعلك تذكرنا بها!

مقال منشور بجريدة المستقبل بتاريخ ١٩٨١/٣/١٤

يوميات

ظاهرة المناظرة التليفزيونية التي تجرى بين المرشحين لرئاسة الدولة أو لرئاسة الحكومة قبل يوم الانتخاب بأيام ليست في تقديرى ظاهرة ديمقراطية على الإطلاق. رغم أن معظم الناس يتصورون عكس ذلك. وأظن أن الناس متأثرين بجاذبية المناظرة كبرنامج تليفزيوني فريد. فرؤية الخصوم الكبار يتصارعون وجهاً لوجه أمام عدسة التليفزيون، أكثر إثارة وأمتع من مباراة لبطولة العالم في الملاكمة أو في كرة القدم.

وقد شهدت أول مناظرة بين كنيدى ونيكسون سنة ١٩٦٠ من فندق والدورف استوريا في نيويورك، في حجرة مؤسس أخبار اليوم الأستاذ مصطفى أمين ومعنا الزميل سعيد سنبل مدير تحرير أخبار اليوم كانت أول مرة تمارس فيها هذه التقليعة وفي نهايتها قلت إن كنيدي هزم نيكسون. وقال مصطفى أمين وسعيد سنبل أن نيكسون هزم كنيدي وحين فكرت بعد ذلك في الأمر وجدت أن كل واحد مال بالطبع إلى المرشح الأقرب إلى آرائه وأفكاره.

فالمناظرة لا تغير من اتجاه كل من له رأى في القضايا المطروحة. وخبراء الرأي العام أنفسهم يقولون إن المناظرة تؤثر على رأي الذين "لا رأى لهم" ولكن هؤلاء تتراوح نسبتهم عادة بين ١٥٪ و٢٥٪ وهي نسبة كبيرة كفيلة بإنجاح أو إسقاط هذا المرشح أو ذلك! وأذكر أن الصحف الأمريكية في اليوم التالي اختلفت في التقدير، ولكنها اتفقت على شئ واحد وهو أن الماكياج الذي أجرى لنيكسون أساء إليه لأنه أظهر وجهه شاحباً وغير نيكسون "الماكياج" بآخر في الجولة الثانية.

المكياج إذن يؤثر على الأقل في المحايدين بهذه النسبة العالمية. وهذه ليست ديمقراطية ولكنها ضربة قاضية من فن التمثيل والإعلان والإخراج إلى فن السياسة! ورأيت بعد ذلك مناظرة كارتر مع جيرالد فورد. ومناظرة كارتر مع رونالد ريجان. ومناظرة جيسكار ديستان مع فرانسوا ميتران. ولم أر طبعاً مناظرة

مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٨١/٧/٧

بيجن مع شيمون بيريز التي جرت أخيراً.

وقد لاحظت أن كل مناظرة جرت أدت إلى سقوط من كان في مقعد السلطة ونجاح المعارض له. دون استثناء واحد. وحين استرجع المناظرات أتذكر جيداً أن من في مقعد الحكم يكون عادة عصبياً ومتوتراً بعكس زعيم المعارضة الذي لن يفقد شيئاً لديه على أى حال فيكون هادئ الأعصاب، باسماً، متمالكاً نفسه أكثر من خصمه وكانت هذه الظاهرة واضحة جداً في لقاء ديستان وميتران. وكان ديستان في حججه وأرقامه كاسحاً ولكنه كان عصبياً متوتراً إلى آخر الحدود.

فالمناظرات التليفزيونية تركز على الشخص أكثر من السياسة وهذا أولاً أسلوب خاطئ في الاختيار. وهو ثانياً يجعل الرئيس المنتخب معنوياً أقوى بكثير من المؤسسات الدستورية الأخرى. وكيف يمكن الحكم على لقاء مدته خمسون دقيقة؟ وماذا لو كان أحد الاثنين ساعتها مصاباً بصداع أو بمغص أو كان متشاجراً مع زوجته قبل ذهابه إلى الأستوديو؟

هذا عصر سيطرة الإعلان على الذوق العام والسلوك العام وعلى نظم الحكم. والسلع باتت أهم عند الناس من الرجال... على أى حال.. الموضوع كله لا يهمنا. فليس لدينا عادة إلا مرشح واحد والحمد لله!.

مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٨١/٧/٧

حوار صريح مع أحمد بهاء الدين

المعارضة لا يلتف حولها الناس إلا إذا قدمت بدائل واضحة.

مازلت أعتقد أن الاشتراكية الديمقراطية هي الحل الوحيد.

تقدم مصر الحضاري يجر وراءه العالم العربي تلقائياً.

حين ضعفت المجتمعات الإسلامية ارتفعت فيها دعوات الانغلاق والتقوقع.

عدم نبش الماضي شئ وأن تأخذ العدالة مجراها شئ آخر.

غرس القيم الاستهلاكية والتنافس " مظهري.. خطأ في حق مصر.

أحمد بهاء الدين غير تقليدي، وفى الوقت نفسه يملك طبيعة انطوائية حادة، انعزالى لا يعبر عن عواطفه بسهولة، جوانى النزعة، لا يظهر مشاعره، انفعالاته داخلية دائماً، أما مشكلته فهو أنه دائماً يغلى من الداخل.

وفى هذا الحوار محاولة لاستجلاء مشاعر أحمد بهاء الدين إزاء بعض القضايا وفيها يتحدث بعقلانية شديدة ملوحاً بشعاره الذى يؤمن به دائماً طريقاً للحل ألا وهو التجربة والخطأ.

هل تملك مصر اليوم وسائل التحدى الحضارى الحقيقي. وما الذى يمكن توظيفه لخدمة الحضارة والثقافة العربية؟

أحمد بهاء الدين:

بالتأكيد.. مصر تملك كل وسائل مواجهة تحديات العصر الحديث، وأنا لا أقول هذا من باب الوطنية. أنا أكره الوطنية القائمة على خداع النفس وأعتبرها خيانة، إنما الوطنية هى مصارحة النفس ومواجهة عيوبنا. وبالتالى فأنا أقول هذا عن قناعة عقلية تامة، فتلك كانت أحد أهم قضايا حياتى الفكرية والسياسية، مصر تملك الخبراء على أعلى مستوى فى كل مجال يخطر على البال، ومصر تملك

حوار منشور بجريدة مايو بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

الطاقات الإنتاجية اللازمة سواء كانت بشرية أم طبيعية.

هذا رأى قد يرفضه الذين عاشوا على أن مصر غارقة فى مشاكل اقتصادية لا حل لها؟

أحمد بهاء الدين:

تلك قصة أخري.. ولكن مصر تملك الشعور بالانتماء الحضارى العميق، والتقدم الحضارى لا يحتاج إلى مخلوقات خارقة هابطة من المريخ.

طبعاً مصر يثقل كاهلها أن الأمية مازالت تدور حول نسبة ٧٠% من السكان وأن معدل دخل الفرد تقهقر فصار أقل من معظم الدول العربية - غير البترولية طبعاً - ومن بعض الدول الإفريقية. وهذه هى الحقائق التى يجب أن نواجهها دون أن يجرح غرورنا. فالغرور المضلل ليس من الوطنية فى شئ ولكن، مع ذلك، فإن الفئة المثقفة بوجه خاص والمتعلمة بوجه عام قادرة على أن تضع على كاهلها الحمل الثقيل وتمضى به إلى الأمام وبسرعة. وقد فعلت مصر ذلك مرتين فيما يسمى بالعصر الحديث.

فى عصر محمد على الكبير مؤسس مصر الحديثة حين أقامت مصر فى عدد قليل من السنين صناعات وطنية أساسية وقوة عسكرية ضخمة، ودقت أبواب القسطنطينية وعدد سكانها حوالى ثلاثة ملايين وفى عصر ثورة ٢٣ يوليو التى قادها جمال عبد الناصر حين تمكنت بين حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧ من إقامة قاعدة صناعية لم تتمكن منها أى دولة من دول العالم الثالث، ولكن مصر دولة مستهدفة من العالم القوى دون استثناء فقيام دولة قوية فى هذا الموقع الفريد يغير كل موازين القوي. ولذلك ففى المرتين اللتين هما علامتى التحول فى حياة مصر تأسيس الدولة العصرية الحديثة ثم تأسيس: أول جمهورية مصرية، تحالفت عليها الدنيا، لترغمها على العودة إلى داخل حدودها.

وماذا عن العالم العربي؟

أحمد بهاء الدين:

تقدم مصر الحضارى يجر وراءه تلقائياً العالم العربي، دون خطة ولا برنامج. وهذا هو السبب الأكبر لتكون مصر كما قلت لك، "دولة مستهدفة". لأن لها تأثيرا يمتد أتوماتيكيا إلى ساحة أكبر وأخطر فى القياس العالمى "ساحة العالم

العربى" علماء الذرة المصريون.. أساتذة الجامعات.. الخبراء.. الأطباء.. الكتاب.. المدرسون.. العمال المهرة.. إنهم يبنون العالم العربى كله اليوم دون خطة ولا برنامج. هذا أثر طبيعي.

ولكن هناك بالقطع مسلمات بديهية بالنسبة لمكونات الحضارة الحقيقية؟

أحمد بهاء الدين:

هنا علينا أن ندرك أمراً أساسياً وهو أن الحضارة ليست هى ناطحات السحاب والسيارات المكيفة وكم سوبر ماركت فى المدينة. الحضارة مجموعة قيم ونظم تسود المجتمع: قيم العمل والإبداع والتفوق.. ونظم تيسر لهذه القيم مجالات الانطلاق وبالتالى فإن التسلط الفردى وانعدام تكافؤ الفرص، والشللية والمحسوبية والاعتبارات الشخصية، كلها تخلق عقبات واستبداداً ومعوقات تحول دون هذا الانطلاق، فهى قيم سلبية مضادة للحضارة.

س: كيف يمكن مجابهة إسرائيل حضارياً وهى الدولة المؤسسة على أسلوب علمى دقيق. بل هى خلاصة الفلسفة والتفكير الغربى مضافاً إليه النزعة الدينية الصارخة؟

أحمد بهاء الدين:

سؤالك عن إمكانية مجابهة إسرائيل حضارياً سؤال مهم، لأنه ربما يسمح لى بتوضيح بعض ما حاولت أن أقوله رداً على سؤالك الأول، واسمحى لى أن أقول بأننى كنت أول من أشار بعد هزيمة ١٩٦٧ إلى الفجوة الحضارية بيننا وبين إسرائيل. أيامها هوجمت بشدة ممن ظنوا أن الحضارة هى التكنولوجيا والقيم الأوروبية بوجه عام، وحاولت جاهدا أن أشرح الأمر، فإسرائيل أفقر منا فى الموارد. ومستوى الترف هناك يكاد يكون معدوماً. والكماليات لم يعرفوها إلا بعد حرب ١٩٦٧، لم يكن هناك بعد إرسال تليفزيونى ملون أو غير ملون، ثم إنه رغم الأمية عندنا إلا أن عدد المتعلمين لدينا أكثر من شعب إسرائيل كله برجاله ونسائه وأطفاله.. وعدد العلميين فى مصر أكثر بكثير وهكذا.

ولكن كما قلت لك.. القيم والنظم..

فقد ركزوا فى أولوياتهم على ما يناسبهم ويلزمهم. محو الأمية قبل التليفزيون الملون، التأهيل الفنى والمهنى قبل تخريج الموظفين الكتابيين. قيمة العمل اليدوى

حوار منشور بجريدة مايو بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

للشباب والشابات من الكمبيوتر إلى المصنع أهم من قيمة الأفندى الجالس على المكتب لا يفعل شيئاً. ارتياد الصحراء وبناء أبسط المساكن وخلق بيئة جديدة قبل بناء ناطحات السحاب. أذكر أننى ضربت مثلاً بحكم محكمة صدر فى إسرائيل ضد صاحب فيلا لأنه يلقى القاذورات فى حديقته الخلفية – وهى ملكه – لأنها تسئ إلى صحة البيوت المجاورة ليست المسألة شراء سلاح ولكن القدرة على صيانته وإصلاحه.. دعك من تطويره..

وسط هذا هل تتخوفون من مجابهة إسرائيل حضارياً؟

أحمد بهاء الدين:

أنا لا أتخوف أبدا من مجابهة إسرائيل حضارياً، بل إن هذا بالذات هو المجال الذى يمكن أن نحتوى خطرها فيه بالنسبة للعالم العربى كله، إن قيادات إسرائيل فهمت معنى الحضارة التى هى مجموعة قيم ونظم وأولويات، وضع أساس البناء قبل إقامة البناء المزخرف عليه، أليست هذه بديهية؟.. طبعاً.. ولكننا نجرى أولاً وراء البناء المزخرف قبل وضع الأساس.

إن الذين ساهموا فى إفهام الشعب المصرى مثلاً أن الحضارة هى وفرة الكماليات، وهى القيم الاستهلاكية والتنافس المظهرى قد ارتكبوا فى حقه خطيئة كبري. ضللته عن أهدافه ومزقت نفسيته.. كل واحد منا يجب أن يقتنى أحدث الأشياء.. ولكن أليس حماقة أن أقتنى شيئاً لم أكسب ثمنه بعد، ولم أعمل من أجله؟ هل هذه حضارة؟ قضيتنا هى أن نعرف المقصود بالحضارة، فقط لا غير والباقى يهون. الحضارة هى القيم والنظم والعلاقات الاجتماعية أما الرخاء المادى فهو إحدى نتائج ذلك وليس أحد أسبابه.

يكفى أن نضع الحصان قبل العربة – وبعد ذلك لا مقارنة بين قدراتنا وقدرات إسرائيل رغم العلاقة الأمريكية الخاصة التى تزودها بما ليس فى مقدورها بمفردها.

يساق اللوم فى الغالب على الحضارة الغربية وعلى أنها تسللت إلى مجتمعنا بشرعية من يملك الكثير من عناصر الجذب والغواية خاصة بالنسبة للشباب هل يمكن الإعراض عنها؟ وإذا كان فما المعوض الطبيعى لها؟

أحمد بهاء الدين:

لا يوجد شئ اسمه الإعراض عن حضارة الغرب واختراع حضارة أخري.

حوار منشور بجريدة مايو بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

فالحضارة أولاً لا تخترع ولكنها كالنبات تنمو بالتدريج.. ثانياً حضارة الغرب هي حصيلة كل الحضارات السابقة.. وهذا هو التاريخ، الصين اخترعت الورق في أوج نهضتها، والعرب استخدموا الورق فى الكتب والمخطوطات فى أوج نهضتهم. وسر صناعة الورق وصل إلى أوروبا عن طريق العرب وأضافت أوروبا اختراع المطبعة فحلت الكتب المطبوعة والصحافة محل المخطوطات وتفجرت ثورة العلم والثقافة.

البعض يقول بأن الأسلوب الغربى وصل إلى طريق مسدود لا لأنه شاخ وانتهى به المطاف على نحو نظرية ابن خلدون ولكن لأنه ألغى إنسانية الإنسان وحوله إلى آلة؟

أحمد بهاء الدين:

الثورة الصناعية ككل ثورة كانت قاسية فى أولها فاستغلت حتى الأطفال وحولت الإنسان إلى آلة. الآن العالم المتقدم يعيش ما يسمى ثورة ما بعد الصناعة Industrial – Revolution–Post – فالمصنع فى اليابان صار يسير بالكمبيوتر وغيره.. والمشكلة المقبلة هى تحرر الإنسان من الآلة والحاجة إلى يد عاملة أقل ومهارة أكبر ووقت فراغ بالتالى أطول واهتمام بالفنون يزيد.. فأين نحن من هذا؟ عن أى شئ نتكلم؟ لقد تابعت مؤتمر حزب المحافظين الأخير فى انجلترا منذ شهور.. وأهم وعد قدمته زعيمة الحزب ورئيسة الوزارة مسز تاتشر وأهم ما وقف له الأعضاء مصفقين هو: التعهد بأن يكون فى كل مدرسة ثانوية فى انجلترا كلها خلال عام "ميكروكمبيوتر" لأن انجلترا الآن تلهث وراء اليابان.

الإنسان ومعرفته بعلوم عصره هو أساس الحضارة مع ما ذكرته من توفير القيمة والنظم.

الحضارة عالمية.. أما المحلى والخاص فهو العادات والتقاليد والتراث الخاص بكل شعب. الإسلام فى قوته أقبل فى فهم على ترجمة فلسفة الإغريق وعلوم الرومان دون عقد. ولكن المجتمعات الإسلامية حين ضعفت وتحللت ولم يبق لها من الإسلام إلا الاسم ارتفعت فيها دعوات الانغلاق والتقوقع، وهى دعوات الضعفاء لا الأقوياء الرجعية الفكرية هى مأساتنا فى العالم العربى وعلاجها هو السماح بمناقشتها علنياً وسلمياً على رؤوس الأشهاد ودون تحيز من السلطة.

الحديث عن السلطة يقودنا إلى أن نتحدث عن المعارضة كيف نصل إلى

حوار منشور بجريدة مايو بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

معارضة مقننة منظمة تكون حقاً مكتسباً للجميع؟

أحمد بهاء الدين:

الوصول إلى معارضة تضيف إلى قوتنا ولا تنقص منا لا تكون إلا بأسلوب واحد.. هو أسلوب التجربة والخطأ.. والمعارضة مهمتها المعارضة.. وإلا لماذا المعارضة؟ والرأى العام بعد ذلك هو الحكم فيما إذا كانت المعارضة بريئة أم مذنبة.. بناءة أم هدامة وإلا فمن الذى يحكم فى ذلك؟ هل هو الخصم؟ هل إذا كنت أعارض وزيراً يكون الوزير هو الحكم وصاحب الرأى فى تقييم معارضتي.

ولكن المعارضة لدينا مازالت متهمة بأنها غير ناضجة تركز على الثغرات **والمثالب** دون وضع الحلول والبدائل فهى معارضة استعراضية أكثر من كونها نقداً بناء؟

أحمد بهاء الدين:

قولى لك أن المعارضة مهمتها المعارضة لا يعنى أن المعارضة للمعارضة.. كلا.. ولكن فى نفس الوقت كيف نطالب المعارضة بأن تكون مهمتها وضع الحلول بدلاً من الحكومة؟ طبعاً من حق المعارضة إظهار العيوب والأخطاء.. هذه وظيفتها وحكمة وجودها.. فالحاكم لا يرى كل شئ. وهذه مرحلة. لأن المعارضة لن يلتف حولها الناس حقاً إلا إذا قدمت بدائل واضحة، بغير ذلك قد يصفق لها الناس ولكنهم لا ينتخبونها. بعد ذلك أى بعد التجربة والخطأ ستجد المعارضة نفسها إما قادرة على أن تعيش بتقديم الحلول التى يقبلها الناس وإما أن تضمر وتضمحل بتكرار نفسها أو بالحديث عن المستحيل.. وإنى أتساءل هنا.. لماذا نصبر على أخطاء الحكومات ولا نصبر على أخطاء المعارضة؟ ألست معى فى أن أخطاء الحكومات أبلغ ضرراً وأوسع أثراً؟ علينا أن نطالب الجانبين معاً بالنضج.

رغم أن الديمقراطية عادة تساق على أنها مسار لانتعاش الفردية وانتعاش المجتمع نجد أن الديمقراطية لدينا لا تؤتى ثمارها. بل إن نتائج تطبيقها تأتى فى العادة مشوهة مفلسة ولا تعكس سوى اللامبالاة والاستهتار والتسيب؟

أحمد بهاء الدين:

الديمقراطية ليس معناها أبداً الفوضى والتسيب والانحراف إلى آخر ما تذكرين. لا يمكن لمجتمع أن يحيا دون درجة من النظام والمسئولية والانضباط ديمقراطياً كان أو غير ديمقراطياً. واللامبالاة والاستهتار والتسيب ليست أعراض

حوار منشور بجريدة مايو بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

الديمقراطية هناك بلاد فاشستية تملك نفس الأغراض. إنها مسألة نضـــج المجتمـــع وجدية الديمقراطية.. هذا الاختلال يأتى من عدم التوازن بين الحقوق والواجبات في شعور المواطن أو من علاقة سلبية بين الحاكم والمحكوم والديمقراطية ليست دائماً استرضاء الناس على حساب المصلحة العامة. هذا ضعف قد يقع فيه حاكم فرد أو حاكم ديمقراطية.

ما هى مهمة الصحافة فى عملية التطور الحادثة اليوم فـــى مجتمعنـــا وفـــى احتواء الفجوات التى خلقت نوعاً من البلبلة والتردد لدى إنسان اليوم؟

أحمد بهاء الدين:

الصحافة لها مهمة عالمية ومهمة خاصة تتمشى وظروف كل بلد. مهمتهـــا الأولى تكمن فى نشر المعلومات والآراء. أى كل المعلومات وكـــل الآراء. وكـــل تحفظ فى هذا الموضوع يقود إلى انعدام مهمة الصحافة آخـــر الأمـــر. لأن القيـــد يتصدره قيد آخر وهكذا إلى مالا نهاية. ولا يوجد رأى ليس من حقه التعبير عـــن نفسه. فإذا بدأنا باستبعاد رأى فسوف يتوالى الاستبعاد حتى لا يوجـــد رأى علـــى الإطلاق. لأن الدعاية للحاكم لا تدخل فى باب الرأي. والمبارز إذا خلت الساحة من مبارز آخر له لا يصير أمامه إلا أن يقوم بألعاب أكروبات لتسلية الناس تسلية مملة تنقلب إلى عكس المطلوب منها تماماً.

والصحافة فى بلادنا لها مهمة أخرى لا تقل أهمية وهى التنوير.. كل ســـطر فى الجريدة يجب أن يحمل للقارئ تنويراً جديداً فى الفـــن.. الأدب.. الرياضـــة.. التسلية.. والتنوير ليس الوعظ.. والتنوير ليس الغلاظة وثقل الظل والبهلوانية ونشر الخرافات وإبراز التفاهات ليست هى الفن الصحفي.. هناك التبسيط حتـــى تصـــل الصحافة إلى فهم أوسع دائرة من الناس.. هناك الجاذبية التى تجعل المواطن السلبى مواطناً ايجابياً حتى الإثارة مطلوبة أحياناً إذا كـــان هـــدفها بنـــاء وقـــد وصـــفها "كريستيانسن" رئيس تحرير الديلى اكسبريس السابق فى كتاب عنوانه "مانشـــيتات طوال حياتى" إذ قال، نعم لقد تعمدت الإثارة لأننى أريد أن أهز كتف ذلك المواطن المسترخى فى الحديقة وأقول له: اسمع انتبه! هذا حدث أمس وهذا سيحدث غـــداً!، إن الصحافة والإذاعة والتليفزيون تفعل أكثر من التوجيـــه المباشـــر إنهـــا تكيـــف المجتمع كله بآلاف الطرق غير المباشرة كأن تحلق لدى المواطن مـــثلاً عقيـــدة أو

حوار منشور بجريدة مايو بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

عقدة أن كل ما هو أجنبى مستورد أحسن مما هو وطنى محلي! هذا أخطر من أية دعوة سياسية هدامة.

نلاحظ أن علاقة الشباب بالمجتمع لدينا علاقة مشتتة غير مستقرة وهى بالتالى غير خلاقة فى نتائجها من المسئول عن بلبلة الشباب وحيرته؟

أحمد بهاء الدين:

حكاية بلبلة الشباب وحيرته بدأت بالحملة الشرسة دون إعطاء مجال للرد – على ثورة ٢٣ يوليو التى هى بكل المعايير نقطة تحول وطنية واجتماعية واقتصادية بصرف النظر عن الأشخاص.

كيف نمزق أمام نظر الشباب صفحة مجيدة فى تاريخ بلاده كانت هدفاً وطنياً منذ احتلال الإنجليز لمصر.. وهى طرد الإنجليز وإنهاء حكم عائلة ملكية فاسدة وثورة صناعية وقيادة تحررية عربية وعالمية.. وتغيير الهرم الاجتماعى بدرجة أو بأخرى لحساب دائرة أوسع من المواطنين.. ثم لا يقع الشباب فى بلبلة وحيرة....؟

صحيح أن هناك انحرافات وأخطاء ومظالم ولكن إن أى ثورة فى حياة أى شعب لابد أن تحدث فى أنبوبة اختبار فى ساحة الحياة المليئة بالهدم والبناء والضحايا والطفيليين. ولكن.. هناك فرق كبير بين التقييم المتوازن الذى تقوم به الشعوب لتاريخها وهى عملية مستمرة دائمة ومتجددة وبين التشفى والحقد والانتقام.. فكيف لا يتبلبل الشباب ويكفر ببلده وبكفاحه.. يكفر بالماضى والحاضر والمستقبل معاً؟..

وهل لعبت الصحافة دوراً فى بلبلة الشباب؟

أحمد بهاء الدين:

نعم لعبت الصحافة دوراً فى هذا ولكننى لا أحاسب صحافة مقيدة بالمعيار الذى أحاسب به صحافة حرة.

وما هو الطريق الأمثل لمواجهة مشاكل الشباب؟

أحمد بهاء الدين:

أشعر أن مشكلة الشباب تستحق مجالات أوسع وأرحب ولكن فى إيجاز شديد أقول.

حوار منشور بجريدة مايو بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

- لا يتأثر الشباب بالوعظ ولكنه يتأثر بالقدوة.
- لا يسير الشباب بالكرباج ولكن بالإقناع.
- لا يعمل الشباب لمجرد أن هذا هو روتين الحياة ولكنه يعمل إذا أشعلنا مخيلته بمهمة عظيمة خصوصاً إذا كان مطلوباً منه أن يتحمل درجة من المشقة والحرمان.
- لا يعتدل الشباب إلا بالأمل ولا يتطرف إلا باليأس.

الانحراف فى تطبيق الاشتراكية أدى إلى خلق متاهات أمام الشباب. هل خابت آمالك فى الاشتراكية الحقيقية التى لا تلغى النزعة الفردية للتفوق؟

أحمد بهاء الدين:

لم يخب أملى على الإطلاق فى الاشتراكية الديمقراطية. ليس هذا من باب العناد.. فأنا أومن بحق الإنسان فى تطوير رأيه وتعبيره عن اقتناع لا عن مصلحة أو انتهازية.. ولو أننى غيرت رأيى فى الاشتراكية الديمقراطية لما خجلت لحظة من إعلان ذلك ولكننى مازلت أعتقد بأنها فى ظروف بلادنا بالذات هى الحل الوحيد.

بلادنا تحتاج إلى كل المحركات لتنطلق المحركات العامة والمحركات الخاصة على صعيد النشاط الجماعى والنشاط الفردي.. وفى تقديرى أن هذا هو ما يتجه إليه العالم كله اليوم على خلاف اتجاهاته ومذاهبه، وذلك حتى تظهر إلى الوجود صيغة أحسن وهى التى لم تصل إلى علمى بعد.

وعلى أى حال فمشكلة بلادنا حالياً أن اقتصادها ليس له اسم.. فالاشتراكية لها قواعد، فيها حوافز وعقوبات، كما أن للرأسمالية قواعد.. فحافزها الربح وعقوبتها الإفلاس، أما الفوضى الاقتصادية فهى أمر آخر غير الرأسمالية.

حوار منشور بجريدة مايو بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

رمضانيات (٥)

فى سلسلة رمضانيات.. السابقة، وصولاً إلى شرح مبدأ الشورى فى الإسلام ودعم غرامة الديمقراطية الحديثة عنه ومحضاً للمقاتلين فإن الديمقراطية غريبة عن الإسلام بقصد تعلق السلطان فى كل زمان ومكان ومحضاً لفكرة وجـود حكـم أو أمير معصوم على أي مستوى من مستويات الدولة إلـى مسـتوى الجماعـة، لأن العصمة عنه وحده ولشرح الفرق بين الدول الدينية التى يحكمها أمام معصوم وبين الدولة التى تطبق الشرعية الإسلامية.

وصولاً إلى هذا كله رويت حكاية الوفد والقصر وكيف رفض النحاس باشـا محاولات فاروق أن يؤدى يمين الولاء فى الأزهر الشريف مصمماً على أن يؤدى اليمين أمام البرلمان لأنه فى الحالة الأولى سيستمد حق الحكم من حق آلهى ليس له ولا لأحد قط فى حين أنه فى الحالة الثانية يستمد مشروعيته من ممثلـى الشـعب وعليه بعد ذلك أن يستمد شرعيته من أخذه بأحكام الدين والأمران مختلفان.

هذه المرة أريد أن أصل إلى الحديث عن حرية الفكر وعن حق الاجتهاد وأيضـاً أشياء من صميم الإسلام ومما حض عليها الإسلام فعشرات الآيات القرآنيـة الكريمـة تضع العقل الإنسانى فى أعلى مقام هذا العقل الذى يريد بعض الدعاة وبعض مسـتخدمى الدين لأغراض سياسية أن يرفضوا وجوده ويعطلوا دوره محاولين خلق تنـاقض غيـر موجود بين الإيمان وبين استخدام العقل ومن يقرأ القرآن حقاً سيذهله عدد الآيـات التـى تختم بعبارات كريمة مثل – لقوم يعقلون.. أفلا تعقلون.. ولعلكم تعقلون..

وما يعقلها إلا العالمون.. وآيات أخرى تخاطب – أولى الألبـاب و لعلكـم تتفكرون – أفلا تبصرون – وتكفى آية أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها.

هذه المرة سأروى لكم حكاية مشابهة عن الشـيخ محمـد عبـده والقصـر والإنجليز أيضاً. وكيف أراد القصر والإنجليز أن يشوهوا سمعة الشيخ محمد عبده لوطنيته باستغلال الغوغانية الدينية – ونشرها بين البسطاء.

يوميات أحمد بهاء الدين بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٢/٧/٦

يوميات

فى الولايات المتحدة يوجد قانون جديد لم تمض عليه سنوات لا أظن أن له مثيلاً فى العالم كله. ومع أنه يبدو غريباً، ومبالغة فى حرية الفرد، إلا أنه عند التأمل يظهر أنه معقول تماماً بل ومنطقي.. إذا أرادات أي دولة تسمى نفسها ديمقراطية أن تكون علاقتها مع المواطنين علاقة ثقة، والثقة أساس الاستقرار..

هذا القانون الذى صدر بمناسبة حكاية نيكسون ووترجيت، يعطى كل مواطن الحق فى أن يدفع رسماً معيناً.. ويطلع على "الدوسيه" الخاص به لدى أي جهة من جهات الأمن: البوليس.. المباحث.. المخابرات.. إلى آخره، وأن يقدم المواطن تعليقاً من عنده على ما هو مكتوب عنه فى أضابير الدولة.

ذلك أنه ظهر أنه لا يمكن تفادى عنصر الخطأ فى تقارير أجهزة الدولة عن المواطنين.. بل أن عنصر الخطأ يتضاعف فى أحيان كثيرة. وقد رأينا فى تجاربنا فى مصر أن زيداً من الناس قد يكون شيوعياً لدى جهة من جهات الأمن ومن الإخوان المسلمين لدى جهة أخرى.. ومن مثيرى الفتن لدى جهة ثالثة.. إلى أخره.

ويحدث فى العادة –وفى كل البلاد– أنه إذا وضع تقرير عن مواطن.. فإنه يصبح محل شبهة دون تحقق. وبالتالى تصبح الدولة أكثر انتباها لنشاطه.. وبالتالى تتوالى التقارير عنه.. وكلما تضخم الملف الخاص به صار هذا سبباً فى حد ذاته لأن يزداد تضخماً.. فى حلقة مفرغة قد يكون أساسها غير صحيح أصلاً..

حدث مرة أن اجتمع فى عمارة كبيرة جديدة –قبل عشرين سنة– عدد من زملائى وأصدقائى رسام كبير رحمه الله. ومصور فنان. وطبيب. وناقد أدبى كبير. وعضو فى أحد الأحزاب. وكان فيهم اليمينى واليسارى والذى لا علاقة له بالسياسة قط. وعلمت من مسئول فى إحدى الفترات أن التقارير المقدمة عن زياراتى للعمارة ينسبنى أحدها إلى الشيوعية.. وإحدها إلى الجماعات الإسلامية.. ولكن أتعس ما عرفته: أن أحد التقارير فى ترددى على العمارة بعلاقة خاصة مع ناظرة مدرسة أرملة تسكن وحدها فى العمارة ولا أعرفها قط.

ولم أرث لحالى. إنما رثيت لحال تلك الناظرة! ومازالت أتساءل: ترى هل لحقها ضرر ما من هذا التقرير؟ ونحن لا نطلب مثل هذا القانون.. وإنما نطلب الرحمة من كتاب التقارير.. المحترفين منهم والهواة!

إذا كانت ديمقراطية حقاً

قال شيمون بيريز رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة فـي إسـرائيل: إن الديمقراطية ليست هى أن تتشكل لجنة للتحقيق وتدين بصراحة الحكومـة وتطلـب اتخاذ إجراءات معينة، ولكن الديمقراطية هى فى أن يتم تطبيق قرارات اللجنة بدقة، ولجنة كاهان نصت صراحة على ضرورة خروج اريل شارون من الوزارة كلهـا وعلى إخراج عدد من الضباط الكبار، وفى نفس الوقت فان التقرير يدين بشكل غير مباشر مناحيم بيغن رئيس الوزراء ويقول إنه لا يستطيع أن يصدق شـهادته كمـا يدين إسحاق شامير وزير الخارجية لعمله بالمذبحـة دون أن يهـتم وهـو وزيـر خارجية بأن يثير الموضوع أو حتى يتحرى عن قبل أن تنتهـى المذبحـة، وروح التقرير بالتالى كانت تقتضى خروج الوزارة كلها، ولكن مناحيم بـيغن أولاً طبـق القرارات على رجال الجيش من العسكريين فقط ولم يطبقها على السياسيين مع أن المسؤولية الأولى سياسية، وليست مسؤولية الضباط الذين، ينفذون الأوامـر فـى الميدان، وثانياً أن بيغن تحايل على روح التقرير ببقائه ووزارته فى الحكم وبخرقه صراحة هذا التقرير بإخراج شارون من وزارة الدفاع مع إبقائه عضواً مؤثراً فـى مجلس الوزراء.

وقال شيمون بيريز أيضاً: إنه كان أول من أقام اتصالاً مع حـزب الكتائـب اللبنانية عندما كان فى الحكم عن طريق بشير الجميل، ولكن شارون أساء استخدام هذه العلاقة بطريقة لم تعد تخدم إسرائيل، ولما سئل بيريز كيف، قال إن سياسـته كانت: أن تساعد إسرائيل الكتائب، ولكنها لا تترك الكتائب تسـاعدها وبالتـالى لا تتورط فى مشاكل الكتائب الداخلية، ولكن شارون فعل عكس ذلـك تمامـاً وقـال شيمون بيريز أخيراَ: إن على حكومة مناحيم بيغن إذا كانت تريد أن تستفيد من كل ما حدث ثلاثة أشياء: أولا الانسحاب من لبنان، ثانياً اتخاذ كل الإجراءات لإيقـاف الانقسام الحاد الذى لم يسبق له مثيل فى صفوف الشعب الإسرائيلى، ثالثاً الاستعداد

مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣

جدياً للدخول فى مفاوضات مع الملك حسين.

وكلام شيمون بيريز عن تقرير كاهان والديمقراطية صحيح، فكما هو الأمر بالنسبة للقضاء مثلاً، لا يمكن أن يصدر القضاء حكماً لكى نقول إن هناك عدالة، وإنما تتحقق العدالة عند تنفيذ ما يحكم به القضاء.

وبالتالى فإن صدور تقرير كاهان لا يرفع عن إسرائيل عبء المجزرة، حتى لو اعتبرنا تقرير كاهان تقريراً كاملاً وهو أمر غير صحيح إذ أنه فعلاً حاول أن يجنب دولة إسرائيل المسؤولية ويحصرها فى أفراد إسرائيليين معنيين، ومع ذلك فإن نص التقرير وروحه لم ينفذا، إلا بالاكتفاء بتحريك شارون من مقعد إلى آخر حول مائدة مجلس الوزراء.

فالإجماع فى الصحف الإسرائيلية منعقد على أن شارون سيكون له بحكم صوت قوى فى أية مناقشات عن لبنان لو الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما تقرير كاهان، فبعد بضعة شهور، سوف يكون قد تبخر.

مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣

لا تحاسبوا ثورة ٢٣ يوليو على أخطاء السبعينات

بدأت وفدياً ولكنى وقفت إلى جانب الثورة لأنها فتحت الطريق لتحقيق أهدافنا.

المتباكون الآن على الحرية هم الذين لاموا الثورة لأنها بيضاء وطالبوا بتعليق المشانق فى الشوارع.

المحطة الثانية فى الحوار مع الأستاذ أحمد بهاء الدين كانت فى غرفة مكتبة فى بيته بالدقى.. وهى قاعة متسعة يشع التفاؤل من كل أركانها.. فكل أثاثها وجدرانها يغلب عليها اللون الفاتح.. بينما جلس الأستاذ بهاء على أريكة بيضاء متدثراً بعباءة صوفية اتقاء لحالة برد طارئة.. وبعد حوار قصير عن متاعب البرد دخلنا فى الموضوع.. وحسب الترتيب الذى وضعناه لهذا الحوار الطويل فإن قضية الحرية فى التجربة الناصرية هى موضوع لقائنا الثانى.. وعلاقة أحمد بهاء الدين بالموضوع علاقة حميمة وغريبة فى وقت واحد..

فنقطة البداية فى فكر الرجل أنه "ليبرالى" يؤمن بأن لعبة الحكم لا تنسجم إلا على أساس المشاركة بين حاكم والمحكوم عن طريق الأحزاب والمجالس النيابية وحق الأغلبية فى الحكم نقاد ثورة ٢٣ يوليو الذين اعترفوا بإنجازاتها فى مجالات كثيرة، سجلوا عليها فشلها فى حقل الديمقراطية.. مع ذلك بقى أحمد بهاء الدين فى ساحة ثورة مدافعاً ومسانداً.. أليس هذا الموقف يحتاج إلى توضيح!

أعربت له عن دهشتى.. ولكنه لم يقابل الدهشة بمثلها، ولم تتغير مسحة الهدوء والسكينة التى تعلوا وجهه، وكأنه كان يعرف مسبقاً أن هذه الدهشة تساور الكثيرين من القراء الذين يتابعون حججه وأسانيده فى الدفاع عن العهد الناصرى، وقبل أن استطرد فى طرح أسئلتى، فاجئنى الأستاذ بهاء بهذا الدفع "الدستورى" أحب أن أسجل قبل أن أسمع أسئلتك – عدة حقائق تضع حوارنا فى الإطار الصحيح:

أولاً: إننى لم أكن فى أى يوم فى "بلاط" ثورة ٢٣ يوليو، سواء من حيث القرب من الحكام أو الولاء بالمعنى الشخصى لأحد، وإننى لم أطلب شيئاً من

حوار منشور بجريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦

"خيراتها" لا شقة من شقق الحراسة ولا كابينة فى المنتزه، ولا إبرة. وإننى لم أترك صحفياً بواسطتها فقد كنت رئيس تحرير أخبار اليوم بقرار من مصطفى وعلى أمين قبل تأميم الصحافة، وإن نقلى منها إلى رئاسة مجلس إدارة دار الهلال لم يكن ترقية بل العكس، ونتيجة تآمر بعض أصحاب نفوذ فى السلطة لإبعادى عن الخبر الكبير. ويعرف ذلك من الأحياء مصطفى أمين. وإننى اعتصمت فى بيروت شهوراً رافضاً قبول هذا القرار، ثم قبلته تحت ضغط شديد.

الأمر الثانى هو أنه لم تكن لى أى علاقة شخصية بأى شخص من رجال الثورة أو الذين "أصبحوا" من رجال الثورة.. ومن عرفتهم إنما عرفتهم بحكم عملى فى الصحافة وفى أضيق الحدود.

الأمر الثالث: إننى فوجئت بالتنظيم الطليعى حينما دعيت لأكون عضواً فى أحد مجالسه العليا قرب القمة. ولكنهم أسقطوا عضويتى أنا والمرحومين الدكتور إبراهيم الشربينى والنقابى فتحى فودة. لأننا دخلنا فى مجادلات عنيفة حول قضايا أساسية.

الأمر الثالث: أنه فى آخر تشكيل للاتحاد الاشتراكى، وبعد ميثاق ٣٠ مارس، والآمال غالية، دخلت الانتخابات بدءاً من القاعدة فى حى السيدة زينب فلما وصل التدرج إلى انتخاب اللجنة المركزية كان انتخابها عملية سيطر عليها "التنظيم الطليعى" ويوم الانتخاب، اكتشفت أنا والدكتور مراد غالب، وكنا من المرشحين المؤكد نجاحهم – أن تعليمات التنظيم تقضى لاستبعادنا! ورأينا هذا بأعيننا وسمعناه بآذاننا من الناخبين المذهولين، والدكتور مراد غالب يشهد على ذلك. إذ كنا نعتبر "عناصر غير مريحة" أى غير مستعدة للموافقة على كل شئ.

الأمر الرابع: أنه فى حوادث مظاهرات الطيران، وكنت نقيباً للصحفيين صدرت التعليمات إلى كل النقابات المهنية. وكلها تابعة للاتحاد الاشتراكى – بأن لا تصدر بيانات ولكنى رفضت. وقلت: إما أن ترسلوا قوة تتسلم النقابة وإما أتصرف على مسئوليتى. وكانت نقابة الصحافيين هى الوحيدة التى خالفت الأوامر وأصدرت البيان وهو موجود فى النقابة.

وقدم بعض من يقال عنهم "مراكز القوى" مذكرة باعتقالى إلى جمال عبد الناصر.. ولكن جمال عبد الناصر كان يقول عنى عادة إن "مخه كده" أى أننى لست مدفوعاً فى تصرفاتى بجهات أو أغراض.

ومن يقرأ بيان نقابة الصحافيين سيجد أنه مقارب جداً لبيان ٣٠ مارس الذى صدر فى أعقابه بقليل.

الأمر الخامس: أن أفكار الجيل الذى انتمى إليه – وشباب ما قبل الثورة من هم أكبر منى – هى التى أخذت بها الثورة، وليس العكس.

الأمر السادس: إننى لا أدافع عن ثورة ٢٣ يوليو دفاعاً أعمى ولا أعارض فى نقدها كأى ثورة فى العالم، ولكن ثورة ٢٣ يوليو وكانت تجربة نضال وطنى فذة.. فأنا فقط ضد الهجوم الحاقد الذى يريد إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.. وأسميهم "البوربون" أى الذى حكموا فى فرنسا قبل الثورة الفرنسية ولست ضد من يطالب بتجاوز الأفكار والاستفادة من الدروس، لأننى منهم.

الأمر السابع: أن الملاحظة الغريبة أن معظم من انقلبوا على الثورة من الذين استفادوا منها، وربوا "لحم أكتافهم" خلالها.. فى حين أنه يدافع عنه ويدفع ثمن الأمانة التاريخية إزاءها.. إلا الذين إما لم يستفيدوا منها شيئاً، وإما تعرضوا لاضطهادها.

ومرة أخرى فإننى عاصرت الثورة، واقفاً فى الشارع، ولم أعاصرها "داخل دهاليز" السلطة والبيروقراطية التى أحاطت بها.. وأعتز بكل كلمة كتبتها فى تأكيد ما أيدت ونقد ما نقدت إلا ما يمكن أن أرى أننى كنت مخطئاً فيه، وليس فى هذا أى عيب..

السياسة عندى شكل وجوهر

بعد أن انتهى الأستاذ بهاء من توضيح موقفة من الثورة، وموقف الثورة منه، تصورت أنه يفتح الباب أمام جدل واسع حول موقف الكاتب حين توضع آراؤه فى محك التجربة والتطبيق خاصة إذا اصطدمت أفكاره بهذا الواقع.. وعندما أعربت له عن وجهة نظرى قال:

دعنى أوضح وجهة نظرى، وأعتقد أنها لن ترضى الكثيرين، ولكن الكاتب **ليس مهمته إرضاء من يتصور أنهم الأغلبية** "إن السياسة عندى شكل وجوهر.. من **حيث الشكل قد يكون الحكم** ملكياً أو جمهورياً.. عسكرياً أو ديمقراطياً.. الخ. كل هذه **الأشكال السياسية** لها أسلحة وأدوات لتنفيذ أهدافها".. هذه "الأهداف" هى **"الجوهر" الذى يعنينى..** السلاح قد يكون سلاحاً جيداً فى يد.. وقد يكون سلاحاً غير **جيداً فى يد أخرى.. فالمهم** هو طريقة استخدام هذا السلاح، ونحن حين نفاضل فى

حوار منشور بجريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦

الواقع بين نظام ونظام. إنما نفاضل على أساس قدرة كل منهما علـــى "الجـــوهر". ولذلك قد تختلف الأشكال المفضلة بين ظرف وظرف. والجوهر عندى فى السياسة ما يحقق مصلحة الجماهير الشعبية. ويدفعها إلى التقدم فمن خلالهـــا فقـــط يتقـــدم الوطن. وحب الوطن بالمعنى الحديث هو حب المواطنين.

وما هى الأهداف التى كانت تتراءى لك فى ذلك الوقت المبكر؟

قال: كنت أرى أن المجتمع يجب أن تسوده درجة من العـــدل الاجتمـــاعى، وهى غير المساواة بين جميع الناس.. لأن المساواة مستحيلة ولكن العدل الاجتماعى هو الممكن والواجب، بصرف النظر عن الأسماء فقد سماه طـــه حســـين ونجيـــب الهلالى مثلاً "تكافؤ الفرص".. أن أبدأ أنا وأنت وغيرنا من نقطة بدء واحدة تقريبـــاً ثم فليتميز بعد ذلك من يملك مواهب الامتياز.. هذه واحدة مـــن أساســـيات الفكـــر السياسى عندى.. الثانية قضية النهضة الوطنية بكل أشكالها: زراعـــة متطـــورة.. صناعة متقدمة.. فرص عمل.. الصحة والتعليم.. الخ.. هذا هـــو جـــوهر العمـــل السياسى الذى يبدأ عندى من رغيف الخبز، وهو رمز طبعاً لكل ما يأتى بعده مـــن متطلبات أخرى للناس تزداد بالطبع مع التطور.

قلت: ولكن العرف السياسى عندنا جـــرى علـــى الفصـــل بـــين المشـــكلة الاجتماعية وقضية الديمقراطية.. وكان كفاحنا السياسى مركزاً على الدستور وحق الانتخاب.. الخ..

قال: الفصل بين القضية الاجتماعية والصيغة السياسية مستحيل بـــدليل أن الديمقراطية لا تزدهر إلا مع درجة معتدلة من الوعى والكفايـــة لاشـــك أن مـــن الديمقراطية أن أنادى بحق التعليم للمواطن. ولكن أن أُكْمل حق التعليم وحق العمل وما إلى ذلك، وأطلب "أشكال الديمقراطية" فقط، فهذا لا يحقق الديمقراطية.

القنوات الشرعية أغلقت قبل الثورة

قلت: ألا ترى أنه كان فى الإمكان تحقيق هذه الأهداف عن طريق القنـــوات الشرعية التى كانت قائمة فى مصر قبل الثورة.. وقد كان هناك دستور وأحـــزاب وصحف.. خاصة وأن نشأتك الفكرية تتوافق مع التغيير التدريجى وتنفر من التغيير المفاجئ والعنيف!

حوار منشور بجريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦

قال: فى السياسة يجب أن نفرق بين الثابت والمتغير.. الثوابت هى المبادئ كالحرية والعدالة والمساواة.. الخ.. أما الظروف فتتغير.. وإلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو كان فى تقديرى، وما زلت أعتقد – لا عن عناد ولكن عن اقتناع – أن حركة "حزب الوفد المصرى" كانت هى الترمومتر الصحيح بالنسبة لى، لأنه – أولاً حزب الأغلبية التى لا شك فيها وبالتالى فهو الحزب المؤهل بمقتضى القوانين السياسية والدستورية لأن يحكم وثانياً لأنه حمل عبء الكفاح الوطنى منذ ثورة ١٩١٩، وهذا لا يعنى إلغاء دور الجماعات الوطنية الأخرى طبعاً ولكن تطبيق الديمقراطية أن تحكم الأغلبية.. ولذلك فإن وفديتى لم تمنعنى من أن أكون متعاطفاً مع الجماعات الجديدة التى كانت تعمل من أجل إلغاء المعاهدة وإلغاء الوجود الإنجليزى، وتتطلع إلى مستقبل جديد لمصر بعد الحرب العالمية الثانية.. ولكن ماذا جرى للقنوات الشرعية التى ذكرتها؟ ونرى أنها كانت قادرة على التغيير!الناس تنسى أن الانقلابات الدستورية التى حدثت قبل الثورة أدت إلى إبعاد حزب الأغلبية عن الحكم، وجاءت إلى الحكم بأحزاب وأشخاص حكموا بما يوازى أربع أضعاف الفترة التى حكم فيها الوفد.. الناس الآن تنسى أن الإنجليز والقصر دفعوا إلى الحكم بأشخاص تحاط الآن بهالة من القداسة لأن تاريخها الحقيقى لم يكتب بعد.. مثل على ماهر وأحمد حسنين باشا وإسماعيل صدقى.. الذين كانوا ضد الحكم الشرعى وضد الدستور وضد القانون، لحساب الملك وحلفاء الملك وسنده الوحيد وهم الإنجليز. الناس تنسى ما حدث من انشقاق على حزب الوفد.. لقد خرج أحمد باشا والنقراشى على الوفد بحجة أنهم الجناح المتطرف للوفد، ولكن القصر استدرجهم لتفتيت الحزب. واستخدامهم لقمع العناصر الوطنية، وعلى يد الحزب السعدى فى الأربعينات بدأت أولا عمليات التعذيب فى السجون عرفتها مصر وكان اسم الحكم أنه ديمقراطى ولكنه كان ديمقراطياً بالتزوير.. فالسلطة لم تؤسس منظمة لاغتيال الناس فى الشوارع لا قبل الثورة ولا بعد الثورة – إلا فى تلك الفترة، عندما قتل الحرس الحديدى وبعض رجال المباحث حسن البنا وعبد القادر طه وغيرهما بأوامر من الملك شخصياً وبدون جهل من الحكومة "البرلمانية" وأرجع فى هذا إلى مذكرات أحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية والمسئول الأول عن الأمن وقت إذ وهو من أصرح وأشجع الكتاب فى هذه المرحلة.. أريد أن أقول إن الحكم قبل الثورة لم يكن هو العصر الذهبى كما فى أذهان بعض الناس الآن.

المقارنة بين عهدين..

قلت: فى تصورى أن الخواطر التى تتردد فى أذهان الناس حالياً، مبعثها المقارنة بين عهد كان يتحقق فيه قدر من الحرية الفردية.. وعهد تلاشى فيه هذا القدر من ملاحظات أننا كنا نتحدث عن القنوات الشرعية التى كانت قائمة وكان فى إمكانها إحداث التغيير المطلوب.

قال: الإصلاح عن طريق القنوات العادية والشرعية هو الأسلوب النموذجى.. ليس فى ذلك شك.. ولكن ماذا تفعل الشعوب إذا سدت فى وجوهها طرق الإصلاح الشرعية؟! لا مفر من الثورة.. وقانون الثورات ليس خاصاً بمصر ولا بثورة ٢٣ يوليو الثورة الأمريكية قامت للاحتجاج على فرض الضرائب ثم تحولت إلى حرب استقلال عن التاج البريطانى.. ثورة كرومويل قطعت رأس الملك فكانت بداية لتطوير النظام الدستورى فى انجلترا الثورة الفرنسية خاضت بحر الدماء إلى أن جاء نابليون فوضع حدا للفوضى.. ولكن تبقى الثورة كحقيقة فى حياة كل بلد كعلامة أساسية لكسر كل الجمود فى نظام وصل إلى طريق مسدود.. وطبعاً الثورة لا تنتقل بالناس إلى الحياة المثالية رأساً لأن الثورة لا تحدث فى "معمل تجارب" ولكنها خليط من الدوافع والتيارات والغرائز والعواطف والهدم والبناء والضحايا.. "حدث" الثورة بطبيعته حدث عنيف ولكن أهميته فى أنه يكسر جدار الجمود ويفتح الطريق أمام بداية جديدة وهو "حدث" للأسباب السابقة تشوبه أخطاء ومظالم كثيرة.. ولكن التقييم ينصب على "المحصلة النهائية" لأى ثورة. وأى ثورة بالطبع حالة استثنائية جداً.. وليست هى الشكل العادى لحياة الشعوب.

قلت: إذا كانت الثورة – أو قانون الثورة – يتسم بالعنف، فكيف تفسر انتقال كاتب ليبرالى – مثلك – يؤمن بالأساليب الشرعية والديمقراطية إلى تأييد "الثورة" بكل ما تحمله من مفاهيم وممارسات ديمقراطية؟

قال: اقتناعى بالليبرالية ما زال قائماً حين نتحدث عن "الوضع الأمثل للاستمرار" وكنظام نموذجى يتحقق فى الحياة العادية بمعنى حكم الأغلبية.. ولكن هذا التيار كانت قد سدت فى وجهه الطرق وأكن واضحاً تماماً بعد حريق القاهرة واعتقال الفدائيين فى القناة والقبض على العناصر السياسية الوطنية من كل اتجاه.. إن هذا الطريق قد انسد والذين سدوه تصوراً أن الأمر عندما انتهى لصالحهم فقد

جاء الصيف وانتقلت الحكومة إلى الإسكندرية والمعارضة سافرت إلى أوروبا.. والسلطة ضربت عرض الحائط بالسخط الشعبى الذى تزايد فى العامين السابقين للثورة، والذى تمثل فى انقضاض الفلاحين على قصور كبار الملاك فى الريف.. ثم بلغ السخط ذروته فى إضراب كل الفئات حتى وصل الإضراب إلى ضباط البوليس فى حديقة الأزبكية.. كان الحكم مرفوضاً من الجميع.. فهل كان ممكناً والحال كذلك أن يتحقق إخراج الملك عن طريق الانتخابات كما حدث فى ايطاليا؟ مستحيل طبعاً فلم يكن مفر من العنف.. السلطة نفسها لجأت إلى العنف فلجأ الشعب إلى العنف دفاعاً عن نفسه ضد عنف السلطة..

قلت: إذا فأنت ترى الثورة بديلاً عن الأساليب الديمقراطية لإحداث التغيير، وليست نظاماً له صفة الدوام والاستمرار..

قال: أنا أنظر إلى الثورة على أساس أنها حادث عارض مؤقت محدود بضرورة معينة، وبزمن معين، ويحاكم هذا الحادث: هل كان ضرورياً حقاً.. وكان ايجابياً حقاً..؟ أم أنه كان حادثاً مفتعلاً مثل الانقلابات العسكرية التى تحدث كثيراً.

ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو لم أكن من أول الذين قفزوا إلى تأييدها لأننى لم أكن أعرف هوية أولئك الضباط.. موقفى السياسى قبل الثورة فى إطار حزب الوفد مضافاً إلية ارتباط عاطفى بالتيارات السياسية الجديدة التى كانت أكثر ثورية من الوفد.. وخاصة جناح الحزب الوطنى الجديد الذى يمثله فتحى رضوان.. وتيار الشباب الوفدى.

موقفى من التيارات الثورية

قلت: إذا كنت على تلك الدرجة من التعاطف مع التيارات الوطنية المشبعة بالروح الثورية.. فلماذا لم تعمل معها حتى يتحقق التغيير المنشود.

قال: لم يكن واضحاً – حتى فى اقتناع أصحاب التيارات – أنها قادرة على انتزاع السلطة من القصر لأن الجيش – وهو العقبة الكبرى كان بيد الملك.

قلت: نتعاطف معها بخيرها وشرها؟!

قال: أنا من القائلين بأن "الثورة جسد حى متكامل" لا تستطيع أن تضع له مواصفات حسب الطلب. من حقك أن تنتقده.. لكن أنت فى النهاية مطالب بأن تتخذ

حوار منشور بجريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦

قراراً: إما أن تقبله الثورة أو ترفضه.. لذلك تجد المؤرخين الذين يقطعون أوصال الثورة فيقبلون ما يعجبهم ويرفضون مالا يعجبهم انتهوا فى آخر الأمر إلى عدم قيام الثورة.. لكن النظرة الموضوعية تقتضيك أن تبحث فى المحصلة النهائية للثورة.. فإذا كانت إيجابية فأنا أؤيدها – دون المصادرة على نقدها – وقد أيدت الثورة فى كثير من الإجراءات لا أؤيدها.. فالتأثير لم يكن على سبيل الدردشة.

نقد الثورة لم يكتب بعد

قلت معني ذلك أن هناك نقاط اختلاف بينك وبين الثورة.. فلماذا لم تتعرض لهذه المسألة علناً.. خاصة وأن نقد الثورة أصبح مباحاً سواء للمؤيدين أو المعارضين لها؟

قال: ولهذا السبب بالذات امتنعت عن نقد الثورة حتى لا تحسب فى إطار المشبوهة ضدها.. لقد كنت أتحدث مرة مع الرئيس السادات عن أخطاء جسيمة للثورة، فسألني: لماذا لا تكتب هذه الآراء؟ فقلت له: إننى لا أكتب الآن لأن الجو مشبع بالهجوم على الثورة، وبأكاذيب المطالبين برأس الثورة.. وهو جو تشنيع وتشهير وإلحاق كل الصفات السيئة بها، فلو أنا كتبت فى أى موضوع جدى أنتقد فيه الثورة فسيكون جزءاً من المعزوفة غير البريئة التي يعزفها اوركسترا أعداء الثورة.. وأقول إنه سيأتى اليوم الذى أكتب فيه نقداً حقيقياً لثورة ٢٣ يوليو.

قال: فيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية، أرى أن الثورة ضيعت على نفسها فرصة بناء نظام ديمقراطى من خلال مناسبتين هامتين: الأولى بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦ وفى تصورى لو أن عبد الناصر رشح نفسه فى انتخابات حرة ١٠٠% من خلال حزب وطنى جديد لحصل على نفس الأغلبية التى كان يحصل عليها حزب الوفد فى مصر أو حزب المؤتمر فى الهند، والثانية فى أعقاب انفصال سوريا وإن كانت نسبة الأغلبية أقل..

قلت: وتجربة الاتحاد الاشتراكي؟

قال: لم يكن حزباً ولكن كان "تنظيماً" دخله كل من له حق الانتخاب وتولى إدارته جهاز الحكومة البيروقراطى من وزراء ومحافظين ووكلاء.. الخ وكذلك كان شأن التنظيم الطليعى الذى كان من المفترض أن يقوم بدور الجهاز العصبى الذى

حوار منشور بجريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦

يضبط حركة هذا الجسد المترهل.. فنقلوا نسخة كربونية من البيروقراطية المصرية إلى التنظيم السياسى.. كل الدولة – الماضية والحاضرة – كانت فى التنظيم الطليعى. وقد كانت تجربة فاشلة من البداية.

قلت ولكن ما هو مدى اقتناع الثورة أصلاً بالعمل السياسى وما يقتضيه من تكوين مؤسسات وتنظيمات سياسية.؟

قال: أعتقد أن الثورة كانت تتنازعها عدة أمور بالنسبة لهذه المسألة.. أولها حاجتها إلى سرعة الإنجاز بحكم أنها ثورة.. ومن طبيعة الديمقراطية ألا تحقق الإنجازات بالسرعة المطلوبة، ثانيها الطبيعة العسكرية للقادة التى لا تتقن فن التعامل مع العناصر المدنية وتعقيدات الحياة المدنية، وثالثها عدم توافر الخبرة الكافية بالعمل السياسى بمعناه الحزبى والجماهيرى..

قلت: ما رأيك فى المقولة التى تحمل العهد الناصرى مسئولية توقف المشروعات وخراب مرافق الخدمات بسبب تجميد اعتماداتها.. فكان من الطبيعى أن تظهر أثار ذلك فى مرحلة لاحقة؟!

قال: هذه صيحة ترددها بعض الأقلام الصحفية ولم يقدم واحد منهم دليلاً عليها أى مشروعات توقفت لم بعد الثورة؟ لم يكن هناك مشروعات أصلاً. انهيار المرافق يتحدثون عنها بعد ثلاثة عشر عاماً من وفاة عبد الناصر! هل كانت كل هذه الحفر والمطبات والانهيار والفوضى فى الشارع موجودة قبل ١٢ سنة؟.. ولماذا؟

ماسورة الجيزة التى انفجرت عمرها سبع سنوات فقط!! فكيف نتحمل ثورة ٢٣ مسئوليتها لم يعالجه أحد كل هذا الوقت؟؟

ثم يتحدثون عن الديون التى تحملتها مصر بسبب الحروب التى دخلناها خلال الأربعين سنة الماضية... لقد بدأنا عصر الحروب فى عصر الملك فاروق إصدار الأوامر للبرلمان فى عصر "الديمقراطية" ديون مصر الضخمة هى التى بدأت بعد حرب ٧٣ وبلغت ١٦ ألف مليون دولار فى أقل من عشر سنوات.. لم لـه من وسائل إنتاجية.. هذا لا أحاسب الثورة عليه.. الثورة مسئولة عن شئ يسمى فى العالم كله أمراض التقدم..

هى أمراض نجمت عن الطموح الأكثر من اللازم إن كنت تعتبر ذلك عيباً – كان هما إقامة مشروعات البنية الأساسية وتأجيل المشروعات المكملة لها.. وكان

حوار منشور بجريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦

المفروض أن تكمل ما نقص.. يمكن أن تسميها أخطاء.. سوء تنسيق.. عدم قدرة.. أياً كان الاسم.. ولكن لا يلوث الصورة العامة التى خلقت من الطاقة البشرية المصرية طاقة صناعية ضخمة، ولولاها لما بقيت مصر على قيد الحياة رغم زيادة السكان الهائلة.. لما نقول إن سيادة السكان نتيجة ارتفاع المستوى الصحى وانخفاض معدل الوفيات فى الريف، هل هذا شئ سيء ملام عليه؟! ولكن نقول إننا قصرنا لأننا لم نبتكر الحلول "لأمراض التقدم" التى هى زيادة السكان وتحسن صحتهم وتعليمهم وزيادة متطلباتهم.. لم نهيئ لهذه الزيادة متطلباتها من التعليم والتدريب والتثقيف، فتحولت هذه الملايين الجديدة إلى طاقة مهدرة.. طاقة هائلة يحسدنا عليها الآخرين.. ولكنها ضائعة..

الثورة انتهت بقيام الدستور

قلت: إذاً فأنت تخلى الثورة من مسئولياتها عن الأعمال التى بقيت آثارها وسلبياتها حتى اللحظة التى نتكلم فيها..

قال: ومن قال لك أن ثورة ٢٣ يوليو لا تزال قائمة حتى نحاسبها!! تحاسب الثورة على ما تم فى مرحلتها.. لا عن كل تصور لاحق..؟ الثورة انتهت منذ ١٢ سنة بقيام الدستور الدائم فى خريف ١٩٧١.

قلت: هذه أول مرة أسمع فيها عن انتهاء ثورة ٢٣ يوليو خاصة من أحد المعبرين عن فكرها.

قال: الذى أعلن ذلك أحد أصحاب الثورة وهو الرئيس أنور السادات عندما أعلن الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.. فماذا يعنى ذلك؟ يعنى أنه أصبح لدينا دستور دائم ينظم قواعد جديدة للعبة، ويعنى أن الحساب على كل ما جرى منذ ذلك التاريخ، لا يجب أن يحسب على ثورة ٢٣ يوليو، ويعنى أن حساب الثورة إنما ينحصر فى الفترة من قيامها إلى إعلان نهاية الشرعية الثورية.. طبعاً أستطيع أن أحاسبها على الآثار التاريخية لها لأن بعض قوانينها موجودة ومحل خلاف أو اجتهاد، ولكنها لا تحاسب على الممارسات التى وقعت منذ أعلن رسمياً وأخذنا وإذا كان هذا لم يحدث.. فهو ليس ذنب الذين تحملوا مسئولية الثورة..

يوميات

خمسة ملايين رجل وامرأة قاموا بمظاهرات عدة أسابيع فى شوارع ألمانيا دون إلقاء طوبة واحدة! وذلك احتجاجاً على نشر الصواريخ هناك. المظاهرات هناك لإبداء الرأى لا التكسير والحكومة تحترم إبداء الرأى طالما ليس هناك عنف.

ومن أطرف ما قرأت كيف أن البوليس الألمانى ظل يتمرن أسابيع قبل المظاهرات عن كيف يحمل الجالسين المعتصمين فى الشوارع بقوة ورفق دون أن يصاب أحد! وكيف كان المتظاهرون فى نفس الوقت يتمرنون على وسائل الاعتصام والجلوس لسد أبواب الحكومة والتجاوب مع البوليس حين يحملهم بالقوة من الطريق.. دون عنف حتى لا تقع إصابات. ربما لا يحدث هذا إلا بين الألمان الذين يدمنون حب النظام، فيقوم الطرفان ببروفات أو "مناورات" قبل "المعركة" طالما أن هدفها التعبير عن قوة الرأى العام المضاد لنشر الصواريخ بأكبر صورة وطالما أن الحكومات الديمقراطية تدخل الرأى العام فى حساباتها.

أقول ذلك قبل أن أنقطع عن الكتابة مضطراً للسفر والعلاج فترة أخرى تكراراً لما سجلته قبل أيام من اعتراض على دعوة، لجنة الحريات، إلى عقد اجتماع عام فى ميدان عابدين.

إن الحوار ليس معناه أن يقول كل طرف ما عنده دون أثر لدى الطرف الآخر الحوار أن يستمع الطرفان للآراء ويخرج من المحصلة رأى ثالث وإلا كان ما يسمى "حوار الطرشان"! وإذا كنا نطلب من المعارضة أن لا تيأس من مواصلة أساليب الحوار فإننا نسجل أن الحكومة هى المسئولة فى الدرجة الأولى عن إيجاد جو الحوار، بأن يشعر الناس بأنها "تستمع" و"تتفهم" الرأى الآخر وأن مهمتها ليست الاعتصام بالمتاريس والدفاع عن كل شئ وراء المتاريس.. حتى الخطأ.

من زمان وحكومتنا ترى أن "الاستجابة للرأى العام" علامة ضعف وهذا أبعد ما يكون عن روح الديمقراطية.. حيث تزهو السلطة بأنها قادرة على "الاستجابة للرأى العام"!.

يوميات أحمد بهاء الدين بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٦

أحمد بهاء الدين يتحدث للأحرار

ويحدد موقفه من الحكومة والمعارضة

مازلنا نضع قدما فى النظام الشمولى وأخرى فى النظام الديمقراطى .

أعارض الحكومة في أننا وصلنا للديمقراطية.

الحزب الحاكم يتمسك بأفراده مهما وجهت إليهم من اتهامات

ويتمسك بمواقفه رغم رفض الرأي العام

نظراً لأهمية هذا الحديث وجدية الآراء التى طرحها أحمد بهاء الدين فقد رأت الأحرار أن تقدمه على حلقتين حتى تتيح الفرصة الكاملة لعرض آراء مفكر عرف عنه أنه يغلب المنطق العقلى الصارم فى مجتمعنا العربى الذى يغلب العواطف فى مختلف الأمور.

أين الحقيقة

* قلت: الحكومة تعلن أننا ننعم بديمقراطية لم تحدث من قبل.. والمعارضة ترى أنه لا حرية ولا ديمقراطية فى مصر.. أين الحقيقة؟

** أجاب قائلاً.. هناك فترة فى تاريخ مصر وهى سنوات ٥٠، ٥١، ٥٢ اعتبرها أكثر فترة كانت فيه حريات عامة فى مصر.. وخصوصاً حرية الصحافة.. وربما كثير من الناس بعد ذلك أصبحوا يكرهون ما يسمى بالحريات العامة وحرية الصحافة لأنهم يقولون إن هذه الفترة بما تميزت به من حريات هى التى أدت إلى ثورة ٢٣ يوليو، وبالتأكيد لولا هذه الفترة لما قامت ثورة ٢٣ يوليو، أما بعد الثورة فلا شك أنه خلال السنتين الأخريين كان هناك أكبر قدر من الحرية منذ عام ١٩٥٢.. سواء من حيث وجود أحزاب متعددة أو من حيث وجود صحافة حزبية، أو من حيث تحرر بعض الأقلام وبعض المعالجات الصحفية فى الصحف القومية،

وقد جاء هذا كله بعد محاولة فاشلة للقمع الشديد متمثلة فى قرارات سبتمبر ١٩٨١، ولذلك فإن محاولة القمع الشديد هذه كانت سبباً من أسباب الاقتناع العام بأن درجة من الحرية هى السياج الحقيقى للأمن فى البلد.

ديمقراطى أم شمولى

* سألت: ما هو توصيفك للنظام القائم فى مصر الآن هل هو شمولى أم ديمقراطى؟

** أجاب قائلاً: مازلنا نضع أقدماً فى النظام الشمولى، وأخرى فى النظام الليبرالى.. ولم نعد بعد نظام ديمقراطى كامل.. فالحزب الحاكم أو حزب الحكومة يمدد المكاسب الديمقراطية التى تحققت فى هاتين السنتين على أنها منتهى الديمقراطية.. وهم يغفلون أشياء كثيرة.. وهو أن هناك أشياء بكاملها ليست موجودة.. ونحن لدينا عادة سيئة فى كل العهود.. وهى أننا نختار الأمثلة من بلاد مختلفة.. أى أننا نقدم على خطوة معينة ونقول إن روسيا تفعل نفس الشئ، ثم خطوة ثانية ونقول لأن أمريكا فيها نفس الشئ، ونحن ننسى أنه إذا كانت فى ألمانيا قوائم انتخابية ونسب معينة فى هذه القوائم، فإن فيها فى نفس الوقت حق الإضراب.. والآن يوجد خمسة ملايين ألمانى يتظاهرون منذ أسابيع، فى حالة نظام طبعاً – لا لقلب نظام الحكم.. ولكن للتعبير عن رفضهم لفكرة نشر الصواريخ الذرية فى ألمانيا.. وهناك عشرات الأمثلة الأخرى غير ذلك.

مؤتمر عابدين

* قلت: هل يصبح مؤتمر عابدين المزمع عقده من جانب المعارضة خطوة على طريق الحصول على المزيد من الديمقراطية؟

** قال بهاء الدين.. أنا لا أقر بعض أطراف المعارضة عندنا والتى تقول إنه لم يتحقق شئ.. لأن هذا ليس من الأنصاف أيضاً.. وفى الحقيقة أنا لا أرجو أن نعود إلى جو المواجهة الذى حدث فى شهر سبتمبر عام ١٩٨١، ولذلك اعترضت على دعوة لجنة الدفاع عن الحريات لعقد اجتماع عام فى ميدان عابدين فى شهر ديسمبر القادم من منطلق أن هذا قد يعد خطوة فى اتجاه المواجهة.

حوار منشور بجريدة الأحرار بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١

مسئولية من؟

* قلت: ولكن ألا يتحمل الحزب الحاكم مسئولية هذه المواجهة؟

** قال.. الحزب الحاكم يبدى حتى الآن تصلباً شديداً فى تمسكه بأفراده مهما بلغت الاتهامات الموجهة إليهم.. وفى تمسكه بآراء ومواقف ينفرد بها مهما بدا أن الرأى العام لا يتقبلها.. أو أنها آراء غريبة على الرأى العام.. وفى رفضه أى نقاش حقيقى وليس مجرد نقاش شكلى مع المعارضة.. إن الديمقراطية لا تعنى أن تترك الحزب المعارض أو الأحزاب المعارضة تقول ما تشاء.. ولكن الديمقراطية تعنى الاستماع إلى ما تقوله المعارضة.. ومحاولة الاستفادة مما نقوله.. وقد يؤخذ به.

إن الحوار لا يعنى أن هناك اثنين يقعان فى مواجهة بعضهما، وكل منهما يصرخ بأعلى صوته فى وجه الآخر، ولكن الحوار معناه أن اثنين يتناقشان من منطلقين إلى صيغة مستفادة من رأيى ورأيك.. هذا هو الحوار.. أما أن كل طرف يمسك بيده ميكروفوناً ليصرخ فيه بأعلى صوته والآخر لا يسمعه.. فليس هذا من الحوار فى شئ.

مزيد من الديمقراطية

* قلت: ما هى المجالات المتاحة للمعارضة من أجل الحصول على المزيد من الديمقراطية؟

** أجاب بهاء قائلاً.. أنا أعتقد أن هناك مجالاً لنضالات ديمقراطية على مستويات كثيرة، ابتداء من مناقشة وضع الصحافة، إلى الذهاب إلى المحاكم ومناقشة دستورية القوانين التى بدأت تصدر بعد مظاهرات يناير ١٩٧٧ وكان هذا بداية الانحراف عن الدستور، وكذلك القوانين الاستثنائية كلها غير دستورية، أى أن هناك مجالاً كبيراً للجدل والصراع العقلانى ومحاولة كسب الرأى العام وهذا أمر تتحمل الحكومة دوراً فيه أبر مما تتحمل المعارضة.. لأن الحكومة هى الجانب الأقوى. وعليه فأنها تتحمل مسئولية أكبر.

ورغم هذا فإننى أتحدث إلى الطرفين أن يمتنعا عن أى تصرف يدفع بالأمور إلى نقطة المواجهة، لأننا نمر بمرحلة انتقال.. والتطور يراه البعض سريعاً ويراه البعض بطيئاً.. والبض الآخر لا يراه على الإدلاق، وهذا من حق الجميع وأنا أرى

حوار منشور بجريدة الأحرار بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١

أننا فى حالة حركية ولسنا فى حالة جمود.

المعارضة والحكم

* قلت: هل هناك جدوى من معارضة يفرض عليها ألا تحكم؟

** قال.. أعتقد أن المعارضة لها جدوى تحت كل الظروف، وفى كل زمان ومكان.. ويبقى الخلاف على أساليب المعارضة ودرجاتها.. أحياناً تصل المعارضة إلى حد التصادم المباشر والشامل مع السلطة فى أى بلد.. وأحياناً تكون هناك منطقة مرنة تسمح للمعارضة بتحقيق مكاسب بشكل أو بآخر وأعتقد أن ظروفنا أقرب إلى الصورة الثانية.. وليست الأولى.. والقول بأن هناك حزباً معارضاً لا يبدو أنه سيتولى الحكم، هذا لا يطعن فى قيمة هذا الحزب لأن مجرد إعلان رأى معين والاحتفاظ به وجعله موجوداً فى الصورة.. ومقبولاً لدى فئة من الناس حتى دون الوصول للحكم هذا يؤثر فى صنع القرار ويؤثر فى تكوين عقل الرأى العام.. فمثلاً إذا أخذنا بلداً كانجلترا تجد فيها حزباً باسم "حزب الأحرار" وكان هذا الحزب من أهم أحزاب انجلترا لكنه فقد أهميته منذ أكثر من ٦٠ عاماً أى منذ ظهور حزب العمال إلى جانب حزب المحافظين.. وحزب الأحرار الإنجليزى هذا لا يحصل منذ نصف قرن إلا على ٦ أو ٧ مقاعد فى البرلمان وله صحافته التى تدافع عنه، وله حق إذاعة مؤتمره السنوى فى التليفزيون الإنجليزى. كما يذاع مؤتمر حزب المحافظين ومؤتمر حزب العمال.. ولا أحد فى إنجلترا يقول إنه لا داعى لوجود هذا الحزب.. لأن صوته يضاف إلى أصوات الأحزاب الأخرى هذا الشئ تجده فى فرنسا أيضاً التى يتنازعها الحزب الاشتراكى وحلفاؤه والحزب الديجولى وحلفاؤه وإلى جانب هذين الحزبين توجد فى فرنسا أحزاب أخرى كثيرة صغيرة لم تشترك فى أى وزارة لسنوات طويلة ولكن صوتها موجود ومسموع بنفس منطق الحوار الذى سبقت الإشارة إليه.. المسألة ليست مسألة "زعيق".. ولكنها مسألة صوت يدخل جدلاً متبادلاً وفى النهاية يؤدى إلى تنمية الرأى العام وإلى تعدد اتجاهاته وإلى التأثير على الحكومة.

وهنا يأتى دور التربية الديمقراطية التى يحتاج إليها الحكام والحاكمون والأحزاب الحاكمة وكذلك أحزاب المعارضة قبل أن يحتاج إليها المواطن البسيط فى الشارع.

حوار منشور بجريدة الأحرار بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١

التربية الديمقراطية

* سألت: ماذا تعنى بالتربية الديمقراطية؟!

** أجاب المفكر أحمد بهاء الدين.. المقصود بالتربية الديمقراطية هو تربية القادة والزعماء فى الحكومة والمعارضة بالدرجة الأولى.. وعندما نقول إننا فى حاجة إلى التربية الديمقراطية فهذا القول يفسر أحياناً على أن المقصود به أن الشعب ليس مؤهلاً بعد لممارسة حقوقه الديمقراطية.. وهذا تفسير غير صحيح.

وهى تعنى أننى كحاكم لا يضيرنى أن أتقبل رأياً آخر.. بالعكس.. تمتد مئات السنين تقريباً لا يقال إن حكومة من الحكومات استجابت لضغط الرأى العام يعتبر تهمة أو إهانة، أو معناه أن الحكومة ضعيفة، بالعكس، هذا يعتبر فخراً للحكومات فى البلاد الديمقراطية، والأحزاب الديمقراطية فى هذه البلاد تعلن أنها تستجيب لتيارات الرأى العام.. وتعترف بهذه التيارات.. وتغير سياستها أحياناً بما يتمشى مع هذه التيارات دون انتخابات ودون استفتاءات ودون قوانين وهذا لا يعيب هذه الأحزاب.. بل بالعكس يقويها ويطورها ويجدد الدماء فى عروقها.. وهذه هى التربية الديمقراطية المظلومة عندنا..

عقبات أمام الأحزاب

* قلت: ما هو تفسيرك لوضع العقبات أمام قيام أحزاب جديدة؟

** أجاب.. المشكلة فى قانون الأحزاب نفسه.. وأنا دائماً أقول إنه ليست كل ورقة تمر بالمراحل التشريعية المختلفة تصبح قانوناً. القانون ما لم يكن معبراً عن واقع اجتماعيٍ تصبح الأحكام متعسفة وتخلق من المشاكل أكثر مما تصنع من الحلول.. مثلاً فى حالة حزب الوفد عندما تجد أن القضية وهى قضية سياسية فى الدرجة الأولى – تتحول إلى تفاصيل وتدخل فى شكليات تشبه شكليات النزاع على ملكية نصف منزل أو وقف قديمة أو شئ من هذا القبيل.

أو أن يكون فى القانونِ نص يقول إن من يعترض على اتفاقية كذا وكذا لا يكون من حقه أن يكون حزباً..

ونحن نرى الآن بالمصادفة أن رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير قد صوت ضد اتفاقية كامب ديفيد وقد كان شامير رئيساً للبرلمان الإسرائيلى

حوار منشور بجريدة الأحرار بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١

(الكنيست) عندما ذهب أنور السادات إلى القدس وألقى خطابه هناك.. كما صوت موشى ارينز وزير الدفاع الإسرائيلى أيضاً ضد اتفاقية كامب ديفيد.. وتبعه ثلاثة وزراء على نفس الطريق.

فهل معنى ذلك أن إسرائيل ألغت الاتفاقية من حياتها أو أنها تعتزم هدم تنفيذها؟!

بالعكس.. لقد اضطرت إسرائيل أن تعلن فى الصحف الأمريكية منذ أيام على لسان مسئول إسرائيلى أن تصويت خمسة أعضاء فى الحكومة الإسرائيلية بينهم رئيس الوزراء لا يعنى أن إسرائيل غير معترفة بالاتفاقية أو أنها ستعرقل تنفيذ الاتفاقية..

أى أن الدولة يجب أن تلتزم بالاتفاقيات التى تبرمها مع غيرها من الدول.. ولكن هذا لا يمنع أن يبقى مجال الجدل والنقاش حول هذه الاتفاقيات قائماً..

وللعلم فإن شامير لم يعلن رفضه لاتفاقية كامب ديفيد بعد أن أصبح رئيساً للوزراء.. بالعكس لقد أعلن رفضه لها عند التصويت عليها وهو رئيس للكنيست ولن رفضه هذا لم يحرمه من أن يتولى مناصب كبيرة وأخطر فى الحكومة بعد ذلك.. كما أن الحكومة لم تقف فى طريقه لأنه عارض الاتفاقية التى قدمتها هى.. فنجد أنها تعينه وزيراً لخارجيتها وهى تعلم موقفه من الاتفاقية ثم يترك الخارجية ليصبح رئيساً للوزراء.. وهو رافض للاتفاقية!!

ولكن عندنا لا يوجد شئ من هذا القبيل.. والسبب فى ذلك يرجع إلى عدم دستورية القوانين التى أصدرتها بعد توقيع الاتفاقية وقلقلها من أن يعارض هذه الاتفاقية لا يكون من حقه أن يشكل حزباً سياسياً!!

سيادة القانون

ونحن نتكلم كثيراً عن سيادة القانون.. وهذا عنوان من أعظم العناوين.. ولكن قبل أن نكرس سيادة القانون يجب أن نسأل أى قانون هذا الذى سنشيده ونحتكم إليه ونخضع له جميعاً!؟..

فلا يوجد بلد فى العالم لا يوجد فيه قانون سواء كان هذا البلد شيوعياً أو رأسماليا أو إمبرياليا أو قبلياً.. حتى عيدى أمين كان عنده قانون.. ولكن أى قانون؟!.. خاصة إذا علمنا أن القانون يعتبر مجرد ورقة مرت بالخطوات التشريعية

حوار منشور بجريدة الأحرار بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١

اللازمة لإصدار القوانين.

ونحن نلاحظ أنه عندما تكون هناك أغلبية مطلقة لحزب ما في أى بلد ويستطيع هذا الحزب بأغلبيته المطلقة أن يصدر ما يشاء من القوانين فى خلال ٢٤ ساعة..فإن هذا لا يصبح حكم قانونى.. كما أن القوانين التى تصدر بهذه الصورة لا اسميها قوانين.. إنما يصبح حكماً مباشراً بالإرادة التى تريدها الحكومة.. إذا كانت الحكومة فى وضع يسمح لها بإصدار ما تشاء من القوانين بهذه الصورة.. فهذه ليست قوانين بمعنى روح القانون فسيادة القانون ستكسب احتراماً أكثر وتصبح حقيقة فى أفئدة المواطنين حقاً عندما يكون هناك اقتناع كامل بموضوعية هذه القوانين وبتلاؤم هذه القوانين مع الظروف الحقيقية للمجتمع.

السلطة والتشريع

* قلت: ألا ترى أن السلطة التنفيذية أصبحت تتدخل فى أمور التشريع؟

** أجاب..

هذا يعود بناء إلى ما سبق أن قلناه من أننا مازلنا نحتار بين النظام الشمولى والنظام الديموقراطى.. ولو تحدثنا فى موضوع تداخل السلطة التنفيذية مع باقى السلطات لاحتجنا إلى صفحات وصفحات.. فالأمثلة كثيرة جداً وكل مثال يصلح أن يكون موضوعا قائماً بذاته ولكننى أسوق منها مقالاً إن رئيسى مجلسى السلطة التشريعية فى الدولة (مجلس الشعب والشورى) يشاركان فى اللجان السياسية العليا للدولة وفى اتخاذ القرارات وإصدار القوانين قبل أن تقدم هذه القوانين على المجلسين لإقرارها.. وأنهما يشتركان فى المباحثات الرسمية مع الدول الأجنبية مما يعد تدخلاً خطيراً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

صحيح أنهما من أعضاء الحزب الحاكم.. ولكن عضويتهما فى الحزب شئ ومنصبيهما فى السلطة التشريعية شئ آخر..، ويجب أن تكون عضويتهما فى الحزب شبه مجمدة مادام يشغلان هذه المناصب فى السلطة التشريعية.. وليس هناك ما يمنع أن يشتركا فى اجتماعات الحزب بوصفهما من أعضائه.. ولكن لا يجوز حضورهما اجتماعاً رسمياً ترسم فيه سياسة الدولة أو اشتراكهما فى مباحثات دولية وغيرها..

فى فرنسا – بلد الحزبية الحر تعطى لأى فرد الحق فى أن يكون له حزب –

حوار منشور بجريدة الأحرار بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١

نجد أن الرئيس الفرنسى ميتران لا يشترك فى اجتماعات الحزب الاشتراكى الذى يرأسه.. ويصدر ما يشاء من قرارات دون أن يشترك رئيس الحزب فى هذه المؤتمرات والمناقشات لأنه كرئيس للجمهورية يضع على نفسه قيوداً كرئيس للحزب الاشتراكى لأنه رئيس جمهورية لكل الفرنسيين وليس رئيساً لأعضاء حزبه فقط!!

ووجود نسبة كبيرة من موظفى الحكومة كأعضاء فى مجلس الشعب، هذه بقية من نظام ظروف معينة، ظروف التنظيم الحزبى الواحد.. أما الآن وقد صارت هناك أحزاب.. فبالتالى لا يجوز أن يكون وكيل الوزارة ومدير الجامعة ومدير مكتب الوزير وسكرتير الوزير ورئيس المؤسسة أعضاء فى البرلمان.. لمحاسبة وزيرهم ومحاسبة الحكومة وهذه صورة من صور التداخل بين السلطات.

واشتراط أن يكون كل محافظ من الحزب الحاكم.. هو صورة أخرى من صور هذا التداخل بين السلطات.

ويكفى أن أشير إلى أن محافظ مدينة باريس جاك شيراك هو زعيم المعارضة فى فرنسا وهو خصم فرانسوا ميتران رئيس الجمهورية وسينافسه على منصب الرئاسة فى الانتخابات المقبلة.

وفى إسرائيل – ومن المؤسف أن نضرب مثلاً بإسرائيل – ونحن فى معرض الكلام عن الديمقراطية وتداخل السلطات – نجد أنه فى انتخابات المجلس المحلى لمدينة القدس التى أجريت هناك منذ أسابيع فاز بمنصب محافظ القدس تيدى كوليل عضو حزب العمل الإسرائيلى المعارض.. وحصل على ١٨ مقعداً من جملة مقاعد المجلس المحلى للمدينة وعددها ٢٥ مقعداً!!.

شئ من هذا لا وجود له عندنا المحافظ عضو فى الحزب الحاكم.

عندنا مدير الجامعة عضو فى الحزب الحاكم.

وكل أصحاب المناصب وغيرهم وغيرهم نجدهم من أعضاء الحزب.. ولو كان هذا اختيارا حراً من هؤلاء الأشخاص لجاز.. ولكن هذا أصبح فى حكم الشرط!!.. أى أن من يريد أن يكون محافظاً فليدخل الحزب.. ومن يريد أن يكون مدير جامعة.. أو يشغل منصباً مرموقاً فى الدولة لابد أن يدخل الحزب الحاكم.. وإلا فلا.

فى حين أنه فى ظل النظام الحزبى.. يكون مجال للخدمة العامة مفتوحاً

حوار منشور بجريدة الأحرار بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١

للكفاءات عموماً.. وإذا لم يكونوا من رجال المعارضة.. فلا أقل من أن يكونوا مستقلين أو يكون بينهم مستقلون.. الأمر الذى لا وجود له عندنا.. وهذه صورة أخرى من صور التداخل العديدة بين السلطات.

وكذلك الحال فى السلطة القضائية.. المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى يرأسه ممثل السلطة التنفيذية هو وزير العدل بدلاً من رئيس محكمة النقض.. هذه أيضاً صورة من صور التداخل.

ونحن نجد عدداً كبيراً من المستشارين فى القضاء العالى ومجلس الدولة ومن الطبقات القضائية المختلفة بصفة عامة يعملون مستشارين للوزراء والوكلاء ولأجهزة السلطة التنفيذية، وهذا تداخل ثالث وغيره وغيره من صور التداخل بين السلطات الثلاث.. أو بمعنى أصح تدخل السلطة التنفيذية فى السلطتين التشريعية والقضائية.. وهى كلها تدخلات تتم لمصلحة السلطة التنفيذية..

إن السلطة التنفيذية فى مصر.. ومنذ آلاف السنين.. سلطة بالغة القوة.. فأنا أرى أنها ليست فى حاجة إلى مزيد من هذه القوة، وأن العودة بالتدريج إلى الظروف الطبيعية وإعطاء كل ذى حق حقه دون أن يكون مضطراً إلى دخول الحزب الحاكم.. فإن هذه قضية لا تخل بالأمن أو النظام العام أو الاستقرار العام.. ولكنها – على العكس – ستخلق جوا أوسع من الرضى بين فئات كثيرة من المواطنين.

حوار منشور بجريدة الأحرار بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١

يوميات

أجمعت الصحف الغربية -الديمقراطية- على أن الانقلاب العسكرى الذى وقع فى نيجيريا، بعد خمس سنوات برلمانية، كان أمراً محتوماً.. بسبب الفساد المستشرى وتزوير الانتخابات الأخيرة التى سبقت الانقلاب بأسابيع!

وكان غريباً أن يقرأ المرء أن العسكريين الذين قاموا بالانقلاب قرروا مصادرة "الطائرات الخاصة" التى يملكها الأفراد وضمها إلى طيران الدولة.

أفراد يملكون طائرات خاصة، فى بلاد تحت مستوى الفقر؟!

تذكرت كلمة من زوجة سفير أفريقى فى القاهرة حين قالت، إننا فى بلادنا نغسل أسناننا كل صباح بالشمبانيا!.. ومن يومها وأنا أترقب أخبار وقوع انقلاب عسكرى فى دولة تلك السيدة السفيرة!

وليس معنى هذا أن الجيش سوف يكون أكثر نجاحاً فى حل مشاكل نيجيريا..

ولكن معناه أن مثل هذه البلاد النامية، وهى تتلمس طريقها للخلاص من حلقة التأخر المفرغة، سوف تظل تتخبط بين الحكم العسكرى والحكم المدنى، تجرب هذا مرة وذاك مرة أخرى، حتى تعثر آخر الأمر على حل يحقق لها المطلبين معاً: العدل والحرية! فقد أثبتت التجارب منذ استقل ما يسمى "بالعالم الثالث" أن الحرية بغير العدل لا تعيش طويلاً، وأن العدل لا يتحقق فى غياب الحرية!

وقد وصل العالم المتقدم إلى تحقيق هذه المعادلة الصعبة بين الدرجة المقبولة من العدل ومن الديمقراطية، عبر تجارب طويلة أثبتت أيضاً أن هذه المعادلة لا يمكن الوصول إليها إلا بدرجة من التنوير العقلى، والنمو الاقتصادى الذى يجعل الحرية مقدسة، والعدل ممكناً والمسافة بين الحد الأعلى والحد الأدنى للحياة إنسانياً ومقبولاً..

مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٤/١/١٥

استطرادات

كلنا نعرف "يوليوس قيصر" الذى كان من أول وأبرز الحكام الذين وضعتهم شعوبهم روما- فى مصاف الآلهة.. ونعرف صديقه الشهير "بروتس" الذى لولا موافقته لما تمكن أعضاء مجلس الشيوخ من قتل يوليوس قيصر بخناجرهم.. وحين طعنه بروتس شخصياً قال يوليوس قيصر وهو يترنح تحت طعنات الخناجر الكلمة التى سارت مثلاً: حتى أنت يا بروتس؟.. وكان الناس يعجبون لأن "بروتس" لا يشاركهم تقديس يوليوس قيصر. وسألوه مرة فى ذلك فقال: لأنى رأيته مرة، وقد كان يغرق فى نهر التيبر، يصرخ مستغيثا ورأيته مرة وهو مريض بالحمى، يتقلب فى فراشه، وهو يهذى.. ولأن بروتس، رأى قيصر العظيم، فى وضع إنسانى محض، يهذى بالحمى، ويصرخ وهو يوشك على الغرق، فقد كان عاجزاً عن أن يراه وكأنه فوق مصاف البشر..

لذلك فإن بعض الزعماء حتى الحديثين، يعمدون إلى الابتعاد، استخداماً لسحر هذا الغموض لدى الجمهور، وكان ديجول هو آخر من اهتم بتطبيق هذا فى حياته. وذلك دفاعاً ضد عصر التليفزيون والصحافة، الذى يعرض صور الحكام والزعماء كل يوم، فيراهم الناس بشراً كالبشر، وقتل هيبتهم ورهبتهم لدى الناس. ولذلك نرى الدول الديمقراطية، تحاول استبدال هذا "البعد" والهالة التى تصاحبه، بإعطاء الزعيم صورة "المواطن العادى" كما نرى المرشحين الأمريكيين: إذا ذهب للهنود الحمر، لبس ثياب الهنود الحمر، وإذا زار رعاة البقر وضع على رأسه قبعة رعاة البقر. ففى عصر الديمقراطية يكسب الزعيم كلما أشعر الناس بأنه منهم، ومثلهم. فى حين أن الحاكم قبل عصر اكتشاف التصوير، كان يحكم مائة سنة ويموت ورعاياه لا يعرفون شكله، مما كان يعزز هالة القداسة، والغموض التى قضت عليها وسائل الإعلام الحديثة.

وقبل مائتى سنة، عندما جاء نابليون إلى مصر، واكتشف الشرق، قال: لو أننى جئت قبل خمسمائة سنة، للبست عمامة، وادعيت القداسة، وذهبت غازيا إلى الهند أما الآن، فلو فعلت ذلك، لضحكت على أبسط بائعة سمك فى سوق باريس..

هل يعرف كل الحكام يا ترى، أننا فى عصر البشر، وأن الهيبة لا تتناقض مع البساطة، وأن الطريق الصحيح هو الوصول إلى قلب الناس لا إلى مكامن خوفهم..

مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٦

يوميات

الديمقراطية ليست فقط فى تعدد الأحزاب ولا أحد تحدث إلى قاعدة أخرى أهم وهى: الديمقراطية داخل كل حزب.

يقول موريس ديفيرجيه أكبر أستاذ علوم سياسية معاصرة: إن الحزب الشيوعى الفرنسى، مثلاً، نظامه الداخلى "نظام حزب واحد" مع أن فى فرنسا عشرة أحزاب قضية الديمقراطية داخل الحزب أساس مصير "ديمقراطية الحزب نفسه" وهى تصبح أكثر أهمية فى نظام الانتخاب بالقائمة.

فإذا كانت قيادة حزب ما هى التى تضع القوائم من أعلى أو ترتب أسماء المرشحين.. الخ.. فمعنى ذلك أنه لا توجد ديمقراطية داخل الحزب.

ففى الأحزاب الديمقراطية – فى حالة الدوائر وفى حالة القوائم – يتم "تفاعل" بين القاعدة والقيادة، للجان المحلية رأى فى اختيار بمرشحيها وللقيادة رأى فيهم، ومن الرأيين يقع الاختيار على المرشح الأجدر، أي أننى كمواطن أستطيع أن أدخل حزباً من القاعدة، وأصعد إلى القمة، بقدراتى، وبإقناعى لأعضاء الحزب، إلى القيادة.

ليس لدينا شئ من هذا.. وبصراحة تبدو السلطة الفوقية "محكمة" وربما مطلقة فى اختيار المرشحين، بالذات فى الحزبين الكبيرين: الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الوفد، فى حين أن التجمع مثلاً أو حزب العمل فيهما هيئ "حقيقى" اسمه لجنة مركزية، وفيهما حوار فى اختيار المرشحين بين القاعدة والقيادات.

أنا لا أطالب المثاليات ولا أتوقع أن تبدأ التجربة كاملة من البداية، ولكننى أجد من المهم جداً أن يتنبه السياسيون والمواطنون إلى الأهمية الكبرى، للديمقراطية داخل الحزب، فهو مدرسة الديمقراطية الحقيقية. وهى وحدها التى تجعل تقدم السياسى فى طريقه مرهوناً بالجدل السياسى، وليس كتقدم الموظف الحكومى، مصحوباً برضاء رئيسه عليه. ونحن لا نريد الديمقراطية كلمة نتغنى بها بسذاجة أحياناً، ولكننا نريد أن نتجاوز الكتابة المراهقة عندنا إلى المعالجة الجدية والموضوعية.

يوميات أحمد بهاء الدين بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٣

المواطن المقيم والمقيم غير المواطن!

"بن ثيتى" كتب منذ أيام دراسة فى إسرائيل قال فيها إن إسرائيل عليها قبل الانتخابات المقبلة، بين أن تكون دولة يهودية أو أن تكون دولة غير ديمقراطية..

فإسرائيل تتباهى حتى الآن بأنها "الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط" ولكنها إذا قررت ضم الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧، وفيها ١،٣٠٠،٠٠٠ فلسطينى عربى، فإنها لا يمكن أن تستمر دولة ديمقراطية..

ويعتبر الكاتب أن ضم الضفة الغربية قد تم فعلاً. وأن إسرائيل قررت عدم إعلان ذلك حتى لا تثير ضجة ولا تحرج أمريكا مع "أصدقائها العرب" فى حين أن "الأمر الواقع كاف فى هذه المرحلة".. وبالتالى فإن دولة بهذا الحجم وبهذا الترتيب السكانى، سيكون فيها ٦٥٪ إسرائيلى و٣٥٪ فلسطينى عربى..

وسيكون أمام إسرائيل واحد من أمرين:

إما أن تعطى العرب حقوق المواطن كاملة، وهذا يعطى حقوقاً سياسة لثلث السكان وسوف يستخدمون نسبتهم العالية سياسياً فى رفض الدولة من أساسها..

وإما أن تحرم العرب من حقوق المواطن كاملة. ومعنى هذا إقامة نظام مثل نظام حكومة جنوب أفريقيا. حيث البيض لهم حقوق والسود عليهم أعباء وقيود دون حقوق وبالتالى فلن تكون دولة ديمقراطية..

ويلاحظ الباحث الإسرائيلى أن أحداً من صانعى القرار السياسى فى إسرائيل لا يواجه هذه المشكلة مواجهة حقيقية.. بل يتركونها للأمن. ويلاحظ أن الزمن يدفع الأمور إلى الحل الثانى، أى حل جنوب أفريقيا.. فمنذ أسابيع أصدرت إسرائيل تشريعات تمنح حقوق المواطنة الإسرائيلية كاملة إلى اليهود الذين يستوطنون الضفة الغربية. وبذلك بدأ خلق الوضع الجديد: إن ساكن البيت اليهودى له حقوق كذا وكيت سياسياً أو اجتماعياً أو مالياً. وأن ساكن البيت العربى المجاور له، ليس له هذه الحقوق، مع أن اليهودى لا يستمد حقوقه من أنه "محتل" ولكن من أنه "مواطن مقيم" أما العربى فقد صار "مقيماً غير مواطن". ولعل أخطر ما فى هذا الكلام – من خبير إسرائيلى – قوله إن القيادة الإسرائيلية ليست لديها خطة. وليس هذا بجديد. فهى إذا رأت منفذاً إلى نقطة ضعف فى الموقف العربى، سارعت بالنفاذ منها. فقط لا غير..

مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٨٤/٥/٦

يوميات

سحب الثقة من وزير، ليس هدفاً فى حد ذاته للحياة الديمقراطية والبرلمانية، وساحة المجلس النيابى ليست حلبة لمصارعة الثيران، يجب لكى تكون ناجحة، أن تنتهى كل جولة بقضاء أحد الطرفين على الآخر وإراقة دمه على أرض الملعب!..

ولكن لا شك أن قدرة المجلس النيابى على سحب ثقته من أحد أعضاء السلطة التنفيذية، هو الدليل الأكبر على مدى جدية الممارسة البرلمانية خاصة والديمقراطية عامة. خصوصاً حين تتقبل السلطة الحاكمة ذلك، كجزء من قبولها الحقيقى لقواعد اللعبة الديمقراطية.. ومخاطرها اليسيرة إزاء مكاسبها الهائلة!

وقد حدث فى الكويت.. واستقال وزير العدل بعد مواجهة عنيفة فى البرلمان، حين تأكد أن أغلبية المجلس النيابى سوف تقترع على عدم الثقة به!

ولذلك كان هذا الخبر.. هو أول خبر أذاعته نشرة أخبار الإذاعة البريطانية صباح أحد أيام الأسبوع الماضى!.. لأنه فعلاً حدث مهم فى مغزاه، وشئ يعتز به العالم العربى أمام العالم، ويثبت أن هذا ممكن.. لو توافرت الحكمة السياسية وبعد النظر!

وصدق الدكتور أحمد الربعى، الكاتب والنائب المعارض حين كتب بعد ذلك قائلاً: هذا مكسب للجميع للحكومة وللبرلمان معاً.. ومن لا يعرف الكويت، قد يدهشه ذلك، وقد يندهش أكثر لو طالع الصحف ورأى حرارة المعركة وسخونتها..

ولكن الكويت لها تاريخ فى النضال الدستورى منذ ما قبل الاستقلال، واقترن الاستقلال بحكم المرحوم الشيخ عبد الله السالم أول حاكم للكويت المستقلة، الذى شكل لجنة لوضع الدستور وأجرى انتخابات حرة، وسلم السلطة لممثلى الكويت قبل وفاته..

والكويت بلد غنى وصغير فهو محل مطامع كثيرة.. والصراعات الدولية والمحلية تدور حوله، وشرر الحرب يتطاير أحياناً إلى داخل حدوده. ولكن الكويت عرفت أن المثابرة على الحياة الديمقراطية الحقيقية لا الشكلية هى أهم حصن يحميها.. وحيث لا حدود شاسعة ولا سكان بعشرات الملايين ولا جيوش جرارة.. فالحصن هو شعور كل مواطن بالانتماء الحقيقى، ولا يكون الانتماء الحقيقى إلا بالمشاركة الحقيقية..

العناصر الناقصة.. فى القوة العربية

السؤال يطرحه كل عربى على نفسه، ولا يجد له جوابا..

مهما كان القطر الذى ينتمى إليه المواطن العربــى.. ومهمــا كانــت الفئــة الاجتماعية التى هو منها.. ومهما كانت درجة التعليم أو المستوى الثقافى الحاصــل عليه.. فهو يطرح هذا السؤال على نفسه، وعلى الآخرين حين يحاورهم، بصيغة أو بأخرى من صيغ التساؤل.. تناسب ظروفه الثقافية والاجتماعية والبيئية التى يعــيش فيها.. ولكن السؤال فى الجوهر هو نفس السؤال...

والسؤال يقفز، كلما شعر أى واحد منا – وهو الشعور السائد – فــى معظــم الأحوال أن هناك فرقاً كبيراً.. ومسافة شاسعة.. بين ما "نعتقد ونتصور" أن العــرب قادرون عليه... وبين ما يحققونه بالفعل... سواء فى داخل بلادهم، أو فيمــا بيــنهم وبين العالم الخارجى من قضايا ومشكلات...

السؤال هو:

– إننا نحن العرب لدينا من أسباب القوة كذا وكذا وكذا.... فكيف لا نســتطيع أن نفعل كيت وكيت؟

إننا أكثر من مائة مليون.. وأكثر من عشرين دولة.. وعشرين جيشاً.. ولدينا الموقع الجغرافى الاستراتيجى... ولدينا السلعة الاستراتيجية الأولى وهى البترول.. فلماذا نقف منذ ثلاثين سنة هذا الموقف المتردى.. مــن إســرائيل.. ومــن القــوى الخارجية بوجه عام...؟

يطلق المواطن العربى هذا السؤال على نفسه أو على غيــره، كلمــا هاجــت الخواطر أو ثار نقاش، ثم ينتهى إلى حالة من الحيرة والإحباط وعدم الاقتنــاع بمــا يلقى أمامه أو ما يعثر عليه هو من حيثيات ومبررات..

السؤال هام، وغير نظرى.. بل أنه واقعى. بل أنه هو "السؤال"!..

من كتاب شرعية السلطة في العالم العربي منشور في ١٩٨٥

وربما كانت البداية الصحيحة، فى محاولة العثور على رد مقبول، هو أن ترد على السؤال بسؤال:

نعم.. إن لدينا من عناصر القوة كذا وكذا وكذا.. ولكن ما هى يا ترى عناصر القوة التى تنقصنا؟..

وهل يا ترى نستطيع أن نستكملها؟ وكيف؟...

إن "القوة" ليست شيئاً مجرداً. يكون أو لا يكون. إنما القوة مجموعة عناصر، ربما يغيب بعضها فيؤثر على سائرها. كالموقع الجغرافى مثلاً. أو الثراء. إنها عناصر هامة فى تركيب "القوة". ولكنها بمفردها قد تنقلب إلى عوامل ضعف: كأن تصبح الدولة الغنية أو ذات الموقع الهام، مطمعا للآخرين، ومصدراً لإثارة شهية القوى الخارجية ضدها.

والتعدد مثلاً.. قد يكون مصدر قوة إذا عرف كيف يتكامل، وقد ينقلب إلى مصدر ضعف إذا كان سبباً فى التفكك والتناحر...

مجلة "الشئون الخارجية FOREIGN AFFAIRES" الأمريكية، التى تصدر مرة كل ثلاثة شهور.. أصدرت عدداً خاصاً بمناسبة مرور خمسة وخمسين عاماً على صدور أهم مجلة فى نوعها، كرست معظمه لعدد من أكبر المفكرين والساسة يناقشون فيه موضوع "القوة"!.

بمعنى "القوة" فى السياسة الدولية طبعاً..

وهناك طبعاً، عناصر "القوة" التقليدية المعروفة، نسجلها هنا فى إيجاز، حتى نصل إلى ما نريد التركيز عليه.

فمن أبرز عناصر القوة، بمعناها التقليدى منذ القدم:

* القوة العسكرية، وأمرها معروف وحاسم طبعاً.
* القوة الاقتصادية والمادية. وهى أيضا أمرها معروف. وهى فى الواقع – أى القوة الاقتصادية والمادية – هى التى تنتج إلى حد كبير بين العنصر الأول وهو القوة العسكرية. فالدولة إذا كانت صناعية متقدمة، ولديها مصادر الخامات المطلوبة، تصبح أقدر من غيرها على إنتاج السلاح وحشد الجيوش. وإنتاجيتها تجعلها أقدر من غيرها على احتمال تمديد الحرب زمنا أطول من خصومها.

* قوة عدد السكان والموقع الجغرافى...

فالصين مثلاً دولة متخلفة مثل دول العالم الثالث، إذا أخذنا فى الحساب مستوى المعيشة ومعدل دخل الفرد وغير ذلك. ولكن مجرد أنها دولة تضم حوالى ألف مليون، يجعل لها هيبة خاصة وخطراً خاصاً، ولو كان خطراً مستقبلاً وليس آنياً، ولكنه يدخل بالتأكيد فى كل حساب.وكذلك الهند، وما يليها من بلاد.

وفى الصراع العربى الإسرائيلى مثلاً، رغم أن إسرائيل خرجت منتصرة فى معظم الحروب.. إلا أن مجرد عدد سكانها ثلاثة ملايين والعرب أكثر من مائة وعشرين مليونا، يجعلها فى نظر العالم فى وضع المدافع عن نفسه، وضع من لا يملك المستقبل.

ولا شك أن التقدم العلمى الهائل، وانعكاسه على قدرة القوة العسكرية، قد قلل من قيمة "العدد" ورفع من قيمة "النوع": أى نوع الأسلحة التى فى يد الجنود، ومدى كفاءة وتعليم الجنود الذين يحملون السلاح...

ففضائل الجيوش فى الحروب القديمة، حروب السيف والرمح، من شجاعة وحماسة وكثرة عدد، حلت محلها فضائل أخرى هى درجة التعليم، ودرجة استيعاب الأسلحة الحديثة والتحكم فيها، وقوة النيران لا قوة الأفراد.

وليس مصادفة أن نجد أن "القوتين الأكبر" أمريكا وروسيا، كلتيهما تتجمع لها أكبر درجة من عناصر القوة سالفة الذكر:

العدد الكبير (٢٢٠ مليون أمريكا - ٢٥٠ مليون روسيا)، والقوة الإنتاجية الهائلة وتوفر معظم المعادن الخام المطلوبة للصناعة داخل أرضها (حديد - فحم - بترول - ألخ) فهما ليستا مثل اليابان أو ألمانيا، اللتين هزمتهما، إلى جانب أسباب أخرى، ندرة البترول المستورد كله من الخارج.

القدرة على التحالف

يأتى بعد ذلك عنصر هام وإن بدا غريباً، وهو: قدرة الدولة على التحالف مع آخرين.

فهناك دولة تكون على درجة من الذكاء السياسى، والمرونة، وبراعة التخطيط، بحيث يكون لها دائما حلفاء من دول أخرى تقف بجانبها فى الحرب أو

السلام على السواء...

فألمانيا مثلاً خسرت حربين عالميتين، لأنها كانت معزولة فى أوروبا، ولأنها فى الحربين لم تتمكن من كسب تضامن حلفاء مهمين معها.

وإنجلترا بالمقابل هزمت نابليون، ثم هزمت الإمبراطور غليوم، ثم هزمت هتلر.. لأن إنجلترا كانت دائماً لا تخوض حرباً بمفردها قط إنما تخوض حروبها دائماً مع حلفاء. وكما قال تشرشل عندما أمكنه التحالف مع أعدى أعدائه، الاتحاد السوفيتى، خلال الحرب، من أنه مستعد "للتحالف مع الشيطان" لكسب الحرب، كان دائماً هو شعار الإمبراطورية فى أوج مجدها، وقبل زوال شمسها...

وإسرائيل، لم تكسب موقعة حرب أو موقعة سلام. إلا بمحالفات مع دول قوية.. مع إنجلترا سنة ١٩٤٨.. ومع فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٥٦.. ومع أمريكا سنة ١٩٦٧.

وإذا كانت هذه الصفة "القدرة على التحالف مع الآخرين" مهمة للقوى الكبرى.. وقد رأينا صراع الأحلاف فى العقدين الماضيين وكيف كانت ضراوته.. فإنه إلزام للدول الصغيرة والنامية.. وفى هذا المجال يمكن ملاحظة المزايا التى استفادتها دول هذا النوع فى دائرة التجمع العربى، أو التجمع الإسلامى، أو التجمع الأفريقى، أو تجمع دول عدم الانحياز، فلا شك أن التجمع على هذه المستويات قد ساعد فى حالات كثيرة على تحقيق استقلال أقطار لم تكن مستقلة، وحماية مصالح بلاد أخرى...

وربما نلاحظ لهذا السبب أن الدول الكبرى أو العالم الصناعى المتقدم كله.. ينفر من هذه التجمعات، ويحاول تخريبها أو تفكيكها قدر الإمكان.

والواقع أن بند "القدرة على التحالف مع الغير" إنما يشير – بين عناصر القوة – إلى عنصر الحذق السياسى، وبعد النظر... واكتشاف المجالات المشتركة مع الغير – سياسياً واقتصادياً – وكيف تضع الدولة قضاياها فى موضع القضايا العادلة التى " تقنع" الغير فوق ذلك.

ونستطيع أن نضيف فى إطار وسائل الإعلام الحديثة، ذات القوة الساحقة، من سينما وصحافة وإذاعة وتليفزيون. وهنا أيضا من السهل أن نلاحظ قيمة هذا العنصر. إذا تذكرنا ما حققته إسرائيل من نتائج، بسبب تأثيرها على أجهزة الإعلام

فى الخارج، وكسبها للرأى العام العالمى خلال فترة طويلة، قبل أن يتنبه العرب إلى خطورة هذا السلاح وقيمته...

الأوبيك

وقد وجد الباحثون والمفكرون ما وصفوه بأنه نوع جديد تماماً من أنواع "القوة" لم يسبق له مثيل خلال التاريخ الإنسانى كله. وهو ليس موجوداً حتى اليوم إلا فى حالة واحدة فقط: هى دول منظمة "الأوبيك" أو منظمة الدول المصدرة للبترول.

نحن هنا نواجه نموذجاً جديداً تماماً: دول تفتقد معظم عناصر القوة التقليدية – فى رأيهم– دول قليلة السكان، ضعيفة عسكرياً، وغير ذات موقع إستراتيجى هام. ولكن تكوين الكرة الأرضية أعطاها ما يشبه الاحتكار لسلعة باتت أهم سلعة فى العالم وهى البترول.

ولو كانت كل دولة مصدرة للبترول، منفردة بنفسها، لكانت قوتها أقل بكثير، ولكن قدرتها على التجمع ونجاحها فيه جعلها ذات نفوذ عالمى من نوع خاص.

فهى تستطيع بقرار منها أن ترفع أسعار كل شئ فى العالم أو تخفضها، أى أن أثر قراراتها يصل إلى كل بيت وليس إلى كل دولة فحسب. والدول العربية منها متقاربة جغرافياً، ولها قضايا سياسية مشتركة إزاء العالم، وبالتالى فهى قادرة على استخدام البترول كسلاح سياسى مباشر. وقد حدث هذا بالفعل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وبعد أن كانت الشركات العملاقة، المتعددة الجنسيات، تملى شروطها على دول البترول، انعكست الآية تماماً.

ويضرب الخبير "جون كامبل" مثلاً بالتأثير السياسى: إذ يذكر كيف أن الدول الأكثر اعتماداً على البترول العربى – اليابان وغرب أوروبا – هرولوا ساعة الخطر إلى محاولة إنقاذ علاقاتهم. وكان هذا موضع خلاف شديد بين هذه الدول وحليفتهم الأساسية، الولايات المتحدة الأمريكية..

وحتى الآن – يقول جون كامبل – نجد أن هذه الدول الأكثر اعتمادا على البترول العربى، أن لم تأخذ خط السياسة العربية تماماً، بسبب وجود الولايات المتحدة، إلا أنها على الأقل مضطرة " لمجاراة " العرب أحياناً، أو على الأقل "مداراتهم" حتى لا تتدهور الأمور إلى وضع خطير....

وقد كان ممكنا أن تفعل دول أخرى ما فعلته دول البترول: أى أن تظهر "أوبيك" تضم الدول المنتجة للفوسفات، وهكذا بالنسبة للسلع الأخرى الأساسية...

ولو أن تلك الدول المنتجة للخامات تمكنت من عمل تكتلات مثل تكتل دول البترول، لتغيرت موازين القوى فى العالم كله، ولأصبحت الدول الفقيرة المنتجة للخامات فى وضع قوى جداً، إزاء الدول الصناعية المتقدمة، المستهلكة لمعظم خامات العالم..

ولكن هذا لم يحدث إلى الآن. ربما لأن السلع الأخرى ليس لها أهمية البترول. ولكن من يخطط للمستقبل عليه أن يضع فى حسابه هذا الاحتمال.

البعد الداخلى

يأتى بعد ذلك عنصر من عناصر القوة، ربما كان أقدم العناصر، والكثيرون يعتقدون أنه أهم عناصر القوة.

ذلك هو: البعد الداخلى.. أى الظروف الداخلية لأى دولة تريد أن تكون ذات قوة ما فى الحياة الدولية..

فكل العناصر السابقة.. من مال أو سلاح أو صناعة أو اقتصاد.. أنما هى فى النهاية أسلحة فى يد الدولة أو المجتمع الذى يملكها..

فهى كلها – مجتمعة أو متفرقة – بمثابة السيف. وكما أنه من المهم أن يكون سيفاً قاطعاً فانه من الأهم أن تكون "اليد" التى تمسك بهذا السيف ثابتة...

فقد رأينا – مثلاً – إمبراطوريات أعرق وأكثر حضارة وإنتاجية وقوة عسكرية... تنهار أمام المد الإسلامى، البسيط، القادم من صحراء فقيرة... ذلك أن هذه الإمبراطوريات كانت قد شاخت، ودبت فيها عوامل الانحلال، فانهزمت رغم قوتها أمام قوة أضعف منها فى كل شئ إلا فى طاقة الإيمان، والاقتناع، وقوة الاندفاع.

ونفس الشئ حدث للإمبراطورية الإسلامية.. عندما وصلت إلى ذروة حضارتها، ثم دبت فيها عوامل الانحلال، فصارت تتساقط قطراً بعد قطر، أمام زحف أوروبا الجديدة التى استردت شبابها.

وشروط "الوضع الداخلي" لأى بلد، كثيرة، وفى تقديرى أنها معروفة لأى قارئ...

ولكن ذلك الحوار توصل إلى أن هناك شرطين أساسيين، لا غنى عن وجودهما قط، حتى يصبح المجتمع مجتمعاً قوياً، والدولة دولة قوة...

بلهارسيا الأمية

الشرط الأول: هو التعليم.

والشرط الثانى: هو الإطار السياسى والاجتماعى.

بالنسبة للشرط الأول، فهو بالفعل شرط بديهى، فقد دانت الدنيا فى عصرنا هذا بالذات للعلم. والعلم ليس بمعنى العلوم التطبيقية وحدها – الكيمياء والطبيعة والهندسة والذرة – ولكن العلم بمعنى الأخذ بالأسلوب العلمى، من أكبر الأمور إلى أصغرها، وهذا لا يتوفر إلا بوجود قاعدة واسعة "متعلمة".

وغياب هذا العنصر، من أقتل الأشياء للقوة العربية الممكنة.

إن وجود نسبة من الأمية تدور حول ٧٠٪ فى العالم العربى بوجه عام، أمر لم يعد مقبولاً وعبء على كاهل الأمة العربية يفترس حيويتها، كما تفترس الأمراض المتوطنة جسد الإنسان.

ولو وضعنا تاريخاً مقبولاً فى معظم الحالات... منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم توالى حصول الدول العربية على استقلالها، نجد أن دول الاستقلال قد ضيعت ربع قرن من الزمان، دون أن تختفى الأمية أو حتى تقل بدرجة ملحوظة، إنما نكاد نلهث لملاحقة عدم زيادة النسبة مع تزايد عدد السكان.

وقد أخذت قضية الأمية فى نظرنا مأخذ الترف. أو الشئ الذى لا حل له. وهذا غير صحيح. إذا اطلعنا على تجارب بلاد أخرى..

من المحراث فى الزراعة.. إلى الصاروخ فى الحرب.. تتضاعف قيمة أى أداة بمدى تعلم الفرد وتدريبه وتعوده التعامل مع أدوات العصر..

إن هذه هى أحدى الثورات الكبرى التى يحتاج إليها العالم العربى. وبغيرها لا يمكن اجتياز حد معين من حدود القوة.

والأساس الأساس، فى انفصام الشخصية العربية، هو وجود فئة متعلمة مثقفة.. وفئة غائبة تماماً عن كل هذا، الأمر الذى يجعل الحوار فى داخل الأمة "حوار طرشان" وينتج تمزقات وتصادمات فى القيم والعادات والأهداف والمثل العليا.

الانسجام الاجتماعى

والشرط الثانى الذى هو الإطار السياسى الاجتماعى السليم، القوى المرن فى نفس الوقت، كذلك شرط يبدو بديهياً.

والمقياس الذى يقيس به أى مفكر غربى مدى توفر هذا الشرط هو: مقياس الديمقراطية وحرية الرأى.

وهو بالتأكيد مقياس سليم، فالشعب الذى يستطيع أن يحقق الاستقرار مع توفر الديمقراطية وحرية الرأى، هو الذى يمكن أن يقال عنه أنه شعب منسجم مع نفسه، قد تعمقت جذوره.

ولكننا لا نضع بالضرورة صورة واحدة للديمقراطية وحرية الرأى، منقولة حرفياً من عالم آخر..

إنما نقول أن المطلوب توفر هذين العنصرين، بشكل ينسجم مع تقاليد وقيم كل شعب ونوع تطلعاته وأهدافه.

وذلك بدوره عنصر ناقص فى كثير من بلادنا العربية..

وبالتالى فهو عنصر قوة ينقصنا ونحن محرومون منه.

وما أشد ما تتعاظم القوة التى يملكها الشعب، إذا استطاع بمحو الأمية ونشر الثقافة وتكريس صورة الديمقراطية، أن يشارك شعب – وليست فئة قليلة منه – فى الحوار الأبدى، الدائر باستمرار داخل كل أمة، صاعدة، ناهضة، تنوى حقاً أن تهزم مشكلاتها وأن تحصل على أهم أسباب القوة.

يوميات

حكايات ديمقراطية – ١

تردد دائماً أن إنجلترا هى أم الديمقراطيات فى العالم، وهزيمة رونالد ريجان الساحقة فى معركة انتخابات الكونجرس الأمريكى رغم شعبيته الهائلة، بسبب سياسته الاقتصادية الداخلية فيها ما يذكرنا بأصل الديمقراطية.

ولكننا ننسى أن الديمقراطية وأداتها الأولى هى البرلمان قد ولدت أول ما ولدت حتى يشارك الشعب بالرأى والرقابة على صرف المال العام.

كان الملوك والحكام يجبون الضرائب وينفقونها كما يشاؤون وأول ما طلب الناس بالبرلمان، كان من أجل أن يعرفوا فيم ستنفق هذه الأموال. تلك كانت البداية فى إنجلترا وفى كل مكان بل أن سبب استقلال الولايات المتحدة كلها عن إنجلترا كان لأنها رددت بدورها المبدأ الإنجليزى لا ضرائب بغير تمثيل، وكان كل طلب الولايات المتحدة الأمريكية وقتها أن تكون ممثلة فى البرلمان البريطانى بحيث يقرر ممثلوها ما تدفع من ضرائب.. ولكن ملك إنجلترا وقتها رفض ذلك، فلم تجد الولايات المتحدة بدأ من أن تعلن حرب الاستقلال. وهذا ما ننساه فى بلادنا وما يماثلها فى معظم الأخبار.

إن الدولة لها نوعان من الموارد.. ضرائب فى كل صورها وأشكالها وهذا مال مباشر مأخوذ من جهد الشعب، ثم موارد يسمونها "طبيعية" كالبترول، وقناة السويس، وحتى السياحة، ولكن هذا أيضاً ملك الشعب، قناة السويس ملكه، البترول ملكة، الآثار الفرعونية والإسلامية ملكه! حتى الشمس المشرقة فى الشتاء ملكه! إذن فالعائد فى كل الأحوال هو ملك الشعب. ولكن اللغة التى تستخدمها، تنسينا أصل الموضوع فالكلمة الشائعة عندنا هى "موارد الدولة" وأن الدولة ستوجه الموارد إلى كذا أو إلى كيت وأنها ستعطى الناس منحة فى هذه المناسبة أو تلك، وكأن هذه الموارد ملك جهاز اسمه الدولة، يعطى منه للشعب، وليست الدولة "إدارة" فوضها الشعب فى أن تدبر له أمواله الخاصة، وأن شرعيتها رهن بنجاحها أو فشلها فى هذه الإدارة.

وبالتالى ننسى مثلاً أن أهم أساس فى الديمقراطية هو رقابة الشعب على طريقة صرف أمواله فالميزانية تمر فى أيام، وتقارير أجهزة الرقابة الإدارية والحسابية والبنكية لا يقرأها الناس وتقترض الدولة آلاف الملايين دون أن يعرف الشعب إلا بعد سنوات، مع أن الشعب هو الذى سيرد الدين..

حكايات ديمقراطية - ٣

تحدثت أمس عن أن الديمقراطية ولدت أساساً كي يتمكن الناس من الموافقة على ما يدفعون ويراقبون تصرف الدولة فى أموالهم.. وكانت مناسبة الحديث هى فشل رونالد ريجان، أكثر رؤساء أمريكا شعبية فى بلاده، فى كسب انتخابات الكونجرس وكان السبب اقتصادياً فقد وعد ريجان حين فاز بالرئاسة أول مرة أنه فى نهاية رئاسته الأولى سيكون قد قضى على الحجر فى الميزانية وإذا هو بعد ست سنوات يقدم ميزانية فيها أكبر عجز عرفته أمريكا أو أى دولة فى العالم ٢٢٠ ألف مليون جنيه.

وجزء من القناعات الأساسية لهذا اليمين المتطرف كان تدمير سياسة الوفاق التى بدأت أيام نيكسون وكيسنجر، والأخذ بسياسة "المواجهة" بين معسكرى الشرق والغرب ومن هنا رفع رونالد ريجان درجة التوتر فى الموقف الدولى بشكل خطير وكان آخرها ميزانية، حرب الكواكب، التى ستغرق العالم كله فى اتفاق رهيب كمرحلة جديدة من الاتفاق على التسليح وفى المعركة الانتخابية لعب ريجان لعبة الحرب ودق طبول الخطر، حتى يقبل الشعب الأمريكى بهذه السياسة الاقتصادية الطائشة ولكن الشعب الأمريكى رفض ذلك.

والشعب الأمريكى شعب عملى ولذلك تميل السياسة لديه إلى "منطقة الوسط" دائماً رونالد ريجان قاد تيار السياسة الأمريكية إلى أقصى اليمين المتطرف.. وهذا أمر خطير على الديمقراطية ذاتها إذ أنه يقود إلى درجة من "الاستقطاب" تقضى عل الديمقراطية ذاتها، وتصويت الشعب الأمريكى للحزب الديمقراطي فى الانتخابات الأخيرة معناه أنه كما تعود دائماً، يعيد السياسة إلى أرض الوسط فلن تمر بعد ذلك سياسات ريان المتطرفة، ولا ما يسمى "اليمين الجديد" الذى حكم ست سنوات إلى الآن.

قال لى صديق صحفى على التليفون أمس من واشنطن هذه أهم انتخابات فى أمريكا **منذ ثلاثين سنة.** ولا ننسى ما بدأنا؟ من أن جوهر المعركة للناخب البسيط كان رأيه فى **أسلوب تصرف** الحكومة فى المال العام، الذى هو "ماله" الخاص، وهذه هى الديمقراطية، **لمن يريدها** ~~أو يريدها~~ أو لمن يتحدث عنها!

يوميات

حكايات ديمقراطية -٣

معلهش... لابد من تأكيد وتعميق فكرة أن الديمقراطية بشكلها الحديث ولدت منذ قرون أساساً حتى يكون للناس رأى فى الأعباء المالية التى يتحملونها. وتكون لهم رقابة على طريقة الدولة فى صرف الأموال التى تجمعها منهم ومن موارد البلاد الطبيعية التى هى أيضاً ملكهم وأن "الدولة" ليست صاحبة المال العام ولكنها. وكيلة عن الشعب. فى إدارته ونضيف لمحة تاريخية أخرى إلى الموضوع. فبذكر أن حق الترشيح وحق الانتخاب لأقدم برلمان فى العالم وهو البرلمان الإنجليزى كان مقصوراً على الذين يدفعون ضرائب للدولة فقط. أى أصحاب الأراضى أو المتاجر أو الصناعات. مما يؤكد المعنى السابق عن أصل قيام البرلمان كأداة للديمقراطية وقد مرت سنوات قبل أن يصبح حق الترشيح والانتخاب عاما لكل المواطنين سواء كانوا يدفعون ضرائب أم لا. بعد أن تطور الفهم، وأصبح معروفاً أن كل مواطن حتى أبسط كناس فى الشارع يساهم بعمله فيما يسمى "بالدخل القومى العام" للمجتمع حتى ولو لم يصل إلى مستوى دافعى الضرائب.

نؤكد هذا المعنى بأن الحديث عن الديمقراطية صار يعنى لدى الكثيرين البرلمان والأحزاب والصحف وما إلى ذلك. مما هى فى الواقع وسائل لتحقيق الهدف الأول والأصلى للديمقراطية وهو موافقة الشعب على حسن تصرف، الدولة الوكيلة عنه، فى جباية الأموال وفى إنفاقها.

فالرقابة أولاً بأول وبالتفصيل والتدقيق على الميزانية هى المهمة الأولى وليس ميزانية الدولة فقط ولكن ميزانيات كل المؤسسات العامة التى نشأت فى الدولة الحديثة بعد نشوء البرلمانات وبلادنا ممتلئة بالمؤسسات التى لا يراقب ميزانياتها أحد، سواء لسبب ما اعتادته الدولة من كتمان حتى صار كأنه من حقها أو ما اعتاده الرأى العام من إهمال حتى لم يعد من واجباته. ميزانيات الصحف، ميزانيات شركات القطاع العام وغيرها والذين ينادون بعدم جواز مناقشة ما يسمى، بجهاز الائتمان، أى البنوك لحساسياتها مع أن الفرق كبير بين علانية بعض تصرفات العملاء وتصرفات البنوك ذاتها.

ثم الأجهزة المحاسبية والرقابية التى إن لم تنشر تقاريرها فليس أقل من إيداعها مجلس الشعب. الذى واجبه الأول هو دراستها ومناقشاتها.

يوميات

...

الديمقراطية، فى العلم الصحيح بها، لا يكفى تعدد الأحزاب ويتبدى هذا بالتحديد فى حالة البلد الذى يطبق نظام "الانتخابات بالقائمة".. فالأهم من تعدد الأحزاب هو "الديمقراطية داخل كل حزب" ولا يوجد مرجع فقه دستورى أو سياسى فى العالم الديمقراطى يخلو من هذه التفرقة الهامة.

نحن نسمع عن حزب المحافظين وحزب العمال فى إنجلترا أو الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى فى أمريكا الخ ولكن هذه الأحزاب لا تهبط السلطة فيها من القمة إلى القاعدة ولكن بالعكس فلجان هذه الأحزاب تختار المرشحين والقيادات. طبعاً تنسق وتخطط ولكنها لا تستطيع أن تفرض على اللجان مرشحا معيناً، إلا بالجدل والإقناع والاحتكام إلى لوائح الحزب، وبالتالى فأى رئيس حزب، تاتشر، ميتران، ريجان، كول ناكاسونى، لا يصل إلى زعامة الحزب إلا بدءًا من القاعدة وبالانتخاب على طول الطريق. فإذا كان نظام الانتخاب بالقائمة فإن لجان الحزب ومؤتمراته ومستوياته، المختلفة، هى التى ترشح وتختار أسماء، وترتبها فى القوائم، ولأن إسرائيل مثلاً تأخذ بنظام القائمة غير المشروطة واعتبار الدولة كلها قائمة واحدة، يدور صراع عنيف داخل كل حزب قبل الوصول إلى إقرار الحزب لقائمة المرشحين، وترتيب أسمائهم، ومعركة "بيريز" و"رابين" حول من يكون اسمه الأول فى القائمة معركة شهيرة. لدينا، العكس تماماً، هناك أحزاب ولها لوائح ومستويات: مكتب سياسى، هيئة عليا لجنة مركزية إلى آخره ولكننا نعرف جميعا أن القوائم يضعها رئيس الحزب ومن يثق فيهم. وأن القوائم تهبط على الحزب وليس العكس، وهذا مطعن، ديمقراطى خطير فى تكوين أحزابنا وفى حالة نظام القوائم بالذات حيث لا يوضع فى الحساب قدرة المرشح فى دائرته. وأحزابنا تطالب بالديمقراطية ولكن استكمال الديمقراطية يقتضى امتداد فلسفتها إلى داخل كل حزب، فهل تطبق أحزابنا النظام الديمقراطى فى داخلها؟. لا أعتقد. ربما.

يوميات أحمد بهاء الدين بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٦

من يوميات الأجازة

- لو أن نسبة ٧٠٪ ليست أغلبية كافية. فإن معنى ذلك أن كل رؤساء أمريكا خلال تاريخها كانوا رؤساء غير شرعيين! وكل رؤساء وزارات انجلترا طوال تاريخها كانوا رؤساء غير شرعيين! وكذلك كل ديمقراطيات العالم. فلا يوجد واحد من هؤلاء جميعاً نال ٧٠٪ من الأصوات فى اى انتخابات!...

قال هذا "روى جنكنز" الزعيم البريطانى الكبير فى مؤتمر "الحزب الاشتراكى الديمقراطى" فى انجلترا، وكان الحزب يناقش هل يبقى قائماً بذاته أم يندمج فى حزب الأحرار. واستفتوا كل أعضاء الحزب فى انجلترا، فصوت ٧٠٪ مع الاندماج، وقال المعارضون إن ٧٠٪ ليست كافية.. فجاء "روى جنكنز" مؤسس الحزب، إلى المؤتمر، ليقول لهم هذه الكلمة، التى قطعت الجدل، وأنهت الحوار! والديمقراطية الحزبية فى انجلترا ليست فى مجرد تعدد الأحزاب.. ولكنها فى أمرين آخرين بالغى الأهمية.

الأمر الأول- هو الديمقراطية "داخل الحزب". فلا تقرر سياسات الحزب بين حلقة ضيقة من القيادات وعلى الأعضاء السمع والطاعة. ولكن الحوار متصل وجدى فى كل الأمور المتصلة بالحزب. وفروع الحزب لها رأى أساسى فى اختيار مرشحى الحزب فى الدوائر. فلا يقف طالبو الترشيح عند أبواب القيادات كما يقف التلاميذ عند أبواب مكاتب التنسيق ليعرف كل واحد إلى أى كلية سيذهب وإذا كان سيذهب إلى كلية أم لا وما هو ترتيبه فى قائمة الناجحين.

الأمر الثانى- هو العلانية. فكل حزب له مؤتمر سنوى، وليس عيباً أبداً أن تكون فيه خلافات أو أجنحة أو تيارات. تتناقش وتختلف، وهذه المؤتمرات علانية تنشر الصحف ما يدور فيها. بل إن القناة الثانية فى التليفزيون تخصص نفسها لإذاعة كل جلسات المؤتمر الحزبية كاملة على الهواء، ومتابعتها على شاشة التليفزيون. متعة ما بعدها متعة، يحكم الرأى العام على زعاماته السياسية. ومفكريه. وهم يمارسون نشاطهم. يعرف قدرات الرجال الذين يقرأ أسماءهم فى الصحف. ويكون للرأى العام الذى يتكون عن هذا أو ذاك أثر فى ترشيح تلك الأسماء للمناصب الحزبية أو الحكومية. فلا يتلفت فجأة عند شغل المناصب متسائلاً من هذا ومن ذاك. وما علاقة هذا بذاك ؟

يوميات

وقد ذكرت بالأمس عدداً من مصادر التهديد للديمقراطية التى لدينا وحتى بحدودها المعروفة. ولا يكون المرء أميناً دون أن يذكر مصدراً أخر من مصادر التهديد لهذه الديمقراطية وهو السلطة نفسها.. إن استعمال الشدة فى مواضع، أخرى والتساهل فى مواضع أخرى، يؤدى إلى اختلال موازين كثيرة فى حساب الديمقراطية..

فالدولة حين تستعمل قوتها وتصدر قوانينها فى ساحة محدودة هى مواجهة المعارضين ولا تستخدمها فى ضبط الحياة العامة بنفس الشدة والتركيز.. تسيء إلى الديمقراطية. فليس من الديمقراطية أن لا نحترم قوانين البلاد. فترتفع العمارات ضد القانون ولو دمرت المرافق وأوصلت القاهرة إلى هذه الحال ويدب التحلل إلى أجهزة حساسة حتى جهاز الائتمان فتصبح البنوك كالغربال ذى الفتحات الواسعة تتسرب منه الأموال للمغامرين. وليس من الديمقراطية ترك قوى مالية واقتصادية عاتية تحكم البلاد دون قانون. أو التراخى فى الحساب والعقاب إزاء مسئولين عن أخطاء اقتصادية فاحشة، كتأخير إقامة مصانع الاسمنت وتحميل الاقتصاد القومى مئات الملايين. وسحق صناعات الألبان والدواجن فى آلاف المشروعات الوطنية المتوسطة والصغيرة لحساب الاستيراد. وانه لا توجد ديموقراطية بدون أساس اقتصاى واجتماعى معقول.

والديموقراطية لا تتحطم إلا على صخور الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية. لا توجد ديموقراطية معلقه فى الهواء، لا تقف على هذه الأقدام.

وحين تكون الدولة هى التى تمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية فى البلاد، وفى قضايا أساسية كعضوية مجلس الشعب فالدولة تعلم الناس الاستهتار بالديموقراطية، وتزعزع الإيمان بها ولا تدرب المواطن على الخضوع لها فى الكبيرة والصغيرة.

فإذا كانت أحزاب المعارضة لها تجاوزات فالحزب الحاكم وحكومته لهما تجاوزات. والخطر الذى يهدد الديموقراطية يكون أكثر خطراً مائة مرة لو جاء من السلطة المشرفة على تطبيق الديموقراطية.

بائعة السمك!

اجري الاستفتاء في تركيا وهزم فيه رئيس الوزراء "اوزال" إذ لم ينل أكثر من ٣٣٪ من الأصوات. وبعد أن كان قد هدد بالاستقالة إذا خسر الاستفتاء، غير رأيه، أو تمسكت القيادة العليا للدولة به، فعدل عن الاستقالة...

واجرى الجنرال "بينوشيه" سفاح شيلي ودكتاتورها انتخابات عامة. وخسر الانتخابات ومع ذلك، فهو، بسبب نص غير مفهوم بالنسبة لي على الاقل في الدستور الذي هو من تأليفه، يمكنه البقاء في السلطة عاما وبعض عام! وقد أعلن عزمه على البقاء. ولا ادري بأي سحنة يبقى حاكم في مقعده بعد أن أجرى انتخابات – بمعرفته شخصياً – وقال الناس له فيها: لا نريدك!

ومع ذلك فهناك تقدم عام على جبهة الديمقراطية.

على الأقل أمكن، حتى في تشيلي حيث القمع المطلق، إجراء انتخابات لا تزوير فيها تقريباً! وأمكن أن تعلن نتائج تقرر هزيمة الحاكم الذي اجرى الانتخابات! وهذا تقدم عظيم. معناه أن موضة نتائج الـ٩٩٪ في الانتخابات تتراجع استحياء، وتتقهقر يوماً بعد يوم على خريطة العالم... الثالث!

كان يقال دائماً: إن ضغط الرأي العام كضغط الهواء تحسه وإن كنت لا تراه!

واعتقد أن حكاية الـ٩٩٪ صارت غير مقبولة حتى من ناحية الذوق العام في كل الانحاء صارت كذبة سخيفة. ومكشوفة في الوقت نفسه. وصارت نتيجة مبتذلة. لا تدل على قوة صاحبها بل على ضعفه. وضار أي حاكم يشعر بأن هذه نتيجة لا تشرفه أمام العالم الذي عليه أن يتعامل معه.

قال نابليون حين غزا مصر وانفتح امامه باب الشرق: لو جئت قبل قرن أو قرنين لأعلنت نفسي مبعوثا من العناية الالهية وزحفت إلى الهند والصين. ولكنني لو فعلت ذلك الآن لضحكت على بائعة السمك في سوق باريس!

وكان هذا منذ قرنين تقريبا!

مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٨

يوميات

يذهب الناخبون الهنود غداً إلى صناديق الانتخاب..

الهند هى أكبر ديمقراطية فى العالم كما يسميها الكتاب والمؤلفون فى كل مكان. فسكانها يقتربون بسرعة من الثمانمائة مليون. ولعل تكوين الهند جعل الديمقراطية أسلوباً لا بديل له لبقاء "هند" واحدة فالتعدد الرهيب للأديان واللغات والعادات والتقاليد، وحتى الظروف الجغرافية من ولايات على الشاطئ إلى ولايات حول الأنهار إلى ولايات حارة إلى ولايات ثلجية جبلية.. كل هذا التنوع الرهيب، والحجم الهائل، جعل من المستحيل أن يحدث فيها ما حدث فى العالم الثالث: من انقلاب عسكرى أو حكم فردى دكتاتورى، فما تعثر فى لبنان الصغير عاش وازدهر فى الهند الضخمة لأن الحركة الوطنية وزعماءها التاريخيين نجحوا فى جعل الانتماء للوطن الكبير أسبق وأهم لدى كل هندى من انتماءاته الأخرى الأمر الذى لم يحدث فى لبنان مثلاً. وجعلها أكبر ديمقراطية فى العالم..

ومعروف أن عائلة نهرو لعبت فى حياة الهند الحديثة دوراً لا نظير له فى أى بلد فى العالم، نهرو الكبير رفيق كفاح غاندى هو بطل الاستقلال وبناء الهند الحديثة. قضى فى سجون الإنجليز ١٢ سنة وفى إحدى المرات كان فى السجن وهو ابنته الطفلة أنديرا وزوجته "كمالا"! وفى نفس الوقت كان سليل إحدى أعرق وأغنى العائلات وتعلم فى أكسفورد فى لندن ولعل أهم مكوناته هو هذا المزيج بين تراث الهند فى أقدم صورة مع ثقافة العصر فى أرقى صورها. وأنه بالتالى كان يستطيع أن يخاطب أفقر فلاحى الهند قدرته على مخاطبة أرقى متقفيهم فضلاً عن أكبر زعماء العالم.

وهو لم يورث الحكم لسلالته، مات وجاء بعده "شاسترى" زعيماً لحزب المؤتمر ورئيساً للوزراء، أما ابنته أنديرا فقد قادت انقساماً فى الحزب واستولت على زعامة الأغلبية بكفاءاتها الخاصة..

ثم ورثت الحكم لابنها "راجيف" زعيم الهند الحالى، ورئيس وزرائها، وهذه الانتخابات أما ستبقى سلالة نهرو فى الزعامة أو سوف تنهيها.

كان نهرو أساساً رجل سلام فى الدرجة الأولى والأخيرة، ولكن ابنته وحفيده تصرفا فى رأى البعض بقوة أكثر أو بواقعية أكثر فى عالم مازالت لغة القوة فيه تعلو على لغة العدل.

فصنعت الهند القنبلة النووية والطائرات النفاثة وصار لها ثالث أسطول بحرى فى العالم. وأصبحت الهند فى قاموس السياسة "قوة كبرى محلية". تتدخل فى استقلال بنجلاديش عن باكستان. وترسل قوة عسكرية لإقرار النظام فى سريلانكا، وأسطولها يجوب بحار الشرق الأقصى، وتم هذا بميزانيات ضخمة وبتقدم علمى فريد، وفى بلد مواطنوه من أفقر مواطنى العالم وأكثرهم مشاكل، ومن الطبيعى أن تكون هناك معارضة لهذه السياسة فضلاً عن آلاف الأسباب المحلية...

أحمد بهاء الدين: الحكومة والمعارضة بعيدان عن الديمقراطية
محمد سيد أحمد: شعوب المنطقة ترفض نظام تسوية المنازعات

صرح أحمد بهاء الدين أن مصر لا تعيش حالة ديمقراطية بل تعددية فالديمقراطية معناه إمكانية أن يأتي حزب معارض ليجلس في مقاعد السلطة، ويخرج الحزب الحاكم إلى صفوف المعارضة وأوضح أن هذا غير وارد في ذهن الدولة ولا في أذهان المعارضة.

وقال أحمد بهاء الدين في ندوة "مستقبل مصر" بمركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة – إن النظام الحاكم أكتشف إمكانية وجود تعدديه مع بقاء مفاتيح السلطة الحقيقية – في يد القائمين عليها.

والرئيس يستطيع أن يذهب إلى أوروبا ويقول: شوفوا المعارضة بتشتمنى يحدث هذا رغم أن السلطة كلها بين يديه، وقد ثبت نجاح "التعددية بلا ديمقراطية" في مصر على مدى ١٠ سنوات وبدأت الدول العربية تنقل النموذج المصرى ربما كما هو "مثل الجزائر العراق – المغرب – تونس – الأردن" لكن الخطوة القادمة التي سيدفع النظام ثمنها هي التقدم الحتمى نحو الديمقراطية.. شاء القائمون عليه أم أبوا.

وفي نفس الندوة قدم محمد سيد أحمد رؤية "مركبة" لملامح المستقبل – مصر تعيش حالة "ندرة وكثرة" ندرة في الموارد المالية، وكثرة في الصحراء، ندرة الإنتاج، وكثرة السكان (عام ٢٠٠٠ سيبلغ سكان مصر رقم ٧٧ مليون) منهم ٤٠٪ دون ١٥ سنة، كيف نجد لهم عملاً في وقت تنكمش فيه الأرض الزراعية وتتدر الموارد المالية؟! والاتفاقيات التي تتعلق بالنيل في مهب الريح، ويمكن أن تقدم إسرائيل لإثيوبيا تكنولوجيا لتحويل مجرى النيل.

* في المجالين الاقتصادى والسياسى نحن أتباع لأمريكا، ونتمسك بكامب ديفيد بسبب الـ ٢ مليار دولار التي تأخذها من أمريكا.. وديوننا وصلت إلى ٥٤ ملياراً كل هذا يؤكد أننا مجتمع لا يسيطر على متغيراته، وبالتالي لا يسيطر على

عرض لندوة منشورة بجريدة الأهالي بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣

مصيره.. خلال الــ ١٠ سنوات القادمة سنصل إلى حالــة الانقــلاب الاجتمــاعى والعنف.. ويصعب أن يستمر ما هو قائم.

ولا علاج للكثرة والندرة داخل حدود مصرن لابد أن تمتــد دائــرة الأمــن المصرى إلى خارج الحدود (الدول العربية – إسرائيل – العالم) وهذا كله ســيكون على حساب القرار المصرى المستقل.

سلام وتسويلات

* وعن الصراع العربى الإسرائيلى قال محمد سيد أحمد:

– المتغيرات الجديدة لا تقبل بمواجهة عسكرية مع إسرائيل، وتطالبه بتسوية كافة النزاعات الإقليمية نحن كعرب لا نؤمن بأن إسرائيل لها مستقبل كما أنه ليس لها ماض، ووجودها عارض ومؤقت ومحكوم بملابسات تاريخية المعادلة الدوليــة تقول المواجهة من خلال الالتحام، وهذا خط جديد علينا، والانتفاضة نموذج لهــذا الخط، والإشكالية أنه لن يوجد سلام فــى الشــرق الأوســط رغــم أى تســويات والحكومات ستوقع على الاتفاقيات لكن الشعوب سترفض.. اتفاقيات بلا سلام..

* ويطرحٍ محمد سيد أحمد عدداً من السيناريوهات لمستقبل الصراع العربى الإسرائيلى قائلا..

* أن توقع اتفاقيات سلام.. لكن بدون سلام.. بسبب رفض الشعوب.

* اشتراط إسرائيل لقبول التسوية أن تحول المؤسســة الفلســطينية لتصــبح جسراً لها فى العالم العربى. ومن هنا تهيمن إسرائيل على المنطقة.

* أن يتحقق السيناريو العربى، وتصبح إسرائيل جزء من المنطقة، وتثبــت للعرب أن قدراتها مسخرة لخير المنطقة، وليست لحساب أطراف من الخــارج، أى أن تطبق إسرائيل نقيض المفهوم الصهيونى تلك هى الدراما الحقيقية فى المستقبل.

عرض لندوة منشورة بجريدة الأهالي بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٩

أحمد بهاء الدين:

الديمقراطية..
وتفاؤل لا يخلو من قلق!

مستقبل الديمقراطية فى مصر سؤال مطروح بين الناس والأحزاب ووسائل الإعلام هذه الأيام.. ومساء السبت الماضى استضافت جمعية خريجى الجامعة الأمريكية الكاتب الصحفى الكبير أحمد بهاء الدين ليلقى محاضرة هامة عن مستقبل الديمقراطية.. وأحمد بهاء الدين واحد من ألمع المثقفين العرب، وله عشرات الكتب التى تناقش بجدية شديدة وبأسلوب سهل ودقيق قضايا وهموم الوطن المعاصرة..

قدمت المحاضرة المذيعة التليفزيونية اللامعة زينب الحكيم..

* أنا متفائل!

أنا حقيقة متفائل بالتجربة الديمقراطية الحالية، لأن الملاحظ أننا منذ أخذنا فى الاتجاه إلى نظام التعددية السياسية فى بدايته البسيطة تحت عنوان المنابر ثم تحديد الأحزاب بثلاثة فقط، حتى النكسة التى حدثت لهذه التجربة بعد ذلك فإننا خلال السنوات الست أو السبع الأخيرة وحتى رغم العقبات والنكسات فى الطريق إلى "التعددية السياسية" فقد كنا نتقدم إلى الأمام خصوصاً فى العامين الماضيين عندما خرجنا عن نطاق الأحزاب الثلاثة المحددة من ناحية، وعندما عادت صحف المعارضة من ناحية أخرى.. وفتح باب الحوار والجدل إلى حد كبير ولم يعد هناك رأى ممنوع فى أن يعبر عن نفسه.

هذه أشياء تغرى بالتفاؤل، وهى أشياء تجعل حتى الذين يعتقدون أن القدر الموجود من الديمقراطية ليس كاملاً وفيه نواقص هامة إلا أنهم لابد وأن يعترفوا أنه يوجد تقدم فى هذا المجال.

* مخاوفى وقلقى!

ثم قال أحمد بهاء الدين بعد هذا التقديم أردت التعبير عن شعورى الحقيقى قبل أن أذكر مخاوفى أو وجوه قلقى على هذه التجربة الديمقراطية وأنا أعتقد أننى بهذا لا أنتقص منها ولا أريد أن أقلل من الروح المعنوية لأحد، ولكن إدراك المخاوف والتحفظات منذ البداية عادة يساعد كثيراً على الوصول بالتجربة إلى نهاية سليمة.

وأول مصدر لمخاوفى هو القوانين التى تجرى فى ظلها الانتخابات المقبلة، إن قانون الأحزاب – كما نعرف وضع شروطاً للأحزاب حددت إلى حد كبير حركة التيارات السياسية، يعنى التجربة لم تبدأ البداية الطبيعية بأن تولد التيارات السياسية تلقائياً ثم تتحول إلى أحزاب وتبحث عن مجاريها التى تريد أن تشقها فى الحياة المصرية، ولكن إلى حد كبير أقامت بالعكس بالتحرك فيما يشبه الأنابيب.. حيث المياه يجب أن تمر فى هذه الأنابيب وليس فى حركة حرة، وبالتالى يمكن القول:

إن الأحزاب – ورغم أن عددها ليس قليلاً وهو ستة حتى الآن – ولكن لا نستطيع أن نقول إن كل حزب فيها يمثل التيارات الموجودة فى الساحة تماماً، ولا نستطيع أن نقول إن كل تيار فى الساحة لديه الحزب الذى يعبر عنه تماماً ثم إن قانون الانتخاب أريد به نتيجة فانقلب إلى نتيجة عكسية، لأنه فى القانون الدستورى نظام الانتخاب النسبى بالقوائم يقصد به توسيع دائرة تمثيل التيارات المختلفة وأيضاً تقليل طغيان الأغلبية وأن لا تأخذ مقاعد أكثر مما تستحق بالفعل.

ولكنه أنتهى إلى عكس النتيجة المطلوبة حيث يؤدى إلى تقوية حزب الأغلبية وإضعاف الأحزاب الأصغر.

ثم تساءل: لماذا هذه الأشياء مصدر خوف أو قلق؟! الواقع أن المسألة ليست مسألة قانونية، لأن القوانين توضع عادة لخدمة الحياة والحركة السياسية والاجتماعية وليس العكس.. ولكن إذا حدث – وهذا احتمال أرجو ألا يحدث – واستقرت نتيجة الانتخابات عن تمثيل لا يعبر تعبيراً قريباً من الدقة عن التيارات الحقيقية فى المجتمع فسوف يحدث شعور بالغربة كبير بين نسبة كبيرة من المواطنين وبين مجلسهم النيابى، لو حدث هذا كأننا معملناش أى حاجة، لأن أى شخص يجلس فى مقعد السلطة يستطيع أن يصدر قانوناً والكل يطبقه فى الحال، ونفس الشئ ينطبق على البرلمان، ولكن شعور الناس أن السلطة والتشريع بالذات

– أنها معبرة عنهم تعطى هذا القانون – ليس القانونية فقط، ولكن تعطيه أيضاً الشريعة أو المشروعية، لأنه حتى إذا لم أكن راضياً عنه فهذه رغبة الأغلبية، فيصبح ولائى لهذا القانون أكثر، وهذا لاشك ركن أساسى من أركان الحياة الديمقراطية والحياة البرلمانية والاستقرار الاجتماعى.

النقطة الثانية التى تثير قلقى.. هو أن خريطة الأحزاب المتقدمة للانتخابات غير واضحة – وأنا لا أتكلم عن البرامج – وخريطة الناخبين كذلك. ولذلك نتبع المدرسة المعروفة فى فن الرسم باسم impressionism فمثلاً الوفد صورته الانطباعية تكون أن البعض يرى فيه مجموعة الباشوات القدامى وأنه محاولة للعودة إلى ماضى تغيرت ظروفه تماماً، وأنه لا يستطيع تجاوز عقبة نفسية وهى الاعتراف بشرعية ثورة يوليو، ناس آخرون يرون فيه تقاليد ليبرالية أى أنها صفات انطباعية ليس لها ملامح واضحة.

الحزب الوطنى الديمقراطى أيضاً ننظر له نظرة انطباعية.. وهو حزب ثورة ٢٣ يوليو لأنه بدونها لم يكن قد ظهر للوجود لأن كثيراً من رجاله عملوا منذ ٢٣ يوليو، كما أنه حزب مر بمراحل كثيرة يكاد يكون بعضها مضاداً تماماً لـ ٢٣ يوليو وأحياناً مهاجماً لها: ومر بمراحل كثيرة سياسية واجتماعية واقتصادية ودخلته فئات كثيرة قبل وبعد الانفتاح، ونحن هنا أمام صورة انطباعية ثم أنه الحزب الحاكم وفى مصر فإن الحكومة بالمعنى المجرد حزب ينتخب، ونحن نعرف أن البيروقراطيات ولديها حاسة شم هائلة وأحياناً تميل مع موجة معينة من خلال حاسة شم المستقبل دون تعليمات وأنا لا أتحدث عن التدخل فى الانتخابات ولكن أتحدث عن رد الفعل.

أذن ليس واضحاً للناس – الناخبين – أين ينتهى الحزب وأين تبدأ الدولة.

ونفس الشئ يمكن أن يقال عن بقية الأحزاب، حزب العمل تركيبه من عناصر مختلفة، حتى حزب التجمع الذى هو أقرب الأحزاب إلى أن يكون له صورة عقائدية نجد من يقول إن الناصريين سيصونون له والآخرون يقولون لا.. وإنه يسار وأسع أو أنه يسار ماركسى فقط وهكذا.

وهذه كلها صور انطباعية، لا تقوم على دراسة دقيقة..

وحتى فى تحالف الوفد مع الإخوان المسلمون أنا أعتقد أن هذا ليس شيئاً

مدروساً.. لأن التيار الإسلامى أحد التيارات المؤثرة والتى لها أصوات كثيرة فى الساحة، ولكن لا أحد اليوم يقطع بشكل مدروس أين الإخوان المسلمون (القيادات القديمة) وأين الجماعات الإسلامية العديدة الكثيرة التى ظهرت منذ السبعينيات وحتى الآن، فهناك مناطق اتفاق بينها وأيضاً مناطق اختلاف شديدة الاختلاف، وليس صحيحاً أن هناك رأيه واحدة تجمع حولها كل أصوات التيارات الإسلامية فى ساحة الانتخابات.

وليس صحيحاً أن الوفد بهذا التحالف كسب كل ما يسمى بالتيار الإسلامى.

ونأتى للناخب المصرى وهو المستهدف من الحملات والصحافة والجولات أيضاً خريطة الناخب المصرى حالياً غير موجودة.. مثلاً قبل الثورة كان خبراء الانتخابات يعرفون بدقة أن هذه القرية ينجح فيها فلان هذه القرية وفدية.. وهذه القرية غير وفدية.. لأن المجتمع المصرى عاش أكثر من ١٠٠ سنة فى حالة من الجمود أو الركود أو الثبات الاجتماعى.. الزمالك هى الزمالك.. عابدين هى عابدين.. بولاق هى بولاق!

الآن الوضع تغير بشكل كبير.. عائلات هجرت الريف وأتت للمدينة وانتقلت للأعمال التجارية والاستثمارية.. ظهرت طبقات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة، مناطق صناعية جديدة لم تكن موجودة! مناطق صناعية جديدة حدث بها تجمعات من السكان لم تختبر سياسياً حتى الآن (حلوان مثلاً زمان لم يكن لها أى وزن انتخابى أما الآن فهى مدينة ضخمة.. أسوان كانت قرية تستخدم منفى للمغضوب عليهم.. وهكذا).

وبعد مجئ الانفتاح زادت عملية التداخل الاجتماعى والاقتصادى لحد كبير.. المال جرى فى أياد لم تكن تملك المال من قبل وأحياناً ليست مهيأة لهذا المال.

وهى إذا كانت ظاهرة فاحشة فى مصر إلا أنها موجودة فى كثير جداً من العالم النامى! وأعتقد أنه لا أحد اليوم يستطيع أن يقول ما هى الصورة الانتخابية لحى مثل "جاردن سيتى" لأنها اليوم فيها السكان القدامى والجدد والبوتيكات والورش، محلات تصليح السيارات.. الخ وهذا ينطبق على كل القطر المصرى.

أذن لم يعد ممكناً أن نضع أمامنا خريطة لمصر أو مدينة كبيرة ونقول إن التقسيم المرجح كذا.. أذن فحتى الآن فإن صورة الناخب المصرى لدينا انطباعية

وهلامية إلى حد كبير.. ونسمع أن كل شئ مثلاً تغير فى الريف المصرى ومع الأسف لم يظهر عندنا لا فى المؤسسات المتخصصة أو جامعاتنا المصرية أو أحزابنا أى جهة حاولت تكوين مجموعات تقوم بعمل نوع من الدراسة الميدانية بحيث تقدم لنا ما هو التكوين الاجتماعى للقرية المصرية الحالية بعد الانفتاح.. بعد هجرة فلاحيها للخارج.. بعد عودة النقود القادمة من بلاد البترول.. ما هى تطلعاتها.. ميولها.. نوع علاقتها بالسلطة.. آلاف الأسئلة لم تطرح!!

ويمكن فى بعض المناسبات هوجمت مجموعات أمريكية كانت تقوم بأبحاث مشابهة، وأنا اعترضت وقلت مادمنا لسه بنقرأ معلومات بلدنا فى الكتب الأجنبية، فهذا ليس ذنبهم ده ذنبنا، وأنا أخر مرة كنت فى أمريكا اشتريت كتاباً عبارة عن رسالة دكتوراة عن الأسرة والقوة فى مصر والكاتب أختار عائلة سيد مرعى.. ليس لسبب معين ولكنه قال إن هذه الأسرة كنموذج لأسرة من الأسر المالكة الكبيرة فى الريف ولأنها استمرت بعد الثورة، وكان دائماً من بينها شخص بارز فى كل عهد وفى كل حزب.

ليست هذه هى القضية، إنما القضية أنها دراسة مفصلة ومتعمقة جداً لهذه المنطقة من محافظة الشرقية التى تنتمى إليها عائلة مرعى.

وأنا أضرب المثل بنوع الدراسات الذى ينقصنا.

*** وجوه للقلق الديمقراطى!!**

ثم قال أحمد بهاء الدين: إن كل الأسباب التى ذكرتها حتى الآن.. ووضعتها تحت عنوان وجوه للقلق بالنسبة للتجربة الديمقراطية حالياً والتى أتوقع أن تستمر خمس سنوات هى مدة البرلمان القادم.. أنا أعتبرها كلها "كوم" وسبب أخر مختلف أو قلق أخر مختلف "كوم" ثانى خالص يجب كل الأشياء التى مضت..

إن الديمقراطية كنظام سياسى أهم ملامحه وميزاته هو الحرية وحق الإنسان فى التعبير عن رأيه وفى اتخاذ قراراته الخ، هذا شئ مطلوب فى حد ذاته ويعتبر شيئاً مهما لأنه مطلب أساسى للكرامة الإنسانية لكل مواطن، ولكن الديمقراطية هى أحد القوالب السياسية وهى بهذا الوصف لا تغنى عن أن نعرف محتوى هذا القالب. بمعنى أننا عندما نحصل على حريتنا يجب أن نعرف أيضاً ماذا نريد أن نفعل بهذه الحرية.. هذا سؤال وإن كان يأتى بعد الحرية ولكنه أهم بكثير جداً والإجابة عليه

يتوقف عليها مستقبل الحرية ذاتها!

لماذا أعتبر هذا مصدر قلق، لأنه فى كثير من كلام الأحزاب وصحفها كلام مطلق عن الحرية وكأنها شئ مجرد وأغانى عن الحرية وأن هذا غير صحيح، إنما الحرية لا تستطيع أن تعيش إلا إذا كنا نعتبرها أحسن وسيلة لحل مشاكل المواطنين، ولكن إذا لم تكن قادرة على هذا فلا يمكن أن تعيش.. ونحن نرى كل يوم مصرع تجارب ديمقراطية كثيرة فى بلاد العالم الثالث لأنها لم تصل إلى درجة من النضج السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يجعلها تستطيع أن تجد ذاتها فى الديمقراطية.

وتحقيق الديمقراطية بمعناه الشكلى وهو انتخابات حرة ونواب أحرار فقط لا غير أنا أعتقد أن هذا مضلل إلى حد كبير، وإذا لم يكن مضللاً فهو على الأقل يسهل علينا مهمة يجب أن نعتقد أنها بالغة الصعوبة أو يضللنا عن التحديات الحقيقة التى تواجه المجتمع الشئ الأخر أننى أرى أن كل المناقشات الدائرة بين الأحزاب وفى الصحافة ووسائل الإعلام أكاد أقول إنها خارج نطاق مشاكل مصر الحقيقية، والتغلب على مشاكل مصر الحقيقية لا يحتاج فقط للديمقراطية إنما يحتاج أيضاً إلى إرادة سياسية وقيادة سياسية لديها هذه الإرادة تنتجها هذه الديمقراطية.

إن شعوباً مثلنا لا تملك ترفاً أن يكون البرلمان ندوة للمناقشات البارعة ولكنها تتوقع إنجازات عملية تحل مشاكل التخلف المتراكمة، وإلا فإنها سرعان ما تعزف عن برلماناتها، الحرية لديها إدارة لتحقيق التقدم لأنها بلاد أغلبيتها الساحقة فقيرة ولها تطلعات فى حياة أحسن.

لأننى أزعم أننا وبالتحديد بعد هذه الانتخابات سنبدأ فى مواجهة قرارات فى منتهى الخطورة والأهمية وقد يصعب أن يأخذها حزب واحد، إنما تحتاج إلى درجة من الفهم العام وأرضية مشتركة من قوى سياسية واجتماعية كثيرة وهناك أمثلة إن الدولة منذ مدة طويلة، ليست مستعدة تتخذ قرار صعب تنفيذه، أو غير محبوب لدى الناس، إحنا بنحب نطبطب على الرأى العام وبالتالى فإن هيبة سلطة الدولة وقدرتها على التأثير فى الأحداث تتراجع يوماً بعد يوم، لكن عندما نقول لكى تحل مشاكل القاهرة – طبعاً يوجد أكثر من مشكلة – ولكنى سأضرب مثلاً واحداً أنه لابد أن يخرج من القاهرة مالا يقل عن أربعة ملايين نسمة فى فترة زمنية محددة.. من يستطيع أن يأخذ مثل هذا القرار؟!

في وقت من الأوقات تشاجر سائقو الأتوبيس مع رجال البوليس، فطلعت تعليمات أنه محدش يدى مخالفات للسائقين، فكيف تتخذ قرارات بهذا الشكل.

الدولة التى تعتمد فى مواردها على الخارج لا تعتبر دولة مستقلة تماماً، مصر كما تعلمون لها موارد أساسية منها موردان خارجيان تماماً: الأول هو المعونة الأمريكية ويتراوح بين ٣ أو ٧ ملايين دولار يومياً.

المصدر الثانى هو تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، والبعض يقول إنه حوالى ألف أو ألفين مليون دولار أنا أقول إنه ستة أو سبعة آلاف مليون دولار ثم يأتى مصدر أخر للتمويل وهو رسوم المرور فى قناة السويس – ومع أنه مصدر محلى – لكن أيضاً معلق على شئ خارجى، فلو افترضنا مثلاً أن مضيق هرمز أغلق غداً ولمدة ٦ أشهر فهذا معناه أن قناة السويس ستتوقف عن العمل هذه المدة.

إذن الوضع الاقتصادى المصرى أنا أعتبره لا يناسب دولة تسمى نفسها دولة مستقلة ويجب أن نواجه الواقع، إن إرادة الدولة على أن تكون مستقلة وأن تختار سياستها وتقرر مستقبلها واختيار حلفائها وأصدقائها مرهون بقوتها الداخلية واعتمادها على نفسها وبقواها الخاصة أما إذا كانت الدولة تعيش على الخارج، فهى لا يمكن مهما كانت النية حسنة والرغبة صادقة أن تكون مستقلة بمعنى الكلمة.

ثم قال بحسم: هذا تحد أعتقد أنه آن الأوان لكى نواجهه وأن نضع النقط فوق الحروف ولابد أن نستهلك بأقل مما نستهلك الآن.

الأمر الأخر هو الاقتراض والفوائد التى ندفعها لخدمة هذه القروض، أظن أنه خلال سنة أو سنتين سيكون ما علينا أن ندفعه لخدمة هذه القروض مساوياً لكل ما نأخذه من قروض.

الشئ الأخر أن نبحث مشكلة هجرة المصريين من مواقع الإنتاج، وتحول المجتمع المصرى إلى مجتمع خدمات وزيادة السكان وقلة العمالة.

ثم أضاف.. ودون أن أخوض فى المسائل الاقتصادية أريد أن أقول علينا فى السنوات القليلة المقبلة أن نواجه قضايا فى منتهى الأهمية فى كل نواحى الحياة.. وأنا لا أرى لهذه القضايا الأساسية.. والجوهرية مكاناً لا فى برامج الأحزاب ولا فى النقاش الدائر بين الأحزاب، ولكننا جميعاً نحاول أن نتحاشاه أو نتجاهله، ولكن ذات يوم – وهذا يوم قريب جداً – سنضطر إلى مواجهة هذه القضايا.

هل ستعلو الصراعات الحزبية على المصلحة العامة وبالتالى تحول دون اتخاذنا لقرارات أساسية تكفل التقدم الحقيقي، أم سنجد درجة من الوعى، قادرة على الالتفاف حول قرار واحد حين يكون قراراً واجباً ولكن ليس سهلاً مواجهة الجماهير به وسط المزايدات والمناقصات؟

ثم جرت مناقشات طويلة، كان أبرزها سؤال أحد الحاضرين! لماذا نلجأ إلى التجربة الحزبية ولا نأخذ بالتجربة الناصرية التى أنجزت لمصر الكثير؟

وأجاب بهاء: إذا أحضرنا عشرة أشخاص وطلبنا من كل منهم أن يكتب تعريفاً للناصرية، فإن كلاً منهم سيكتب تعريفاً مختلفاً للتجربة الناصرية، ولقد كانت أتمنى أن يكون هناك حزب ناصرى فى الانتخابات المقبلة لأنه تيار حقيقى فى المجتمع ولكن ظروفه اضطرته إلى أن يتفرق بين تيارات مختلفة أو لا يشارك فى الانتخابات وهذه أحد النواقص التى أشرت إليها من قبل بالنسبة لقانون الأنتخاب.

ولو كان قد وجد هذا الحزب لأمكن له أن يبلور لنا ماذا تعنيه الناصرية بعد مرور كذا سنة عليها.. وأريد أن أذكر بعده أشياء.. إن الناس تعتبر الميثاق نظرية سياسية وهو التجربة الناصرية وأنا أذكر الناس أن الاسم الحقيقى للميثاق هو "دليل العمل الوطنى للعشر سنوات المقبلة" وأن هذا الدليل الذى بدأ تطبيقه فى ١٩٦٣ إلى ١٩٦٤ إنه بعد عشر سنوات يجتمع المؤتمر الوطنى للنظر فيه ووضع دليل عمل أخر، أذن فالتجربة الناصرية كان الجزء الأساسى فيها هو الحركة، لأنها لم تكن نظرية كاملة زى النظرية الماركسية مثلاً أو غيرها.

هناك أيضاً اليوم من يرى أن التجربة الناصرية بمعنى "حدث ثورة ٢٣ يوليو" وما قدمه للمجتمع المصرى وما أحدثه من تحولات اجتماعية واقتصادية لفترة معينة بكل سلبياته وإيجابياته كان حدثاً مهماً غير مجرى التاريخ وهو أساس وأقع المجتمع المصرى المعاصر!

أقول إنه لو وجد حزب ناصرى لتناقش الناصريون فى داخله ووصلوا إلى صيغة محددة ترد على المشاكل الجديدة فى حلول جديدة مستقاة من المبادئ الأساسية للتوجه الناصرى: الاستقلال الوطنى، التنمية، المزيد من العدالة الاجتماعية، تحقيق كل أسباب القوة الذاتية، تقليل الاعتماد على الخارج فى الأساسيات.. ولا تتعارض مع التعددية السياسية.

العقل والحرية

"لماذا تتبنى حكوماتنا رأى كتب متخلفة الفكر، ولا تتبنى كتباً تحض على الدين الصحيح المستنير، ومن أحكامه: حرية الفكر؟ ". (أحمد بهاء الدين)

تتحدد قضية العقل عنده من تحليله لتاريخ الأفكار فى هذه المنطقة، فالصراع بين التقليد والتجديد هو جوهر التطور الفكرى، فحين طلبت منه اليونسكو تحليل هذا التطور راح يؤكد أنه مر بعدة أطوار، أولها الخاص بنشر العقيدة والتبشير بدين جديد، وما لبث الطور الجديد أن جاء بفترة بناء الدولة التى بدأت بحكم الأمويين، ونقل الخلافة من مكة إلى دمشق، وبالتالى التوفيق بين الأفكار الدينية وجوهر الحياة العصرية الجديدة، وحين بدأت فترة المصالحة بين الفكر القديم والجديد بدأ طور النهضة الكبيرة إذ تحولت العاصمة إلى بغداد، وبدأت عملية التحام العرب بعديد من الأفكار والفلسفات الواردة من شتى الأمم المعاصرة.

فى هذا الطور الثالث بدأت عملية التنوير الثالثة بالتطور الذى شهده تاريخ الإسلام.

غير أن هذا التطور بدأ فى التقهقر حين ظهرت السلطة العسكرية، وتراجعت قيم عصر النهضة، ودخلت المنطقة الإسلامية لقرون فى فترات التدهور، وظهرت الطقوس الدينية الجامدة، وسادة حالة التدهور مع استمرار الحكم العثمانى.

وهنا اختفى جوهر الوعى بالعقل والعالم له..

وهنا أيضا عاد الصراع عنيفاً بين القديم والجديد فى القرن التاسع عشر، وظل هذا الصراع فاعلاً تحت السطح، لكنه ما لبث أن تصاعد بعنف مع مجئ الحركات الاستعمارية للمنطقة العربية، فراحت تجهض حركات التطور البطيئة، وتستبدل بها حركات ضاغطة من الخطر الداخلى والخارجى، فحدث فى العقل العربى ما يشبه الارتباك الشديد فى الواقع الجديد.

كان من الصعب أن يرى العقل العربى أمامه تطورات عنيفة.

وفى الوقت نفسه، كان من الصعب أن يسير معها ويتناسى صورة التطــور القديم فى الشخصية والتاريخ العربيين.

كنا ندخل عصر النهضة الثانى تحت ضغط الخطر الغربى.

وحين نطالع كتابات رواد عصر النهضة العربى فى هذه الحقبة، نلاحظ أنهم يحاولون التغلب على الاضطراب العام بالوصول إلى عاملين اثنين يحملان نتــائج التخلف الذى يعيش فيه الوطن العربى وهما:

- فوضى الحكم.
- الحركة الاستعمارية.

وعلى ذلك، كان لابد أن نفهم دعوة جمال الدين الأفغانى للخروج عن عصر التخلف، وهى دعوة كان لا ينقصها الغضب والعنف الشديد.

لذلك كان لابد من فهم تصدى محمد عبده لعديد من التعاليم التى تنظم علاقة الإنسان بربه كالاجتهاد بشكل لا يعوزه التنور والتحرر.

وهو ما واجه جيل محمد عبده حين حاول أن يتصدى للتخلف العقلى وغياب الوعى بالمصطلح اللغوى، فبدأ الصراع بين القديم والجديد يتخذ شكلاً أكثر عنفاً.

كان أكثر ما يميز حركة محمد عبده هو محاربة التقليد – وهو فهم ضد العقل والتطور الحديث – وهو أسلوب لم يستنكف فيه أن يعلن أنه لا يتردد فى العودة إلى العقيدة والمبادئ الجوهرية فى الدين الإسلامى، كى يتعامل بوعى مع الفكر الغربى الذى يوشك أن يستحوذ على أرض المسلمين وفكرهم، فبدون العقل الواعى لا يمكن التصدى لكل مظاهر التخلف الذى تعيش فيها الأمة.

وبهذا كان محمد عبده – بعد رفاعة الطهطاوى– من حاول الهبوط إلى أرض الوعى بطبيعة الحياة التى نعيش فيها، والتى تستلزم – أساساً– التمســك بالعقــل، والوعى، وبحرية الفكر، ومواجهة التقليد.. وما إلى ذلك..

كان على الجيل الرابع من التنويريين فى مصر – ويمثلهم الآن أحمد بهــاء الدين – أن ينتظر مضى قرابة قرن كامل ليعود فيحارب، من جديد، معارك الشيخ محمد عبده فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

لقد كان العقل لدى بهاء الدين قادراً على أن يهدى الناس إلى السبيل الذى يمكنهم من السيطرة على كل شئ حولهم، فهو قادر على تحدى الأفكار السلبية بعد قرابة قرن من الزمان حاول فيها رواد كبار أن يحاربوا مثل هذه المعارك.

وكأنه مقدر علينا أن نعود فى كل جيل لنحارب نفس معارك الأجيال السابقة.

كان عليه أن يتصدى لعديد من الأفكار السلبية والسلفية السائدة.

وكان عليه أن يواجه هذه الصور الميثولوجية المعششة فى عقول مثقفى عصره.

وكان عليه أن يعاود محاربته لهذه الرموز الرديئة داخل مؤسسات دينية وخارجها.

ومن هنا، تحدد العقل فى أداة التفكير المجردة، من كل ما من شأنه أن يحول بين الواقع وبين ما يراد بنا حين نغرق فى تفصيلاته ومتاهاته، وتحددت حرية العقل من كل من يحاول أن يحول بين خروجنا من (كهف) الذات، المولع بالعودة إلى الوراء باسم التراث، أو المكوث تحت نير السلطة باسم السلطة المحافظة على القيم، أياً كانت طبيعة السلطة.

إن إخضاع كل شئ للعقل هو ما حرص عليه: إخضاع الأفكار، والخزعبلات الدينية والقضايا الاجتماعية.. إلى غير ذلك، مرتبطاً بالقيم الثورية فى الفكر الإسلامى، مسرعاً الخطو إلى أفكار كانت وأمثاله فى القرن التنويرى منذ قرابة قرنين من الزمان فى الغرب.

والواقع أن العقل أو العقلانية كانت أكثر القضايا التى أولاها عنايته القصوى، فراح يتحدث عن التحديات التى يجب أن نقيم عليها حياتنا، كانت العقلانية إحداها (شرعية السلطة، ص ٩)، وهى عنده ليست المفهوم الجامد، وإنما هى العقلانية القائمة على العواطف النبيلة كحب الوطن أو حب العدل، فتصبح حياتنا قائمة كلها على (العقل والقلب معاً)، وحين اختار فى فترة رئاسته لمجلة "العربى" كلمات فقدت سمعتها ليكتب عنها افتتاحية فى نهاية السبعينات راح يحدد مصطلح العقلانية كأحد أهم المصطلحات التى تواجه التقدم العربى فى ذلك الوقت منتهياً من ذلك كله إلى أن القضية المطلوبة هى أن نعيد للعقل مكانته فى حياتنا العربية، ولا يمكن أن نعيد للعقل مكانته فى نفوسنا، إذا بقينا مهملين هذا التحديد فى استعمال الدلالة.

وفى مراجعة أفكاره فى قيم مثل الديموقراطية أو الاجتهاد أو حرية التفكير، وما إلى ذلك تتحدد قيمة العقل على أنه العجلة التى تحرك عربة التقــدم وتعمــدها بالوقود اللازم لإشعال النهضة واستمرارها.

وهو ما سنتمهل عنده عند الوصول إلى هذه القيم أو القضايا المحورية فــى حياتنا العربية.

أ - الديموقراطية

الملاحظة الأساسية هنا أن أحمد بهاء الدين يستخدم مصطلح (الديموقراطية) على أنه يساوى مصطلح (الشورى)، ولا تناقض بينهما قط على اعتبار أن التغيير الحديث الذى لا يختلف عن مبادئ الإسلام فى جوهره، إنما يجب أن يفهم على أنه صالح للأخذ به، فالقيم الحديثة لا يجيزها الإسلام بهذا المفهوم فحسب، وإنما يؤكــد على ضرورة الالتزام بها، وقد كان يعتقد أن رأيه هذا هو رأى الأغلبيــة المثقفــة الإسلامية. يقول:

"لا تناقض بين الإسلام والديموقراطية، فنظام الشورى فى الإسلام يصور نوعــاً من الديموقراطية، يختلف عن الديموقراطية فى الدولة العصرية، كمــا أن الديموقراطيــة المطبقة فى عهد "بيريكلس" فى أثينا لا تتوافق مع ما يطلق عليه اليــوم الاســم عينــه. ويمكننا القول إن للإسلام روحا ديموقراطية حقة، ولكن أولئك الذين يرفضون كل أشكال الديموقراطية الحديثة من المتشددين، كالاقتراع أو المجالس النيابيــة الــخ.. ويعتبرونهــا مناهضة للإسلام يتقوقعون فى تفسيرات ضيقة لديهم، وإذا كان القرآن برأيهم الدســتور الوحيد، تصبح مجرد المطالبة بدستور مكتوب – بالمعنى العصــرى للكلمــة– نقيضــاً للإسلام، فالنظام الذين يحلمون به يقوم على سلطة حكم فرد: الخليفة يعاونه مستشــارون قلائل، يقترب كثيراً من الحزب الواحد. (L ISLAMM QUESTION)

وهو فى ذلك لا يريد أن يدحض رؤية (الجماعات الإسلامية فى مصر، وهى رؤية نافية للديموقراطية الحديثة وحسب، وإنما، أيضاً، لدحض الفكرة التى كانــت ينادى بها بعض هذه الجماعات من وجود حاكم أو أمير معصــوم علــى مســتوى الدولة، وفى هذا راح يستعيد أجزاء ومشاهد كثيرة من التاريخ الذى ولع به ليؤكــد على ما يذهب إليه، فقد ذكر قصة رفض حكومة الوفد فى نهاية الثلاثينات (١٩٣٨) أن يؤدى ملك مصر مراسيم التتويج داخل الأزهر لئلا يستمد الحاكم شرعيته مــن

الدين (يوميات ١٩٩٢/٦/٢٨).

وقد ذهب فى هذا إلى أن الإسلام لم يأمر – قط– بدولة دينية، وإنما بدولة تطبق تعاليم الدين، أو على حد قوله: ليس فى الإسلام حاكم مطلق لا يتقيد بالشورى.. ورفض النبى (ﷺ) لتعيين خليفة له فيه هذا المعنى. (ى ٢٩).

ولا يكون علينا أن نستنتج سر إثارة بهاء الدين لهذه القضية، فرغم أنها تردد من آن لآخر لدى بعض السلفيين من المتعصبين، فقد كان الباعث الرئيسى وراء تعرض بهاء الدين لها هو أن أحد دعاة الإسلام، هذه المرة من المنافقين، راح يعلن أن الحاكم ليس مضطراً للشورى، ويكون على بهاء الدين لنفى هذه القضية، أن يسهب طويلاً حول ما يرفع الشورى إلى مستوى الفريضة الدينية على وجه التقريب، ويعرض لبعض الفقهاء الذين يسعون على تطويع القرآن بما يتناسب ورغبات "السلطان" وهو ما يؤدى إلى إطفاء نور الفهم والاجتهاد الصحيح لدى الشباب (ى ٣٠).

وفى اليوم التالى يتصدى لمن يزعم – إمعاناً فى النفاق – أن الديموقراطية مستوردة دخيلة على الإسلام.

وبهاء الدين لا يمل من ترديد أنه لا يهمنا الاسم اليونانى، إذ لا يوجد فى الإسلام طريقة محددة للشورى والتمسح بيونانية اللفظة للهروب منها، ومن هنا فإن الشورى تظل كشرط واجب ملزم للحاكم، قائماك فمتى يموت النفاق؟.

وطرح قضية الشورى على هذا النحو يجر إلى قضية حرية الفكر أو الاجتهاد.

ب – الاجتهاد:

يؤكد أن الآيات القرآنية تضع العقل الإنسانى فى أعلى مقام. فالعقل – كما يشير – هو ما يريد أن يضعه بعض الدعاة فى مكانة متدنية، بل ويرفضون وجوده، ويعطلون دوره محاولين فى ذلك خلق تناقض غير موجودين بين الإيمان وبين استخدام العقل، مستشهداً فى ذلك بعديد من الآيات.

وفى سبيل التمهل عند قضية الاجتهاد تمهل طويلاً أمام قضية سميت فى وقتها –فضيحة فتوى الترنسفال– وفيها، أفتى الشيخ محمد عبده أن الإسلام ليس فيه أى زى معين، وأن الزى إذا لم يخالف حكماً فى الإسلام يظل بمثابة عادات تتغير

بتغير الزمان والمكان، ولا تمس جوهر الإسلام الثابت، بل واستخدام الدعاة المحترفون، ونافخى الأبواق لإثارة العامة (ى ٧/٧).

ويصور لنا بهاء الدين بهذه القصة النموذج الذى وصلت السلطة به لإقناع المسلمين بالجمود الفكرى والعمل له مما ينعكس فى عدم الاجتهاد باسم الدين.. والمطلوب هو عكس ذلك.

إن التمسك بهذا الفهم يسئ لأمور جوهرية فى الإسلام، إنما هو من قبيل تعطيل حرية الفكر، لكنه فى الوقت نفسه يخدم كل من يريد أن يكون (معصوماً)، وكل من يريد أن يتاجر بالدين ويستخدم شباباً يتخبطون فى "ظلام من انعدام حرية الفكر".

ولأهمية القضية راح يعرض لها فى كتاباته خارج "يومياته"، وفى أكثر من صحيفة، إذ أشار – لأكثر من مرة – أنه ليس من حق أحد أن يفرض تفسيره هو بالقوة، ويزعم أن هذا هو الإسلام، مستدركاً – كذلك – أنه ليس من حق جماعة سرية لا نعرف فكرها أو ترجمتها للقرآن الكريم، أن تتآمر بليل لتفرض تفسير محدد.

وهو بذلك يجمع بين الفرد المتعصب والجماعة السرية التى لابد وأن تصاب بضيق الأفق أو بتغليب مصلحة معينة، بل ويربط التطور الفكرى الناضج فى عصور الإسلام الذهبية بفتح باب الاجتهاد لصاحب العقل المتنور، يقول: "لن تدب الروح حقاً فى المسلمين من جديد، إلا بإزاحة الظلام، وإلا بفتح طاقات النور، ولا بالحوار القائم على كسب قلوب وعقول الناس، وليس على كسب خضوعهم. (الجمهورية ١٩٨٦/١١/١٩).

ويلاحظ أن بهاء الدين وإن لم يكن من أتباع الأستاذ العقاد أو أحد تلامذته، فإنه لا يتردد من الاستعانة به أو نقل من كتابه (التفكير فريضة الإسلام) ما يؤكد به على حرية الفكر.

ويلاحظ أن بهاء الدين لا يتخذ موقفاً من الفرد المتجمد أو الجماعة السياسية، وإنما يمد لومه إلى السلطة الرسمية نفسها، فهو لا يتردد فى إحدى المرات من طرح سؤال هام، هو: لماذا تتبنى حكوماتنا رأى كتب متخلفة الفكر، ولا تتبنى كتباً تمض على الدين الصحيح المستدير ومن أحكامه، حرية الفكر؟..

ولا يلبث أن يضيف: "إن استخدام العقل يقوى الرعية إزاء السلطة، ولكنه يحميها من حماقات الجهالة "(ى ٧/٨).

ويتميز أحمد بهاء الدين أنه لا يضيع فى تفصيلات كثيرة، وإنما يكون متنبهاً إلى القضية المحورية التى يحارب من أجلها.

فحين يشتد الجدل، يعود إلى قضيته، ليقول بوضوح:

"إن العصمة التى أسبغها الله على النبى لا تمتد إلى غيره، ونحن لسنا فى صدر الدعوة الإسلامية بخصوصياته، فلا نبى من البشر الآن، ولا حتى خلفاء راشدين، لهم حقوق تلك النخبة الأولى المصطفاة، والتى انتخبت كل واحد منهم مع ذلك انتخاباً بالأسلوب المناسب لتلك الظروف.. ولا يليق الاستشهاد بالرسول. فى القياس على أى حاكم دنيوى آخر، ثم إن أحداً لم يقل إن الحاكم ملزم برأى من تدخل آرائهم فى (عداد الشورى)، ولا أحد قال بذلك؟

ولا يلبث أن يعود إلى النظام السياسى المعاصر الذى لا يتعارض مع الفكرة الإسلامية القديمة حين يضيف:

"ولكن تعقد الحياة وتغييرها يجعل للحاكم سلطة وللشورى سلطة. فالحاكم إذا كان وليد أغلبية مثلاً فهو يعبر عنها، وهى تؤيده. وبالتالى ليس مضطراً إلى قبول رأى ما نسميه المعارضة، وإن كان ملزماً بالاستماع لكل رأى له قيمته. ومن حقه مثلاً أن يحل ويعيد البرلمان الأحكام إلى الشعب، ولكنه لا يمكن له أن يحكم دون قاعدة ما" (ى ١٤/٧).

بيد أن هذا كله يقوده إلى نقطة جوهرية أخرى هى "نظرية الحكم فى الإسلام".

ويكون على بهاء الدين أن يقفز إلى موضوعه بشكل مباشر، فيقول:

"إن القرآن لا يطبق نصوصه إلا أحكام بشر من البشر ويفسره بشر من البشر، وحين نبحث فى نظام الحكم نبحث فى أمور هؤلاء البشر، وليس فى معرض القرآن، وهى تفرقة غائبة عن بعض المدارس الإسلامية.

ويعرض القضية بمفردات بسيطة، فيسأل:

هل يقصد من يتحدث عن الشورى الآن أن اختيار وانتخاب الحاكم يكون كما كان أيام الخلفاء الراشدين مدى الحياة، وإذا التزم بالشورى فهو غير ملزم إلا بالشكل لها؟.

ولا تخرج إجابته من أن "روح الإسلام تتسع بل توجب، وقد صارت الأمور للبشر أن يكون الحاكم بالانتخاب أو بالاختيار النابع من الشعب، وأن تكون مدته مهما طالت محددة"، إلى غير ذلك من مفردات الحكم النيابى بمفهومه الحديث والذى لا يخالف المفهوم التراثى، اللهم إلا بتوجيه التنبيه إلى العصر الذى نعيش فيه والذى يجب ألا نخرج منه.

كذلك لا يغفل بهاء الدين التركيز على ألا تكون هناك وساطة دينية لها حق الأحكام الأخيرة.

ويعلق على رجب البنا فيما يذهب إليه فى مطالبته للأزهر أن يتخذ القرار فى هذا الرأى أو ذاك، فالأزهر – أو أى مؤسسة دينية رسمية – ليست جهة اتخاذ قرار وليست سلطة إصدار تشريع. وما إلى ذلك مما سيتمهل عنده فيما بعد.

كذلك لا يتردد فى رفض سلطة شيخ كبير مثل الشيخ الشعراوى، يملك من التأثير الشعبى ما يستطيع به أن يرجح هذا الرأى أو ذاك، فقد "أفتى الشيخ حينئذ برفضه لدخول الكهرباء إلى الريف، فلا يتردد فى معارضة الشيخ – كما يعارض المؤسسة – مؤيداً أن يكون للشيخ (رأياً) لكن ليس من حقه أن يقوم بتسخير آيات القرآن الكريم لتدعيم أى رأى دنيوى، وهو فى هذا لا ينكر اجتهاد الشيخ، وإنما ينكر أى مؤثر دينى يمكن أن يلعب دوراً حاسماً فى توجيهات الجماهير أو الشباب ممن يؤمنوا بسلطة الشيخ واجتهاده. (ى ٨٢/١/٣١).

وهذا الوعى بحرية الفكر يخرج بالاجتهاد من جعبة علماء الدين، أو أية مؤسسة دينية تزعم وحد[٨١] الرأى الدينى الأخير، ويفتح أبوابه للكافة، بشرط، هو: إدراك أن للاجتهاد شروطاً وأصولاً، وعلى كل قادر أن يبرهن على إمكاناته فى العصر الذى نعيش فيه، وهو ما وصل به إلى حقيقة أوجزها على هذا النحو: "إن الحكم القرآنى يظهر الحكم القرآنى ولا ينشئه". (جريدة الشعب، ٨٢/٤/١٩).

وهو ما يقترب بنا أكثر إلى قضية مشابهة.

جـ – التراث:

هذه القضية تنطلق أساساً من التراث الإسلامى (القديم) الذى يعتقد البعض أن كل ما فيه صالح لنا الآن، فى حين أن أصحابه أنفسهم لم يروا أن تراثهم كله كان نافعاً.

إن هذا التراث يثير – هنا – تأويلات، يثير بعضها الخاطر، ويولد البلبلة، إنه يلخص هذه القضية فيقول بالحرف الواحد:

"ليس كل كتاب أو اجتهاد مضى عليه ألف سنة يعتبر تراثاً، وليس كل مجتهد قبل ألف سنة له من قدرة العقل والتفسير ما يميزه عن مجتهد القرن العشرين.

ففى مراحل النهضة الإسلامية ظهر الفلاسفة والمفسرون العظماء، وفى مراحل التخلف ظهر المتخلفون، الأمر الذى لا يعنينا بالضرورة ضرورة الاجتهاد الدائم، والتميز بين الغث والثمين". (ى ٨٢/٧/١٧).

ويضرب أمثلة كثيرة على ذلك، فيكون ذلك – على العكس – مما يدفعه أكثر لخوض المعركة إلى آخرها، ففى اليوم التالى يضرب مثالاً بليلة القدر، وبعد أن يعرض لبعض ما جاء عنها مما لا يقبله العقل، يقول بالحرف الواحد:

إنما العقل يميل لقبول التفسير الذى يرى أن (الروح) هنا يراد بها (الراحة)، وقد استخدمت بهذا المعنى فى قوله تعالى: "ولا تلبسوا من روح الله"، لأن ليلة القدر ليلة رحمة ومغفرة، واستجابة كل دعاء خلص، وفهم العامة هذا فهم نظرى سليم دون تعقيد، ثم نجد جدلاً آخر..".

ويعرض لآخر، ليصل إلى ضرورة قراءة التراث قراءة (انتقائية) واستخدام العقل والاستفادة من أهل الفقه الذين يؤمنون باستخدام العقل إلى آخر ما يؤكد به استخداما لعقل (ى ٨٢/٢/١٨).

وقد تعرض بهاء الدين لكثير من الأمثلة التى راحت تتحول – على لسان بعض شباب الجامعات من المتعصبين – إلى حقائق دينية كتحريم سماع الأصوات، والآلات (ى ٧/١٩)، كذلك إلى عديد من صور المغالاة فى الملبس والمآكل وأسلوب التفكير (٧/٢٠ /٧/ ٧/٢١).

بيد أنه يجب أن نلاحظ هذا أن حرية الفكر كانت ترتبط عنده بحدود معينة هى حدود لا يجب تخطيها، فالحرية المسئولة هى التى تطالب بحرية العقل وحرية التفكير، أما لو كانت الحرية – بجميع ألوانها – سوف نترك للغرائز والشهوات. وسائر ما فى الإنسان من طبائع بشرية.. فهى الفوضى والتخلف والخراب / والنظم الاستبدادية بشتى أنواعها، ربما كانت تعمل على إطلاق حريات من هذا النوع، حتى تعوض بها التقليل من حرية العقل المسموح بها (ى ٨٢/٨/١٨).

وقد ارتبط العقل بالحرية عنده إلى حد كبير، فهذا الإنسان الذى منحه الله العقل وميزه بالحرية تمكن – بذلك – من بناء حضارته، بل أن كتاب الله ظل بمثابة المعجزة العقلية.

ويبدو أن حماس الكاتب فى الدفاع عن قيمة العقل إلى درجة الغلو أوقع به فى هنات ارتبطت بطريقة التعبير، مما جعل بعضاً من معاصريه يهتبلون الفرصة فيقاضونه.

إذ راح مدير تحرير جريدة الأخبار فى ذلك الوقت يعرض ببعض عبارات بهاء الدين مجتزئاً عبارات من مثل أنه قال فى معرض نقد بعض التفسيرات التراثية الخاطئة لليلة القدر، وكأن الله – غفر لنا – يقيم "أوكازيوناً" العبادة فيه "بسعر التكلفة" أسهل وأرخص (ى٧/١٧).

كذلك حين عرض به بهاء الدين فى إحدى المرات بعبارة من مثل ".. الصحفى الدجال "(ى٨/٢) وما إلى ذلك، مستعدياً نقابة الصحفيين ضده مما أضاف إلى الإسراف السب العلنى وتهمة القذف.

وقد تمخض النظر فى الدعوة المدنية (انعقدت فى ١٩٨٣/٤/٢٦) إلى حكم بإدانة أحمد بهاء الدين وتغريمه أتعاب المحاماة (انظر الملحق).

د - حرية الفكر:

ولم يلبث فى العام التالى مباشرة أن عاد ليطرح قضايا تنويرية أخرى أو "تفريعات "من القضايا السابقة، ملتزماً خطاً واحداً، هو أن الإسلام (دين العقل والحرية) مبرراً العود لذلك بأن العقل ما زال محل هجوم شديد ممن يرون تعطيله أو على وشك من شباب كثيرين مما يخلق بينهم روح الخوف والاستكانة أمام بشر مثلهم، بدلاً من روح الاجتهاد التى كان يأخذ بها العظماء من الخلفاء (ى ٨٣/٦/١٥).

ويلاحظ أنه طيلة اليوميات التى يركز فيها إلى جانب الفكر على قضايا من مثل فقهاء الفروع والمصالح المرسلة، يستعين – كدأبه – بنتاج مفكرين مشهورين، وممن يتمتع بعضهم بالحس السلفى إلى حد كبير من أمثال عباس العقاد، وبنت الشاطئ لإقناع محدثيه بما يريد، مؤكداً على الجدل ومن أدواته العقل، كما لا يجب أن يلغى مسلم عقله بما أورده القرآن، مشيراً خلال حديث العقاد أن لا تناقض بين

أن يأمر الله الإنسان استخدام العقل وبين وجود ضوابط وروابط لاستخدام العقـل، كتوفير السلف والاتجاه بالسؤال إلى أهل الذكر وطاعة الحاكم الصالح.

وهو يتمهل كل مرة عند قضية الاجتهاد فيقول: "إن للعقل فـي تـاريخ الفقـه الإسلامى مساحات شاسعة خاض فيها باجتهاد واقتدار سواء فى فهم ما يوجد من معان كامنة فى جوهر النص وعدم الاكتفاء بظاهرة الذى تساوى فى معرفته أى الظـاهر إن إنسان أو فى مجال الأشياء الكثيرة جداً والمتجددة أبداً والتى أوجدت فى الفقه الإسلامى نفعاً كبيراً لنظرية المصالح المرسلة، أى المصالح التى لم تعتمد بـنص فـى القـرآن، ولهذه النظرية الإسلامية مجال فى أحاديث معينة (ى ١٦ – ٦/١٨).

وهنا يتصل بنا إلى قضية أخرى.

هـ - فقهاء الفروع:

بعد أن يطرح قضية سماها الشيخ محمد الغزالى (فى آخر كتبه: هموم داعية) قضية (فقهاء الفروع).

وهى تعنى أولئك الذين يتركون القضايا الكبرى، التى تواجه المسلم اليوم، من حرية وشورى ونظم اجتماعية واقتصادية، إلى قضـايا فرعيـة، خصوصـاً فـى العبادات التى نتعلمها ببساطتها فى البيوت وفى المدارس الابتدائية. فيغوصون فـى تفاصيلها وفى أمور اقترنت بتقهقر الفكر الإسلامى وخروجه من ساحة العمل إلـى ساحة خدمة الحاكم وتبرير مواقف السلطان. وجعلوا منها مذاهب كالذى يصـلى: أيضع يديه مبسوطتين، أم يضعهما مضمومتين على قلبه. أم على صـدره، وكلـه حلال ولا يفسد صلاة ولا يحتاج لمعارك فقهية، وهو مرض قديم.

وعلى هذا النحو، فإنه يورد أمثلة من التاريخ ليضرب أمثلة لأولئك الفقهـاء الذين يعلنون حرباً غير شريفة، ويحولون الإسلام إلى مذاهب، فمن أكبر ما يشـين **هذا الفقه** الهابط، أنه لا يدرى كثيراً ولا قليلاً عن دساتير الحاكم. وأساليب الشورى. **وتداول المال، وتظالم** الطبقات، ثم هو.. إلى آخر جهل هذه الفئة بقضايا المسلمين الحياتية، **فالعقول الكلية** لا تعرف إلا القضايا التافهة، وهنا يظل الأمر المهم أن ننتبه **إلى الفارق بين اثنين:**

- **"فقه الدين".**

- "فقه الدنيا"..

ويسهب بهاء الدين مستنداً إلى فكر الشيخ الغزالى، ضارباً أمثلة كثيرة فى أكثر من (يومية)، نورد بعضها:

"فى القارات الخمس تعطى الشعوب الحق فى أن تستبقى الحاكم الذى تكره، فما الذى جعل الأمة الإسلامية تشذ عن هذه القاعدة، فى أغلب أقطارها.

"وعجبت لمتحدثين فى الإسلام يسكتون عن هذه القضايا، ويستمرئون الثرثرة فى قضايا أخرى لا تمس الحاضر ولا المستقبل، وإنما تشغل الفراغ وتقتل الوقت فحسب.

كل شئ يمر بأذهانهم إلا قضايا حرية الفكر والساسة وحقوق الأفراد والشعوب.

وبهاء الدين ينقل صيحات الشيخ المتتور، ويستمر فى ذلك، رغم الإطالة التى ظل يمارسها لأيام، منتهياً بالتحذير بهذا البيت الشعرى (وأما ممات لا قيامة بعده.. ممات لعمرى لم يقس بممات) (٢٣ - ٦/٢٦).

وعلى ذلك، نلاحظ، أنه ناقش قضايا إسلامية فى غاية الحساسية، وفى ظل مرجعية إسلامية جامدة ينادى بها السلفيون، ويستعين أحياناً بمشايخ عصره وعلمائه، ويستعين أحياناً أخرى بنبرته الهادئة فى ضرورة إجراء الحوار- وإن لم ينجح كثيراً فى الاحتفاظ بهدوئه - ولم يتردد فى مناقشة أعتى هذه المسائل ليفرق دائماً بين المرجعية الأولى والمرجعية التاريخية.

و - المصالح المرسلة:

إن بهاء الدين يعود لخطاب العقل متمهلاً عند حرية الاجتهاد، فيرى أن الاجتهاد الإسلامى بذل جهداً كبيراً من اليوم الأول بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وخاصة فى القرون الأربعة الأولى بوجه خاص، ثم يتمهل أكثر عند قضية هامة يراها من أهم النظريات التى توصل إليها الأئمة العظام المجتهدون، وهى نظرية "المصالح المرسلة ".

ونظرية المصالح المرسلة - كما عرف لها - المصالح التى لم يقيدها نص صريح.

فالاجتهاد بدأ من وفاة الرسول، وبدا واضحاً أن هناك ظروفاً تلفت النظر إلى

اجتهاد جديد، فمع انتشار الإسلام السريع فى بيئات شتى، وتعذر الرجوع على الخليفة أو أهل الحل والعقد فى مكة.. وإذا كانت مصادر الشريعة هى القرآن والسنة والإجماع، فقد بقى القرآن والسنة، ولكن الإجماع صار صعباً أو مستحيلاً بتوزيع الصحابة ثم التابعين بين شتى الأقطار، وحتى فى عصر الرسول أرسل لأبى موسى الأشعرى ليحثه على (.. قس الأمور عندئذ ثم أعمد إلى أحبها عند الله ورسوله وأشبهها بالحق).

وهذا يشير - كما يرجح بهاء الدين بالاعتماد على علماء معاصرين إلى اللجوء إلى القياس والفهم الواعى.. وما إلى ذلك ما يمكن أن يطلق عليه نظرية (المصالح المرسلة)، أى المصالح غير المقيدة بنص، لم تتبلور كنظرية إلا بعد قرون، غير أن الأئمة والصحابة والتابعين أخذوا قبل ذلك بعبارات تدور حول فكرة "المصلحة". فعرف الفقه الإسلامى "القياس"، وهو باب بأكمله فى الفقه، له شروط دقيقة، وكذلك: عبارات الاستحسان والاستصلاح وسد الذرائع وغيرها من صور الاجتهاد، والقاعدة أساساً هى أن القياس - مثلاً - مظهر للحكم لا منشئ له، وهى قاعدة تحكم كل فروع الاجتهاد والاستنباط (ى١-٨٣/٧/٤).

ولا يكف أحمد بهاء الدين - لعدة أيام - عن طرح النظرية وتبسيطها وتلخيصها عبر روايات قديمة وجديدة، قائلاً ضمن ما يقول إنها "نظرية" تتفوق على نظريات القوانين الحديثة فى أخذها - فما ليس فيه نص - بما يسمى "بالقانون الطبيعى". وهو باب يقوم على الاجتهاد.. واستخدام العقل فى الغوص بحثاً عن المعانى الكامنة فى النصوص، وهى تعطى "العقل" الذى منحه الله للإنسان دون غيره.

ورغم أن الكاتب لا يتحول منا لتنظير إلى التطبيق فى هذه الفترة، فإنه بشرح النظرية فى تطويل - يمهد، فيما يبدو، إلى قضايا كثيرة آتية -كما سنرى- لنرى فيها الفكر الراديكالى فى الاجتهاد.

وينهى بهاء الدين يوميات هذه الفترة بالتحويم حول قضية ضرورة فتح باب الاجتهاد، ضارباً المثل بالشيخ محمد عبده مرة أخرى، وإباحته لفن الرسم، وإن استطرد بأن القضية لم تعد، منذ مئة سنة، قضية الرسم، إنما هو المعنى الذى أكرره وهو معنى الاجتهاد، وتفسير النصوص، وتحكيم العقل، والظروف المتغيرة، بغير تناقض مع الدين (٨٣/٧/٨).

ز – تطبيق الشريعة:

ولا تمضى سنوات قليلة حتى يعود بهاء الدين إلى قضايا العقل والحرية، ويتمهل عند قضية بعينها، هى قضية تطبيق الشريعة الإسلامية..

وقد كان ذلك يتم استجابة لضغط عديد من الجماعات الإسلامية التى ترى أن ثمة تعارضاً حدث بين الخطاب المرجعى للإسلام والخطاب التاريخى له، والبحث عن طريق يجنبنا الخروج من المأزق الذى انتهينا إليه الآن، وهو نتاج للخطاب التاريخى للإسلام، لا يكون إلا إلى الإسلام المرجعى فى فترته الأولى، للعود إلى صفاء مبادئ الإسلام، وهو ما يعنى العودة إلى (الأصل) والتمثل بمجتمع الرسول والخلفاء الراشدين.

وقد تفجرت هذه القضية إبان اغتيال أحد وزراء الداخلية فيما يبدو من الجماعات الإسلامية.

وقد وجد بهاء الدين الفرصة لمهاجمة هذه الجماعات التى لجأت للعنف كسلاحٍ للتغير، والجماعات الدينية التى تلجأ للمال لخداع الآخرين باسم الدين، مهاجماً من اتهم كل الجماعات السياسية عدا الجماعات الدينية.

وراح يضرب أمثلة كثيرة من التاريخ ليؤكد أن ما يحدث إنما حدث من قبل، وتصدى له عدد كبير من الكتاب وعلماء الدين متهمين إياه بأنه يركز على الجماعات الإسلامية.

المهم أن ذلك أفرز قضيتين رئيسيتين:

إحداهما تطبيق الشريعة الإسلامية.

والأخرى.. إعادة النظر فى كتابة التاريخ الإسلامى.

وفى معرض الرد على الكثيرين راح يرفض أن تطبق الشريعة الإسلامية كما يحلو للمسلمين، لا الإسلام، ولا يستطيع أى إنسان مهما يكن أن يطلق على آخر صفة (الكفر) أو يتهمه بالمطلقات بحجة أنه يملك بيده من الطقوس الدينية ما لا يملكه ذاك.

وكما هاجم الجماعات الإسلامية المتطرفة، كذلك، هاجم الكتاب من المتطرفين والمعتدلين سواء بسواء، كذلك، هاجم قاموس التيار الإسلامى الذى يطلق

أحكامه بشكل يعوزه المنطق الإسلامى.

على أنه يصعب التوقف عند قضية الشريعة دون التوقف أكثر عند قضية كتابة التاريخ الإسلامى لتداخل القضيتين فى كتابات هذه الأيام بما يحيلهما – فى السياق الأخير – إلى قضية واحدة.

ح – كتابة التاريخ الإسلامى:

وكتابة التاريخ هنا تشير –من وجهة نظر التيار الإسلامى– إلى وجود الشريعة الإسلامية فى الإسلام المرجعى كنقطة مركزية، وذلك يشير –من وجهة نظر بهاء الدين– إلى اتخاذ الماضى – تمشياً مع السلفيين– ليكون أساس شرعية التيار الإسلامى.

ولكن أى ماضى؟

إن التيار الإسلامى ينقسم على نفسه:

البعض يرى أن الذى يبدأ من دولة الإسلام فى عهد الرسول والخلفاء.

لكن الأغلبية ترى أنه الذى طبق طيلة التاريخ الإسلامى.

وهنا يحدد بهاء الدين ما يريد حين يقول: "إننا كلما أردنا أن نضرب مثلاً على عدل حكام المسلمين، وولاة الأمر فيهم، لا نكاد نبرح عهد الرسول وخلفائه الراشدين، (ى ٨٧/٥/٦١).

وحين يرد فهمى هويدى رافضاً الكثير من أفكار أحمد بهاء الدين، يعاود بهاء الدين الرد مبدياً سعادته لتقدم لغة الحوار، داخلاً فى مساجلات عنيفة حول (مواقع الكلمات).

وقد استعر الخلاف أكثر حين طالب فهمى هويدى بإعادة قراءة التاريخ الإسلامى (لا كتابته) مفنذاً رأى بهاء الدين حول أننا لا نبرح العهد الأول للنبوة حين نتحدث عن العدل الإسلامى قائلاً: "إنه من حيث المبدأ لا تحاكم القيمة بالتاريخ، إلا إذا استوفى التطبيق التاريخى شروطه التى تستوجبها القيمة (أهرام ٨٧/٥/٢٦).. هنا تمهل بهاء الدين كثيراً.

راح فى يومياته المرقمة تحت عنوان (دفاعاً عن الإسلام) لا يفرق بين كتابة التاريخ، وقراءته: "فهما متلازمان.. فنحن نكتب ما نقرأه. ونقرأ ما نكتبه، وإعادة

القراءة لا تتم إلا بإعادة الكتابة، وإعادة كتابة التاريخ الإسلامى تم باستمرار، (ى ٨٧/٦/١٤)، موضحاً رأيه مرة أخرى بعد أن عرض لعدد كبير من آراء المشايخ والمثقفين الذين ردوا عليه.

الخلاصة إذن.. إن القول بأن الشريعة لم تكن مطبقة تطبيقاً صحيحاً طيلة أربعة عشر قرناً.. قول غير صحيح، وإن ما نتحدث عنه هو تاريخ مسلمين لا يحسب على الإسلام. (ى ١٥) .

ويصل من هذا إلى حقيقة هامة.

يندهش لأولئك الذين يرون أن الشريعة كانت مطبقة حتى جاء الغرب المستعمر، فقد جاء الغرب واستعمرنا لأننا –على حد قوله– كنا أمة متخلفة عنه بعدة قرون! (ى ١٧).

ولعدة مرات يوالى فى يومياته هذا الرأى، ويحاول البرهنة عليه بشكل مباشر أو من خلال الكتاب والمثقفين ومن السلفيين أنفسهم –كمحمد عمارة والقرضاوى– منتهياً إلى إدانة الحركات الإسلامية المتشددة والكتاب والدعاة الإسلاميين لما يحدث، بل إن عليهم –كما قال– مسئولية عدم القيام بحركة تصحيح للانحراف، كذلك مسئولون ليتصدوا إلى "حركة الاجتهاد وأعمال العقل وإزالة أكوام الخرافات. بل والانحرافات عن الدين (ى ٢١).

وهو بذلك يخلص من لوم المثقفين أو الأصوليين ليتعرض –فيما بعد– وبشكل مباشر – للرموز الأكثر تأثيرا وشهرة..

ط – أعضاء الجسد:

وفى السنوات الأخيرة قبل مرضه وصمته تعرض لعديد من القضايا على قدر كبير من الجسارة.

(شغل –على سبيل المثال– موضوع النظام الاقتصادى الإسلامى، وما يتفرغ عنه من قضايا.. قضية المواريث، وقضية شهادات الاستثمار).

غير أن قضية التعرض لعلماء الدين فى قضايا تتصل بالجماهير بشكل مباشر احتلت عنده المقام الأول.

فقبل عام بالضبط من توقفه تماماً عن الكتابة – فبراير ١٩٨٩– تعرض

للشيخ محمد متولى الشعراوى بما لم يجرؤ عليه غيره.

فقبل سنوات كان الشيخ الشعراوى قد أصدر بياناً (جريدة اللواء الإسلامى ١٧ مارس ١٩٨٣)، وفيه تعرض للتيار الليبرالى المستنير فى مصر، فهاجم كل من توفيق الحكيم، ويوسف إدريس، وزكى نجيب محمود، وتحدى أن تعقد ندوة إعلامية ليفحمهم – فيما يكتبونه. كما أعلن – فى قضية تحمل الضلال والإضلال.

ولم يتردد أحمد بهاء الدين لأكثر من مرة بعد ذلك من التصدى للشيخ الشعراوى، وإن اتخذ موقفاً منفرداً عن هؤلاء المثقفين، وكان يتخذ موقفه فى جريدة الأهرام أكثر الصحف المصرية رسمية ومحافظة.

لقد أسهب بهاء الدين فى هذا.

واللافت للنظر هنا أنه بعد قرابة قرن من الزمان على رحيل الشيخ محمد عبده – يقول– تراجع الفكر المستنير، فبعد أن كان محمد عبده يواجه عواصف من علماء الدين فى زمانه أو ممن ينتمون إلى هذا الدين، أصبح خلفاء علماء الدين هؤلاء هم الذين يواجهون رموز التيار المستمر من خارج التيار الإسلامى، كان محمد عبده يسعى لإمكان التوفيق بين الإسلام والغرب الحديث، فجاء ممن يحسبون على نفس التيار الآن، وبعد أن كان يحارب التقليدية.. ويركز على العقل (UNESCO, HID) جاء الآن من يدعو إلى الإسلام التاريخى المنحرف وليس الإسلام المرجعى/ الأول.

وسوف نضرب مثلاً واحداً هنا، فقد أفتى الشيخ الشعراوى بأن نقل أعضاء الجسم حرام، فالجسم ملك لله تعالى، ولا يملك الإنسان أن يتصرف فيه كمن يتصرف فيما لا يملك، بدليل أن الانتحار حرام وكفر، وأن نقل أعضاء من مشرف على الموت أو ميت إلى مريض هدفه هو "تأجيل لقاء الإنسان بربه، متهماً من يفعل ذلك من الأطباء أنهم يمنعون الموت ساخراً من أولئك".

لقد كتب بهاء الدين غاضباً، متعجباً من انحدار الاجتهاد الإسلامى إلى أدنى درجة، مشفقاً من انتهاء دور العقل لدى العلماء، فذلك معناه إلغاء الطب والعلاج وإلغاء علوم الطب وإغلاق المستشفيات، مع أن الرسول – صلى الله عليه وسلم "كان يمرض ويتداوى، وكان يزوده أصحابه بالنصائح.. إلى آخر ما يدلل به العقل على فساد رأى الشيخ سائلاً، وهل يعالج الشيخ الشعراوى فى المستشفيات وعلى يد

الأطباء حين يمرض أم لا؟ (ى ٨٩/٢/٤).

ولم يلبث فى اليوم التالى أن واصل هجومه على الشيخ مركزاً على قضية هامة، هى أنه ليس الخطير فى كلام الشيخ، ما قاله بشكل مباشر، وإنما فلسفة ذلك، يقول بهاء الدين:

"الفلسفة الكامنة وراء هذا المنطق وما يستقر فى نفوس الناس من هذه النظرية الشاملة إلى الحياة، المترتبة على هذا القول.. (و).. إن هذه النظرية العدمية، الداعية إلى الانقراض هى المفزعة فى الموضوع. حتى لو قابل المرء أسداً فى الصحراء لا يستسلم إليه ليلتهمه دون أن يحاول أن يحاربه، ويرده عن نفسه، هذه مذاهب وافكار لها جذورها وهى غريبة على الإسلام، ومنافية لنص القرآن وروحه" (ى ٥).

ويكون ذلك كله مدخلاً – كما سنرى – ليتحدث عن بواعث التخلف والهزيمة التى دفعنا إليها، وقد دفعنا دفعاً، لبعدنا عن هذه (الدولة العصرية) التى يظللها العقل والحرية، ويلعب فيها الاجتهاد المستنير دوراً كبيراً..

غير أننا قبل أن نصل إلى السلبيات التى تحول بيننا وبين التنبه على تأرجح إقدامنا فى العالم الحديث، بقيت قضية تحتل نقطة هامة فى الفكر التنويرى العربى عند بهاء الدين، وهى قضية المرأة.

فلنتمهل عندها، قبل أن نعاون الصعود إلى (الدولة العصرية) وتطورها.

المحتويات

إهداء ---------- ٥

دعوة ---------- ٧

حرية ومساواة ---------- ٩

عماد الديمقراطية ---------- ١١

الطبقة المثقفة ---------- ١٣

الحزب الواحد ---------- ١٥

فن الكذب السياسي ---------- ١٧

الزعماء الجهلة.. والزعماء المثقفون!! ---------- ٢٦

الديمقراطية والنظام! ---------- ٣١

تقدم الديمقراطية ---------- ٣٣

الإرهاب ---------- ٤٢

قلوبنا معها ---------- ٤٧

الوطنية والشيوعية في الشرق الأوسط ---------- ٤٩

التفسير الأيديولوجي.. لخطبة جمال عبدالناصر ---------- ٥٤

كيف نوجه الديمقراطية؟ ---------- ٦٠

تجربة جديدة في الديمقراطية الموجهة! ---------- ٦٥

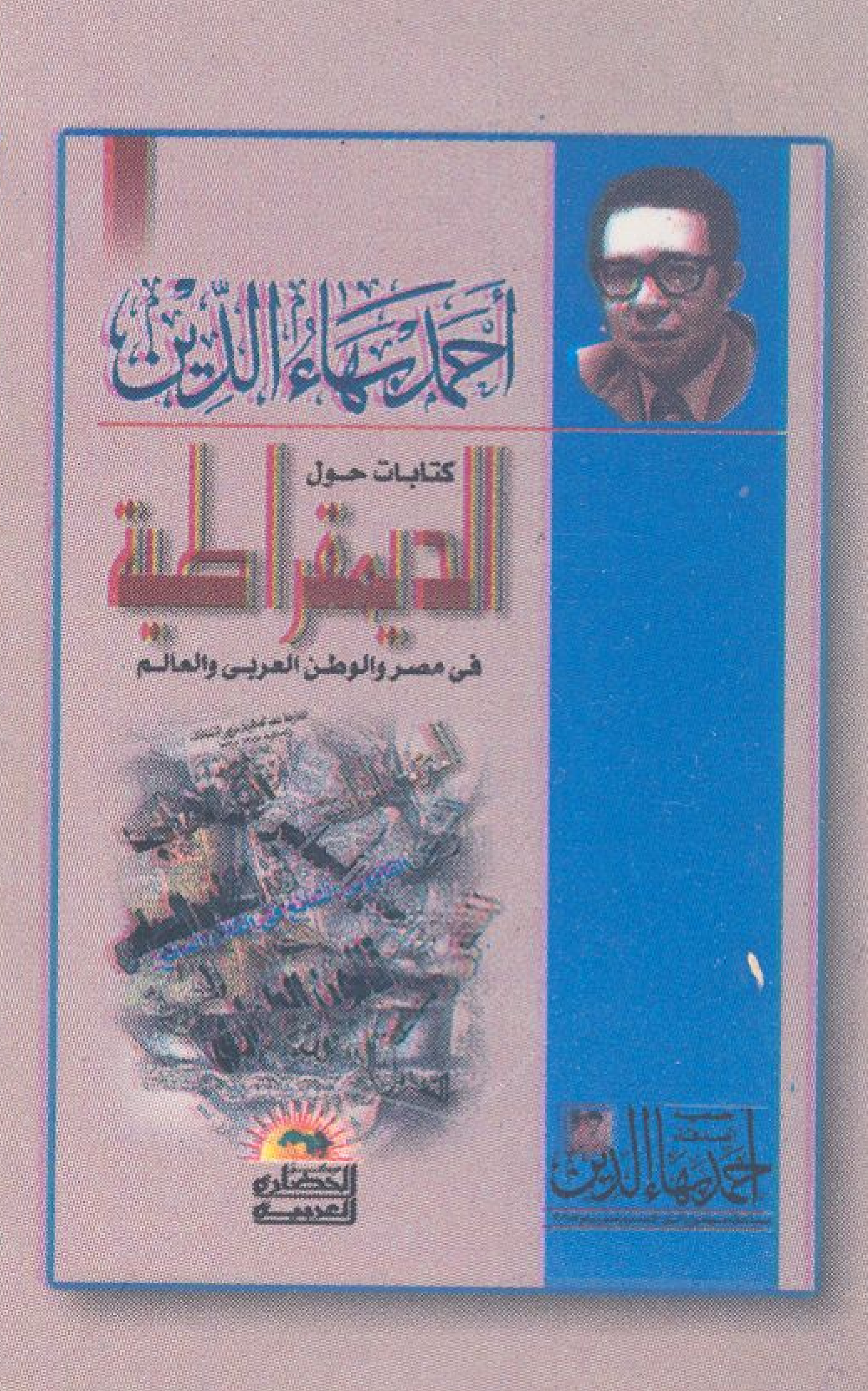
معاني الكلمات! ---------- ٦٧

عريضة اتهام السياسة الأمريكية ---------- ٦٩

من هو المالك الجديد للصحف؟ أهداف الديمقراطية ووسائلها ---------- ٧٥

أسبوع في اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية ---- ٨١
هل نجح أعضاء المؤتمر في الامتحان؟ ---- ٨٩
الحل التشريعي والحل الثوري ---- ٩٣
الديمقراطية.. والإنتاج.. وهذه المرحلة ---- ١٠١
كلمة مخلصة ثانية إلى العراق في الثورية أيضًا.. ديمقراطية ---- ١٠٧
قضايا تواجه قوى الثورة العربية ---- ١١١
السلام والعلم والحرية ---- ١٢٠
من كتاب: أعلام التنوير المعاصر ---- ١٢٨
على أبواب الاتحاد الثلاثي المشكلة.. والحل.. والامتحان ---- ١٣١
حول الديمقراطية..في العالم العربي ---- ١٣٧
سنوات الشك العظيم والرفض العقيم! ---- ١٤٣
القاموس الشائع.. في الكلام المائع! ---- ١٤٧
يوميات ---- ١٥٣
حوار صريح مع أحمد بهاء الدين ---- ١٥٥
يوميات رمضانيات (٥) ---- ١٦٤
يوميات ---- ١٦٥
إذا كانت ديمقراطية حقًا ---- ١٦٦
لا تحاسبوا ثورة ٢٣ يوليو على أخطاء السبعينات ---- ١٦٨
يوميات ---- ١٧٨
مازلنا نضع قدما في النظام الشمولي وأخرى في النظام الديمقراطي ---- ١٧٩
يوميات ---- ١٨٨
اس[illegible] ---- ١٨٩
يوم[illegible] ---- ١٩٠

المواطن المقيم والمقيم غير المواطن! ---------- ١٩١
يوميات ---------- ١٩٢
العناصر الناقصة.. في القوة العربية ---------- ١٩٣
حكايات ديمقراطية -١ ---------- ٢٠١
حكايات ديمقراطية -٢ ---------- ٢٠٢
حكايات ديمقراطية -٣ ---------- ٢٠٣
يوميات ---------- ٢٠٤
من يوميات الأجازة ---------- ٢٠٥
يوميات ---------- ٢٠٦
بائعة السمك! ---------- ٢٠٧
يوميات ---------- ٢٠٨
الحكومة والمعارضة بعيدان عن الديمقراطية ---------- ٢١٠
الديمقراطية.. وتفاؤل لا يخلو من قلق! ---------- ٢١٢
العقل والحرية ---------- ٢٢٠



لا يكفى لكى تكون الدولة ديمقراطية أن تكون بها جرائد ولها برلمان وتجرى فيها انتخابات. وليس يكفى أيضًا أن تفرض الدولة مساواة ميكانيكية بين رعاياها ثم تكمم أفواههم، وتحرمهم التعبير عن آرائهم، وتقول بعد ذلك إنها بلد ديمقراطى...

وتدخُّل الدولة ضرورى لتحقيق كل ذلك، فهى المسئولة أن توفر لرعاياها مستوى معقولاً من الحياة، يجدون فيه الغذاء الكافى والصحة الموفورة والتعليم الميسر... ولن تستطيع الدولة أن تنهض بكل هذه الأعباء، إلا إذا أصدرت التشريعات التى تأخذ من الغنى وتعطى الفقير، وتحد من سيطرة القوى على الضعيف.

إن أساس الديمقراطية هو "الناخب" و"عجز" هذا الناخب هو عيب الديمقراطية ونقطة الضعف فيها، والأسباب التى تضطر الناخب إلى هذا العجز كثيرة، تتلخص كلها فى عدم توفر وسائل العيش والمعرفة بما يضمن له القدر اللازم من الحياة الكريمة، وعدم توفر الحرية اللازمة له ليبدى رأيه خالصًا من كل شائبة.

فالناخب الفقير يشترى صوته بالمال. والناخب الجاهل يسهل التغرير به وتضليله عن حقيقة مصالحه. والناخب المريض لا تتحمل كتفاه عبء المسئولية. والحياة القاسية فى مجموعها تصرف الناخب عن حقه المقدس فى الانتخاب.. وحتى تتوفر للناخبين أسباب الحياة الكريمة والحرية السليمة، تظل الديمقراطية بناء ناقصًا.

وكل بلد يصف ما عنده بأنه هو الديمقراطية دون ما لدى الآخرين.

الديمقراطية ليست فقط فى تعدد الأحزاب، وإنما توجد قاعدة أخرى أهم وهى: الديمقراطية داخل كل حزب.

إن مصر لا تعيش حالة ديمقراطية بل تعددية، فالديمقراطية معناها إمكانية أن يأتى حزب معارض ليجلس فى مقاعد السلطة، ويخرج الحزب الحاكم إلى صفوف المعارضة وهذا غير وارد فى ذهن الدولة ولا فى أذهان المعارضة.

إن النظام الحاكم اكتشف إمكانية وجود تعددية مع بقاء مفاتيح السلطة الحقيقية فى يد القائمين عليها، والرئيس يستطيع أن يذهب إلى أوروبا ويقول: «شوفوا المعارضة بتهاجمنى»، يحدث هذا رغم أن السلطة كلها بين يديه، وقد ثبت نجاح "التعددية بلا ديمقراطية" فى مصر على مدى السنوات الماضية، وبدأت الدول العربية تنقل النموذج المصرى، لكن الخطوة القادمة التى سيدفع النظام ثمنها هى التقدم الحتمى نحو الديمقراطية.. شاء القائمون عليه أم أبوا.

أحمد بهـ

